





١٤١٤

أرشاد السالك المحتاج

لبينان أحكام

أفكار المعتمد والخراج

بمحرر الخطيب



٢١٦٢

ج ١

ارشاد السالك الممتاح الى بيان أفعال المعتمر

والحاج، تأليف الخطابي، يحيى بن محمد - ٩٩٥هـ.

بخط محمد بن عبد الله المنصوري - ١٢٩٩هـ.

١٢١٢

١٩ ق

١٧ س

٢٥x٥٥ ص ١٧

نسخة جيدة، غطها نسخ واضح.

الازهرية ٢ : ٢٠٥، الاعلام ٩ : ٢١٤

١- العبادات، الفقه الاسلامي واصله - المؤلف

ب - الناسخ  
ج - تاريخ النسب.







٦  
٢

هذا مسكوك الشيخ يحيى الخطاب  
المالكى وعليه من شرح  
البنافيا المالكى غير تام  
من ملخص الخرج  
المذكور  
٢

في يد الملك محمد بن عبد الله  
المذكور



١٢٩٩

مكتبة  
الشيخ العلامة القبطي  
وتمت المكتبة

ارشاد وبيان المحتاج اليه  
احكام افعاله المعتمدين  
لحيى الخطاب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يقول العبد الفقير الى الله تعالى يحيى بن محمد بن محمد الخطاب المالكي غفر الله له  
ولوآله وصحبه وسلمنا بآخرة ولجميع المسلمين الحمد لله الذي فرض الحج الى بيته العتيق  
ويسر لقاصديه اسباب التوفيق فاجابوه بالآتيان اليه رجالا وعلى كل ضامر  
يا نبي من كل فج عميق والصلاة والسلام على من خصه بمزيد التوقعات  
وفضله تفضيلا وانزل عليه في محكم آياته وسر على الناس حج البيت من استطاع  
اليه سبيلا سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد فان المنسك  
المسمى هداية السالك المحتاج الي بيان افعال المعتمر والحاج تاليف الوالد  
محمد بن محمد الخطاب رحمه الله بالرحمة والرضوان واسكنها خيرا الجنات  
صفر حجا وغزر من مسائل الاحرام علما فحوي بيان احكامه وايضا  
مسائله واقسامه واشتمل على تبيين اركانه من واجباته وسننه  
ومستحباته وافراد افعاله الجائزة من منوعاته ومكروهاته الى انه ظهر لي  
ان من ليس عنده حفظ لمسائل الاحرام ولا كثرة هارسته لها ولا امام  
وبما يصعب عليه عند اعادة الكشف على سببي منها مسائل هل هو  
واحب او سنة او مستحب او مكروه او حرام وهل يترتب عليه بسبب  
فعل او ترك هدي او فدية ان يصل الى المطلوب والمرام الا بعد يقب  
بسبب مراجعة ما فيه من كثرة الاقسام لكون المصنف رحمه الله تعالى افر  
كل نوع منها بقسم مستقل وجعل في اخر المنسك فصلا ذكر فيه بيان ما  
يفعل المحرم من اول احرامه الى تمام نسكه مجردا عن الاحكام فن ليس  
عنده

عنده حفظ ولا ممارسة لا يهدى الى الصواب الا بعد مراجعة غالب تلك  
الابواب فرأيت ان ذكر الاحكام في الفصل المذكور سهل تناولها وترتيب  
الاقسام على الصفة الآتية اقرب واولى فاستخرجت الله تعالى في ذلك  
وبادرت اليه وعولت عليه والتزمت ان لا اترك شيئا من مسائله وتقيده  
ولا من قوليه ونكته وتبييناته لا اعدل غالبا عن الفاظه وعباراته  
وزدت فيه بعض فروج مهمة وبعض مسائل الاصل متممة بنبه عليها الشيخ  
يعني والده رحمه الله تعالى في شرحه الذي سماه مواهب الجليل على مختصر  
الشيخ خليل معبرا عنه ذلك الفرع المزيدي في بعض المواضع يقال المصنف في  
المختصر اما لكون الفرع الذي رددته عزيزا للتقليل او ليس مخصوصا واجراه  
المصنف على اصول المذهب اوله فيه ترجيح واستظهار رجعله تذكرا ل  
عند الحاجة اليه ولما لا يخاطره من الاخران وغول عليه والله العظيم  
اسأله وبجاه نبه الكثر ان ينفع به كما نفع باصله اي بمنسكه والده رحمه الله  
وان يحسننا في زمره انبيائه ورسله وبسميته او سعاد السالك المحتاج  
لبيان احكام افعال المعتمر والحاج **فصل** الحج واجب مرة في العمر  
على الفور وقيل على التراخي ما لم يخف الفتنة بفساد الطريق بعد انقضاء  
او ذهاب ماله او صحته او بلوغه السنين فيتعين وشهر يعني انه جري  
خلان في المذهب هل يجب الاتيان بالحج في اول عام العذرة فورا ويا لم يتأ  
خير عنه ولو ظن السلامة وهذا الذي نقله العراقيون عن ما ذكره وشهره  
العراقي او لا يجب الاتيان به على الفور بل وجوبه على التراخي لزمان

فصل



لزمان خوف الفوات وستره الغاكنان ورأي الباهي وابن ررر والتمسائي  
 وغيرهم من المفاربة انه ظاهر المذهب وقد تقرر ان القول بالتراخي مقيد  
 بخوف الفوات اما بفساد الطريق بعد انما اودها ب ما لم بعد وجدانه  
 او ذهاب صحته بعد كونه صحيحا قارعا على الركوب او المي او بلوغ عمره  
 الستين فتبين الحج حينئذ ونقلني معالي والتاذي عن الباهي وابن ررر  
 ان من بلغ الستين او كاد يبلغها يبين عليه الحج علي الفور جماعا قال والد  
 المصنف وفي حكاية الاجماع نظر وفي تقديم المؤلف القول بالفور وعطفه  
 الثامن بقيل يدل علي ان المعتمد والمسنون القول بالفور قال العلامة  
 خليل في توضيح الظاهر قول من ستر الفور وفي كلام ابن الحاجب ميل اليه  
 حيث ضعف حجة القول بالتراخي ولان القول بالفور نقل العرفيون عن  
 مالك وقال ابن العربي الذي عليه رؤساء المذهب والمنصوص عن مالك  
 الفور ولا يجزئ بئرا حيزه عليه الصلاة والسلام حجة الي سنة عشر مع ان فرضه  
 نزل في سنة تسع علي ما صححه القاضي عياض واقصر علي ابن ررر لان الحج  
 اذا ذكر كان يقع في غير وقته او كما قال سند لعل الوقت كان لا يتسع  
 فان الآية نزلت في اخر العام ولا خلا في الفورية اذا انسد حج سواء  
 قلنا ان الحج علي الفور وعلي التراخي وسواء كان الاول فرضا او نفلا كما سيأتي  
 بيانه في محله **وعلي القول بالفورية فلو اخره عن اول سنة عصي ولا يكون**  
**قضا خلا لا ابن القصار** يريد وعلي القول بوجوب الحج علي الفور انه لو  
 اخره عن اول عام القدرة عصي بئرا حيزه عنه ولو ظن السلامة فيما بعد ثم اذاج

المكلف

**المكلف** حجة الفريضة فلا يجزئها بوجوبها ثانيا ولكن يستحب له الحج بعد المرة  
**الاولى** فلو لم يحج بعدها لا عقاب عليه **ونبأ** كذا الاستحباب بالاثبات بالحج  
 بعد اداء الفريضة **في كل خمس سنين** مرة وهكذا الحديث **ابن سعيد الخدري**  
**رضي الله عنه** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **ان الله تعالى يقول ان عبدا**  
**وامرأه** بالحرم المكلف **صحت له جسده** ووسعت عليه في المعيشة والمعيشة  
 جميعا معا يسر بلا هم **تمضي عليه خمسة اعوام** بعد حجة الفريضة **لا يفد** اي يسرع  
**الي** بتسديد اليها اي الي البيت الحرام حاجا حيث كان قادرا علي الوصول اليه  
 فانه **محرور** الثواب والغفران وفي الصحيحين عن ابن هزيمة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال **العمرة الي العمرة كفارة لما بينهما** والحج المبرور ليس له جزاء  
 الا الجنة وفي رواية انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج  
 سه عز وجل وفي لفظ من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم  
 ولدته امه واخرجه الترمذي وقال غفر له ما تقدم من ذنبه وعن ابن مسعود  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **تايعوا بين الحج والعمرة** فانها ينفعان الذنوب  
 والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والفضة وليس لحجة مبرورة ثواب الا  
 الجنة ومامن مؤمن يصلي يوما محرما الا غابت الشمس بذنوبه اخرج الترمذي  
 وقال حديث حسن صحيح وله عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مامن مسلم يلبي الا لبي ما علي يمينة ومما لم من حج او سجد او صدق قال  
 الترمذي هذا حديث غريب **قال ابن فرحون** قال **العلماء** اي الحديث المتقدم  
 المروي عن ابن سعيد الخدري **محمول علي الاستحباب** والتأكد في مثل هذه المدة



لا على الوجوب للاجماع عليه ذلك ويجب احيا الكعبة بالحج في كل سنة فرضا على  
الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين **تنبيه** وفي مسند ابن الحاج  
عن ابن عباس لو ترك الناس زيارة هذا البيت عاما واحدا ما مطروا **قال**  
**المصنف** في التمهيد **قال** في الاحياء في كتاب النكاح يكره للحاض بمكة معيها بها  
ان لا يحج في كل سنة **قال** والمراد بهذه الكراهية تركه الاولى والفضيلة قلت  
والظاهر انه موافق لمذهبنا والله اعلم انتهى لا شك ان من كان بمكة مقيما  
حاضرا وله قدرة على الحج بركوب او مسي ولم يحس على نفسه وما لم يمت  
عدو فلم يحج في كل سنة ويفتنم الثواب وغفران ذنوبه فقد ترك الفضيلة  
انما موبها وفاته خير كثير **وينبغي** **الحج** حجة الغرض من الاحرار المكلفين  
اذا اراد الاحرام يحج بعد ذلك كما هو مستحب في حجة ان ينوي باحرامه القيام  
بغرض الكفاية عن باقي المسلمين ليحصل له الثواب بذلك لان ثواب الغرض اكثر من ثواب  
النفل ويكره للصورة ان يحرم بنا فله قبل فرضه الصورة بفتح الصاد  
المهملة وضم الراء واسكان الواو وفتح الراء الثانية هو الذي لم يحج حجة الاسلام  
لصحة النفقة وامساكها ويسمي من لم يتزوج ضرورة ايضا لانه صر  
انما في طهره وتبطل على مذهب الرهبانية ومعنى كلام المؤلف ان المكلف  
المستطيع الذي لم يحج حجة الغرض يكره له اذا اراد الحج ان يحرم بنا فله  
قبل فرضه واذا وقع ونزل واحرم بنا فله قبل فرضه انفق احرامه ولزم  
انما له ولو على القول بفورية وجوب الحج ولا يجزئ حجة النافلة عن  
الغرض بل هو باق في ذمته ولا بد من الاتيان به وجوبا لان احرامه باليد

بالنافلة

بالنافلة لا يتقلب فرضا على مذهبنا وان يحج عنه غيره قبل نفسه  
اي ان الضرورة كما يكره له ان يحج نافلة عن نفسه قبل فرضه كذلك  
يكره له ان يحج عنه غيره قبل نفسه سواء كان الغير اجنبيا او قريبا  
كوالد علي المشهور وقيل لا يكره له ان يحج عن والده او ولده قبل  
نفسه **قال** في المدونة ومن اوصى ان يحج عنه انفذ ذلك وحج عنه  
من قد حج احب اليه فان جهلوا فاستأجروا من لم يحج عنه اجزاء  
عنه ولا بأس ان يستأجروا له ضرورة لم يجد السبل فاما من يجد  
السبل فلا ينبغي ان يعان عليه ذلك فان اجتمع عنه اساورا  
ويجزئ ويكره للصورة وغيره ان يؤجر نفسه في الحج على المشهور  
كان مستطيعا وغيره على القول بالتراخي في المستطيع والاحرام  
**قال** مالك في كتابه محمد بن رواية ابن وهب ولين يؤجر الرجل نفسه  
في سورة الاء بل وحمل اللين احب اليه من ان يعمل جملا له عز وجل  
عن غيره باجارة وهذه دار الهجرة لم يبلغنا ان احدا بها منذ  
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن احد ولا امر بذلك ولا  
اذن فيه انتهى والساذجوا ذلك وعلي كلا القولين تلزم  
الاجارة ان وقعت مراعاة للخلاف انتهى ومعنى كلام المصنف  
ان الذي حج حجة الغرض اذا حج عن شخص تطوعا فغير اجر لا يكره



كما نص عليه الزرقاني على المختصر وانما يكون لمن حج عنه اجر الدعاء فقط  
**تمت** التطوع بغير الحج لغريب او اجنبي حي او ميت افضل من  
 التطوع بالحج والمراد بغير الحج ما يقبل النيابة كصدقة ودعاء  
 وهدي وعتق لقبول هذه النيابة ولو صولها للميت والحج من  
 غير خلاف قال في المدونة ومن مات وهو ضرورة ولم يوص ان  
 يحج عنه فليتطوع بغير هذا يهدي عنه او يصدق او يعتق  
 قال بهرام لان هذه الاشياء تصل الى الميت بخلاف الحج اي فلا يصل  
 اليه منه سوى اجر الدعاء كما مر **ونكره الاستئابة في حج الغرض**  
**والتطوع والعمرة للعاجز** يريد ان العاجز الذي لم ترخ صحته  
 يكره له ان يستنيب غيره ليحج عنه فرضا او تطوعا ويستنيبه  
 في عمرة بغير اجرة او بها في كل وان وقعت صحة الاجارة ولو للحجة  
 الغرض لان العاجز لا فرضية عليه حينئذ ولكن من حج عنه لا يسقط  
 الغرض عنه على المذهب **وللقادر في التطوع والعمرة** اي وكذا ذكر  
 يكره للقادر الصحيح البدن المستطيع ان يأذن لاحد ويستنيبه  
 في ان يحج عنه تطوعا ولو على القول بالغور لانها استئابة في  
 غير فرض والاجارة فيه صحيحة مراعاة للخلاف وكذا يكره له ان  
 يستنيب غيره ان يعتمر عنه **تنبيه** محل الكراهة اذا كانت  
 الاستئابة

4  
 للاستئابة بأجرة او بغيرها وبدوها مستطيع عن غيره واما ان  
 تطوع مستطيع عن شخص بعد سقوط الغرض من ذلك التطوع  
 فلا نكره حيث كانت بغير اجرة كما تقدم النقل عن الزرقاني انفا  
**واما استئابة القادر في الغرض فلا تصح** يعني انه يحرم على المكلف  
 المستطيع الصحيح البدن ان يستنيب احدا في ان يحج عنه حجة الغرض  
 ولو على القول بالقراخي لحوق الغوان ومثل الصحيح من كان مريضا  
 مرجو الصحة كما في ابني عرفة واذا وقع ونزل واستناب الصحيح  
 او مرجو الصحة غيره في فرض فلا تصح قال سندا نفق ارباب  
 المذهب ان الصحيح لا يجوز استئابة في فرض الحج اشهره وعلى المذهب  
 عدم صحتها سواء كانت بغير اجرة او بها وتكون الاجارة فاسدة  
 وتفني وترد الاجرة كما في ابني عرفة وله فيها اجر مثله ان تمها كما في  
 الزرقاني **تنبيه** لا يسقط حج الغرض عن صاحبه بحج الغرض عنه  
 سواء كان باجارة او بغيرها كما ان المجموع عنه حيا او ميتا ولا يكتف  
 له فافله ولا يسقط نقل من حج عنه ايضا لان الحج لا يقبل النيابة  
 على المذهب والمجموع عنه اجر ثواب النفقة حيث كانت  
 الاستئابة بأجر واما ان تطوع عنه غيره بالحج فله اجر الدعاء  
 فقط كما سبق قال ابن القصار وانما للميت المجموع عنه اجر



النفقة ان اوصي ان يستأجره من ماله علي ذلك وان يطوع عنه  
غيره بنكر فلم اجر له دعاء وفضلته انتهى **تمه** اذا اوصي  
انسان ان يحج عنه بعد موته بثلث ماله او بقدر معلوم منه فان  
وصيته تنفذ من الثلث وان كانت مكروهة علي المشهور وهي  
مذهبية المدونة كان الموصي صورا او غيره وبواجب من يحج  
عنه ولو حججا متعددة حيث وسعه المآل الموصي به قال في  
العبثية في رجل اوصي ان يحج عنه بثلثه فوجد ثلثه الف دينار  
مثلا ان يحج عنه حتى يستوعب الثلث قال في البيان لانه لما  
كان الثلث واسعا فلم انه لم يرد حجة واحدة واما ان قال حجوا  
عني من هذا المال المعلوم او من ثلثي فانه يحج عنه حجة واحدة  
ولا ينادي دعائها لان من التبعض ويرجع الباقي ميراثا **فروع** واذا  
قال الموصي لم احجوا غيري بكذا او ادفعوا الي الزائد ليس له ذلك  
لانه انما اوصي لم بشرط الحج نفي علي هذا بهرام ولو اوصي الميت  
ان يحج عنه فلا يخلو اما ان يكون صوره ام لا فان كان صوره فانه  
يشرط ان يستأجره ومن يحج عنه حر بالغا وان امرأة علي الراجح  
غير عبد وصبي ليكون حج منزلا منزلة حج الميت واما ان كان غير  
صوره فلا بأس ان يستأجره والمندرج عنه عبد او صبي علي الراجح  
وان كان

وان كان الافضل ان يكون حرا بالغاه ويلزم الاجير ان يحج  
بنفسه عن الموصي وان قامت قرينة تدل علي تعيينه من الورثة  
لكونه ممن يرغب فيه لعلمه او صلاحه او نفع الميت للاجير كما استأجر  
للحج بنفسك وكذا ان لم تقم قرينة او لم ينص الميت علي ما شره  
خليل ولا يجوز للاجير استأجار غيره ولا يقوم وادته مقامه ولا  
يلزم الاجير ان يسهر علي نفسه عند الاحرام انه قد احرم عن فلان  
ويقبل قوله بغير يمين اذ لم يكن عرف الناس الاستهاد فان كانت  
لزمه لان العرف اذا جرى بالاشهاد او بعده فانه يصار اليه  
وهذا حيث كان دفع له الاجرة فان لم يدفعها لم يلزمه الاستهاد  
وان لم يجبر به العرف حيث كان مشرعا ولا يكفي منه اليمين واما ان  
كان امينا لم يلزمه لانه يقبل قوله بغير يمين علي ظاهر كلام سنده  
الا ان يحيد العرف بالاستهاد كما يدل عليه اول كلام سنده انتهى  
**وشروط وجوب الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة فلا يجب**  
**علي مملوك ولا صغير ولا مجنون ولا عين مستطيع ومعني كلام**  
**المؤلف ان شرط وجوب الحج المأمور به بقوله تعالى وسم علي الناس**  
**حج البيت من استطاع اليه سبيلا اربعة اشيا الحرية سوا كانت**  
**المتصف بها ذكرا وانثى والبلوغ فلا يجب علي صبي ولو مرأها**



كثيره من العبادات والعقل فلا يجب علي مجنون والاستطاعة  
فلا يجب الحج علي غير مستطيع **فهم يصح من غير المستطيع ويقع منه**  
**فرضا اذا نواه** اوله نيوه فريضة ولا تقلا لما قدم ان من شروط  
وجوب الحج الاستطاعة ذكر هنا علي ان غير المستطيع اذا كانت  
حراما مسلما مكلفا وتكلف الحج ولو بمسقة وخطر واحرم واي باب  
فان حجه صحيح ويجزيه عن حجة الفريضة بشرط اذا نواه او  
لم نيوه فريضة ولا تقلا فانه يقع منه فريضا واما لو نوي به تقلا صح حجه  
ولم يتقلب له فريضا ويحاطب بحجة الاسلام عند استطاعته وفي  
التمهيد والاجماع علي ان الفقير اذا وصل الي البيت بخدمة الناس  
او بالسؤال فقد وجب عليه الحج وتبين عليه الفريضة **ويصح**  
**ايضا وقوعه من المملوك والفقير والمجنون ويقع تقلا ولا**  
**يستقطبه الفريضة وان تفرقه ولو عتق المملوك او بلغ الصبي**  
**بعد احرامهما لا يتقلب نسبا** المعني لو نوي المملوك والصبي المميز  
او نوي الولي عن المجنون وعن غير المميز فان الحج يصح منكلا  
ويقع تقلا فاذا عتق المملوك بعد التلبس بالاحرام او بلغ الصبي  
بعد احرامه فانهما يتبادران وجوبا علي حجهما ويكون لهما تقلا ولا باب  
منقلب فريضا ويحاطبان وجوبا بحجة الفريضة عند التكليف والاستطاعة

وما دونه

وما دونه عليه المم من صحة حج من ذكر هو المشهور ويدل له حديث  
الموطأ ومسلم ان امرأة اخذت بضيعي صبي كان معها فقالت **الحج**  
**حج يا رسول الله** فقال نعم **ولك اجر** قال **لنصف في شري المقتصر**  
**وهذا اذا احرم الصبي باذن وليه والمملوك باذن سيده او**  
**احراما بغير اذن الولي والسيد ثم اجازاه والمراد بالمميز من يفهم**  
المخاطب ويحسن الجواب ولا ينضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف  
اختلاف الاشخاص والافهام ويستلزم في صحة حجه ان ينوي احرامه  
ويتولي افعال الحج بنفسه وما قد رويها والمراد بالولي هذا الاب  
او من ياي امره بايصاء او غيره **شبيه** اذا اذن الولي للصبي في  
الحج واحرم فليس لولي تحليل منه بعد ذكر كحرامه عليه بهرام والفرق في  
وغيرهما فان احرم الصبي بغير اذن وليه والعبد بغير اذن سيده  
ولم يعلم الولي ولا السيد بذكره صح ببلغ الصبي وعتق العبد فالا  
يفكر من كلاهم ان الولي ان يحلل الصبي اذا بلغ صغيرا من عتق  
الاحرام التحلل ليحرم بغير نيته الحج واما اذا بلغ رشيدا او نكح فانه الحج  
فانظرا هذا انه ليس له تحليل بعد اذن العبد اذا احرم بغير اذن  
سيده ثم عتق فليس لسيده تحليل بعد ان عتق بغير اذن علي  
حجه وعليه حجة الاسلام يريد ان الصبي المميز ذكر كان او انثى



إذا أحرمت بغير إذن وليه ولم يعلم الولي بأحرامه حتى بلغ الصبي ثم أنه  
لا يخلو أما أن يبلغ سفيها أو ربيذا فإن بلغ سفيها فلولي أن  
يحلله من هذا الإحرام النفل كما هو ظاهر كلام أهل المذهب المحرم  
بحجة الغرضية ويكون التحليل والحلاق معا ولا يكفي رفضه بالنية  
لأن الحج لا يرفض بها وأما أن يبلغ ربيذا أو تنكحه عنه الحج فليس  
لولي تحليله كما هو ظاهر كلام أهل المذهب ويتمادي على أحرامه  
النفل ولا ينقلب فرضا ويجب عليه حجة الاسلام وأما العبد إذا أحرمت  
بغير إذن سيده ولم يعلم بذلك سيده حتى عتقه فليس له تحليله بعد  
العتق ويتمادي العبد على حجة النافاة وعليه حجة الاسلام وهذا في  
المملوك البالغ وأما إذا عتق وهو غير بالغ فلم أره صرحا في ذلك  
والذي يظهر لي أن سيده تحليله بعد العتق قياسا على الصبي ولو  
أحرمت الولي عن المجنون المطبق ثم أفاق بعد أحرامه عليه عنه فالحل  
أما أحرام الولي بغيره وإن يرفضه ويجد أحراما بالضرر  
والمعنى أن الولي إذا أحرمت عن المجنون المطبق أي نوي إدخاله في  
الأحرام كما في التوضيح ثم أفاق المجنون بعد أن أدخله وليه في الأحرام  
فإن أحرام الولي يلزمه على ما استظهره المصنف ووافقه علماء المتأخرين  
وليس للمجنون أن يرفض أحرامه ويجد أحراما بالرفض **تنبيه**

حجة

رفع المهر

حجة أحرام المملوك والصغير المجنون المأخوذ وحال السيد أو الولي  
لغير المجنون لا حجة الإحرام يريد أن صحة أحرام المملوك الغير المميز إنما هو  
بإدخال سيده له في حرمة الأحرام وكذلك صحة أحرام الصغير الحر الغير المميز  
وصحة أحرام المجنون المطبق إنما هو بإدخاله إليها لها في حرمة الأحرام  
والمراد بدخولهم في الأحرام تجريدهم ونية إدخالهم في الأحرام كما في  
التوضيح أو بأحرام المملوك أو الصغير المميز بإذن السيد أو الولي فإن أحراما  
بغير إذنهما انعقد أحرامهما والسيد أو الولي أحرامهما أو تحليلهما منه منتهيه  
إذا أذن السيد لعبد في الحج فإن ثوابه يكون للعبد لا للسيد وقال ابن  
مسدي في منكره إذا أذن لم سيده في الحج فذلك الثواب ليس له ولا يجوز له  
عنه حجة الاسلام والي هذا ذهب مالك والشافعي وغير واحد من السلف  
قال والد المصنف وفي قوله أن ذلك سيده نظر ولعله يريد أن يحصل للسيد  
ثواب إذا نذر له في الحج ومساعدة أبيه على ذلك فإن حللها عنه فعلى  
المملوك البالغ قضاء ما حلل منه السيد عاين المشهور بعد العتق أو  
في حال الرق إذا أذن له السيد في القضاء جلا في الصغير فلا يجب عليه  
عنا المشهور لا قبل البلوغ ولا بعده وسواء كان حرا أو عبدا يريد  
أن المملوك إذا حلل سيده منها أحرامه فلا يخلو أما أن يكون بالغاً أم لا  
فإن كان بالغاً فإنه يجب عليه قضاء ما حلل منه السيد قبل حجة الاسلام أن



عق أو اذن له سيد في ذلك في حال الرق لأنه احدث وهو مكلف فيلزمه  
اذا اعتق واذن له السيد ان يقضي ما ترتب في ذمته لسببه مع عدم  
اذن سيد وهذا مذهب ابني القاسم وهو المشهور واما العبد  
الغير البالغ فلا يجب عليه قضاء ما حلله منه السيد مطلقا وكذا نكح  
الصبي المهر المحر اذا حلله وليه بعد احراره لا يجب قضاء ما حلله منه  
علي المشهور **وسرط صحة الاسلام فقط فلا يصح من كافر ولا وجوب**  
**عليه علي المشهور** يريد ان صحة الحج فرضا او نفلا الاسلام **وسرط وقوة**  
**اي الحج فرضا ان لا يتوب نفلا فان نفيا الاحرام بنا في قبل اداء**  
الفرض الذي عليه **انفسد نافله** ذكره له ذلك اي تقدم حجة النافله  
على حجة الاسلام وهذا على القول بالتراخي لا على القول بالفور  
فانه يحرم عليه تقديمه كما تقدم وان كان ينعقد به احراره ولو على  
الفورية ويلزمه تمامه ولم يجزه **عن العرض والاستطاعة حسب**  
**امكان الوصول الى مكة بلا مشقة عظيمة** يريد ان الاستطاعة التي  
من شروط وجوب الحج هي امكان الوصول اليها اما راجلا او ركبا  
بلا مشقة عظيمة ثقيلة بلحقة فان علم ان المشقة بلحقة ولا يمكن تحملها  
مثل ان يشتد عليه المشي او ركوب المنيب او السؤال ولاعادة له نيكه  
فلا يكون مستطيعا ولا يجب عليه الحج ولا عبرة بمطلق المشقة لأن  
اعتبارها

اعتبارها يؤدي الى سقوط الحج اذا السفر لا يخلو غالبا عنها وقوله  
امكان الوصول اي امكانا عاديا فلا يمكن الوصول بطيران ونحوه  
لا يجب عليه قال سندا اذا وجدت سريضا الوجوب وكان بينه وبين  
زمانه وقت واسع كان وجوبه متسعا في سعي فيه سعي في واجبه  
وان ما قبل فوت وقته سقط عنه فان لم يخرج حتى فات الوقت  
فقد استعد الوجوب عليه فان مات لم تسقط الوجوب بموته ولا  
يلزم ورثته ولا ماله اذا لم يعصى به وقال **ابو حنيفة** وابن حنبل اذا مان  
قبل مضي زمن الحج فلا شيء عليه وان مان بعده فذلك في رأس ماله  
**نسبه** اذا قدر علي ان يمسي بعض الطريق ويركب البعوض ووجد الي  
ذلك سبيلا لزمه الحج قاله في الطر والزهد الاصح **واعتبار ما يتردد به ان**  
**حسين علي نفسه الضياع** يمكنه الي اقرب المواقع ما يمكن فيه التمسك يريد  
واعتبر في الاستطاعة زيادة علي امكان الوصول ملكه وجود نفقة  
ترده ويصل بها الي اقرب مكان يمكن فيه التمسك بما لا يذري به  
من الحرى ان حسي في بقائه يمكنه علي نفسه الضياع ونقل ابن المعالي عن  
بعض المتأخرين اعتبار الالهاب والرجوع بان علي الانسان حرجا عظيما  
في الزامه المقام بغير ملك قال بعضهم انه المشهور **نسبه** يفهم من قوله  
ان حسي علي نفسه الضياع انه متى يمكنه الاقامة بمكة بجرته او سبب فلا



يعتبر في حقه ما يترد به الى اقرب موضع لكن لا بد ان تكون الحرفة لا تترك  
به **آخر** من كان معه ما يكفيه لسفره لكن ان سافر للحج يصير فقيرا  
لا سيئ له ولا لأهلهم فانه يجب عليه الحج ما لم يؤدي الى ضياعه او ضياع من  
يعتق عليه المسئور فان ادري الى ضياعه او ضياع من يعقوت فلا  
يلزمه الحج لقوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء انما ان يضع من يعقوت  
**آخر** من عنده ما يكفيه للحج او للزواج فعلى القول بالتراخي يستحب  
له ان يقدم الحج وعلى القول بالفور يجب عليه ان يقدم الحج الى ان  
يخشي على نفسه الغنى فلم ان يتزوج ويؤخر الحج نقل عن مالك  
فان لم يخف الغنى وقدم التزويج اثم والنكاح صحيح **آخر** اذا كان  
عليه دين وما عنده الا ما يفي به فقصاه مقدم على الحج بلا خلاف  
اي اذا كان الدين حالا وما اذا كان الدين مؤجلا فانه يقدم الحج **آخر**  
اذا حج بماله حرام فانه يكون انما وجهه صحيح ويسقط به الفرض  
على مذهبه ومذهب السامعي وقال احمد يبطلان الحج مع القدرة  
ايضا على اداء الصلاة في اوقاتها **المشروعة لها في السفر وعدم**  
**الاخلاص** من فرغها يريد ويعتبر ايضا في الاستطاعة القدرة  
على ايقاع الصلاة المفروضة في اوقاتها فان علم انه اذا سافر للحج ترك  
الصلاة بالكلية او بوقعها خارجة عن اوقاتها او بخل بسعي من فرضها

لعدم

لعدم تمكنه من ذلك فيسقط عنه الحج قال في المرحل وقد قال علماءنا  
ان المكلف اذا علم انه تقوته صلاة واحدة اذا خرج للحج فقد سقط الحج  
وقال ايضا ان الفرض الواجب مثل الحج وغيره اذا كان لا يمكن المكلف  
ان ياتي به الا حتى يرتكب محرما كإخراج الصلاة عنها وقتها وما استسبه  
انه ساقط عنه وفي مسنده ابن المنير واعلم ان تضعه ولو لصلاة  
واحدة سيئة عظيمة لا يوفى بها حسنات الحج بل الفاضل عليه لان الصلاة  
اتمواهم فان كانت عارضة الميل لعن صلاة واحدة بركوبه البحر او  
الدابة ترك الحج بل يحرم عليه الحج اذا لم يوصل اليه الا بترك الصلاة  
قال والدالمهم ومن علم ذلك من نفسه فخرجه للحج والزمان انما  
هو مشقة نفسانية بل قرعة شيطانية **نكسة** قال البرزلي حكى  
سفيان الثوري عن طالب عن المغيرة قال اختصم شياطين  
المشرق والمغرب ايها اسد غواية فقال شيطان المشرق نحن لانا  
نجد الرجل في اهلهم وولده يؤدي الفرائض من الصلوات والزكاة  
وعنده دكر وهو في راحة وملا بكمه معه كذكر من قلم التبعان فاذا  
قال القول في السجود الى ارض الحجاز نخسه فيسكن ونحمله على الخروج  
فمن يوم يخرج نحله على ترك الفرائض وارتكابه المحظورات الى يوم  
دخوله الى اهلهم فيحسر في نفسه وماله ودينه في شرق الارض وغربها



فسلم لهم سياتين المغرب بسندة الفواية انتهى قوله ومع الأمن  
علي النفس والمال من اللص أو محاسب والالم يجب الحج الا ان يكون  
المحاسب يأخذ شيئاً لا يجوف بالشخص ولا ينك بعد اخذه يريد  
فان لم يأمن في الطريق علي نفسه او علي ماله بما ذكر سقط الحج عنه  
بذلك الا ان يكون الخوف من محاسب يأخذ شيئاً قليلاً وعلم منه انه  
لا يقدر ويرجع ثانياً بل يقف عند قوله هذا القدر يكفي منكم  
كفستار فلا يسقط عنه الحج فان علم انه منك اي يرجع ثانياً او كل  
هالم سقط الحج عنه علي المصنف قوله قال المصنف في ثم المنقص  
والمراد باللص والسرقة المحارب الذي لا يندفع الا بالقتل واما  
السارق الذي يندفع بالحراسة فلا يسقط به الحج وهو ظاهر انتهى  
واذا كانت الاستطاعة ما ذكر فيجب الحج بل زاد ولا رحلة اذا كان  
الشخص يقدر علي المشي ولم ينفعه ثقتان منها الا قدرته علي  
المشي تقوم مقام الرحلة وصنعة اللابقة به تقوم مقام الزاد  
وقد سئل ما ذكر في كتاب محمد وفي العينية من رواية الشريفي عن  
الاستطاعة اهي الزاد والرحلة فقال لا والله عه ذلك علي قدر  
طاقة الناس فتجيد الرجل الزاد والرحلة ولا يقوي علي  
المسير واخر يقوي علي ان يمشي علي رجله ولا يمشي ابين ما  
قاله

قال الله من استطاع اليه سبيلاً ورب صغير جلد من كبر انتهى  
قوله ولو بالسؤال اذا كان عيشه في بلد وكانت العادة اعطاه  
لكن بشرط ان يكون السؤال عيشه في بلد وتكون العادة اعطاه والالم  
يجب عليه كما قال وان لم يكن ذلك عيشه في بلده وكانت العادة اعطاه  
فلا يجب عليه الحج ويكره له الخروج وان كان ذلك عيشه في بلده وكانت  
العادة عدم اعطاه فيجوز عليه الخروج وكذا يحرم عليه الخروج  
من باب اولي انه لم يكن ذلك عيشه في بلده ولم تكن العادة اعطاه هي  
طريقة جمع هذا المذهب قال القاضي عبد الوهاب في تلخيصه وان  
وجد رحلة وعدم الزاد لم يلزمه الا ان تكون عادته المسألة وقال  
ابن الحاج في مناسكه وان كانت المسألة عادته لزمه الحج وقال صاحب  
الطراز اصحابنا يقولون اذا كان السؤال معيشته له في اهله  
كان استطاعة في حقه ذكر صاحب النوادر وغيره ما نصه من  
رواية ابن وهب ومختصر ابن عبد الحكم قيل له فمنا سأل ذاهباً  
وجائياً ولا نفقة عنه قال لا بأس بذلك قيل له فان مان في الطريق  
قال حسابه علي الله قوله ومن قدر علي المشي وجد من يؤجره  
نفسه للخدمة ولا يتردد به ذلك وجب عليه الحج ويكون ذلك  
استطاعة في حقه قال ابن فرحون في ثم ابن الحاج اما من قدر



عليه المني وقدر ان يؤجر نفسه للخدمة وهو حاج ولا يترك  
ذلك عليه فيجب عليه الحج انتهى **ومن عجز عن المكث** اعتبر في  
**حقه وجود المكي بغيره** او كراه بان يحصل ذلك بمن المثل  
او اجرة المثل قوله **ومن لم تكن له صنعة** يقينات منها في سفره و  
ووجد راحلة **اعتبر في حقه وجود الزاد** الذي يوصله الى مكة  
ويرده منها الى اقرب مكان يمكنه التمسك فيه **ومن عجز عنهما**  
اي عن الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة وعن الراحلة حيث  
لم يعد رعليه المني **اعتبر جميعا في حقه** وان لم يقدر على الركوب  
مطلقا لا في بر ولا بحر سقط عنه الحج ودين الله يسر لا يكلف الله  
نفسا الا وسعها قوله **قال الله في سم المختصر** ولا فرق في ذلك  
اي في وجوب الحج على الحر المستطيع بين ان يكون **المكلف صحيحا**  
**الاعضاء جميعها** او به زمانة اي عاهة في بعض اعضائه كالاعرج  
اذا كان قادرا على المني **ووجد من يقوده** باجرة اذا كان  
قادرا عليها فيجب عليه الحج حينئذ لانه كالصغير في الاستطاعة  
بما ذكر **وكذا قطع الرحلين** والاعرج اذا قدر على  
**الوصول** وقد فرق فيهم الزاد المذكور في الاستطاعة فيجب  
عليهم الحج وانما يجب على مقطوع الرجلين حيث وجد من يحمله

بغير

بغير اجرة او بها وكان قادرا عليها ولم يخف به **ولذلك الاصم بل هو**  
**الحري** واولي من وجوب الحج عليه عند من تقدم انتهى قوله  
**والبحر كالبئر** لان يغلب الغلب فيه **بعدد** او **هيجان** منجزم ركوب  
وقد حكى التاذلي عن صاحب الاكمال الاجماع عليه تحريم ركوبه عند  
هيجانه وفي الحديث من ركب البحر عذابه فاحاجه فوات بريته منه  
الذمة رواه احمد ونقل ابنه معالي عن الداودي قال من ركب البحر  
عند سقوطه التريا برئ من الله تعالى **تنبيه** من علم من نفسه  
انه اذا ركبته حصلت له دوحه وادى الى نضيع الصلاة بالكلية او  
خلل ركن من اركانها كسجود وركوع او علم بالعادة انه يحصل  
له ضيق فلا يجد موضعا لسجوده لكثرة الركب وضيق الموضع  
الا على ظراحيه فيجزم ركوبه حينئذ قال مالك اذا لم يستطع  
الركوع والسجود الا على ظراحيه فلا يركبه ايركب حتى لا يصلح  
ويل لم تذكر الصلاة انتهى ومثل الاخلال بركان الصلاة الاخلال  
بسرابطها من اسبئاء او نجاسة او ستر عورة او قبله او اخراج  
عن وقت هذا هو المعتمد قال ابن ابي جمر في نه الاطاريق الق  
اختصرها من البخاري اذا علم الشخص من نفسه انه يمسك حتى  
يقول امره الي تقطع الصلاة والخلل بسبب منها فلا يجوز له ركوبه



وهذا مذهب مالك **فرع** من علم من نفسه الصلاة في ركوب البحر  
من دونه تورد في نفي الصلاة مثلا او لم يعلم بضيقة السفينة  
فلما ركبها لم يستطع الا تيان ببعض فرائض الصلاة فالمطلوب منه  
النزول منها ان امكنه والامكنة فيها ويطلب بالصلاة عليها في حالة  
فرد عليها ولا اعادة عليه قوله **ولا فرق في وجوب الحج في جميع ما**  
**تقدم** بين البالغ الرشد والبالغ السفينة قال المصنف في شرح  
المختصر والسفينة البالغ كغيره في وجوب الحج عليه لكن لا يدفع  
اليه وليه المال بل يصحبه معه وينفق عليه او ينصب له قتيما  
وينفق عليه من مال السفينة لا شك ان الحج كما يجب على الرشد  
المالك الحر المستطيع كذلك يجب على البالغ السفينة قوله **واما**  
**في النطق والعفة فحكمه كحكم كغير البالغ المميز فلا يحرم الا**  
**باذن واليه فان احرم بغير اذن واليه فلم يجز له ولم يحل له**  
**ولا قضاء عليه** على مقتضى كلام الشيخ خليل في منتهى وقوله **وما**  
**ذكره في توضيحه ناقله عن سند** وقال ابن رشد عليه العتق  
**اذا ولي امر نفسه** **واما على القول الرابع** لا قضاء عليه مطلقا  
سواء كان فرضا او تطوعا قوله **والمرأة كالرجل** يعني ان حكم  
المرأة كحكم الرجل في جميع ما تقدم من وجوب الحج عليها مرة في العمر  
وكونه

15  
وكونه على الفور وعلى التراخي وسرط الصحة والوجوب وما يعتبر من  
الاستطاعة وغير ذلك لدخولها في عموم قوله سبحانه وتعالى ويسر على  
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا الا انها العجزها وضعفها  
اعتبر في حقها زيادة الشروط التي استثنائها اعم بقا لاهل المذهب  
بقوله **الا المني من المكان البعيد فلا يجب عليها وان كانت قادرة**  
**عليه بل يكره لها الخروج** ويلزمها المني من المكان القريب مثل مكة  
**وما حولها اذا كانت قادرة عليه** اي الا ان تكون بموضع بعيد عن مكة  
كمصر فلا يجب عليها المني من ولو كانت قادرة عليه سواء كانت  
سائبة او غيرها على المذهب الرابع بل يكره لها الخروج ما سببه  
كما مضى عليه في كتاب محمد قال لانهم عود في مسيرهم انهم  
واما ان كانت بموضع قريب مثل مكة وما حولها ما لا يكون مسافة  
فصر كما في التتائي والتوضيح والنوادر او مثل مكة تحت المدينة كما  
قاله الحنفية فيلزمها المني حيث كانت قادرة عليه فعلى ما ذكره  
التتائي ان كانت بموضع خارج عن مسافة العتق من مكة لا يجب  
عليها المني ولو كانت قادرة عليه وعلى ما قاله الحنفية وجوب المني  
عليها حيث كانت قادرة عليه ولو من المدينة الى مكة قال والامم  
في المختصر والظاهر انه يختلف باختلاف الاستحسان فمساء



لست كنساء المحاضرة انتهى قوله **والا في ركوب البحر لا يجب عليها ركوب**  
فانها ليست كالرجل لما تحتاج اليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة  
المبالغة في الستر فان **ركبتوا كانت لهم تحصى بمكان ولم تنكشف ثوبه**  
**لها ذلك** قال مالك في كتاب حجر والبحر هول شديد والمراة عورة  
واخاف ان تنكشف وتترك ذلك احب الي ونحو في العينية كانت  
الستر لا يمكنهن غالباً ولا غض البصر عن المتصرفين ولا بد من  
التكاتف في تصرفهم ونظر النساء اليهم وضرورتهم الي قضاء  
حاجة الانسان سيما في ما صغر من السفن مع حضور الرجال **فان**  
**علمت انكشافها** وعدم التحفظ عن نظر من لا يحل لها من الرجال  
**حرم عليها ركوبه** كما صرح به ابن رشد في تقييده كلام مالك  
من سماع ابن القاسم في باب الحج ونصه وسئل مالك عن حج النساء  
في البحر فكره ذلك وقال لا احب وعابه عيباً شديداً ابن رشد  
انما كرهه من ناحية الستر مخافة ان ينكشف لانهن عورة وهذا  
اذا كن في مغزل عن الرجال عند حاجة الانسان وفي سعة يقدرن  
علي الصلاة واما ان لم يكن في مغزل او كنت في ضيق يمنعهن من اقامة  
الصلاة علي وجهها فلا يحل لهن ان يحججن في البحر انتهى **فان**  
**خصت بمكان مستور** لا يتطرق اليها فيه الرجال **جواز لها ركوب**  
قوله

قوله **ويطلب في حقها زوج او محرم** يريد ان يطلب وجوباً في حق  
المراة زيادة عن الاستطاعة وجود زوج معها او محرم بنسب او  
صهر او رضاع وكره مالك سفرها مع ربيعتها اي ولذويها ولا  
يستتر في المحرم البلوغ بل يكفي فيه التميز ووجود الكفاية  
واختلف في عبدها هل هو محرم مطلقاً فتسا فرجه ورجحه ابن  
القطان او لا مطلقاً واستظهره ابن الفرات او ان كان وغداً المحرم  
فتسا فرجه والا فلا وعنه ابن القطان لما ذكر قوله **ورفقة**  
**ما مونة في حج الفريضة وعلى سفر واجب** يريد ان لم يجد زوجاً او  
محرم فتسا فر وجوباً مع الرفقة المأمونة في حج الفريضة وظاهر  
كلام المصنف تحليل ان المطلب في حقها وجود محرم وزوج او رفقة  
مأمونة فاذا وجدت احد الثلاثة خرجت معه ولو وجد غيره  
والمنقول انما يخرج مع الرفقة المأمونة عند عدم الزوج او المحرم  
او امتناعها كما صرح به والد المصنف قال في المرونة تج المرأة مع وليها  
فاذا ابى او لم يكن فرفقة مأمونة ونحو في الرسالة فيحمل كلام المصنف  
علي ذلك ليوافق المنقول ثم لا بد ان تكون هي مأمونة علي  
نفسها انتهى وكلام ابن رشد يخرج في انه يجوز للزوج والمحرم  
اخذ الاجرة علي الحج معهما قال الجوزولي اذا سافرت في رفقة



مأمونة يجوز للأجنبي أن يتخفى لها حتى يركب للضرورة وهل  
لا بد في الرفقة من مجموع النساء والرجال قال في المدونة فإن  
ابن الولي أو لم يكن لها ولي فلتخرج مع من تثق به من الرجال  
والنساء قال مالك في الصلوة من النساء التي لم يخرج قط أن لم  
يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج  
معهما أنها لا تترك فرضه الله عليها في الحج والخروج في جماعة  
النساء أمرهم وفي مختصر الواضحة فإن لم يكن ذو محرم فجمع جماعة  
نساء صواحف فإن لم تجد فلا محرم ولا جماعة من النساء فلتخرج  
مع جماعة من الرجال سائة كانت أو عجوزة وعليها حفظ  
نفسها ودينها وهذا في حجة الفرض وأما في حج التطوع ومثل  
كل سفر مندوب أو مباح فلا بد من المحرم أو الزوج تسافر  
مع أحدهما وجوبا في سفر يوم وليلة فأكثر وكذا الأقل من  
يوم أو ليلة على الواجب سواء كانت سائة أو مائة لما في  
الصحيحين عن أبي سعيد الخدري مرفوعا لا تسافر المرأة  
يومين من الدهر إلا ومعه ذو محرم منها أو زوجها ولما في  
الموطأ في آخر كتاب الجامع عن أبي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم

الآخر

الآخر تسافر مسافة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها وفي حديث  
أبي سعيد عن النبي وغيرهما أن تسافر فوق ثلاثة أيام  
مضاعدا وفي حديث ابن عمر في الصحيحين وأبي داود لا تسافر  
المرأة ثلاثا إلا ومعه ذو محرم منها وروى من غير تعيين بمسافة  
في حديث أبي عباس في الصحيح أنه قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرت امرأة  
إلا ومعه ذو محرم وروى يزيد وهي عند أبي داود والبريد  
مسيرة نصف يوم ولا يخفى فساد الزمان والمرأة فتنة الأفيما  
حبلى عليه النفوس من محارم النسب **وقيد البابي قول محقق**  
**المذهب** أن المرأة لا تسافر في سفر التطوع والمباح مع الرفقة  
المأمونة بقوله ذلك مخصوص بالعدد العليل وأما القوافل  
العظيمة فهي عند كمال بلاد يصح سفرها دون نساء ومحرم  
وذكره الزياتي على أنه المذهب ونص الزياتي في شرح الرسالة  
إذا كانت المرأة في رفقة مأمونة ذات عدد وعد أو حبس مأمون  
من الغلبة والمحلة العظيمة فلا خلاف في جواز سفرها مع غير ذي  
محرم في جميع الأسفار الواجب منها والمندوب والمباح من قول  
مالك وغيره إذا لفرق بين ما تقدم ذكره وبين البلاد وهكذا



ذكره القاضي استرأى وكلني قد علمت ان المشهور ما صدر به المؤلف  
اولا لان المرأة عورة يجب عليها التستر ويحرم عليها التبرج  
جنب الرجال مخافة الفضيحة والاختلاط بما لا يتعبد بحدود  
الشرعية ولا سيما في هذا الزمان الذي اتسع فيه الخرق على الراقع  
تسبيل الله السلامة والعافية دينا واخرى من كل محنة وفتنه  
قال المصنف وليس للزوج منع زوجته من حج الغرضية يريد  
ان المرأة اذا كانت متزوجة واراد ان يخرج حج الغرض واراد  
زوجها منعها من حج الغرض فليس له ذلك على المشهور ولو  
قلنا على التراخي كأداء الصلاة اول الوقت وقضاء رمضان  
وهذا اذا كانت رسيده قوله بخلاف التطوع فان له منعها منه  
ولو نذرته ويجب عليها ان تطيعه قال في التوضيح في كتاب النذر  
والزوج منع زوجته اذا نذرت المسبي كما يمنعها في التطوع لانها  
مستطوعة مستفدية عليه فان احرمت بغير اذنه خله فخلها  
وعليها القضاء وجوبا لما اهلها منه على المشهور اذا اطلقها  
او مات عنها واذا نكحها في القضا تنبيهه اذا احرمت الزوجة بغير  
فرض الحج من غير اذن زوجها وامتنعت من التحليل فلزوجها ان  
يباشرها كارهة والا لم عليها دونه لتعديها على حقه وينوب

بمباشرتها

بمباشرتها

بمباشرتها التحلل وتكفي نية الزوج عنها على ما استظهره الزرقاني وغيره  
فان لم ينو تحللها بالمباشرة فان الحج فيفسد عليها وعليها  
انما هو وهدي ويجب على الزوج تمكينها في اتمام المفسد  
قال سند اذا كانت الزوجة امة لا يحج الاباذ نسيدها وزوجها عند  
مالك والائمة وقال محمد بن الحسن اذن السيد كاف لان السفر حقه  
فيسافر بها ولو كره الزوج قوله وكذا انه ان يحللها ان احرمت  
بالحج الغرضية قبل الميقات الزمان والمكان وكانت حرة ولم يكن  
نحوها فروع اذا احرمت الزوجة بحجة الاسلام او بغيرها باذنه سقط  
من نفقتها ما زاد على نفقة الحضر على المذهب وقيل تسقط  
نفقتها جملة لانها في مقابلة الاستماعة وهو ممنوع وحكم احرامها  
بالعرة حكم احرامها بالتطوع قوله والعمر سنة مؤكدة مرة  
في العمر قال مالك هي اوكد من العتق ولا تعلم احد من المسلمين  
رحمته في تركها وذكره ابن جهم وابن حبيب الى وجوبها كالحج  
اي والقول بنسبتها اظهر واستدراج كما هو في المذهب  
مقرر لانه عليه الصلاة والسلام قال بني الاسلام على خمس فذكر  
من الخمس الحج دون العرة وقال صلى الله عليه وسلم الحج جهاد  
والعرة تطوع وفي حديث الترمذي عن جابر انه سئل النبي

يكتفي في صحيحه



صلى الله عليه وسلم عن الحج افرضة قال نعم قبل والعمره قال لا ولا  
تقصر حينئذ ولا يسكل علي القول المشهور قوله تعالى واما  
الحج والعمره له لان الامر بالانجام يقتضي الشروع في العبادة وبعد  
الشروع يجب الاتمام ولو كانت مندوبه لقوله تعالى ولا تبطلوا  
اعمالكم ولا نها غير مؤقت فلا يجب كطواف النطع وبكره ذلك  
للضرورة الذي لم يأت بها ان يأت بها عن غيره قبل نفسه باجر  
او بغيرها كما يكره للقادر والعاجز ان يستتيب غيره فيها **وسيجب**  
**في كل سنة مرة** بعد المرة الاولى التي هي سنة عين في حق كل  
مكلف **ويكره تكرارها في العام الواحد** المشهور لانه لم يثبت  
عنه صلى الله عليه وسلم انه كررها في عام واحد مع قدرته عليه وفي  
الموطا قال مالك ولا اري لاحد ان يعتمر في السنة مرارا قال  
سارحة الزرقاني من اطلاق الجمع علي ما فوق الواحد فتكرره  
المرة الثانية فاكثرا لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع اكل واحد  
في سنة مع تمكنه من التكرير قال خليل وعلي المشهور فاول  
السنة محرم فيجوز لمن اعتمر في اوخر ذي الحجة ان يعتمر في المحرم  
قاله مالك قال ابن القاسم ثم استعمله مالك وقال احب الي لمن  
اقام بمكة ان لا يعتمر حين يدخل المحرم الي لقرب الزمان قال

مالك

مالك ولا باس ان يعتمر الصلوة قبل ان يحج استحب واركانها ثلاثة  
الاحرام والطواف والسعي ثم يحلق بعد ذلك او يقصر وقد تمت  
عمرته وليسب الحلاق ركناتها وتفسد بالحج وما في معناه قبل  
انقضاء اركانها وسياتي مزيد لذلك ان سأل الله قوله **واجازه**  
**مطرف بن الماحضون** اي واجاز مطرف وابن الماحضون هذا **يتم**  
تكرار العمره في العام الواحد قال لا باس ان ياتي بها كل يوم لفعل  
ابن عمه وغيره من الصحابة قال السرخسي علي المختصر وقد اعتمد  
ابن عمر الف عمره وجمع ستين حجة وصل علي الغفران في سبيل الله واعق  
الف رتبة استحب ولما في الصحيحين وغيرها العمره الي العمره كفارة  
لما بينهما وبالع ابن عبد البر فقال لا اعلم من كره ذلك حجة من كتاب  
ولاسنة **و قال ابن رجب لا باس بالعمره في كل شهر قوله ويستحب**  
**مذكراته تكرارها في السنة** من تكرير دخوله الي مكة من موضع يجب  
عليه الاحرام منه لانه ان احرم بحج فقد احرم به في غير وقته وهو  
مكروه وان لم يحرم فيدخل بغير احرام وهو غير جائز يريد ان  
محققي المذهب استثنوا من كراهة تكرارها في العام الواحد صورة  
وهي ما اذا تكرر دخوله الي مكة من موضع يجب منه الاحرام  
كما اذا أتى بها اول العام مثلا ثم خرج من مكة الي جده مثلا واقام



بها مدة يجب عليه الاحرام بعدها باحد الشككين فاراد الرجوع  
الي مكة فانه يحرم بعمره من غير كراهة اذا كان في غير شهر الحج  
واحتراز بقولنا قبل الشهر الحج عما اذا تكرر دخوله في شهر الحج  
من موضع يجب عليه الاحرام منه فانه يكره له حج تكرر العمرة لان  
احرامه بالحج يحل في اشهره فلا داعي لحج تكرر العمرة قوله  
وحكم السفيرة البالغ في العمرة حكم السيد البالغ في كونه نجا طيب بها مرة  
في عمره علي جهة السنينة وبعدها علي طريق الاستحباب الا انه  
لا يحرم بها الاباذن وولي كما تقدم قوله وحكم المرأة بها ايضا  
في جميع ما تقدم حكم الرجل اما انها لا تحرم الاباذن وزوجها كما تقدم  
فان احرمت بغير اذنه فلزوجه تحل لها ان شاء ويجب عليها العتق  
اذا اذن لها بعد ذلك او زالت عصمتها بموتة او طلاق كما تقدم بيا  
قوله **شرط صحة العمرة الاسلام** وعلم من كون الاسلام شرطاً في صحة  
العمرة انه لا يوقف صحتها علي البلوغ والعقل والحرية اذ قد نص  
من الصبي غير المميز ومن المجنون المطلق اذا ادخلهما وليهما  
في حرمة الاحرام بهما ومن الصبي المميز والمملوك باذن وليهما ان  
احراما بهما بانفسهما وحكم الاستطاعة فيها كحكم الحج قوله **فصل**  
في ذكر ما يفعل المحرم من اول احرامه الي تمام نسكه علي الترتيب مع  
التقضى

فصل

التقضى لبيان الاطعام من الاركان والواجبات والسنة  
والمستحبات والمقصر بالجنات فيما يتوهم فله انه ممنوع او  
مكروه واجتناب المنوعات المفسدة والمنوعات المنجبة  
والمنوعات التي لا يلزم من فعلها غير الاستغفار والمكرهات  
اعلم ان للاحرام متقايين زمانيا ومكانيا وبداءا للميقان الزماني  
بقوله والزمان للاحرام بالحج او بالقران من اول سؤال الح  
طلوع النحر من يوم النحر يدل لذكر ما في البخاري قال قال ابن  
عمر رضي الله عنهما اشهر الحج سؤال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة  
وقال ابن عباس رضي الله عنهما من السنة ان لا يحرم بالحج الا في  
اشهر الحج واما من فجر يوم النحر لآخر شهر ذي الحجة فهو وقت الحان  
تأخير التحلل علي المشهور وقيل آخر وقت التحلل يوم النحر فعليه  
من اخر طواف الافاضة عن يوم النحر واقعه ولو في يوم الحادي  
عشر لزمه دم وقيل آخر وقت التحلل اخر ايام الرمي فعليه من  
اخره عن يوم النحر واقعه في الرابع عشر لزمه الهدي وعليه هدي  
المشهور الذي عليه ما ذكر من اخر طواف الافاضة الي آخر يوم في ذي  
الحجة واقعه قبل غروب شمس لادم عليه وان اخره لاول المحرم لزمه  
الدم كما ياتي بيانه ان شاء الله ومذهب المشهور رادح لمتسكك



بالحقيقة يعني في قوله تعالى الحج استشهد معلومان لان اقل الجمع ثلاث  
قوله وللأحرام بالعمرة جميع السنة اي يجوز في اي وقت منها ولو  
في استشهد الحج ويوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ويعمل هو  
عملها والناس في الوقوف بعرفة وكراهة ابو حنيفة العمرة في يوم  
عرفة وايام منى لما روي عن عائشة السنة كلها للعمرة الا خمسة  
يوم عرفة والنحر وايام التشريق قال سند فان صح ذلك  
عنهما يحمل علي المحرم بالحج كما اشار اليه بقوله **المنع كالمحرم**  
**محرما بحج او قرآن** فيمنع احرامه بالعمرة وحج ولم تنعقد ولا  
يلزم قضاؤها ويستمر المنع الي ان يفرغ من اعمال الحج او القران  
بالتحليل الا صغرا والكبر ورعي الحمار وتمضي ايام التشريق  
ورعي الرابع لغير المتعجل وقدره لمن تعجل في يومين وهو محرم  
زوال الرابع ومضي قدر رعيه وهذا معني قوله **فحي يكمّل حجه**  
**وتمضي ايام التشريق** قوله **فانا احرم بها قبل الزوال من**  
**اليوم الرابع** من ايام منى لم ينعقد يريد ان من احرم بحج او  
قرآن وقد فرغ من اعمال جميعا ثم احرم بعمرة قبل زوال  
الشمس من اليوم الرابع من ايام منى لم ينعقد احرامه سواء  
تعجل في يومين او تأخر كما قاله ابني المواز وغيره ولا يلزم اتمامها  
ولا

ولا قضاؤها لانها ملغاة **وان كان المحرم بحج او قرآن بعد الفراغ**  
**من افعال احرام بها بعد الزوال منه** اي من اليوم الرابع من ايام  
الرعي وكان قد طاف وصلي للحج واكمل رعي الحمار **انعقد احرامه**  
**بها مع الكراهة الا انه يجب عليه ان لا يفعل فعلا من افعالها الا**  
**بعد الغروب** اي غروب شمس الرابع من ايام الرعي ولا يعمل من عمل  
العمرة شيئا حتي تغيب الشمس فان عمل فعلا باطل وهو علي احرامه  
والي هذا استناد المصنف بقوله **ولو طاف وصلي قبل الغروب فرمها**  
**كالحرم** قال مالك في المدونة ويجوز العمرة في ايام التشريق الا  
للحجاج فيكره لهم ان يعتمروا بعد زوال يوم الرابع من ايام منى  
حتي تغيب الشمس وكذلك من تعجل في يومين او لم يتعجل او  
فعلوا الي مكة بعد الزوال من آخر الرعي فلا يحرموا بالعمرة من  
التنعيم حتي تغيب الشمس **فان خرج الي الحل واحرم بعمرة**  
**بعد زوال يوم الرابع** اي من الرعي فلا يدخل الحرم حتي تغرب  
الشمس لان دخول الحرم بسبب العمرة عمل لها وهو ممنوع  
من ان يعمل عملا من اعمالها حتي تغيب الشمس فلو دخل من الحل  
قبل الغروب فالذي استظهره والدللمه ان دخول لغد ويوم  
بالعود الي الحل ليدخل منه بعد الغروب **وهذا كان محرما بعمرة**



فلا ينقصد احرامه باخرى حتى يكمل الركعة الاولى اذ لا تدخل عمره  
 على عمره اشهر فان احرم بالسانية قبل الحلاق من الاولى انقصد  
 احرامه بها ولا يجوز الاقدام عليه لاستلزامه تأخير الحلق وسقوطه  
 ويكفيه حلاق واحد لهما انما قرب الزمان كالقرب ونحوه اليومين  
 والثلاثة **عليه ما تعلم** التاويل عن ابن عطاء الله وظاهره عدم  
 لزوم الدم حيث قرب الزمان لأن طال فيلزمه ولكن الرابع  
 وجوب الدم كما قال **وظاهر كلام** سند صاحب **الطراز** وجوب  
 الدم وان كان مع القرب واحرم مع الطول وانما لزمه الدم لتأ  
 خيره حلاق الاولى وسقوطه فان حلق بعد احرامه بالسانية  
 لم يسقط الدم وعليه فدية ايضا فيلزمه فدية ودم **تنبيه** من  
 كان محرما بالحج واخر حلاقته حتى مضت ايام الرمي واحرم بعمره  
 انقصد احرامه بها ويجب عليه اتمامها ويكفيه حلاق واحد ويلزمه  
 الدم لاحرامه بالعمرة قبل حلاق الحج **آخر** من احرم بالعمرة وفرغ  
 من طوافها وسعيها فيكره له قبل الحلاق ان يغسل رأسه او  
 يقتل سببا من الدواب او يقص شاربه او الطفارة او يلبس  
 مخيطا او يتطيب فان فعل ذلك فلا شيء عليه كما قال ابن  
 حبيب قوله ويكره الاحرام بالحج او بالقران قبل ميقاته  
 الزمانية

١٥١  
**الزمان** كان يحرم من رمضان او قبله فان فعل بان احرم قبل  
 وقته الزمانية فالمشهور من المذهب انه ينقصد احرامه وتيماده  
 وجوبها محرما الى تحلله منه وقيل لا ينقصد حواه الحامي قولا ولم  
 يفره وانما كره الاحرام بالحج قبل اشهره لمخالفة فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم لأنه ما احرم الا في اشهره وكذا عامة اصحابه فانهم احرموا  
 في اشهر الحج فيستحب للانسان ان يقيد بفعله صلى الله عليه  
 وسلم وفعل اصحابه وليلا يتكلف الانسان من المستقة والضيق  
 على نفسه ما وسعه الله عليه ولأن فائدة التوقيت ان لا يتقدم  
 الفعل ولا يتجاوز **فرع** لو ارد في الحج على العمرة قبل اشهره كره له  
 ذلك وانقصد وكان قارنا على المشهور وعليه مقابله ينقصد القران  
 عمره ولا يصح الازداف كما مضى عليه والدالم **آخر** لو احرم مطلقا  
 قبل اشهره كره له صرف الحج قبل اشهره على المشهور لان ذلك كانشا  
 الحج حج وعليه مقابله ينقصد عمره قوله **ويستحب لاهل مكة ما**  
**المعتين** من اهل الآفاق من غير سيستان **من لم يخرج** منهم  
**لميقاته** المشروع لهم ان يحرموا بالحج اذا اهل هلال ذي الحجة ليحتم  
 من المستقة الوقت الحج ما لحق غيرهم لقول مالك في المذونة واجب  
 الي ان يحرم اهل مكة اذا اهل هلال ذي الحجة وجعله سند



المذهب وروى عن مالك استحب الاحرار يوم التروية ليتصل  
احرامهم بسبيرهم قال في التوضيح هذا هو المعروف ونقل التاذلي  
عن عياض انه قال والمسحب عند الاكثر من العلماء للمكي ان  
يحرم يوم التروية ليكون احرامه منضلاً بسبيره وتلبسته مطابقة  
لمبادرته العمل والحاصل ان القول المعتبر في المذهب هو ما درج  
عليه المصنف قال الزناينة الافضل لاهل مكة الاحرام من اول ذي الحجة  
عليه المعتبر وهو لما ذكر في المدونة وقيل يوم التروية وهو لما ذكر  
ايضا ونحوه للشافعي قوله **واما الميقاتان المكيان فالناس فيه**  
**قسمان احدهما بمكة والثاني واصل اليها واسار القسم الاول بقوله**  
**فمن كان بها سواء كان من اهلها او مستوطناً بها او مقيماً بها من غير**  
**استيطان** كانت اقامته تقطع حكم السفر اجماعاً لا كما هو ظاهر المدونة  
ولم يتيسر له الخروج لميقاته فالاولى والافضل له اذا اراد الاحرام  
بالحج ان يحرم منها اي من مكة ويبدل عليه ذلك ما روي عنه صلى الله  
عليه وسلم في حديث المواصية انه قال حتى اهل مكة يملكون من مكة  
انتهى ومثل المقيم بمكة من كان منزله بالحرم كمن ومن دلفه  
كما في السرخسي **ولا يتعين عليه** اي من كان مقيماً بمكة وداخل  
الحرم **ذلك** اي الاحرام من مكة لان مكة في الحقيقة ليست ميقاتاً

كالمسافر

كالمسافر **بيان** **فان** احرم من الحل او من الحرم خارج مكة  
خالف الاولى والافضل ولا دم ولا اثم عليه فليس بمكة للمقيم بها  
ميقاتاً بدليل انه يحرم بالعمرة من الحل ولو كان ميقاتاً لكان  
يحرم بها منه لاسواق الحج والعمرة في الميقات وسياقته من يد بيان  
لذلك في كلام المصنف **لكن يستحب لمن كان من اهل الآفاق مقيماً**  
**بها من غير استيطان** اذا اراد ان يحرم بحج وكان الوقت مستعياً  
ان يخرج لميقاته المروع لم يخرج منه ان امكنه قال في المدونة ومن  
دخل مكة من اهل الآفاق في استئجار الحج بعمرة فاحب اليه ان يخرج  
الي ميقاته فيحرم منه بالحج ولو اقام حتى يحرم من مكة كان له ذلك  
قال عياض والنفس بفتح الفاء اي السعة في الزمان ووقت  
الحج وقد احرمت عابرة رضي الله عنها من مكة وفعله ابي عمر  
 وغيره انتهى **وكذا من كان بمكة من اهلها او المقيم بها من غير**  
**استيطان** اذا اراد احدهم الاحرام به اي بالحج **فمن**  
من اهل الآفاق فانه **يستحب له** ان يخرج لميقات الميقات  
**امكنه** فيحرم منه فان لم يمكن المراد بالحج عند الفيران يخرج الي  
الميقات المروع له لصيقه مثلاً فالاولى والافضل لهم الاحرام  
به من مكة لاهلها ويستحب لمن كان من اهل مكة او مستوطناً

في الميقات



بها او مقبلا بها من غير استيطان واراد الاحرام عن بيت <sup>رام</sup> مكة  
الحل منهم الخروج الي ميقاته او ميقات الميت ان يحرموا كاهل  
مكة من المسجد الحرام كما في المدونة والموازنة من قول مالك قيل  
له يحرم من باب المسجد قال لا من خوف المسجد انتهى فان احرم  
من داره او محل غير ذلك جاز والحاصل ان في المسألة ثلاثة اقوال  
الاول الاستحباب من خوف المسجد وهذا هو المعتمد ووجهه  
ان السلبية لا يكره اظهارها في المسجد الحرام فاهم يكره ان يكون فيه  
الاحرام ولان الاحرام انما يكون بان الصلاة والصلاة في المسجد  
الحرام افضل من الصلاة في بيت مكة فكان المحجب ان يركع  
فيهم يحرم قال التمساني في الجلاب الثاني عدم الاستحباب  
وحريم حيث شئت مكة الثالث لا يحرم من باب المسجد الامن  
داخله ووجهه هو ان الاحرام انما يكون متصلا بالذهاب كما في  
سائر المواقيت قال التمساني ورد بان لا يترط اتصاله بالذهاب  
لذهاب اذا اتى بالتلبية او ما يقوم مقامها اثر احرام لانها  
تكون كالذهاب في صحة الاحرام وعلى القول الاول المعتمد يجوز له  
ان يحرم من موضع صلواته ويلبي وهو جالس في موضع ولا  
يلزمه ان يقوم من مصلاه ويتقدم الي جهة البيت كما يقول  
الشافعي

الشافعي ولا ياتي تحت الميزاب كما تقول الحنابلة وقد كان بعض  
مشايخي يستحسن الاحرام في المسجد خلف مقام ابراهيم ان  
امكنه ذلك فلو خرج المكي والمستوطن بها او الا في المعتمدين بها من  
غير شيطان من مكة التي عرفة او غيرها من جهات الحل فاحرم  
منها اي من جهات الحل ولو من عرفة بالجم جاز له ذلك ولكنه فعل  
خلقه في الاول كما تقدم بيانه <sup>ولا</sup> اثم عليه ولا دم في ترك الاحرام  
من داخل الحرم قال القاذلي قال الباجي لان مكة ليست من  
المواقيت المحدودة التي لا يجوز تجاوزها لمن بها لانه المواقيت  
وقعت ليلا لم يدخل الا انسانا الي مكة بغير احرام فمن كان عند  
البيت الحرام فليس البيت ميقاتا له بدليل ان المعتمد منها لم  
يحرم منها والمواقيت يستوي في الاحرام منها الحج والعمرة انتهى  
اما جواز احرام المكي ومن معه بالحج من خارج الحرم فقد مر  
به جماعة من اهل المذهب كابن الحاجب وخليل في توضيحه وبني  
هارون وبني فرحون واما عدم لزوم الدم فقد صرح به في المدونة  
ونفسها واذا احرم بالحج من خارج الحرم مكي او متمتع فلا دم عليه  
لتركه الاحرام من داخل الحرم انتهى ونص ابن فرحون في الفارغ  
رجل تجاوز محل احرامه وهو يريد الحج ولا دم عليه قال قلت هو



المكي والمقيم مكة اذا خرج احد هاتين الامكنين لم يحرم بالجمع من الحرم واحرم  
بالجمع من مكي او من عرفه صح احرامه ولا دم عليه وان كان مأثورا  
بالاحرام من الحرم **تيسره** يستحب لمن قدم عرفة ولم يحرم ان يحرم  
من حين قدومه فان لم يفعل فيطلب منه ان يحرم وقد بقي من النهار  
قد راسبع الوقوف ليجتمع بين الليل والنهار في وقوفه قوله **واما**  
**الاحرام بالعمرة** فيجب على كل من كان في مكة منها اهلها او مستوطنا  
بها او مقاما بها من غير استيطان اذا اراد الاحرام بها **الخروج**  
فاعمل بجيبا الى طرف الحل من اي جهة كانت قال ابن الحاجب وابن  
عروة ولو بخطوة ولا يجوز الاحرام بالعمرة من الحرم حتى يخرج  
للحل فيجمع في احرامه بين الحل والحرم لان كل احرام لا بد فيه من الجمع  
بين الحل والحرم لفعلي صلي الله عليه وسلم ولما روي الشيخان عن  
عائشة رضي الله عنها قالت لما قضى الله حجتنا ورسول الله صلي  
الله عليه وسلم معي عبد الرحمن بن ابي بكر فاردفني وخرج بي الى  
الستيم فاحرمت بعرفة فقضى الله حجتنا وعمرتنا انتهى وقال ابن  
جماعة الشافعي في منسكه الكبير ان من كان بمكة سواء كان من اهلها  
او غريبا فبقائه في العمرة الحل فيلزمه ان يخرج الى طرف الحل ولو  
خطوة عند الاربعه قوله **وكذا** امن كان مكيًا بمكة او افاقيا اذا

اراد

اراد الاحرام بالقرآن لا بد فيه اي باحل منه بالقرآن من الخروج  
وجوب **اي طرف الحل** اي في الاحرام بالعمرة والقرآن وانما امر بالخروج  
للحل في الاحرام بالقرآن ليجتمع في احرامه بين الحل والحرم فلو احرم  
القرآن من مكة لزم عدم الجمع في العمرة بينهما لان خروجه لعرفة خاص  
بالحج وما درج عليه المصنف هو المشهور وعزاه البرادعي لما ذكره ونصه  
لا يحرم احد بالعمرة او بقرآن من داخل الحرم ومقابل المشهور قوله  
سحنون والقاضي اسماعيل يجوز الاحرام بالقرآن من مكة قال  
ابن يونس وقول سحنون اقيس وكذا قال ابن عبد السلام الظاهر  
قول سحنون لان عمل العمرة يضمحل في الحج انتهى قوله **وافضل جهات**  
**الحل الجبلية ثم التسعين قال النووي ثم الحديثية** هذا راجع للعمرة  
للقرآن لانه لا يطلب له مكان معين من الحل على سبيل الاول ولا  
غيره كما في الزرقاني عليا لمختصر يريد ان افضل جهات الحل لمن اراد  
الاحرام بالعمرة الجبلية انه بكسر الجيم وكونه لعين المهملة وتخفيف  
الراء وبكسر العين وسد الراء وعليه كسر المحدثين وعن الشافعي  
هو خطأ وان الاول مستقيم وهب موضع معروف بين مكة والطائف  
وانما كانت افضل من غيرها من الحل لسببها من طهية الحرم ولا تماره  
صلي الله عليه وسلم منها وكان في ذي القعدة كما في الصحيح حين قسم



فخاتم حنين ونقل بعضهم انه اعتمر منها ثلاثاً بغير وبينها وبين  
مكة ثمانية عشر ميلاً كما في الخريز وغيره ثم يلي الجعنة في الافضلية  
التنعيم على اربعة اميال من مكة كما نقله الفاكهي وقال عن عبيد  
ابن عمير انما سمى التنعيم لان الجبل الذي عند ميته يقال له فاعم  
والذي عن اليسار يقال له منعم او بغيره والوادي فاعم بفتح الفون  
ويسمى التنعيم سابعاً جده عاتية ويعرف الآن هذا العامه بالجره  
ثم يلي التنعيم في الافضلية كما قال النووي الحديثية بتسديد  
الياء كما ضبطه اكثر المحققين وضبطها الساجي بالتخفيف قال  
الزرقاني على الموطأ بالتخفيف اوضح من التسديد انتهى وصح  
موضع قريب مكة على طريق الزاغب التي جرت على عشرة اميال  
من مكة ويعرف عند العامة بالسحيمسي الآن قوله **ويستحب لمن**  
**كان له ميقات ان يخرج اليه ليحرم بهامنه ان لمكة كما في الحج** لان  
الاصل في الاحرام انما هو من الميقات وانما رخص لمن كان بمكة من  
اهل الافاق ان يعتمر ومن الجعنة او التنعيم وان لم يبلغوا  
مواقيتهم والافضل لهم الاحرام من مواقيتهم انتهى **وكذا اذا اراد**  
**الاحرام بها عن ميته فيخرج لميقات الميت** يريد وكذلك يستحب  
للمكي او المقيم بها من اهل الافاق اذا اراد احدهم ان يحرم بالعمرة

عن ميته

عن ميته ان يخرج الى ميقات الميت ليحرم بهامنه فان لم يخرج اليه  
بل خرج الى التنعيم او الى طرف الحل من اي جهة واحرم بها عن الميت  
جواز وجزأه وانما خالف الافضل فقط **ولا يجوز الاحرام بالعمرة ولا**  
**بالقرآن من مكة والحرم فان احرم بالعمرة منها واركب المحذور فالمعروف**  
**من المذهب انعقاد الادام عليه القول المعروف المسمى في المذهب**  
**ويؤمر وجوباً بالخروج الى الحل قبل ان يطوف ويسعى لهما وبهذا**  
صرح جماعة من اهل المذهب فمن احرم بعمرة من مكة او الحرم فقد  
اخطأ وقد لزمه وعليه ان يخرج الى الحل على حرامه ولا يقطع فيه دخل  
مهيلاً بها ونفى خليل ولو احرم بها في الحرم انعقاد احرامه لكن لا يصح  
فعلها الا بعد الخروج الى الحل انتهى وقيل لا انعقاد نقله التاذلي عن  
ابن جماعة التونسي ونقله ايضا عنه ابن جماعة الساجي في حنكته  
الكبير واما عدم لزوم الدم عليه ان يخرج للحل بعد حرامه في الحرم  
هو المعروف والمعتمد في المذهب وقيل يلزمه الدم طال والدائم في شره  
على مشك خليل واذا قلنا ان الاحرام بها من الحرم ينقصد والمعروف  
انه لا دم عليه قال ولهم ارجح نقل وجوب الدم الا ابن جماعة التونسي  
وذكره ابن عرفة عن ابن عبد البر وانكره ونصه وقول ابن عمر قياس  
قول مالك في معتد من الحرم انما عليه دم لا يسقطه خروجه للحل لا عرفه



قوله فان طاف وسعي لها قبل خروجه الى الحل فطوافه وسعيه كالعدم  
لكونهما وقعا قبل الخروج الى الحل فانه حلق راسه بعد الطواف  
والسعي الواقعين قبل خروجه للحل لزمته الغنية لانه كمن حلق في  
عمرته قبل طوافها وسعيها وما دزح عليه المص من لزوم الغنية هو  
المشهور وقال الشهاب بسقوطها حكمه عن جهلهم في كبره عن ابن  
المواز ويؤمر وجوبا من قدم طواف العمره وسعيها والحلاق قبل  
الخروج للحل باعادة الطواف والسعي والحلاق بعد الخروج الى الحل  
وذكر والامم في شرحه على المسك عن الشافعية والحنا بانه  
انه ان طاف وسعي وحلق قبل خروجه صحت عمرته ولزمه دم لتزك  
الامم من الميقات وكذلك عند الحنفية وان احرم من مكة او احرم  
بالقران انفق احرامه ايضا وازمه الخروج وجوبا الى الحل على المشهور  
ولادم عليه باتفاق لكنه في الصورتين ان دخل من الحل فلا يطوف  
ولا يسعي لان دراج افعال العمرة في الحج ولان سعيه يقع في الحج وهو  
قد احرم بالحج من مكة فلا يلزمه طواف قدوم ومن احرم بالحج من  
مكة اخر سعيه حتى يغيب ولا يبا من بطوافه فطوافه عامدة مكة  
بمكة ومقابل المشهور يقول لا يلزمه وجوبا الخروج الى الحل ويكتفي  
بخروجه لعرفة لانها حل ويصدق عليه انه جمع في احرامه بين الحل والحرم  
وهو قول

وهو قول سحنون ومحمد وعبد المالك واسماعيل قال ابن عبد السلام  
وهو الظاهر لان عمل العمرة في القران مضمحل فلم يظهر لها معه  
تأثير بدليل سائر الافعال فوجب ان يكون المعبر انما هو الحج  
لا العمرة والحج ينشأ من مكة ولكن قد علمت ان المشهور ما صدر به المص  
ولا فرق على المشهور في وجوب الخروج الى الحل حيث احرم للعمرة  
من مكة او من الحرم بين ان يحرم بالقران في لفظ واحد كقول نزيل  
العمرة والحج معا او يحرم اولا بالعمرة ثم يضيف اليها الحج قال في المرونة  
واذا احرم مكى بعمرة ثم اضاف اليها حجة لزمناه وصار قارنا وخزج  
للحل ولا مفهوم للمكي بل كذلك الا فاقى فالحكم بينهما سواء وانما  
خص المكي لاجل قوله ولادم عليه للقران لانه مكى واما غير المكي  
فيلزمه الدم ثم اذا دخل المكي والافاقى من الحل الى مكة لا يسعي كما  
تقدم قال في الطراز لان سعيه يقع في الحج وهو قد احرم بالحج من  
مكة ومن احرم بالحج منها اخر سعيه حتى يغيب فيطوف هذا تطوعا  
ان قدم من الحل ويكون بمثابة من احرم بالحج من مكة او دخلها  
محرما بعمرة ثم ارد في الحج من مكة فطواف واخر سعيه ثم خرج الى الطائف  
ونحوه في قضاء حاجته وعاد الى مكة على احرامه الذي خرج به فانه  
يسجد له الطواف ولا يسعي حتى يغيب ان شرب وانما ايتت بعض



وان تقدم معناه تنصيصا على اعيان المسائل وتقوية للكلام المص  
قوله قال المص في شرح المختصر ولم يخرج من احرام بالقران  
من مكة او الحرم الى الحل حتى خرج الى عرفة ثم رجع رجلي بعد  
الافاضة فالظاهر انه يجزيه ولادم عليه كما يظهر من كلام ابن  
بشير وغيره وهو الظاهر والله اعلم انتهى وانما كان يجزيه  
لانهم لم يعدوا ذلك ابي عدم الخروج الى الحل في القران من الامور  
التي يفسد بها القران ولا من الامور التي يفوت بها الحج ولا مما  
يوجب الدم ولا مما يتوقف عليه التحلل فاذا خرج الى عرفة وفات  
محل سقط ولا يبقى عليه نص علي ذلك ايضا والدائم قوله  
تنبيه قال المص في شرح المختصر وحكم من كان منزله بالحرم  
كاهل منى وعز دلغة حكم اهل مكة في الاحرام بالحج والعمرة فمن  
اراد الاحرام منهم بالحج ان شأ احرم من منزله او مسجده ولكن  
الافضل له الاحرام من المسجد فلو خرج الى عرفة او غيرها من  
جهات الحل فاحرم منها بالحج جاز له ذلك ولكنه فعل خلاف الاولى  
ولادم عليه ولا اثم عليه ومن اراد الاحرام بالعمرة منهم فلا بد  
له من الخروج الى الحل وجوبا كما تقدم ليجمع بين الحل والحرم وكذا  
ان اراد القران فلا بد له من الخروج الى الحل علي المشهور ليجمع  
بين الحل

بين الحل والحرم ولم اذكر رحمه الله القسم الاول للميقاتين المكين  
الذي هو من مكة وما يتعلق به ذكره في القسم الثاني لمن هو  
واصل اليها من اهل الافاق بقوله **واما الواصل لمكة من اهل**  
**الافاق** حيث لم يكن مقيما بمكة وما في حكمها اذا اراد الاحرام بالحج او عمرة  
**فالمواقيت المحدودة له** بالنص النبوي **خمس ذوالحليفة** علي  
سنة اصيل من المدينة الشريفة وبها مسجدان لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم المسجد الكبير الذي يحرم منه الناس ويسمي بمسجد البجعة  
وكانت من السمرة وكان صلى الله عليه وسلم ينزلها من المدينة ويحرم  
منها والمسجد الآخر بمسجد الغر قال ابن فرحون وذوالحليفة  
واحل حرم المدينة وهي ميقات **لاهل المدينة** ومن رايها  
ثانيها الجحفة وهي علي خمس مراحل من مكة وثمان مراحل من  
المدينة ذكر في القاموس انها كانت تسمي مقيعة وهي التي  
دعا النبي صلى الله عليه وسلم ان تستقل اليها حين يترتب وكانت يومئذ  
دار يهود ولم يكن بها مسلم ويقال انها لا يدخلها احد الا وحرم  
وهي بقرب ربيع الذي يحرم الناس منه علي سائر الازاهب الي  
مكة **وقالها قريش** بفتح القاف وكون الراء فنون بلا اضافة  
وهو ميقات **لاهل نجد** اليمن **وتراها** ويقال له قريش المنار



وهو أقرب المواقيت إلى مكة كما في التوضيح ورابعها **بئمة** ويقال الملم  
بالهمزة وهو ميثقات أهل اليمن **والهند وبما بين تهامة وصفر**  
علي مرحلتين من مكة وخامسها **ذان عرق** وهي ميثقات **لأهل**  
**العراق** وبلا د فارس وما واثم من بلاد **خراسان والشرق**  
وهي علي مرحلتين من مكة وقد نظم بعضهم المواقيت الخمسة فقال  
**عرق العراق بئمة اليمن** وبذي الحليفة يحرم المديني  
**والسام حجة** أن مرتبها **ولا أهل نجد** قرن فاستبين  
والدليل علي تحديد تلك المواقيت ما في الصحاح من عن ابني  
عيسى رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل  
المدينة ذ الحليفة ولأهل السام الحجة ولأهل نجد قرن المنازل  
ولأهل اليمن بئمة وقال هت لحصن ولما أتت عليهن من  
غير أهلهن من أراد الحج أو العمرة ومن كان دون ذلك فحمت  
حيث أنشأ الأحرام حتي أهل مكة من مكة وأما ذهب أن هذه  
المواقيت حدد كما قال القرطبي ولا بن حبيب بقرين قوله **وهذه**  
**المواقيت لأهلها** ومن غير عليهما من غير أهلها **ألا** من كانت  
مبيقات الحجة مثل **المصري** ومن ذكر معه كالثاني والاندلسي  
والمغربي والرومي والنكروري إذا مروا **بذي الحليفة** فيجوز

لهم

لهم أن يدعوا أحرامهم إلى الحجفة لأنها في طريقهم **والأفضل لهم أن**  
**يجروا منها** أي من ذ الحليفة كما قال مالك لأنها ميثقات النبي  
صلي الله عليه وسلم وأما ذب الأحرام في حق هؤلاء من ذ الحليفة  
ولم يجب عليهم لأن ميثقاتهم أمامهم ولهذا لو أرادوا أن يذهبوا  
إلى مكة من طريق آخر من بعد ذ الحليفة بحيث لا يمرون علي  
ميقاتهم الحجفة ولا يجاوزونه لوجب عليهم الأحرام من ذ الحليفة  
كما يجب في حق غيرهم **تنبيه** اختلف في المدين المريضي هل يجوز  
لها التأخير إلى الحجفة أم لا لما ذكره في الموازية قولان فروي عنه أنه  
لا ينبغي له أن يجاوز الميثقات لما يرجوه من برئته ولحرم منه فإن  
احتاج إلى شيء أفدي وعنه أيضا لا بأس أن يؤخر إليها قال  
سدد والاول أحسن لأن المريضي لا يبيع مجاوزة الميثقات كما  
في سائر المواقيت وقال في التوضيح قال اللخمي وغيره العقول  
الاول أفين ابن بزيرة والمشهور الثاني للضرورة انتهى وأما  
لواحد مدين الأحرام من غير مرض إلى الحجفة قال ابن عبد البر قال  
مالك عليه دم ومن أصحابه من أوجب الدم ومنهم من أسقط انتهى  
قال الفاكهاني والمشهور وجوب الدم أي لأنه يجب عليه الأحرام من  
ميقاته ذ الحليفة فلو أخره إلى الحجفة أسأ وعليه الدم آخر لا يجوز



للمحامي اذا كانت من اهل المدينة ان تؤخر اهرامها الى الحجفة رجاء  
ان تظهر وان ادى ذلك الى اهرامها الآن من غير صلاة وكذا ان كانت  
من اهل مصر والشام مثلا فان الافضل لها ان تحرم من ذي الحليفة  
ولم يصرحوا بمصر ومن ذكره بالحليفة وغيرها من المواقيت  
تقنين عليه الاحرام منه المراد بغير مصر ومن ذكر مصر هو العراقي  
والهميني والسجدي ونحوهم ويعني ان العراقي والهميني والسجدي  
مثلا اذا مروا من اهل مصر على ذي الحليفة او على غيرها من المواقيت  
ولم يكن ميقانا له فانه يجب عليه الاحرام منه وان جاوز به الاحرام  
وجب عليه الدم كما اذا تجاوز الهميني مثلا ذا الحليفة واحرم من الحجفة  
فيجب عليه الدم وهذا ظاهر المدونة وصرح به غير واحد ومن  
صرح بذلك ابن ابي زيد في مختصر المدونة ونصه ومن مر من اهل  
اليمن او سجدا والعراق بذي الحليفة صار له ميقانا لا يتعداه  
فان تعداه الى الحجفة فعليه دم ان لم يكن يتعداها الى ميقات له  
وكذا سائر البلدان ما خلا اهل مصر والشام والمغرب فذلك لانهم  
اي جوازنا حيل الاحرام من ذي الحليفة الى الحجفة اذا الحجفة  
ميقاتهم انتهى قوله ولو كان مكيا اذ ليست مكة في الحقيقة  
ميقانا لاهلها والا لاهرموا منها بالعمرة والقران كما تقدم يريد ان

المكي

المكي اذا خرج من مكة الى وراء ميقات من المواقيت ثم عاد اليها  
يريد نسكا مثلا فزميقات من المواقيت المذكورة او حاذاه وجب  
عليه الاحرام منه وصرح عليه تاخير الى مكة ليلا يدخلها حلالا مع  
ارادة النسك فان تعدى الميقات بلا احرام لزمه الدم وانما وجب  
عليه الاحرام اذا مر على الميقات او حاذاه لان مكة في الحقيقة ليست  
ميقانا لاهلها فلو كانت ميقانا لاهلهم لاهرموا منها بالعمرة والقران  
كما تقدم قوله ومن كان منزله بين مكة والميقات ميقاته مسكنة  
فان كان مسكنة دون الميقات الى مكة وكنته كان قريبا من الميقات  
فيستحب له ان يذهب الى الميقات فيحرم منه فان احرم من منزله  
خالف الافضل ولا شيء عليه قوله فان سافر لما وراء الميقات فله  
التأخير الى منزله وله ان يحرم من الميقات قاله سنده وقال ايضا  
من كان منزله بين ميقاتين ميقاته منزله قاله مالك في المطالب  
وهو متفق عليه يريد ان من كان منزله محاذيا لميقاتين احدهما  
عن يمينه والاخر عن شماله فان ميقاته ح منزله ولا يلزمه ان يذهب  
الى احد الميقاتين المحاذيين لمنزله ويحرم منه فان ذهب الى احدهما  
واحرم منه اجزاء ولا دم عليه وامامنا جاوز منزله بغير احرام ولم  
يذهب لاحد الميقاتين وهو يريد نسكا فيلزمه الدم بمثابة من



جاءت الميقات بغير اهرام ومن كان منزله بين ميقاتين احدهما امامه  
والآخر وراه فان ميقاته منزله فتجاوز منزله بغير اهرام الى الميقات  
الذي امامه فالظاهر لزوم الدم عليه واليهذا اشار لهم بقوله وقال  
خليل في التوضيح وانظر هل معناه انه اي منزله محاذ لميقاتين  
احدهما عن يمينه والاخر عنه يساره او انه اي منزله بعد ميقات  
وقبل اخر كاهل بدر انتهى وصرح ابن خروين في شرح ابن الحاجب  
بان لا فرق بينهما فقال بعد قول ابن الحاجب ومن بينهما مسكنه  
وكذا من مسكنه بين ميقاتين احدهما خلفه والاخر امامه يحرم  
من مسجد كاهل الصفا وبدر انتهى وما ذكره في اهل الصفا  
وبدر وهو مفهوم كلام الام اي المدونة او صريحه فانه قال فيها  
قلت لابن القاسم فاهل القرى الذي بين مكة وذي الحليفة عند  
ما كان بمنزلة اهل الافاق اي في لزوم دم التمتع قال لا احفظه  
عند ما كان ولكنهم عند بمنزلة اهل الافاق لان مواقيبهم من  
منازلهم ومن لم يكن في طريقه ميقات احرم اذا حاذى الميقات  
فان تجاوز الموضع الذي حاذى فيه الميقات ولم يحرم منه ولا ذهب  
الي الميقات المحاذي له وجب عليه الدم قال في الذخيرة ومن من  
علي غير ميقات اعتبر محاذاته للميقات وقال الامية انتهى ونحوه  
لسند

لسند انتهى وقال ابن جماعة قال السافعية والحنفية والحنابلة  
من سلك من ناحية لا يحاذي في طريقه ميقاتا الزمه ان يحرم اذا  
لم يقع بينه وبين مكة الا مرحلتان انتهى وذكر مثل ذلك بعض  
المتأخرين من المالكية في منسكه ولم يعرف لغيره والمذهب ما قاله  
ابن سنان من انه يحرك محاذاتها ويحرم منه **تنبيه** لو كان  
محاذي في طريقه ميقاتين احدهما قبل الاخر فانه يحرم وجوبا عند  
محاذات الاول ولا يحرر اهرامه الى الموضع المحاذي للاخير الا في  
حق الشامي والمصري ومن الحق بهما اذا كان لا يمد يدي الحليفة  
والجحفة وانما يحاذيها فانه يكون كما لو مر بهما كما استظهره ابن عبد  
السلام وابن ناجي في شرح الرسالة واما اهل المدينة اذا انقامت  
غير المدينية على طريق غيرهما فان حاذوا الحليفة يقين عليهم الاطرام  
من موضع المحاذاة فان لم يحاذوها وخرجت طريقهم الى محاذات ميقات  
آخر احرم مواضع كانا الجحفة او غيرهما قوله **قال مالك ومن حج**  
**في البحر من اهل مصر والساحل احرم اذا حاذى الجحفة** اي ولا يحرر  
الي البر وظاهره سواء كان بحرا يعلزم او بحر عذاب علي ظاهر المذهب  
كما ارتضاه خليل في منسكه ومختصره وعليه درج الخرشي في شرحه  
عليه المختصر حيث قال ان من سافر في البحر فانه يحرم اذا حاذى



المسقات ولا يؤخر إلى البر وظاهره سؤالا من بحر القلزم او بحر عذاب  
عليه ظاهره ذهب خلا فالسقييل سند انتهى ونقل جماعة من اهل المذهب  
كلام مالك المتقدم وابقوه علي ظاهره وقال ابن ناجي في شرح الرسالة  
ناحلا عن ابن عبد السلام وان كان في البحر فلهذا من ان يحرم اذا احاذى الميقات  
وقال سيد احمد زروق في شرح الرسالة قال سند لا يحرم بحر الا بعد  
نزوله الى الساحل لاحتمال رده الزرع والمشهور خلافه فعلي ما تقرر  
من كلام هؤلاء ومن حذو حذوهم انه اذا لم يحرم عند محاذاة الميقات  
بحر واخره الى البر اسأ وعليه الدم سؤالا من بحر القلزم او بحر  
عذاب وارضاءه مشايخنا وكانوا يضعفون ما ذكره علي سند  
والمراد بحر القلزم هو المسمى بحر الطور وبحر عذاب هو المسمى  
بحر العقير كما في الدائم علي منكره خليل وقال ايضا يقال مثله  
في جهة اليمن وسواكن والهند فمن جاء من الوسط بحيث لا يرى البر  
ولا يمكنه النزول فهذا كمن سافر في بحر عذاب ومن جاء علي السواحل  
فهو كمن جاء في بحر القلزم انتهى **واسأار المص** يعني والده **الجماد**  
عليه سند بقوله هذا حكم من سافر في بحر القلزم لانه ياتي علي  
ساحل الحجة فيجب عليه الاحرام منه عند محاذاة الحجة ولكن  
يوسم له ان يؤخر احرامه الى حجة ويهدي وجوبا بمجاورة موضع

المحاذات

المحاذات من غير احرام ولكن لا اثم عليه واما من سافر في بحر عذاب  
فلا يلزمه وجوبا ان يحرم في البحر محاذاة الحجة لما فيه من التعريف  
اي من حمل نفسه علي الفرر وهو الخطر كما في الصحاح بان ترويه  
**الريح** بهوا حر منه من موضع محاذاة الحجة فيبقى عمر محرما واذا  
**ثبت الجواز** اي جواز عدم الاحرام عند محاذاة الحجة فلا دم عليه لعدم  
دليل يدل عليه فيمكنك غير محرم حتي يخرج من البر فاذا خرج اليه  
فيصير كمن سافر في بحر القلزم فيستعين عليه في الاحرام الا ان يعلم  
عادة يخرج اليه بعد من ميقات اهل الشام واليمن واذا لم  
يخرج علي بر قبل وصوله لجزره واستمر غير محرم حتي وصلها كما هو موضح  
في حقه فانه يجب عليه ان لا يرحل من جهة **الاحرام** لان جواز التاخير  
كان للضرورة وقد زالت الضرورة قرال جواز التاخير وهل يحرم  
**اذا وصل** الي بر حجة او لا يجب الاحرام عليه الا اذا طعن منها وهو  
**الظاهر** لان سنة من احرام وقصد البيت ان يتصل اهلالم بسيرة  
روي ابي وهب في موطأه عند مالك لا ينبغي لأحد ان يهل بحج أو  
عمرة ثم يقم بارض يهل بها حتي يخرج ولان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يهل الا وهو ماض في سفره وكذا من بعده انتهى كلام سند  
باختصار ونقله العراقي والشيخ خليل وابن عرفة والتاذي وابن خزيمة



في منسكه وشعره ولم يتفقوا به بانه خلاف قول مالك المتقدم بل  
 ظاهر كلامهم انهم قبلوا بتعيينه به وجعلوا الشيخ خليل في منسكه  
 خلافا وليس بظاهر واسم اعلم فعلم مما تقدم ان المؤلف اعتمد  
 ما درج عليه سند تبعا لوالده فقال في شرح منسكه خليل فتعين  
 الاعتماد عليه قال وقد شاهدت جمعا من مشايخي يفتون به  
 منهم الوالد والشيخ احمد بن عبد القفار والشيخ طاهر بن زيات  
 رحمهم الله الجميع انتهى ومن اعتمد على طريقة سند الزرقاني  
 والشيخ حبيبي في شرحيهما على المختصر دلا باسا بنقل نصهما قال  
 الزرقاني عند قول المختصر ولو بجر سواد كان بجر القلزم افس  
 عذاب والمفتر بتعيينه بجر القلزم وهو من ناحية مصر حيث  
 يحاذي ندي الجحفة فيجب عليه الاحرام منه فان ترك الاحرام منه  
 الى البر لم يهدى واما بجر عذاب وهو من ناحية اليمن والحند  
 فلا يلزمه لاحرام منه لمحاذاة الميقات لان فيه خوفا وحظرا من ان  
 يترده الرجح بخلاف الاول فانه ليس مثله ولا هدي عليه بآخيه  
 الاحرام الى البر في هذا الشرح وقال الشيخ حبيبي ولو كان المحاذي  
 مسافرا بجر وهو من اهل مصر مثلا فحاذي الجحفة او غيرها احرام  
 حينئذ ولا يؤثر للبر سوا كان في بجر القلزم او بجر عذاب قال  
 ومقتضى

ومقتضى كلام جمع منهم ان عرفه ان المفتر لكلام سند وهو انه ان  
 سافر في بجر عذاب وهو من ناحية اليمن حيث لا يحاذي البر جاز له  
 تاخير الاحرام الى البر ولا دم عليه خوفا من رد الرجح به فيبقي محرما  
 واما ان سافر في بجر القلزم وهو من ناحية مصر حيث يحاذي البر  
 فالاحرام في البجر واجب ويحضر له التاخير الى البر ويلزمه الهدى  
 لما عليه من المسقة ان ترك رحله وركب البر ولا يدخل من جده الا  
 محرما والظاهر انه يؤخر حتى يظعن منها لان سنة المحرم ان  
 يتصل اهرمه بسيره انتهى قوله والمار بالميتات اذا اراد  
 دخول مكة لم يخر له دخولها الا محرما سواء اراد سكنا او تجارة  
 او غير ذلك يعني ان من مر على ميقات سوا كان من اهل ام لا  
 واراد دخول مكة فانه يجب عليه الاحرام من ذلك الميتات باحد  
 السكنتين سواء اراد دخولها الحج او عمره او تجارة او زيارة اهل له  
 بمكة او لاستقصاء حق من غرماء او لانهما بلك ومحرم عليه دخولها  
 بغير احرار لانه من حضائمه حكمه صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن ابني  
 عباس رضي الله عنهما قال لا يدخل احد مكة الا محرما قال في الجلاب ولا  
 يجوز لاحد من اهل الآفاق ان يدخل مكة حلالا وعليه اذا اراد دخولها  
 ان يدخلها بحج او عمره قوله الا فتاى بوجه جائز والخائف من سلطانها



ومن اخرج من مكة ثم عرج لم امر فخرج اليها ومن اخرج لموضع قريب كعبه  
والطائف وعسفان بنية العود ولم تقال اقامته به والصبر والحجارة  
والصغير والمضي عليه ومن يكثر التردد من المطابين واهل العقول  
فيجب لهؤلاء دخولها بغير احرام من المستثنيات من خرج من مكة  
لموضع قريب كعبه والطائف وعسفان لحاجة بنية العود اليها ولم تطل  
اقامته بذلك الموضع بان مكث فيه ثلاثة عشر يوما فانه اذا رجع يجوز  
له الدخول الى منزله بغير احرام واما ان كان الموضع الذي خرج اليه  
بعيدا كالمدينة او كان قريبا ولكن طالت اقامته فيه كخمس عشر يوما  
فاكثر فيجب عليه في الصورتين ان يدخل محرما وان كان من اهل مكة  
وقد نص المذاهب في شرحه على المختص بان الطول خمسة عشر يوما  
ومعنوم كلام المختص بنية العود ما اذا خرج لموضع قريب كعبه لانية  
العود فلما اخرج حديثه لنية العود فعليه الاحرام **فخرج** قال بهرام  
في كعبه ومن دخل معقدا في الشهر الحرام فخل من عمرته ثم خرج من مكة لحاجة  
عرضت له من مثل جده او الطائف وهو ينوي الرجوع الى مكة ليحج من  
عامه ليس عليه ان يحرم مثل ما قال مالك في المتردد بين الطائف والقوم  
انما **نعم** انما ابي الكلام على الذي يجوز دخولهم مكة حلالا  
استأر هذا الى من يجب عليه الاحرام من الميقات حيث اراد دخوله  
مكة

مكة فله حالتان اما ان يريد دخولها بغير نسك او به وبدا بالاولي فقال  
واما غير هؤلاء فان كان غير يريد النسك وانما يريد دخولها للتجارة او  
لاهل او لكونها وطنه فيجب عليه الاحرام من الميقات فان جاوز الميقات  
غير محرم فقد اسأ ولادم عليه عليا المشهور ولو احرم بعد ذلك من مكة  
او غيرها يريد ان من اراد الذهاب الي مكة بغير قصد نسك بل قصد  
دخولها للتجارة او لاستقصاء حق من غرضا او لزيارة اهلها او لكونها  
وطنه ونحو ذلك ولم يكن من المستثنين المتقدم ذكرهم فيجب  
عليه اذا تب الميقات ان يحرم باحد النسكين فان لم يحرم منه باحدهما  
وجاوزه حلالا الى مكة بغير احرام فقد عصي بترك الاحرام من الميقات  
ولادم عليه علي المشهور وهو مذهب المذونة والمام فقط عنه الدم  
اما مراعاة الخلاف واما لان الدم انما يجب لنقص في حج او عمره وهذا  
ليس بنقص فيهما وذكر القاضي عبد الوهاب عن ابن القصار وجوب  
الدم عليه وقيل لا يجب عليه الاحرام من الميقات حيث لم يرد نسكا  
وانما يستحب له فقط فعلى هذا القول ان دخل مكة حلالا لا اثم  
عليه ولادم وهي رواية عن مالك ولكن المذهب ما تقدم وكذا  
ان جاوز الميقات حلالا ثم احرم باحد النسكين بعد مجاوزته  
اما من مكة او غيرها لادم عليه كما قاله سنده عن ابن القاسم عن مالك

قد روي عن المذهب ما تقدم انه الذي  
اعتمد عليه سراج خليل ما ذكره  
ابن عرفة من ان قصد مكة كقصد  
النسك في لزوم الدم انظر عدو  
ودس والمجمع



وهو المقتضى الذي درج عليه المص وهو الذي يفهم ايضا من  
قول خليل في مختصره ولا دم ان لم يقصد نسكا لان ظاهره  
ان لم يقصد النسك لادم عليه احرم بعد مجاوزة الميقات  
اولم يحرم واختاره ابن الموارز ايضا ومقابل المشهور وجوب  
الدم عليه ذهب رواية عن مالك قال في النفار ومن الموارز  
ومن جاوز ميقاته يريد دخول مكة تحلا لا ثم بدال ان يحرم  
فاحرم دونها فعليه دم ولكن المذهب ما تقدم **تنبيه**  
من تعدي الميقات للحاجة ولم يرد نسكا ولا مكة ثم عزم على  
الحج او العمرة فليحرم من مكانه ولا يلزمه الرجوع الى ميقاته  
لكون ذلك المكان صارا ميقاتا لم ينزله من كان منزله من  
المواقيت ولا دم عليه قال في التهذيب للبرادعي ومن جاوز  
ميقاته وهو لا يريد احراما ثم بدال ان يحج من موضع ذلك  
فليحرم منه ولا دم عليه انتهى قال ابو محمد والصورة  
وغیره في ذلك سواء لادم عليه الا ان تجاوزه يريد للحج ابن  
يونس وقول ابن حجر هو الصواب انتهى واذا جاوز  
الميقات غير مرید لدخول مكة ثم اراد دخولها بعد ذلك  
حج او عمرة وجب عليه الاحرام من موضعه كما تقدم فانت  
جائز

جائز موضع ذلك بلا احرام فعليه دم كما قاله والزمكم في شرحه  
عليه منسك خليل ثم اشار المص الى الحالة الثانية وهو من اراد  
دخول مكة باحد النسكين واي الميقات بقوله وان اراد  
دخولها بالنسك حرم عليه مجاوزة الميقات غير محرم فان جاوز  
بغير احرام فيقرب بالعمود ما لم يحرم ولو سار في مكة وظاهر كلام  
ابن يونس وغيره ولو دخلها وهو ظاهر فان علا الى الميقات  
واحرم منه فلا دم عليه يريد ان من اراد دخول مكة باحد  
النسكين واي الميقات فانه يجب عليه الاحرام منه فان جاوز  
بغير احرام عاملا كان او جاهلا حرم عليه ذلك ويؤمر بالرجوع  
الى الميقات وجوبا ليجرم منه ولو سار في مكة او دخلها كما هو ظاهر  
كلام ابن يونس وغيره وهو المشهور ما لم يحرم فان عاد الى  
الميقات ولو بعد دخول مكة واحرم لادم عليه لانه لم يخل بمنسك  
من مناسك الحج ولا ادخل قصانا على احرامه ولو كان عاملا او لا  
انه لا يجوز له ان يتعدى الميقات على الاصح وقيل ان تعدى  
عاملا بعد الجواز لزمه الدم على ما فهمه ابن الحاجب من المدونة  
وان كان جاهلا او ناسيا لا يلزمه وصريح بعضهم مشهورية هذا  
القول والمعمد لادم عليه كما درج عليه خليل في مختصره كان



عالمنا او جاهلا او ناسيا حيث رجع الى الميقات و امر منه قال ابن  
 جماعة قال الشيخ ابراهيم بن يحيى في ثمة المدة قوله جاهلا خرج من مخزج  
 الغالب والعامد منتهى انهي قال سندان كان له عذر فمئنه من الرجوع  
 كخوف فوات الحج او مرض ساق ونحوه جازله ان يحرم من مكانه ومضي  
 وعليه هدي انتهى قوله **وان لم يجد واحرم بعد مجاوزته ولو**  
**بغيره وعليه الهدي باتفاق** يعني ان من جاوز الميقات حلالا  
 وهو مرید للشك ولم يجد الى الميقات للحرم منه كما امر به  
 احرم بعد مجاوزته ولو بغيره قال سند قال مالك عصى ولا  
 يرجع موافقا كان او غير موافقا لانا احرمه قد انقضى وكما  
 تتوقف صحة اركانه على الرجوع فلا يجب عليه الرجوع وعليه  
 الدم باتفاق قوله **فلو رجع الى الميقات بعد الاحرام لم يسقط**  
**الهدي عنه برجوعه عليه المشهور** يريد ان مرید الشك اذا  
 جاوز الميقات حلالا ثم احرم بعد مجاوزته فان الدم يلزمه كما مر ولا  
 يسقط عنه برجوعه الى الميقات على المشهور ومثل يسقط  
 عنه الدم برجوعه الى الميقات ووجه قول المشهور ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم حين احرم من الميقات قال خذوا عني منا  
 مسككم وقال من ترك مسكنا فعليه دم وهذا قد ترك مسكنا

وهو

وهو ابتداء الاحرام من الميقات ولذا الوهم بعد اليه اهدى  
 اتفاقا قال بهرام في كبره ولهذه المسئلة نظائر منها ما احرم  
 ناسيا للتلبية حتى طال ثم رجع فلي في سقوط الدم قولان  
 ومنها ما احرم بعد تعدي الميقات ثم قامت الحج هل يسقط عنه الدم  
 ام لا قولان ومنها ما ارد في الحج بعد صبي العمره وقتلا لا يخلق  
 وعليه لتأخير دم فتعدي فخلق منهل يسقط عنه الدم ام لا  
 قولان **سنية** لو دخل مرید الشك مكة بغير احرام ثم احرم  
 منها الزمة الدم قال في تهذيب البوادعي ومن جاوز الميقات وهو  
 يريد الحج حتى دخل مكة بغير احرام فاحرم منها بالحج فعليه دم لتركه  
 الميقات ووجه تام **آخر** قال التلمساني في شرحه على الجلاب  
 ومن اراد دخول مكة بالحج او عمره فهذا لا يجوز له ان يدخلها الا حراما  
 فان دخلها بغير احرام ثم رجع الى بلده فقد عصى ولا قضاء عليه  
 واختلف هل عليه دم ام لا فقال ابن القاسم لا دم عليه ورواه عن  
 مالك وقال مالك في المولى زية عليه دم انتهى **آخر** من جاوز الميقات  
 واحرم باحد الشككين بعد مجاوزته ثم اراد ان يرفض احرامه  
 ثم يعود فبيداه به من الميقات لم يكن له ذلك ولا يبرئ نفسه عند  
 كافة العلماء الا داود لما نقر من الاحرام لا يقبل الرفض قوله

في كبره ولهذه المسئلة نظائر منها ما احرم ناسيا للتلبية حتى طال ثم رجع فلي في سقوط الدم قولان ومنها ما احرم بعد تعدي الميقات ثم قامت الحج هل يسقط عنه الدم ام لا قولان ومنها ما ارد في الحج بعد صبي العمره وقتلا لا يخلق وعليه لتأخير دم فتعدي فخلق منهل يسقط عنه الدم ام لا قولان



وبسببها الاحرام من اول الميتات الابرار بالخليفة فالافضل الاحرام من  
مسجدها وبكره الاحرام قبل الميتات علي المشهور وقيل بجواز  
تقديمه مطلقا حكماء النخعي وقيل يجوز تقديمه الا ان يكون قريبا  
من الميتات فيكره ولا خلاف في انعقاد الاحرام واختلف فيه قوله  
الساجي فمرة كرهه ومرة قال الافضل ان يحرم من بلدك وبه  
قال ابو حنيفة واحتج بان عمر وعليا قالوا في قوله تعالى واتموا الحج  
والعرة لله اتماما ان تحرم بهما من دياره اهله وفي الموطاء  
عن ابن عمر انه اهل من لم يلبس ابي بيت المقدس وابيليا بكسر  
الهمزة وكسر اللام وتخفيف الباء وبالمد اسم مدينة بيت المقدس  
وبما اخرج ابو داود عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من احرم من المسجد الاقصر حجة او عمرة غفر له ما تقدم  
من ذنبه وما تأخر او وجبت له الجنة ووجه القول المشهور ان  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم الا من الميتات ولا يفعل عليه الصلاة  
والسلام الا الافضل وانما كره تقديم الاحرام علي الميتات المكاتب  
كرهه ان يضيف امر علي نفسه ما وسع الله عليه وان يعرض  
لما لا يؤمن ان يتحدث في احرامه انتهى والمشهور اظهر لانه  
عليه الصلاة والسلام احرم من ذبي الخليفة وقال حذوا عني

مناسككم

مناسككم قوله واختلف في الاحرام من رابع هل هو من باب الاحرام  
من اول الميتات فيجوز منه الاحرام بلا كراهة بل هو من باب  
الافضل او هو من باب الاحرام قبل الميتات فيكره الاحرام منه  
واختار الاول الشيخ عبد الله المنوفي وكان ينقله عن شيخه الزواوي  
واقتصر عليه ابن فرحون في مناسكهم وقال سبدي ابو عبد الله بن الحاج  
انه مكروه وراه من باب تقدم الاحرام قبل الميتات لقوله في  
المدخل وليحذر مما يفعل الكفر من الاحرام من رابع وهو قبل  
الجحفة انتهى ولكن ما درج عليه سبدي عبد الله المنوفي هو الصواب  
كما قال والدراهم لا يندفع معلوم عند من رآه انه اول واد من اودية  
الجحفة قوله تنبيهه تقدم ان الاحرام يصح من المملوك والمفقر  
والجنتون اذا اذن السيد والولي فمن كان منهم ميمرا واذا نال السيد  
او الولي في الاحرام فلم ان يحرم من الميتات ويقول اعمال الحج والعمرة  
بنفسه من طوافي وسعي وركوع وتلبية وتجرد ورعي وغير ذلك  
حيث كانا قادرين علي ان يتوليا اعمال الشك بانفسهما فان  
قدرا علي البعض وعجزا عن البعض فما قدر عليه اتيابه وما  
عجزا عنه فان السيد والولي يطوفان ويسعيان بهما محمولين كما  
ياتي وينوبان عنهما فيما يقبل النيابة كرمي الجمار وما اشبهه



لا فيما لا يقبل النيابة كركوع طواف وتجرّد ونحو ذلك فان  
ذلك من الاعمال البدنية فلا تصح النيابة فيها وسيأتي مزيد بيان  
عليه ذلك في كلام المصنف قوله ومن كان منهم غير محمّد فان سيدة  
ولله بحرم عنه بان ينوي اذ خاله في حرمة النسك الذي يريد ويريد  
ان غير المحمّد وهو المحفون المطبق والصغير الذي لا مير عنده  
ولورضيها فان الولي او السيد هو الذي يحرم عنه بان يجرد  
وينوي اذ خاله في حرمة النسك الذي يريد كما في التوضيح لان  
الاحرام انما يتقعد بنسبة مع قول او فعل متعلقا به كما ياتى وكما  
مستطاع ان يكون السيد لولي محرم ولا ان يتساويا في الاحرام  
ويجب ان يكون تجريد الاحرام عنه قرب مكة رفقا به خوفا  
من الضر عليه وبحوزة السيد والولي ان يتجاوزا المسقات بمن ذكر  
حلالا فاذا كان يحصل لغير المحمّد بتجريد الضر فيؤخر الاحرام  
عنه والتجريد لدخول مكة او الى عرفه وكذا يجوز له اي السيد  
والولي ان يقرّ احرام الجميع الى قرب الحرم او الى مكة او الى عرفه  
بل ينبغي ذلك ان كان يريد بغيره الصبي او افاقة المحفون  
او عنق الصبي كما تقدم لكن يحرموا بحجة الفريضة بعد ذلك فان  
كان عنده تمثيل جرد حرم به وامره بتجنب ما يتجنبه  
الكبير

الكبير فان افسد الميزجة فعلية القضاء والهدي كما في منسك خليل  
وذكره غير واحد ويصح منه القضاء في حال الصبا قبل بلوغه  
كما استظهره والد المصنف **فتبين** اذا ترتب علي الصبي الميزجة  
او فدية فانها يلزم ان الولي حلي عليه الضاع اذا سافر وتركه  
او لم يحسن علي الا يهر عند ما نك من اقوال ثلاثة وصدر به  
ابن الحاجب ولا فرق بين كون الفدية لزمت الصبي لضرورة ام لا  
لان الولي ادخله في عهده باحجاجة قال في الكافي وهو الاسمر  
عن مالك وقيل علي الصبي مطلقا كالجناية حكاها ابن زيد في  
نواذره وقيل ان خاف عليه الضيعة فالغدية والهدي وجزاء  
الصبي علي الصبي والافاعي الولي ابن عبد السلام وهذا القول هو  
المروي عن مالك انتهى **ومن لا مير عنده جنبه هو ما يجنبه**  
**الكبير** من محظورات الاحرام واختلف هل للولي يجرد ابي يجرد  
غير المحمّد عند ارادة الاحرام او لا علي قولين الاول انه يجرد  
ولو كان رضيعا وهو مقتضى كلام المدونة وغيرها وعليه  
اقتصر الشيخ خليل في مختصره والثاني لا يجرد وهو قول  
ابن الجلاب والتاسمي والقرافي وابن الحسن وابن الحاج  
في مناسكه قال القرافي لان غير المحمّد لا يتحقق منه ارادة



الاحرام ونحوه **ابو الحسن** لان في تحريمه تضعيفه لانه كما يمسكها  
عليه من الثياب التي تجرد بها ولكن المذهب ما صدر به اولاً وهو  
التحريم حيث لم يخس عليه به ضرراً كما تقدم فان كان يحصل بتحريمه  
الضرر فانه يحرم عنه بغير تحريمه ويعتدي قوله **ولا يلبي الوكي**  
**عنه لا يحسن التلبية** قال في المدونة واذا كان لا يتكلم فلا  
يلبي عنه ابوه اي لان التلبية من الاقوال التي لا تقبل النيابة  
فيها وتسقط عنه عند عجزه عن النطق بها وكذا لا يركع الوكي عنه  
للا حرام ولا يركع للطواف **عنه لا يحسن الركوع** لانه من اعمال  
البدن الصرفة فلا يعمل فيها احد عن احد ويسقط عنه ذلك على المشهور  
ونقل عن ابن عبد الحكم انه يركع عنه انتهى اما ان كانت الافعال  
التي تقبل فيها النيابة كالطواف والسعي ورمي الجمار فان الوكي  
يطوف به محمولاً وسعي به محمولاً ويجعل البيت عن يساره كالكبير  
ويوضي عند ابتداء الطواف لان الطهارة فيه تشترط كالكبير  
فيما يمكن طهارته لا كالارضع فان وضوي عند ابتداء الطواف به  
ثم ان تقضى وضوه اي غير المميز في ابتداء الطواف لم يضر ذلك  
لعول ابن فرحون ولا يظلم طر والحدث واذا حمل الوكي محمولاً في  
الطواف والسعي فلا بد ان ينوي عنه فيها **ولا يحسن في الطواف**

من

من يطوف عن نفسه اي ان الولي اذا اراد ان يطوف عن نفسه فلا يحل  
محموله معه في ذلك الطواف فان حمله ونوى الطواف عنه وعن الصبي  
لم يجز واحد منهما على المشهور لان الطواف صلاة لا تكون عن  
اثنين قال خليل في مختصره وان قصد بطوافه نفسه مع محمول لم يجز  
واحد منهما قال بهرام وهو المشهور خلافاً لعبد الملك في انه يجوز  
عنه دون محمول ولا بن القاسم في انه يجزي عن الصبي فقط قال  
واحبا الي ان يعيد عن نفسه انتهى **بخلاف السعي فانه يجوز**  
**ان يحمله فيه من يسعي عن نفسه** ويجزي عنهما سعي واحد ان  
نواه عنه وعن محمول وذلك لخفة امر السعي اذ لا يشترط فيه طهارته  
كما في المدونة **فرع** من حمل صبي او مجنونين او نحوهما فاكتر في  
الطواف والسعي ونوى ذلك عنهما او عنهما في العبادتين اجزاءهما  
ثم ان المعتبر في طوافه عن المحمول طهارته الحامل وحده اذ كان المحمول  
غير مميز فان كان مميزاً فالطهارة شرط في المحمول لا في حامله ويرمي  
الجمار **عنه لا يحسن الرمي** ولادم كما سيأتي بيانه **ويحضر مساع**  
**الحج كعرفة** ومزدلفة ومني وجوبا في عرفه ونذها في غيرها كما في شرح  
المختصر فاذا اراد الركوع في الاحرام فيسجد له ان يتنطفئ بخلق  
العانة وتنفض الابط وقص الاظفار والشارب وان يعفو شعر اللحية



والراس ثم يغتسل للأحرام ولو طاف بها ونفساً صغيراً أو كبيراً أو هو  
سنة ولم يوسع ما ذكر في ترك الغسل إلا من ضرورة ولم يستحب أن  
يقوضاً من يدي الأحرام ويدع الغسل انتهى والحاصل الأحرام  
سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يترخص في تركها إلا لغيره وهو  
أكد اغتسالا للجم فان كان جنباً أو اغتسل ونوى به الجنابة  
والأحرام اجزأه وكذلك الحائض والنفساء ان طهرتا واغتسلت الحائض  
للحيض ونوى به اي بذلك الغسل ايضا غسل الأحرام لو اغتسلت  
النفساء ونوى به التقاس والأحرام اجزأها ومفهومه ان كلاهما  
اذا نوى الحيض أو التقاس ولم تنو الأحرام كان الغسل للحيض أو  
التقاس للأحرام ونوى مرأسنا باعادة غسل الأحرام ثانياً  
واذا نوى به الأحرام فقط دون الحيض والتقاس لم يجز عن  
واحد منهما كما يؤخذ من هذا التفصيل مما قالوه في غسل الجمعة وهو  
ظاهر لا شك فيه ويذكر في هذا الفصل ونزيل الوسخ بخلاف  
ما بعده من الاغتسالا ان الأتية في الحج فليس فيها إلا مرة واحدة  
مع الماء تنبيه من لم يجد ما يغتسل به أو وجبة ولكن خاف من  
استعماله ضرراً أو زيادة فلا يتيمم ويسقط الغسل فان أحرم  
من غير غسل صح أمره ولا شيء عليه لكن يكره ان يحرم بغير غسل

من غير

من غير عذر ولادم عليه قال سحنون ومن تركه لغير ضرورة فقد  
أخذ حظه من الأساءة زاد في منسكه ولا شيء عليه وكذا لو ترك الوضوء  
وأهل وعرضي انتهى ونحو الأساءة على كراهة فقط كما صرح به المحقق  
وهو الصحيح ويستحب لمن أراد الأحرام من ذي الحليفة سراً كان  
من يلمز الأحرام منها أو يستحب ان يغتسل بالمدينة على المشهور  
وعند بعضهم ان المطلوب الغسل بذي الحليفة وعند بعضهم ان الغسل  
بالمدينة جائز لا مستحب ذكر المحقق ثلاثة أقوال اولها هو المشهور  
انه يستحب لمن يلمز الأحرام من ذي الحليفة كما ذكر في أو يستحب له الأحرام  
منها كالسائي والمصري ان يغتسل بالمدينة المنورة اقتداء به صلى الله  
عليه وسلم لما رواه الحاكم عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالمدينة ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين  
ثم فقد علي بعيره ففعلما استوى به عليه البيداء أحرم بالحج انتهى فاذا  
اغتسل بها اي بالمدينة فيستحب له ان يتجرد منها قاله سحنون وإنما  
يستحب الغسل والتجرد بها أو تجردت من يذهب إلى ذي الحليفة فخرج  
منها من فوراً أو يقيم بها قليلاً بحيث لا يحصل بين الغسل والأحرام إلا  
تفرق يسير وأما من يقيم بها يوماً أو ليلة فلا يريد اذا علم مما  
تقرر ان الغسل من المدينة أفضل والتجرد منها كذلك عند سحنون فليعلم



انه يلزم في غسل الاحرام الاتصال به فان اغتسل بالمدينة ثم مضى  
من موره الي ذي الحليفة واحرم بها واقام بها قليلا بحيث لم يحصل  
بين الغسل والاحرام الاتصاف بسير اجزائه ولا يطلب منه اعاده  
الغسل ثم واما من اغتسل بالمدينة غدا ثم راح غدا لم يتصل  
رواحه بغسله فلم يحرمه ولا بد من اعاده الغسل عند الاحرام واحرم  
في اعاده الغسل اذا اغتسل بالمدينة واقام بها يوما اوليله او اكثر  
وحكم من احرم من المواقف غير ذي الحليفة حكم من احرم منها  
في اتصال الغسل بالاحرام فان اغتسل اول النهار واحرم في غيبته  
لم يحرمه قاله في الموازية قال الزرقاني وكذا لو اغتسل غدا واحرم  
الا حرام الي الظاهر لم يحرمه غسله ولو صحت استقل بعد غسله  
رحله واصلاح جهازه اجزائه استهيب ولا يختص بتقديم الغسل  
بالمدينة بل كل من كان منزله قريبا من الميقات علي ثلاثة اميال وحواليها  
اي ميقات كان واغتسل من منزله اجزائه لان غسله يتم احسن  
واستر قال المصنف في التمهيد فمما يفتي به من لاد الاحرام من التيمم  
فانه يحرم ان يغتسل بكمه وربما كان غسلها اولي لما ذكره في  
الظواهر من كونه استسوا وامكن وان علم كفى بذهاب علي فريده بعد  
الغسل بمكة الي التيمم ثم يلزم راسه ان كانت له وفرة والتبديد

مستحب

مستحب وهو ان يأخذ صبغها وغاسول فيخلطه ثم يجعله في الشعر  
فيلصق بعضه علي بعض لئلا يكثر رد وابه وقد فعله صلى الله  
عليه وسلم ولا يجوز لمن اراد الاحرام ان يتطيب قبل احرامه بطيب  
يبقي اثره او ريحه في يده او ثوبه ثم يحرم فان فعل فظاهر  
المذهب ان عليه الغدنة حيث كان كثيرا وقال استهيب لافدية  
عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم رواه الامام مالك في  
الموطأ قال شارحه الزرقاني وفيه استحباب التطيب الطيب  
عند اعادة الاحرام وجواز استدامته بعده وانه لا يضر بقا لونه  
وراحته ولما يحرم ابتداءه في الاحرام وبه قال الائمة الثلاثة  
والجمهور وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين  
يحرم التطيب عند الاحرام قال وناولوا هذا الحديث علي انه طيب  
لا يبقى له ريح وذهب البايع وجماعة للاعتراف من هذا يصح  
الله عليه وسلم للقاء الملائكة والحاصل انه يحرم التطيب عند الاحرام  
بطيب يبقي ريحه او اثره في ثوبه او يده حيث كان كثيرا وفيه  
الغدنة اما اليسير فيكره فقط ولا فدية عليه انتهى قوله ثم يطيب  
ازاد ورواه عن علي بن قال الزرقاني ولا يربط بعض الازار ببعض



ولا يجزأ عليه فان فعل افتدي كما سيأتي بيانه في بابها قال  
والدالم والظاهر ان النفال الحجازية التي لها قبالات وسراكت  
وقنطرة مما يجوز لبسه في الاحرام قال والظاهر انها هي المطلوبة  
لبسها وسياتي مزيد بيان **وهذه المصيبة التي هي التحد**  
**عن الخيط في ازار ورداء ونعلين سنة وهب التي تعرف**  
**سنة الاحرام** لقوله صلى الله عليه وسلم لم يحرم احدكم في ازار ورداء  
ونعلين رواه ابو عوانة في صحيحه بسند علي شرط الصحيح  
ولو التحف في ثوب واحد اجزأه **وما اصل التحد عند اداة الاحرام**  
**فواجب كما سيأتي بيانه** وانه يجب العذية بتركه وبيانه ان كانت  
بغير عذر **والا العذية واجبة مع عدم الائم ولا يطيب الاضطباع**  
**في الاحرام خلافا لاجناب** فانه قال والاحتياط للهمم ان يحرم  
في ثوبين ينزر باحدهما ويصطبغ بالآخر وهو ان يخرج منكبه  
الايمن وياخذ طرف الثوب من تحت ابطه الايمن فيلقه على منكبه  
الايسر وظاهر كلام ابن رند ان الاطباع هو المختار للهمم في جميع  
اهرامه ولم يذكر ذلك غير من اهل المذهب قال والدالم في لعم  
المسك ولم يذكر سنة الاضطباع الا في الطواف فقال من سنة  
الطواف الاضطباع والوصل ثم قال ولم ار لما ذكر في الاضطباع شيئا  
الا قد

الا قد في الموازية ولا تحبس الطائف عن منكبيه ولا يخرجهما قال  
فلم ينقل الاضطباع الا في الطواف وقال ابن جماعة وليس عندنا كنية  
اضطباع ونقل سند عن مالك في الموازية ولا تحبس الطائف عن  
منكبيه ولا يخرجهما وقال ابن المنذر انه لا تعلم احدا انكر ذلك الا  
مالك ابن انس وقال في سنة الاحرام بعد ان ذكر عن الحنفية  
خلافه في الاضطباع في الاحرام وليس عند الثلاثة اضطباع في الاحرام  
انتهى كلام والدالم **ويستحب الاحرام في البياض** قال في التوضيح  
والمذهب استحبابه البياض انتهى وحكي العراقي الاجماع على ذلك  
ويكره لبس المصيف في بغير طيب لمن يقتدي به ان كان لونه  
صيفه يشبه لون صبيغ الطيب ويجوز لبسه لمن لا يقتدي  
به من غير كراهة والذي يمتنه لون المصيف في الطيب كالمصفر  
وتقيد كراهة بمصيف في بغير طيب يخرج المصفر في الطيب وما  
الحق به فانه حرام في الاحرام كالمزعفر والمورس والمصفر للرجال  
والنساء وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولا تلبسوا  
من الثياب شيئا مصبه الزعفران والمورس رواه مالك في الموطأ قال  
الابهرج وانما منع المحرم من لبس الموصفر من اجل الزينة لا من  
اجل الطيب لان المحرم مصفر من الزينة ومن الطيب والنزوح



والوطي كالمعتدق لمؤ في عنها زوجه في متنوعة من هذه الاله  
سببا انتهى ويجوز الاحرام في غير الجدي ولولم يغسله قال **الملك**  
**عدي ثوب** قد احرمت في **عجما غسلة** ويجوز ايضا الا يستتر  
والا يدا بازا وروراء من فحين حلاه ابي عوفه عن الياحي وهو ظاهر  
فعله وان يحرم في الثوب الذي فيه العلم الحريم لم يكن واما ما زاد  
علي العلم فلا يجوز لبسه ومثل العلم الثوب المحيط بالحريم واختلف  
في مقداره فقول اربع اصابع وقيل ثلاثة اصابع وقيل اصبعان وقيل  
اصبع قال ابي القاسم ولم يحزم ما ذكر الا الخط الرفيف اي ما هو دون  
الاصبع فجاز انفاقا والاقوال المذكورة في المنسوخ به واما السجاء  
ففي له والدائم ما يغيد جواره **وسن** للحرم سوق الهدى لمن  
**لم يجب عليه** يريد ان من اراد الاحرام ومعه هدي تطوع لم يجب  
عليه او هدي وجب لعام مضى فانه يسن في حقه ان يسوقه معه  
من الميقات ولكن بعد تقليده واستعاره ان كان لما يقبل او يسفر  
واحترز بقولنا او هدي وجب لعام مضى من الهدى الذي يترتب  
عليه بعد الاحرام فلا يتأخر سوقه من الميقات والدليل على طلب  
سوق هدي التطوع من الميقات ما رواه مالك في الموطاء عن نافع  
عن عبد الله بن عمر كان اذا اهدى هديا من المدينة قلده واسفره  
بذعي

بذي الحليفة بقلده قبل ان يسفره وذلك في مكان واحد وهو موجه  
للقبلة بقلده بنعلين ويسفره من السق الا يسر ثم يساق معه حتى  
يقف به مع الناس بعرفة الحديث **ويستحب في الهدى** واجبا كان  
او تطوعا كونه من الابل ثم يلي الابل في الافضلية كونه من البقر ثم  
الضأن ثم من المعز وكونه ذكرا **ويستحب** كونه فحلا غير خصيب  
لطيب الفحل وقيل لبطاء كمال خلقته وقيل عكسه وقيل هما سواء  
ومحل استحباب الفحل ان لم يكن الحصى **سمت** والا كان افضل هذا  
في الحصى المقطوع الذكر لقائم الانثيين واما مقطوع الذكر والانثيين  
فبكرة الهدى به كالمحلق بغيرهما **ويستحب** كونه سمينا ابيض  
افرن وغير مخروق الاذن **ولا مسقوق** بها اي ويستحب ان لا  
يكون مسقوق الاذن ولو كان السق صغيرا **ويستحب** في الهدى  
**الواجب** بسبب نفق او فساد او نحوهما ان يكون خاصا بواحد  
بحيث لا يكون معه شركة **لا بالتمت** كان استراه اثنان مثلا وشركا  
فيه واراد الهدى به عنهما فلا يجزي عن واحد منهما وكذا لا يجزي  
عن واحد حيث استركا فيه **في الاجر** والشركة في الاجر صادق  
بصورتيه بكونه ادخله معه في الاجر في هديه وبكونه استراه  
من مال نفسه وجعله شركة في الاجر لخصيصه وذبحه عنهما



وكذا ان اشتراه من مالهما وجعله شركة بينهما لم يجز عنهما كما في  
التوضيح وكذا يسترد ايضا في الهدي التطوع ما يسترد في الهدي  
الواجب على المشهور من كونه خاصا بواحد لا شركة فيه مع غيره  
لا في الثمن ولا في الاجر ويجزي فيه التفصيل المتقدم ومثل الهدي  
في ذلك جزاء الصبر والتذرع والغنية قال في المدونة ولا يترك  
في هدي تطوع ولا واجب ولا تذرع ولا جزاء صبر ولا فدية واهل  
البيت والاجابة سواء انتهى وروي عن مالك جواز الاشتراك  
في اجر هدي التطوع دون غيره لما في الموطاء ومسلم عن جابر  
قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البعثة عن  
سبع والبقرة عن سبع قيل لانهم كانوا متطوعين معتمدين  
والفرق على المشهور بين هدي التطوع لا يجزي الاشتراك فيه  
في الاجر وبين الضحية فيجزي بشرطها المذكور في بابها  
ان الهدي خرج عن ملكه فلم يبق فيه تصرف حتى بالاستراة  
في الاجر بخلاف الضحية فان الشريك فيها بالاجر يسقط الخطأ  
فيها ويترك فيه ايضا سواء كان في حيا او تطوعا من السن واللا

سن الغيب ما سياتي بيانه فالسن ان كان من الابل فيكون  
شيا وهو ابن خمس سنين وان كان من البقر فتشيا ايضا

وهو ابن

وهو ابن ثلاث سنين وان كان من الضأن فجدعا وهو ابن سنة  
وان كان من المعز فتشيا وهو ابن سنة ايضا اي ودخل في السنة  
الثانية دخولا معا وما قبله كذلك على المشهور وعليه اقصر خليل  
وقيل ابن لثمانية الشهر وروي عن مالك وقيل هو ابن عشرة الشهر  
وهو قول ابن وهب وسحنون ابن سنة الشهر فحجة الاقوال اربعة  
انحما اولها قال الزرقاني على المختصر المجذع من الضأن ما  
سقطت اسنانه وهو ما دخل في السنة الثانية وان كان من المعز  
ذكر او انثى فلا بد ان يكون تشيا ايضا وهو ما اوجب سنة ودخل  
في الثانية دخولا بشيا كالشهر فالشئ من المعز ليس ابن سنة  
لما روي ان ابا بردة رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم عندي  
جريمة من المعز وهي خير من مسنة فقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم اذجهما ولت تجزي بعد ذلك احدا فاذا علمت ذلك ان الجذع  
والجذعة من المعز لا تجزي وانما يجزي الشئ وهو الذي دخل  
في السنة الثانية دخولا بشيا كالشهر علمت ان في قول المصنف  
وهو ابن سنة ايضا مسامحة فاذا علم ما تقر من السن في  
الابل والبقر والضأن والمعز فليعلم ان ما نقص عن الاسنان  
المذكورة لا يجزي وما زاد على ذكر اجزاء بلا خلاف والمعتبر



في الهدي ونحوه **ان لا يكون مكسور القرن** حيث كان يدعي لانه  
مرض والحاصل ان كان القرن المكسور لم يبد فلا يجزئ واما لو برئ  
فيجزئ ولو انكسر من اصله بحيث لم يبق شيء منه لان ذهاب  
القرن ليس نقصا في الخلقة ولا في اللحم اذ لا خلاف في اجزاء اللحم  
التي لا قرن لها اصالة **وان لا يكون داء الجنون** حيث كان لا داء  
له **وان لا يكون بين المرض** لان المرض البين يفسد اللحم ويضر  
بمن ياكله بخلاف مرض خفيف وان لا يكون بين الجرب اي به جرب  
كثير بخلاف الجرب اليسير وان لا يكون بين البسم وهي الكتحة  
التي التي تحصل للحيوان من كثرة الأكل **وان لا يكون بين الفزال**  
وهي التي لا تخ في عظامها لانه اذا كان في عظامها مخ تجزئ ولو لم  
يكن فيها شيء **وان لا يكون بين العرج** بحيث لا يسير معه ويلحق  
السليم من نوعه لا الخفيف الذي لا يمنعه معه السير **وان لا يكون**  
**بين العول** بحيث ذهب بصر إحدى عينيه ولو كانت صورة العين  
قائمة **وان لا يكون البتر** وهو الذي لا يذنب له خلقة او طروا من  
جنبه من ذنب قال الفراء في ما نصه وما يمنع الاجزاء البتر  
وهو عدم الذنب او بعض منه له بال ولو التلث فاقل من التلث لا  
يمنع الاجزاء والفرق بين تلك الأذن وبين تلك الذنب ان الذنب

مستمل

مستمل على لحم وشحم بخلاف الأذن فانها محض جلد قال وهذا في  
ذنب الفقم التي لها لية كبيرة واما نحو النور والجمل والغنم في بعض  
البلد مما لا لحم فيها ولا شحم في ذنبه فالذي يمنع الاجزاء منه ما ينقص  
ولا يتقيد بالتلث **ولا يكون البكم** والبكم فقد الصوت من الحيوان  
**ولا يكون البخر** بحيث تغيرت رائحة فمها راض قال في الذخيرة  
لانه نقص جمال واما ما كانا اصلها كبعض الابل فلا يضر **ولا يكون**  
**يا سب الضرع** اي جميعه بحيث لا تحلب وينعطل لبنها كما في التناي  
**ولا يكون مستقوق نصف الأذن** فاكتر لان كان السقف اقل  
من التلث فيجزئ اتفاقا وفي التلث قولان اشتهر الاجزاء  
او اكثرت التلث لا يجزئ وانظر في سقف كل اذن ولها هل يمنع  
الاجزاء المتعدده ام يجزئ لان كلا دون الكثير قال الزرقاني -  
والاول احوط **وما يكون مكسور السن** حيث كان المكسر **غير**  
**الثقار** او كبر كان زالت الاسنان بطرب ومحصل ما قيل في هذا  
المحل ان فقد السن الواحدة او كسرها الفرس فار ولا يضر كبر لا يمنع  
الاجزاء وذهاب الاثنين لغيرها يمنع الاجزاء على الأرجح واما  
الثقار او كبر فلا يمنع الاجزاء ولو اجمع قال الزرقاني على  
المختصر **ولا يكون ذهاب تلك الذنب** واما اقل من التلث فيجزئ



وان لا يكون ذاهب نصف الاذن فاكتر بقطع او بافة سماوية او  
خلقة واما اقل من النصف كذلك فيجزئ لان الثلث في الاذن من  
حين السير بخلاف الذنب فان الثلث فيه كثير وقدمنا الفرق  
بينهما وان لا يكون ناقص من الاعضاء كيد او رجل كان  
المقطوع زائدا او اصليا عليا لروح الامان كانت الخصية فتفتقر  
ويجزئ سواء خلق حضا او فعل به والخصي ما قطع خصيتاه وان  
لا يكون صغير الاذنين صغيرا فاحس بخلاف صغير الاذن الخفيف  
وان خلق صغيرا دن لم يجزء كما في التناهي وان لا تكون امة وحشية  
وابوه من الانعام فلا يجزئ ما انتجته باتفاق لانا الحيوان  
غير الناطق انما يكتفى بامه واختلف اذا كان ابوه وحشيا وامه  
من الانعام فتعصى كلام خليل في مختصره في باب الزكاة انه  
لا يجزئ وعليه دنج الزرقاني والنفاوي وقال انه المذهب  
وهو الذي صدر به ابن عرطه وقال في التامل انه الاصح وهو  
المعتمد ومفهوم كلام الشيخ خليل في باب الاصحية في مختصره انه  
يجزئ ولكنه ضعيف ويجوز في المهدى ونحوه ان يكون غير اقرب  
فلا يضر بالاجماع ويجوز ايضا في المهدى ونحوه ان يكون مقعدا  
اي عاجزا عن القيام من كثرة اللحم وكذا يجوز ان يكون مكسورا  
القدر

القدر ان ذالم يذم فان ادمي وقت الذبح لم يجر لانه مرض والمقصود  
في سلامة هذا القلوب المذكورة وقت التقلد والاستفاد  
والمتعين لا يوم يحرق عليه المشهور فلو كان سالما وقت تقينه  
وجعله هديا لم طراد عليه عيب اجزاء سواء كان الهدي واجبا او  
نظوما كما قاله في المدونة وبضاها ولو قلد سالما ثم حدث به عيب  
قبل عمله اجزأه وهذا هو المشهور كما صرح به ابن الحاجب  
والشيخ خليل في توشيح واربعناه جمع من شرح المختصر خلافا  
لما في المختصر والتامل من تخصيصه الاجزاء بالتطهر واما س  
الواجب فلا يجرئه وعليه بدل وهذا هو ظاهر كلام المحققين ونفسه  
واذا سبق الهدي عنه وجب لم يبرأ الذمة الا ببلوغه محله  
لقوله تعالى حتي يبلغ الهدي محله فان ضل او سرق او هلك او عطب  
قبل محله لم يجرئه ولو عيب وهو معيب ثم سلم لم يجرئه لقول المدونة  
ومن قلده هديه واسفره وهو لا يجرئه لعيب به فلم يبلغ محله حتي  
زال ذلك العيب لم يجرئه وعليه بدل ان كان مضمونا انتهى وليس  
ان يقلد هديه ان كان من الابل او البقر وان يسفره ان كان من الابل  
سواء كانت لها اسمة ام لا او من البقر ان كانت لها اسمة ولا  
تقلد الغنم ولا تسفرها قال ابن الحاجب في مناسكه قال مالك ولا تقلد



الغنم ولا تشمرو ولا تساق الا من عرفة لانها تضعف عن قطع  
المسافة الطويلة انتهى **والتقليد** تعليق شيء في عنق الدابة  
والا فضل ان يكون شيئا مما تنبت الارض ويجعل فيه ذنوبين  
**ويعلقه** في عنق الهدى او من جلده وعنه ويذرب تعليقها  
يجعل من نبات الارض والاشجار ان يعلق من سنامه من الحاف  
والا ليس من جهة الرقبة الي جهة المؤخر قد رايتك وعنه ذلك  
قائلا ليس الله وانعم اكبر وفائدة التقليد والاشجار الاعلام  
بانها صارت هديا **ويستحب** ان يكون مستقبل القبلة هو وهدي  
عند اشغاره وان يجعل الهدى عن يمينه وان يسلك خطا من بين  
وان يقدم التقليد على الاشجار خوفا من نفوره لو اسعره او لا  
وان يعلق الهدى ويسعره في الميقات الذي يحرم منه ان كان يريد  
الاحرام ويكره له ان يعلق بالاوراق والعرحيه وحديث  
نبات الارض حبلا يقلد به قال بهرام في كبره ويحبس الاوتار  
لما يخشى ان يعلق بها فتؤذي الهدى لوقتها وقوتها ويكره  
له ان يعلق ويسعره قبل الموضع الذي يحرم منه فان لم يرد صاحبه  
ان يحرم فيقلده ويسعره من المكان الذي يبعث به منه انتهى  
والجبل مستحب وهو ان يجعل عليه شيئا من اليباب بعد

وسعه **ويستحب** ان يسبق الجلال عن موضع الشام لعدم سقوط  
عنه والظهور السواد بسوطا ان لم تكن اثمات الجلال مرتفعة بان  
قل منها كما درهمين اما ان ارتفعت اثماتها فانه يستحب له ان لا  
يسبقها ليلا يفسدها على المساكين ولان فيه مضاعفة لعالمهم ثم يصلي  
سنة الاحرام **ركعتين** قائل وهو سنة قال في التوضيح السنة  
ان يحرم اثر صلاة والمسحب ان تكون نافذة ليكون للاحرام صلاة  
تخصه **والمسحب** ان يعزل في الركعة الاولى بقائمة الكتاب وقيل  
ياخذها بالخارج وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله احد فان كان  
وقت الصلاة انتظر وقت الجواز الا ان يخاف فوات الرفقة او يكون  
مراصعا فيحرم بغير صلاة ويجوز الاحرام عقب الغرض ويكره  
له ان يحرم بغير صلاة من غير عذر ويدعو الله عقب تنقله  
وسبيل العوف على اتمام نسكه ثم يركب الجملة والركوب  
في الحج والعمرة على الابل والدواب لما قد روي عليه افضل من النبي  
الا انه فعله عليه الصلاة والسلام ولانه اقرب الي الشكر والرضا  
واكثر في اداء ما يلزمه من الفرائض والمشي اقرب الي التضرع ولان  
المعروف انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد الهجرة الا حجة الوداع وكان  
فيها راحيا بلا سكة انتهى **وظاهر** اطلاقاتهم ان الركوب افضل



حتى ولو من مكة بل هو صريح كلام القرطبي الا ان قد صرحوا باجماعهم  
ان الركوب بعرفة افضل حتى سند مع انه يقول بتفضيل المشي  
قلت وقد ورد في فضل المشي للنسك احاديث كثيرة منها ما روي  
عن ابن عباس انه لما مرض جمع اهله وبنيه فقال يا بني اني  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج من مكة ماشيا  
حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات  
الحرم فقال بعضهم وما حسنات الحرم قال كل حسنة بما في الصف  
حسنة رواه الحاكم وصححه اسناده وقال ابن جماعة وروي ان الملائكة  
تقطف المساة ورضا الخركيان وعن ابن عباس رضي عنهما ان الانبياء  
صلوات الله وسلامه عليهم كانوا يدخلون الحرم مشاة خفاة  
ويطوفون بالبيت ويقضون المناسك خفاة مشاة رواه ابن  
ماجه وروي ان آدم حج على رجليه سبعين حجة قيل لمجاهدا فلا  
يركب قال واي شيء كان يحمل وان ذا القرنين حج ماشيا ذكرهما  
الازرق وعند مجاهد ان ابراهيم واسماعيل حج ماشيين واجاب  
الجمهور القائلون بافضلية الركوب عن هذه الاحاديث  
المقتضية لفضيل المشي على الركوب باجوبة منها ان هذه منزلة  
والمزلة لا تقتضي الافضلية والركوب على المقتضى لمن قد  
عليه

عليه افضل من المشي لموافقة عليه الصلاة والسلام ولا راحة العباد  
قد ثبت عند النسخ رضي عنه قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل  
ركب وقطيفة نساء ومعه اربعة دراهم ولا تساوي ثم قال اللهم اجعلها  
حجة لا رياء فيها ولا سمعة رواه ابن ماجه ويكره الركوب في المحمل  
للقادر على الركوب على الرجل لما في ذلك من مخالفة السنة ولما  
فيه من زعم المتكبرين واول من احدث المحمل والعهود الحجاج فركب  
الناس سنة وان كان بدعة وكان العلماء في وقته يكرهونها ويكرهون  
الركوب فيها **مسألة** قال في المدخل والتحذير مما يفعل بعض ما لا  
علم عنده ولا سأل العلماء عما يريد ان يفعل وهو ان يزنيون الجمل  
بالحلب من الذهب والفضة والاساور والقلل يدويكسونه الحريد  
ويفعلون ذلك عند حروجه ورجوعهم وعند وصولهم للحرم  
الشريفين وهم اثمون لذلك ويسئاركم في الائم من تطاول  
لرقبة ذلك وهم كثير ومن اعجب ذلك واستحسنه فان ائمة  
الكفر انتهى وقال ابن جماعة وهذا من المنكرات وما هكذا امر  
الله ان يحج بيته الكثرتم فليخذ الذين يخالفون عن امره ان  
مصيبهم فتنه او يصيبهم عذاب اليم فان استوي راكبا  
احرم وان كان ماشيا فخير بشرع في الشيء يريد ان يريد الاحرام



اذا فرغ من الصلاة فانه لا يحرم عقب صلاة بل حتى يسوي ركبتيه  
 علي رايته وهي قائمة للسير ان كان له دابة او حتى يسوي في المشي  
 ان لم تكن له دابة فان اسوي علي رايته احرم ولا يوقف علي  
 مشي راحلته علي المشهور وكذا اذا شروع راجلا في المشي  
 متوجها للذهاب احرم ولا ينتظر ان يخرج الي البعد كما قال  
 في المدونة وقال ابو حنيفة وموافقه الا فضل ان يحرم عقب  
 الصلاة انتهى قوله وقدم انه يجب له ان يحرم من اول  
 الميقات الا بذي الحليفة فالأفضل الاحرام من مسجدتها ويلزم  
 الكثر ان يباح بالكثير علي باب مسجدتها وليس له ان  
 يقول ان ذهب فحصل ثم ايت اليها فاحرم اي ويجوز ما يجب  
 الدابة ان يسير معه بالدابة الي باب المسجد وينتهي هناك  
 عند باب المسجد لقوله ما ذكر في العينية وكتاب ابن الموان  
 ويجوز الكثر علي ان يباح للكثير راحلته بباب مسجد ذي  
 الحليفة حتي يصلي ثم يركب انتهى قوله والاحرام ركن في الحج  
 والعمرة لا شك ان الاحرام وهو الدخول بالنية في احد النسلين  
 مع قوله متعلق به كالتلبية او فعل كالنحو علي الطريق ركن  
 من اركان الحج والعمرة فلا بد من الايتان به ولا يجير بدم واعلم  
 ان الاركان

٢٦  
 الاركان المذكورة في كلام المصنف علي ثلاثة اقسام قسم يغتفر الحج  
 بتركه ولا يتوب حكمه بسبب تركه وهو الاحرام اما بتركه كله  
 او بترك ما هو شرط فيه وهو النية وقسم يغتفر الحج بتركه وتحليل  
 منه بفعل عمره ويقضي قابلا وان بقي علي احرامه الي قابل فانه يجزئ  
 وهو الوقوف بعرفة وقسم لا يغتفر الحج بتركه ولا تحليل الا بفعله  
 ولو سار الي اقصي مشارق الارض ومفانها رجع الي مكة لغا  
 وهو طواف الافاضة اتفاقا والسعي علي المشهور وبعضهم يعبر  
 عن الركن بالفرض وكلاهما واحد لانه لا يجير بدم ولا بد من  
 الايتان به والفرض والواجب عندنا وعند ائمة متوافقان  
 وفرق اصحابنا بينهما في باب الحج فخصصوا الفرض بالركن والواجب  
 بواجب غيره يجير بالدم كطواف القدوم وتفريق الحنفية  
 بينهما خلاف تفريق اصحابنا فان الفرض عندهم ما ثبت بدليل  
 قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني كالوعد انتهى **قال المصنف**  
**في اصل هذا الكتاب هو اي الاحرام بحج او عمره ركن مباح** **حكم**  
**الاجماع علي كسبته ابن الحاج في مناسكهم وغيره انتهى وانظر**  
**ما حكاه ابن الحاج وغيره من الاجماع مع ما ينقله الحنفية**  
**كسبهم المعقودة منها ان الصحيح عندهم ان الاحرام ليس بركن وانما**



هو شرط وجوب النظر في حكاية ابن الحاج وغيره الاجماع لا يخفى  
الا ان يقال انما قصد بحكايتهم الاجماع على انه فرض لا يخبر  
عنه المبدل ولا بد من الايمان به بقطع النظر عن اصطلاحهم  
المبني عليه بان تقدمه قبل دخول الشهر الحج وعلى كل حال  
سواء قلنا ان الاحرام ركن كمنههنا او انه شرط كمنههنا لحناف  
ولا بد من الايمان به لانه ان لم يان به فلا يكون محرما **فمن تركه**  
**اي ترك الاحرام من الميقات او من مكة او من عرفه ولم يحرم اصلا**  
**حتى خرج وقت الحج فقد فاته الحج وسواء يتركه بالكلية او**  
**يترك ما يتقدمه كترك النية التي هي شرط فيه مما سياتي**  
**بيانه قريباً لكن لا يتركه بسبب تركه شيء اي لادم ولا فدية**  
**واما الاثم ففيه تفصيل فان قلنا ان الحج على الفور كما هو المراج**  
**وترك الاحرام بالكلية او ترك ما يتقدمه حتى فاته وقته**  
**الزمي من غير عذر شرعي وكان لم يحج حجة الاسلام قياً ثم لا**  
**على القول بالتراخي غير ان المؤلف ان لم يحج حجة الفرض وترك**  
**الاحرام في ذلك العام حتى خرج وقته الزمان فهو باق في ذمته**  
**ولا يسقط عنه ويكون اداء لا قضاء كما تقدم** ولما قدم رحمه الله  
ان الاحرام ركن في الحج والعمرة ذكر هنا تعريفه بقوله والاحرام

هو

هو الدخول بالنية في احد النسكين الحج والعمرة او هما معا بشرط  
ان تكون النية مقترنة مع قول متعلق به كالنية او التكبير  
او التهليل او السبوح او تكون النية مقترنة مع فعل كالنحر  
على الطريق او بالتقليد للهدية او الاستئجار وهذا هو المشهور في  
المذهب فعلم من كلامه انه يتعد الاحرام بالنية مع التكبير او  
التهليل او السبوح كما يتعد مع التلبية ولا يتوقف انعقاده  
على التلبية فقط لانها ليست شرطاً في صحته انعقاد الاحرام  
على المذهب قال التاذلي في كتاب ابن حجر قال السبب لو كبر  
او هلل او سبح يريه بذكر الاحرام كان محرماً وتقدم ابن فرحون  
في مناسكه ولا شك ان قولهم مع قول متعلق به كالنية  
مستعمل في كتابه فان ايت بالتلبية بقرب ذكر فلا شيء عليه ولا  
فعله الدم وقال في الطراز ولفظ التلبية متعين فان لم يان  
به وذكره لم يحجبه عنه شهر وما ذكره عليه في الطراز ضعيف  
لا يقول عليه قال القاضي اسماعيل والاتفاق عليه انه اذا قلد  
الهدية واسحره ونفى به الاحرام ولم يلب فان احرامه يصح  
وكذا غيره واحد وكذا الافضل الاحرام بالتلبية للخروج من  
خلاف ابن حبيب وغيره **تنبيه** النية في الحج والعمرة فرض لقول



صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى أخرجه  
البخاري ولما نها عملا من أعمال البدن المستقر بهما إلى الله تعالى  
فلا بد فيهما من النية كالطهارة والصلاة والصيام فإن لم ينو  
يكون العمل هباء منثورا والأفضل أن ينوي بقلبه أحرام ما  
يحرم به ولا يتلفظ بلسانه وإن تلفظ فواسع ولكن الأفضل  
ترك التلفظ لأنه روي عن مالك كراهة التلفظ بما يحرم به  
إلا أن يقصد به الخروج من الخلاف أو لكونه مؤسسا فلا كراهة  
وروي عن ابن وهب التسمية أحب إلي وصفة التسمية أن  
يقول أحرمت بحج أو عمره أو يقول لبسك بحج وعمره أو بحج أو  
كما في بهرم قال الأبهري فهل تشترط التسمية أم النية كافي  
فقال مالك لا تشترط التسمية والنية في ذلك كافي وقال  
أبو حنيفة التسمية في ذلك شرط ولا ينفق له حج ولا عمره إلا  
بنطق قال ودليلنا أنها عبادة لا يجب الذكرك في اجزائها فلو لم  
لا يجب في أولها كالصيام وروي عن نافع عن ابن عمر أنه قال  
تكفيك النية في الحج والعمرة إذا أردت أن تحرم انتهى قال  
معهذه عني اسم عنه ودعوى الأبهري أن عند أبي حنيفة  
التسمية شرط لا ينفق الحج والعمرة إلا بالنطق فيها نظر لأن

الكرامات

الكرامات من أئمة الأحناف صرح بأنها ليست شرطا ونفسه ثم ينوي  
الأحرام بعد ذلك ثم يلبي لأن الأحرام عبادة والعبادة لا تصح ولا  
تتقدا إلا بالنية بالإجماع والحديث المعروف وتفسيره أن  
ينوي بقلبه أحرام الحج والعمرة والذكر باللسان ليس بشرط  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا أعمال بالنيات لكن الأحوط أن يذكره  
باللسان انتهى ولزجج إلى ما خف بصدره قال التلمساني علي  
الجلاب واختلف هل تستحب التسمية أم لا فروي ابن القاسم  
عنه ما ذكر أنها لا تستحب بل تكره وإن سمي حجة أو عمره فذكر  
واسع قال واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فقال بعضهم الأولي  
أن يجرد النية من التسمية وقال بعضهم الأولي أن يذكر ذلك في  
تلبسته قال التلمساني ودليلنا ما روي عن جابر بن عبد الله  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسم في تلبسته حجا ولا عمره وقد  
روي عن أبي عمر أنه سمع رجلا يقول لبسك بعمره وحج ففرز  
في صدره وقال تعلم ما تفسي ولا أعلم ما في نفسك قال الجلاب  
وعنه سمي فهو في سعة قال الأبهري وروي عن عمارة رضي  
الله عنهما أنها كانت تسمي وكل ذلك واسع **فرج** إذا تلفظ بخلاف  
ما نوى كما لو نوى الحج مفردا فتلفظ بالقرآن أو بالعكس



فالمعتبر ما نواه قال في الجواهر ولو اختلف عقده ونطقه فالاعتبار  
بالعقد قال الابهري وليس يراد باللفظ دون مقارنته النية  
لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولا يلزمه دم لهذه  
المخالفة وهذا هو المهور وقيل يلزمه لدم آخر قال خليل في  
منسكه وانما احرم بحجته او عمرتين فليس عليه الواحدة ومصلحة  
ما اذا احرم بعمرة بعد ان احرم بالحج فانها لا ترتد في عليه ولا تنفقد  
ولا يلزمه قضاءؤها قاله في المرددة **وقال صاحب التلخيص**  
**وصاحب القيس وسند النية وحدها كافي في انقضاء الاحرام**  
**ولا يتوقف على قول كالتلبية ولا فعل كالنحو على الطريق**  
**وهو ظاهر المرددة والحاصل ان انقضاده بمجرد النية وحدها**  
**كافية طريفة مرجوحة والراجح ما تقدم من عدم انقضاده بمجرد**  
**النية لان الحج والعمرة عبادة لها تحليل وهو الخلق فوجب ان يكون**  
**لها تحريم وهو الذكر او ما يقوم مقامه من التعليد والاسوار**  
**او التوجه على الطريق ولذا قال ابن بدير اذا قارنت النية فعل**  
**او قول من تلبية او منى من الميقات او معهما من المعاني قصد**  
**به ان يكون من افعال الحج فهو محرم بلا خلاف وان انفردت النية**  
**دون فعل او قول فاما مذهب ابن الجعفي لادى انهم وجعل ابن**

حبيب

حبيب التلبية شرطاً مع النية في صحة الاحرام كتكبيره الاحرام  
في الصلاة فلا ينعقد الاحرام بدونها فقلبه لو توفي بالنسك وبج  
او هلل او كبر او قلده هدياً واستقره ولم يلبس لا ينعقد احرامه  
ولا يلزمه شيء من تعلقات الاحرام لا عنده بمنزلة من لم يأت بتكبيره  
الاحرام في الصلاة **وهو خلاف المشهور** من المذهب والاقا ان  
المؤلف ذكر هنا على ان ابن حبيب جعل التلبية شرطاً في صحة الاحرام  
كتكبيره الاحرام مع ان والده في شرح منسكه خليل نقل عن ابن فرج  
ان كلام ابن حبيب موافق لمشهور المذهب والعجب منه هنا حيث  
جعل كلام ابن حبيب مخالفاً لمشهور المذهب ونقض كلامه برصته  
عند قول خليل وليس التلبية شرطاً في صحة الاحرام خلافاً لابن  
حبيب قال هكذا ذكر غير واحد عن ابن حبيب ان التلبية كتكبيره  
الاحرام قال في التوضيح فلا ينعقد احرامه الا بالتلبية عنده كما لا تنفقد  
الصلاة الا بتكبيره الاحرام انتهى قوله **وبحسب له ان يعين النكاح**  
**الذي يحرم به من اخل داوود او عمره والا فورا افضل** لانه بالتعيين  
يصرفها عما عنيته بملكه مالوا حرم منيها فانه ينعقد احرامه ايضا الى انه  
لا يفعل شيئا الا بعد التعيين والالزق انما على الموطاء اختلف  
الائمة بعد اجماعهم على جواز الواجب الثلاثة في ايها افضل فقال



مالك واثنا عشر في الصحيح المعروف من مذهبه وابو ثور وغيرهم  
الافراد افضل وقال احمد وجماعة التمتع افضل وقال ابو حنيفة  
والنوري القران افضل وزعم الافراد بانه صحيح عن جابر وابن  
عمر وابن عباس وعائشة وهذا لهم منية في حجة الوداع علي  
غيرهم لعلمهم وقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وظاهر  
كلامهم كغيره من اهل المذهب ان الافراد بالتحج افضل وان لم ينو  
عمرة بعده فان احرم بالتحج وترك العمرة راسا فقد ترك سنة لعدم  
اعتماده وروى اسهيب في المجموع انه قال من قدم مراعاة الحج فالا  
فرد احب الي وامان قدم بينه وبين الحج طول زمان يستد عليه  
فيه الاحرام ويخاف علي صاحبه عدم الصبر فالتمتع احب الي واما  
من اتى موافيا ولم يسأ الاغزار فالقران احب الي من التمتع ثم  
يأتي الافراد في الافضلية **القران** لانه في علمه كالمفرد والمفرد افضل  
فما قرب فعليه كان افضل بعده ثم يأتي القران في الافضلية **التمتع**  
وسمي التمتع متعنا لمتعة محظوظ بها الاحرام التي كان ممنوعا منها  
ولما قدم انه يستحب لمريد الاحرام ان يهين النسك الذي  
يريد في حال الاحرام وكان تحته انواع كثيرة ذكرها بقدم واول  
الاحرام خمسة الافراد وهو افضلها كما تقدم وهو ان يحرم

الحج

حجة فيقول نوي الاحرام بالحج واحرمته به الله تعالى او  
ينوي ذلك بعلمه وهو الافضل عند مالك وروى عنه كراهة  
اللفظ وعن ابن وهب التسمية احب الي وفي الموازية قال مالك  
ذلك واسع سمي او ترك انتهى ومحل استحباب ترك اللفظ عند  
الاحرام علي المشهور ما لم يكن موسوسا او يقصد مراعاة الخلاف والا  
فلا كراهة قال النفاوي شارح الرسالة يستحب له ترك اللفظ عند  
الاحرام بل يقتصر علي النية كما يكره له التلفظ بنوي في الصلاة  
او الصوم الا ان يكون موسوسا او يقصد مراعاة الخلاف فلا حرج  
عليه لان مراعاة الخلاف مندوبة انتهى وينوي به حج الفرض ان  
كان لم يحج او فرضا للغة كما تقدم ان كان حج الفرض او التطوع  
لان تعيين النسك الذي يريد في حاله احرامه افضل كما تقدم ثم اذا  
فرغ من جميع افعال **الحج** الذي نواه فمفسد ان ياتي بعمرة بعده  
في سر ذي الحجة وان ساء اخذ العمرة لان الافراد لا يتوقف علي عمرة  
لاقبله ولا بعده بخلاف القران والتمتع فلا بد في تحققهما من  
فعل عمرة انتهى ثم اسار المص الي الوجه الثاني من اوجه الاحرام  
بقول ثم القران وله صورتان الاولى ان يحرم بعمرة واحدة وحجة  
معا وينبغي بالعمرة في نيته وفي لفظه ان تلفظ علي جهة الاولى



لأنه إذا كان نيته بهما معا صح سواء ذكر العرة قبل الحج أو بعده  
يعني أن القرآن لم يفتي بأن الأولي أن يحرم بالعمرة والحج معا بنية  
واحدة بأن نيته بهما معا بقلبه كما هو الأفضل أو يتلفظ بهما معا لكن  
يستحب له أن يقدم العمرة في نيته أو في لفظه أن يتلفظ لأنه حيث  
كانت نيته الأحل م. بها صح سواء قدم العمرة في نيته أو لفظه أم  
أخرها وأما لو كانت نيته مرتبة بأن ينوي أحدهما قبل الآخر فيقدم  
نية العمرة على نية الحج في هذه وجوباً لا ردافاً الحج عليها دون  
العكس فإن قدم الحج في نيته في هذه ثم نوى العمرة فلا يكون قارناً  
لأن العمرة لا ترتلف على الحج كما مضى عليه صاحب الطراز وغيره  
من أهل المذهب انتهى واستأرهم رحمهم الله إلى كيفية القرائن  
الثانية بقوله والثانية أن يردف الحج على العمرة بأن يحرم بالعمرة  
أولاً ثم يردف على الحج والارداف يصح بلا كراهة ما لم يكمل طواف  
العمرة ويصنع مع الكراهة بعد الطواف وقبل الركوع يريانه إذا  
أحرم أولاً بعمرة مفردة ثم اردف عليها الحج صح اردافه ويصير قارناً  
ويبرز به الهدى لكن في ارداف الحج على العمرة صور ثلاث جواز وكراهة  
مع صحة وكراهة لا مع صحة فمثال صورة الجواز أن يردف الحج على  
العمرة بعد أحرمها وقبل أن يعمل منها أعمالها شيئاً أو بعد عمل شيء وقبل  
طوافها

٩١  
طوافها اتفاقاً وبطوافها وقبل تمامه عند ابن القاسم وهو المشهور  
قال في التوضيح عند قول ابن الحاجب فإن سارع في الطواف كره ما نصه  
مقتضى كلام المصنف أن بمجرد السروع في الطواف يكره الارداف عند ابن  
القاسم وليس كذلك بل عنده جائز ولو أتم الطواف فما لم يركع  
قال ابن يونس انتهى فإذا اردف الحج على العمرة في الشارط فيها  
فإنه يجب عليه على المشهور أن يتم ذلك الطواف ويتقلب طوعاً  
ولا يسعي بعده لأن دراج أفعالها في أفعال الحج قال الخديجي عليه السلام  
إذا اردف الحج في الشارط طواف العمرة الصحيحة كحل الطواف وجوباً  
على ظاهر المدونة وكان تطوعاً لأن حكمه حكم من أتى الحج من مكة  
أو الحرم لا قدم عليه ولهذا لا سعي عليه بعد هذا الطواف بل بعد  
الافاضة لوجوب اتقاء السعي بعد طواف واجب وهذا الطواف  
تطوعاً كما علمت انتهى ومثال صورة كراهة الارداف أي ارداف  
الحج على العمرة مع الصحة ما إذا اردفه عليها بعد تمام طوافها وقبل  
أن يركع ركعتي الطواف ويصير قارناً وعليه دم القرآن ويكره ركعتي  
الطواف وسعي بعد الافاضة وعليه الكراهة كون الوقت مختصاً بالعمرة  
قال في المدونة ولكن أحرم بعمرة أن يضيف إليها الحج ويصير قارناً ما لم  
يضيف بالبيت فإذا طاف ولم يركع كره لأن يردف الحج فإن فعل لزمه



وصار قارنا وعليه دم القرآن انتهى واما ان ارد في قبل دخول الحرم  
 لزمه طواف القدوم والسمي بعده نض عليه نحو واحد من اهل المذهب  
 وحكي الباجي عن السهب واني عبد الحكم ان الرداف يقول في حجر الشروع  
 في الطواف ونحوه في الجلاب عن السهب ولكن الراجح ما تقدم من  
 صحة الرداف في اثناء الطواف بلا كراهة **تنبيه** علم مما نقرر  
 ان الحج اذا ارد في علي العمرة فان افعالها تندرج في افعال الحج هي  
 يستغني بطوافه وحبه وعلاقته عما وقع ذلك من عمل العمرة  
 حتى لو كان هذا القارن من ههنا جاز له ترك طواف القدوم ويقع  
 حلاله بعد رمي جمرة العقبة قبل طوافه وسعيه قاله ابن عبد السلام  
 قال بعض عقب كلام ابن عبد السلام فينبغي بطوافه الاول طواف  
 القدوم الواجب عليه في احرامه الذي احرم به بالحج والعمرة وبالسعي  
 بعده السعي الذي هو ركن للاحرام المذكور وبالوقوف الذي هو  
 ركن للاحرام المذكور وبالطواف الذي بعده طواف الافاضة الذي  
 هو ركن للاحرام المذكور انتهى قال الزرقاني علي المختصر وينبغي  
 علي اندراجها ايضا فيه ان ذلك القارن لو لم يستسفر العمرة حال فعل  
 سعي من افعال الحج فانه يجزيه ذلك بل لا يطلب ان يوصد التبرك  
 بين الحج والعمرة فان قصده ذلك لم يضر وان قصده العمرة فقط لم يضره

فمسائل

فمسائل القارن ثلاثة فقصده الحج بالاحرام وهذا هو الاول وقصدهما  
 فلا يمس به وقصده العمرة فقط بالعمل وفي هذا لا يخزي بخلاف الاولين  
 انتهى ثم ان المصنف رحمه الله في الصورة الثالثة وهي كراهة الاء  
 وادف مع عدم الصحة بقوله **ولا يصح بعد الركوع وقبل تمام**  
**السعي علي المستور** يريد انه اذا ارد في الحج علي العمرة بعد تمام  
 طوافها وركعتيه فلا يصح الاء في حج ولا ينقصد ولا يصح قارنا  
 وكذا الوارد في في اثناء سعيها ويكره اقامه في الصورتين علي ذلك  
 ولا قضاء عليه فيما لا يصح اداءه ولا دم عليه لانه كالحرم ووجب  
 ان يتبداء الاحرام بالحج بعد تمام العمرة وما درج عليه المصنف  
 المستور وقيل لم ان يرد في بعد الركوع ما لم يسع وقيل وفي السعي  
 فان ارد في بعد السعي لم يكن قارنا قال والد المصنف في شرحه علي منسكه  
 خليل وان كان الاء في بعد الركوع قبل السعي او في اثناء السعي  
 وصحناه علي حاله فانه لا يسعى ولا يكمل ان كان سعي بعده بل  
 يقطع قاله سند فان احرم بالحج بعد تمام السعي وقبل الخلق  
 صح احرامه ولم يكن مردفا وجزم الخلق واهدي لنا خير ولو  
 خلق لم يسقط عنه الهدى والرمية والذبيحة ويستتر في صحة  
 الاء اني ارد في الحج علي العمرة في صورتيه الجائزه والمكروه مع الصحة



ان تكون العرة صحيحة فلا يفسدها بجماع ثم اردن الحج عليها لم  
يرقدف ولم ينقذ احرامه به علي المشهور وهو مذهب المدونة  
والاقتضا عليه فيه وجوباً في علي عمره الفاسدة فيجب عليه تمامها  
ثم يقضيها ويهدي ثم ان الوجه الثالث من اوجه الاحرام المنع  
وهو ان يحرم بعرة ثم يحل منها اي يفرغ منها اعمالها في الشهر الحج  
سواء احرم بها قبل الشهر الحج ووقع بعض اركانها في الشهر او  
احرم بها في الشهر الحج وتخلل منها فيهما ثم حج من عامه ومفهوم قوله  
ثم يحل منها في الشهر الحج انه لو تخلل من عمرته بان فرغ منها اركانها قبل  
الشهر الحج ولو تأخر حلافة الى الشهر الحج ثم حج من عامه الذي اعتمر فيه  
واولي لو حج في عام بعده فليس بمتمتع ولا يلزمه الهدى واحترق  
بقوله حج من عامه على الواء بعرة في الشهر الحج ثم احرم بحج ففاته الحج  
في سنة تلك فانه لا يلزمه دم المتمتع لقوته ويلزمه ان يقضيه  
متمتعاً وعليه دم متمتع القضا ثم الوجه الرابع من اوجه الاء حرام  
الاطلاق وصفته هو ان ينوي مريدا الاحرام الرخول في حرمة الاحرام  
كقولهم احرم من الله عز وجل ولا يعين نسكاً لا حجاً ولا عمرة ولا هما ينص  
احرامه كذلك ويجوز على الرأى ويختار بعد ذلك في صفة الى احد الوجه  
الثلاثة المتقدمة وكفى لا يفعل فعلا من افعال النسك الا بعد  
المقيد

المقيد قال مالكا اذا احرم مطلقا احب الي ان يفرد اي لا يكمل  
وروي التخيير التخيير انما هو في حق المدين ونحوه واما اهل المغرب  
ونحوهم مما لا يقصد الا الحج فلا يلزمه غيره انتهى واما ان وقع احرامه  
في غير الشهر الحج كره له صرفه للحج لانه احرم به قبل وقته الزمان واما  
يصرفه للعمرة واما ان طاف قبل المقيد سواء كان في الشهر الحج ام لا  
فيجب عليه حج صرفه للحج لانا الطواف الذي وقع منه يجعل للتقدم  
وهو غير ركن فلا ينوب عن طواف العمرة الركني كما في الزرقاني  
علي المختصر انتهى وينبغي فيه وجوباً لا فاضته قال والد المصنف  
وانظر لوسعي بعده هل يطلب بالاعادة ام لا انتهى قلت والذي  
يظهر لي انه يؤمر بالاعادة بعد طواف الافاضة لان صرفه للحج بعد  
الطواف بمنزلة من انشأ الاحرام بالحج من مكة فيؤمر فيه وجوباً  
بعد الافاضة ويؤمر بالاعادة ان قدمه محرراً لمسلم لا ان لم يجد  
نصارى لو احرم ببني معني ثم نسي ذكر فلم يدركه حج مفرد  
او قرآن او عمرة فانه ينوي الحج وجوباً اي يحيد الان نيته ويجعل  
عمل القران احتياطاً فيطوف ويسمي ويقيم افعاله ويهدي ويهتف  
بعد ذلك لاحتمال ان يكون افرد اولاً وهذا حيث حصل نسك في  
وقت يصح الازداف به كما لو وقع قبل الطواف او في اثنائه او بعده



وقبل الركوع على المشهور ثم اشار اليهم رحمه الله الى الوجه الخامس  
من اوجبه الاحرام بقوله ثم بالاحرام بما احرم به فلان فيصير  
ويلزمه ما احرم به فلان اي فان احلوه سيفقد ويصح عليه الرجوع  
لمحقق المذهب ويلزمه ما احرم به فلان ويدل عليه ان حجية ما رزى  
عليه المصنف ما ثبت في الصحيحين ان عليا رضي الله عنه اهل مكة لما اهل  
به النبي صلى الله عليه وسلم واذا قلنا يتبع زيد في الحرم فانظر اهل  
اخره يتبعه في اوجبه الاحرام خاصة ولما اكل شخص منه على ما نقله من  
نقل وفرض انتهى فان بقي له بعد ذلك ان فلا تالم بحرمه اصلا  
صار احرامه مطلقا وخير في صفة الاحرام الثلاثة المتقدمة قاله  
سند قال المصنف في شرح المختصر فلو ما ان فلان الذي احرم كافر  
او وجه محرم بالاطلاق فانظر هل انه يقع احرامه ايضا مطلقا وخير  
في تعيينه لاحد الثلاثة ويحجب على كل من القارن والتمتع الدم  
بشرط ان لا يكون المحرم بهما من حاضري المسجد الحرام لقوله تعالى  
ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام والمراد بالحاضر عند الامام  
ما ملك اهل مكة ومن كان مستوطنا بمكة او ما في حكمها فالاحرام  
يقصر المسافر حتى يجاوزه مثل ذي طوى حين احرامه بالعمرة او  
بالقارن والمراد بالاستيطان هو الاقامة بنية عدم الانتقال  
كما في

كما في القوض ففان كان مقيما بمكة بنية عدم الانتقال او ما في حكمها  
ولو بني طوى وقت الاحرام بها فلا دم عليه وان كان غير مقيم  
وقت الاحرام بها فغلبه الدم قال في المدة ونه وليس عليه اهل مكة  
بغيرها واهل ذي طوى اذا قرنوا او تمتعوا دم قران ولا منعة  
احرموا من الميقات او من غير ذلك منهم يعلمون عمل القارن في ذلك  
وانما لان اهل ذي طوى يسمي ملكي لانا المسافر من مكة لا يقصر حتى  
يجاوزها قال القاضي اسما عيل واما غير اهل ذي طوى فمن هو  
ساكن في الحرم او من يسمونه قريشا بن حبيب عن مالك واصحابه  
ان من كان دون مسافة العصر من مكة حكمه حكم المالك **تنبيه** وذو  
طوى ملك الطامق مقصور منون واد من اودية مكة لا يقصر المسافر  
فرضي يجاوزه ويسمي عند اهل مكة بالجوفين وهو ما بين الشنة  
التي يهب منها الى مقبرة مكة اسماء بالمعلا والشنة التي جهة  
الزاهر قال النقي الفاسي وقال الطبري موضع عند باب مكة سمي  
بذلك لبيك مطوية قال والاقرب في تفسيره ما ذكره الفاسي وابن  
جماعة عن والده وهو الموضع الذي يستحب لداخل مكة ان يغتسل فيه  
انتهى ولو كان **خارج الحاجة او زيارة** يعني من كان مقيما بمكة  
بنية الاستيطان سواء كان من اهلها او من غيرها ممن استوطنها



بأهل أو يغيرهم إذا خرج الحاج من عتق أو تجارة أو زيارة أو امر عارض  
له طالت أقامته بغيرها أو قصرت ثم قدم مكة بعمرة في الشهر الحج أو غير الحج  
فلا دم عليه **واما من قدم من أهل الأفاق إلى مكة بعمرة في الشهر الحج**  
أو قدمها محرما بقرآن **وبنية الاستيطان بمكة** فإنه يجب عليه **الحج**  
لأنه ليس من حاضر في المسجد الحرام قال في المدونة وعند دخل مكة  
في الشهر الحج بعمرة وهو يريد سكنها ثم حج من عامه ذلك فعليه  
دم التمتع وليس هو كاهل مكة قال في المدونة أيضا ومن حل  
من أهل الأفاق من عمرته قبل الشهر الحج ثم اعتمر عمرة ثانية من  
الستعين في الشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فعليه دم المفقة الثاني  
**وكذا من أقام بمكة ولكنه لم ينو الاستيطان** وأبى بعمرة في الشهر  
الحج وحج من عامه فإنه يجب عليه **الحج** بشرط أن يحج من عامه  
ومفهوم قولهم أن يحج من عامه أنه لو حل من عمرته في الشهر الحج  
ثم لم يحج إلا من قابل فلا دم عليه أما لو بقي القارن على حرامه  
لقابل لم يسقط عنه الدم ولما قدم الشرطين السابقين اللذين  
يترك فيهما القارن والمتنع وكان للمتنع شرطان آخران يختصان  
به أشار لاولهما بقوله **ونزاد في وجوب المتنع خاصة** أن الأفاقي  
إذا قدم بعمرة في الشهر الحج وحل منها **أن لا يعود** بعد تحلله من  
المعمور

العمرة إلى بلد **أو ما قارب** أو إلى مثل بلد في البعد قبل أن يحج  
من عامه فإن عاد إلى بلد أو قربه أو عاد إلى مثل بلد في البعد  
بعد أن حل من عمرته ثم رجع إلى مكة ثم دخلها محرما حج في ذلك  
العام فإنه لا يلزمه دم التمتع لأنه لم يتمتع بأسقاط أحد السفرين  
ومفهوم قولهم أنه لو عاد إلى أقل من بلد أو أقل من مقاربه أو أقل  
من مكة فيلزمه الدم لأن عوده لما ذكر كالعدم قال في المدونة إذا  
رجع المصري أو الشامي إلى المدينة ثم حج من عامه لم يسقط عنه الدم  
وهذا هو المشهور بخلاف الأجنبي كئذ قال المعينة يسقط الدم  
إذا رجع مقدار مسافة الفص وهو استأثر بهم رحمه الله إلى السرا  
الثاني المختص بالمتنع بقوله **وان يفعل بعض أركان العمرة في**  
**الشهر الحج ولو ببعض سوط من السعي بخلاف الحلق** يعني ويشترط  
أيضا في وجوب دم التمتع أن يفعل أركان العمرة أو بعضها ولو سوطا  
من السعي في الشهر الحج ويدخل وقتها بغروب الشمس من أحد  
يوم من رمضان فلو طاف وسعي لعمرته في أحد يوم من رمضان  
وغربت عليه الشمس قبل تمام سعيه ودخل سؤالا ثم سعيه ولو  
سوطا في سؤالا ثم حج من عامه فهو متمتع ويلزمه دم التمتع أما  
أن حل من عمرته بفعل أركانها قبل غروب شمس أحد يوم من



من رمضان واخر الحلاق ثم احرم في سائر اوجعه بالبح لم يكن  
 متمتعاً ولا دم عليه لانه لم يفعل بعض اركان الحج العمة في اشهر الحج  
 وتأخير الحلاق الى سائر الايام لا يوجب دم المتمتع لان الحلاق ليس  
 من اركان العمة كما في المذونة ولا يترط كونها عند واحد علي  
 المعروف في المذهب فلو اعتمر عن نفسه ثم حج عن غيره او بالعكس  
 وجب الهدى يعني لا يترط في وجوب دم المتمتع كون العمة  
 والحج عند واحد كان يعتمد عن نفسه وحج عن نفسه ايضاً او  
 يعتمد عن زيد وحج عنه ايضاً بطريق النيابة بل لو اعتمر عن  
 نفسه ثم حج عن غيره او بالعكس او اعتمر عن زيد وحج عن عمرو  
 بطريق النيابة فعليه الدم علي المشهور المعروف من المذهب  
 في الصور كلها ولا يترط ايضاً في وجوب دم المتمتع علي الافاقي  
 صحة العمة فلو افسد عمرته وانما لم حج من عامه قبل قضاها فلو  
 متمتع وعليه دم المتمتع ويجب عليه قضاء عمرته اذا حل من حجه  
 وحجه قائم قال سنده لو اعتمر عمرته في اشهر الحج وافسدها ثم حج من  
 عامه كان متمتعاً ولا يحج حتي يقضي عمرته الفاسدة فان احرم  
 بالحج قبل قضاها صح احرامه وقضاها بعد الحج انتهى ولو كرر  
 العمة اية الافاقي في اشهر الحج وحج من عامه فعليه هدي واحد  
 ولا يتكرر

تأم

ولا يتكرر نكاح العمة في الصورة المذكورة ولو احرم الافاقي بعمة  
 وحل منها في اشهر الحج ثم احرم بقران في عامها فعليه هديان هدي  
 المتمتع وهدي القران علي المنصوص من المذهب وقال بعض القرون  
 يحتمل ان لا يجب عليه الا هدي واحد لما ثبت في الشرع من قاعدة  
 التداخل انتهى ولا يجوز خر هدي المتمتع والقران قبل يوم  
 النحر فان فعل لم يجزه يريد ان المحرم اذا ترتب عليه هدي  
 المتمتع او هدي القران فلا يجوز له نحرهما قبل يوم النحر ولو  
 بيوم فان فعل لم يجزه ولا بد من اعادة الهدى ثانياً واما  
 قول الشيخ خليل في مختصره ودم المتمتع يجب باحرام الحج اذ  
 المتمتع انما يتحقق بحج واجراء قبله فلا ينبغي ان يفهم منه اذا  
 نحر هدي المتمتع او القران قبل يوم النحر انه يجزئه اذ لم يقل  
 احد من محققي المذهب بذلك وان كان ظاهره ذلك وانما  
 يريد واجراء تقليده واستعاره الصغير فلهما عايد علي هدي  
 المتمتع قبل الاحرام بالحج ولو عند احرام العمة بل ولو ساقه فلهما  
 تطوعاً ثم حج من عامه لاخره فلا يجوز قبل يوم النحر كما نص  
 علي ذلك ابن عبد السلام وغيره وانما عبر المصنف بالاجزاء في قوله  
 واجراء تقليده لانه دون ان يعبر بالجواز للرد علي الشبهة وعبد

مطلب عدم جواز النحر  
 قبل يوم النحر



الملك القائلين بعدم الاجرام وان التعليل والاستعار قبل خلاف الاول  
 كما تبينه قياس تقديمها على تقديم الكفارة على الخبز انظر  
 السبر حيني على المحضر **سببه** لومان متتبع فالهدي من اس  
 ماله ان رمي جرة العقبة ومثل رصها بالفعل فوات وقته او فعل  
 طواف الافاضة فان مات بعد ان فات وقت رصها وقبل الرص  
 بالفعل او مات بعد طواف الافاضة وان لم يرهما ولا فان وقته  
 كما اذا تيمم يوم النحر فطاف للافاضة ثم مات قبل رمي جرة  
 العقبة وقبل فوات وقتها فيلزمه الهدي من راس ماله ارضا  
 على اتمه اما ان مات يوم النحر قبل رمي العقبة وطاف الافاضة  
 لم يلزمه هدي من راس ماله ولا من ثلثه فاذا نوى مرتبة الاحرام  
 بالنسبة الذي يريد لي على السنة **تلبية الرسول صلى الله**  
**عليه وسلم** ومن علم المحرم التلبية لم يكن بتعليمه اياه محررا لانه  
 لم يقصد الاحرام وانما قصد التعليم وتبلي الحائض والنفسا والحب  
 كذا قاله لقوله صلى الله عليه وسلم لو اتيته حين طاف افاقي ما  
 بفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت انتهى ومن لا يتكلم لا ياتي  
 عنه **وهي** لبيك ومعني لبيك اجبتك اجابة بعد اجابة لازمة  
 وذكر ان الله تعالى قال استجبوا لي فلهذه اجابة  
 واحدة

واحدة والثانية قوله تعالى واذن في الناس بالحق يقال ان البراهيم  
 عليه الصلاة والسلام لما اذن بالحق اجابة الناس في اصلا بآياتهم  
 وارضام امها بهم فمن اجابه مرة حج مرة ومن زاد زاد فالمعنى  
 اجبتك في هذا كما اجبتك في ذلك **اللهم لبيك** اي يا الله اجبتك  
 فيما دعوتنا **لبيك** لا **لبيك** **لبيك** ان **الحمد** روي بكسرة  
 هذه ان ويغتمها بقليل والكسرة جود عند الجمهور **والنمرة**  
**لبيك** بكسر اللون الاحسان اي ان الاحسان انما هو منسوب  
 كدو بالفتح التسم قال تعالى ذرني والمكذبين اولي النعمة اي التسم  
 في الدنيا **والملك** اي الخلق والتصرف التام في جميع الكائنات **لبيك**  
 وهو منسوب على المسموع وعجز الرفع كما في النمرة **لا شريك لك**  
 في ملكك ويدل على ان هذه التلبية هي بلبية رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مارواه البخاري وسلم عن عبد الله بن عمر قال ان بلبية  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك**  
 ان الحمد والمنة **لبيك** **لبيك** **لبيك** **لبيك** **لبيك** **لبيك** **لبيك** **لبيك**  
 لبي الملايكة وكذا ذكر اول من طاف بالبيت ونحوه في الزرقاني  
**والسلبية في نفسها واجبة** مرة في النسبة على الراجح بحبر بالدم  
 كسائر واجبات الحج وقيل السلبية في نفسها سنة من سنن

في سنة



الاحرام وما زاد عليها مستحب حكى هذا القول ابن فرحون وعليه  
 كلا القولين فان تركها عمدا او نسيانا من اول الاحرام الى اخره لم يمسح  
 الدم بالتفريق وما حكمه ابن الحارث فيه من الخلاف بعدم لزوم الدم  
 في غير معروف من المذهب لا يقال كني يلزم الدم بترك السنة  
 لانا نقول سنة شهر القول بوجوبها وبطرد هذا الجواب في لزوم  
 الدم لمن ترك سنة المني في الطواف مع القدرة وان تركها في  
 اول الاحرام حتى طال ثم لم يلزمه الدم على المشهور وان لم يلزم  
 في اول الاحرام ثم تركها في بقيته لم يلزمه الدم على ما شهروه ابن عرفة  
 وظاهر كلام الشيخ خليل في مختصره سقوط الدم في هذا لاختفاء  
 النهي خلاق في المذهب قال الحارثي لو اتي بها اوله ولو  
 مرة على ما لا يبي الحنفية ثم تركه لادم عليه النهي وهذا هو  
 المشهور لان التلبية ليست محصورة بعدد فاستخف تركه  
 العودة اليها وتقدم عن ابن حبيب ان التلبية شرط في صحة  
 الاحرام لا ينعقد الاحرام بتركها كتكبيره الاحرام في الصلاة  
 وانه خلاف المشهور قال الزرقاني على المختصر والسنة الثانية  
 تلبية اي مقارنتها للاحرام واتصالها به فان فصلها لم يكن اتيا  
 بالسنة ثم ان كان الفصل طويلا لم يلزمه دم فان قل الفصل فلا دم  
 انتهى

انتهى ويستحب الاقتصار على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المتقدم ذكر الفاظها على المشهور لما حكمه في الاستدراك عن مالك  
 كراهة الزيادة وروى عنه لا بأس ان يزد فيها ما كان ابن عمر  
 يزيد انتهى قال في الطراز وليس في التلبية صلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا دعاء هذا قول الجمهور وقال الشافعي اذا  
 فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ووجه المذهب  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم حج في الجم الفجر والجمع الكثير ونقل  
 النما من قبله فلم يتعل عنه شيء انتهى وقال الكرماني  
 من ائمة الاحناف واذا فرغ من التلبية فيسجد له ان  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسئل الله تعالى رخصاته  
 والجنة ويستعيد به من النار **وزاد** عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلي الفاظ  
 التلبية المتقدمة كما رواه ابن ابي شيبة بسبك ذ النفاذ اعني  
 يا صاحب كل نعمة فصل النيا وتبديها لنا تفضلا منك واحسانا  
 ويا ذا الفضل الحسن لبك لبك من هويا منك ومرغوبا اليك  
**وزاد** ابن عمر لبك لبك لبك وسعد بك والخير بيدك والرخاء  
 اليك والعمل الصالح اليك **وزاد** ابن مسعود لبك حقاً حقاً  
 ورقاً ويستحب للمسلم ان يحض قلبه عند التلبية انه



يجيب مولانا سبحانه ونفعنا به والله مطلع عليهم لا يفكر ولا <sup>يلعب</sup> شيئا في  
 خلال الفاظ التلبية لما فيها من اساءة الادب وليكن المحرم مقبلا  
 بكليته على ما هو <sup>بصد</sup> المأمور به شرعا بسكينة ووقار <sup>شهر</sup> نفسه  
 انه يجيب البار <sup>ع</sup> في خالقه ومولاه لما دعاه فان اقبل على مناجاة  
 الله بقلبه اقبل عليه اي افاض عليه سحاب رحمة ورضوانه  
 وان اعرض عنه حذور قلبه وخشوعه بين يدي ربه <sup>اعرض</sup> عنه  
 اي عامله معاملة المعرض قوله <sup>ويحذر</sup> لم اي المحرم ان يستند  
 السطح المتخلف لوعظ او نصيحة او مدح للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ومحل جواز اساده ما لم يكن فيه ذكر <sup>الجنات</sup> أي الفخ من القول كما في  
 الصحاح ومحل اساده ايضا ما لم يكن متضمنا فيه ذكر النساء  
 والولدان ولكن لا دم عليه ولا فدية <sup>فقد</sup> <sup>ويستل</sup> له ان يجرد <sup>التلبية</sup>  
 عند كل صعود وهبوط وخلف الصلاة وعند سماع ملب  
 وما درج عليه المص من ان يجدها بعد المرة الاولى سنة هدف  
 الراج ونقل بعضهم ما يفيد الوجوب قال الزرقاني على المختصر وقد  
 يقال بجديدها التفسير حال وخلف صلاة مندوب ويجديدها  
 بعد القطع لدخول مكة واجب <sup>وسين</sup> لم ايضا ان لا يفصل  
 بين كلما بها بسين من الكلام ولو لم يكن <sup>ل</sup> تكون نسقا اع  
 مستوية

مستوية على نظام واحد كما في الصحاح بحيث لا يتخللها اي يدخلها  
 كلام غيرها كالاذان <sup>قاله</sup> سند وفهم من كلامهم ان طلب  
 تجديد التلبية انما هو في حق الذاهب محرما واما الواسي حجة وزعم  
 اليها فقال ما ذكر لا يلي لان هذا السعي ليس من سعي الحرام  
 تنبيه ويكره الاجابة بالتلبية في غير الحرام واما اجابته  
 الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم فمت حضارته ذاك في الجبلان  
 ومن نادى رجلا فاجابه بالتلبية سفرها فقد اساء ولا يكون  
 بذلك محرما <sup>ويستحب</sup> لم اي للمحرم ان يتوسل في رفع الصوت بها  
 اي بالتلبية فلا يرفعها <sup>عاليا</sup> بحيث يودي الى ان يعقر حلقه اي  
 يهيبه وجع في حلقه ولا يخفيه جدا <sup>بسم الله</sup> لا ح من هو قريب منه  
 ومن يلبه ويكره <sup>الصوت</sup> رفعها لان ذلك يودي الى عدم الخشوع والوقار وما ورد  
 مما يدل على رفع الصوت بها يحمل على الرفع المتوسط لانه لم يصلي  
 الله عليه وسلم حين الامور واساطها <sup>وهذا</sup> اي استحباب رفع  
 رفع الصوت المتوسط انما هو في حق <sup>الرجل</sup> خاصة واما المرأة فالتسنة  
 في حقها في حال تلبسها ان تسمع نفسها <sup>فقد</sup> من غير رفع صوت  
 قال ابن عبد البر واجمعوا على ذلك لان صوتها عورة يخاف منها  
 الفتنة وقد روي نافع عن ابن عمر انه قال ليس على النساء ان



يرفع اصواتهن بالتلبية انتهى ويستحب له ان يتوسط في  
التلبية فلا يكثر منها قبل ان يركع الى الفجر وعقر الخلق ولا يمكن  
حتى تقوية الشهيرة اي الفيلة ولكن تارة وتارة ويكره له  
**الالحاح** بها لقول مالك في المدونة ولا ينبغي للرجل ان يلبي  
فلا يسكن وقد جعل الله لكل شي قدرا ولان ذلك سرف وظرف  
عما يتعلق بالذنب ويستحب له رفع الصوت بها في المسجود  
الحرام ومسجد بني رسول عرفة ان راح اليه قبل الزوال  
ورن غيرها من المسجود سواء كان المحرم مكيا او غيره من اهل  
الافاق واما المساجد غير هؤلاء الثلاثة فلا يرفع بها صوته  
بل يسمع نفسه ومن يلبي ولذلك قال **ويكره رفع الصوت**  
بها في غير مسجد مكة **وسمي** قال الابرار لان هذين المسجدين  
بنيا للرحمة والتلبية فجاز له ان يرفع صوته فيها وليس كذلك  
ساير المساجد لانها لم تبن للهله او مفهوما قول الله ومسجد  
عرفة ان راح اليه قبل الزوال انه لو راح اليه بعد الزوال فلا يلي  
فيه اذ لا معنى للتلبية **ح** فاستهوى ان التلبية يقطعها المحرم  
بالرواح لمصلي عرفة وان السنة في الرواح ان يكون بعده  
الزوال **ونكره التلبية في الطواف والسمي** كذلك روي عن  
الصحاب

الصحاب رضي الله عنهم **ويكون السلام على النبي** واذا سلم عليه  
في حال التلبية فقال الامام مالك لا يرد سلاما حتى يفرغ فاذا  
فرغ من التلبية فيجب عليه الرد وان لم يكن المسلم حاضرا واسمعه ان  
ضمر وكذا لا يطلب منه اذا سلم عليه ان يسير بالرد السلام بيده  
بخلاف المصلي فيطلب له الرد بالاشارة باليد قوله **فاذا عقد**  
**الاحرام** لمعه **وليس له رفضه** فان رفضه لم يبرأ من رخصه  
هدى ولا غيره يريد ان يريد الاحرام اذا عقد الاحرام باي نسك  
فانه يلزمه وليس له رفضه على استهوى رخص عليه غير واحد من اهل  
المذهب وقد قال ابن القاسم في المدونة ان الرفض في الاحرام  
لا يضر انتهى **ويمنعه الاحرام** سواء كان نكح او عمرة وسواء كان  
الاحرام واجبا او تطوعا من ثمانية انواع الاول عقد النكاح  
فيحرم عليه ان يعقد نكاحا لنفسه او لغيره وكل فكلح كان الولي  
فيه محرما او الزوج او الزوجة **وهو باطل** يفسخ قبل البناء وبعد  
ولو ولد الاولاد ولا يتأبد بحريتها قال في الجواهر فان عقد او  
عقد له فقال ابن حبيب قال مالك واصحابه يفسخ وان بني  
وطال زمنه وولد الاولاد انتهى وكما انه لا يقبل زوج ولا  
تأذن زوجته ولا يجيب وليهم محرمون فكذلك لا يوكلون ولا

منوعات الاحرام



يخبرون قال النفر اوي والمعتبر في ذلك وقت العقد فاذا صدر  
العقد وواحد من هذه الثلاثة محرم كان باطلا يفسخ ولو ولد  
الاولاد انتهى والاصل في ذلك ما في الصحيحين وغيرهما عند عثمان  
ابن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا ينكح المحرم ولا ينكح ويمتنع في الحج الى تمام الافاضة ان كان قد تم  
سعيه والا فتمام سعيه فان عقد بعد السعي المؤخر وصلا  
ركعتي الطواف كان عقدا صحيحا وظاهر كلامهم وان لم يكن ركعتي  
جمرة العقبة وسبتمبر المنع في العمرة لتمام سعيها ويندب تأخير  
حتى يخلع ولا يكون سفيها في النكاح لقوله اي مترددا بين  
الزوج والزوجة في امر النكاح قال الباغي فاما السفارة فيه  
فممنوعة فان سفر وعقد سواه او سفر لنفسه وعقد بعد التحلل  
اساء ولم يفسخ انتهى وكذلك لا يجوز له ان يحضر عقده  
اي محلي عقد النكاح لكن لا يفسخ النكاح بذلك والعقد  
صحيح ويكره له محادثة النساء الاجانب او زواجهن خوفا  
من الافتتان بالاجانب وهيجان شهوته ولومع زواجه  
كذلك يكره له ايضا تقليب الجوارح لبيع او شراء للعلم السابقة  
وخوفا ان قلب جارية ربما اعجبته فيلتذ بها فيؤدي ذلك  
الي ارتكاب

الي ارتكاب ما يوجب هديا او فساد حج ويجوز له شراء هديته  
وبيعته ومراحبة زوجته والفتوى في امور النساء قال  
الزرقاني علي المختصر ولا تكرر الفتوى في امورهن ولو فيما يتعلق  
بغير وجهن وهذا النوع المتقدم ذكره لا يجب علي المحرم فيها  
بفعله ما هو ممنوع كعقد النكاح او مكروه كحادثة النساء  
هري ولا فدية وانما فيه الاستغفار راي القوية وهذا راجع الي  
الممنوع واما ارتكاب المكروه فلا يكون به التما ولا يجب عليه التوبة  
بسببه ولما انهي الكلام علي النوع الاول وما يتعلق به شرعا  
يتكلم علي النوع الثاني بقوله النوع الثاني الجماع ويسمي  
هذا النوع عند الفقهاء محظورا اي ممنوعا مفسدا للنسك ونكح  
علي المحرم مغيب الحشفة او قدريها من موطئها في القبل  
او الدبر من ادني او غير وان لم ينزل ناسيا او عامدا مكرها  
او طائعا فعلا او مفعولا ويفسد بذلك الحج ان وقع قبل ركعتي  
جمرة العقبة وطواف الافاضة في يوم النحر او قبله واما ان وقع  
بعد احدهما اي بعد طواف الافاضة بركعتيه وسعي مؤخر عن  
الوقوف وقبل رمي جمرة العقبة في يوم النحر وقبلها اعي  
قبل رمي العقبة وطواف الافاضة بعد يوم النحر لم يفسد علي



المشهور وعليه هدي فقط واما ان وقع بعد رمي جمرة العقبة  
وقبل طواف الافاضة في يوم النحر فان الحج لم يفسد ايضا ولكنه  
**يجب به الهدي والعمره** ياتي بهما بعد ايام مني لياتي بطواف  
وسعي لا نلتم فيهما وما قررنا به كلام المهم تبعا للشرح المختصر  
كالزرقاني والخزني والسرخسي هي الطريقة الراجحة والمشهور  
من مذهب المدونة **وكذلك يجب الهدي والعمره** ان وقع بعد  
**الطواف وقبل ركعتيه** يريد ان المحام اذا قدم السعي بعد القدوم  
ووقف بعرفة ثم بعد طواف الافاضة وقبل ركعتيه وطى زوجته  
مثلا والحال انه لم يرم جمرة العقبة في يوم النحر ورواها فيه  
فانه يجب عليه الهدي والعمره ياتي بهما بعد ايام مني وحري  
في وجوب الهدي والعمره اذا لم يسع قبل الوقوف وطى بعد  
الطواف وقبل تمام السعي المؤخر لياتي بطواف وسعي لا نلتم فيهما  
وان وقع وطى بعد السعي المتقدم وبعد الطواف بركعتيه وقبل الرمي  
او بعده وقبل الخلق فهدى فقط لسلامة السعي والطواف من التام  
وهذا المفضل هو المشهور من مذهب المدونة انتهى **وحديث**  
**فسد الحج** فيجب التماس في الفاسد حتى يكمله والقضاء على  
الغور في قابل سواء كان ما افسده واجبا او تطوعا ويجب

الهدي

76  
الهدي وينحصر في حجة القضاء وان قدمه اجزأه وحكم المرأة في  
ذلك اذا كانت محرمة وافسد حجها فيجب عليها التماس في الفاسد  
حتى تكمله والقضاء في قابل كما مر بيا نه لقول صلى الله عليه وسلم  
اذا جامع الرجل امراته في الحج عفيفا نه في حجها والله اعلم بحجتهما  
ويهديان ويحجان من قابل **ولا يتكرر الهدي بتكرار الوطى**  
**سواء كان في امرأة واحدة او نساء** قال في المدونة واما وطئه  
مرة او مرارا امرأة واحدة او عدد امن النساء فليس عليه في  
ذلك الا هدي واحد لانه بالوطى افسد حجه ولزمه القضاء قال  
عبد الوهاب وانما لم يتكرر الهدي بتكرار الوطى خلافا لابن حنيفة  
لان الثاني وطى لم يفسد الحج فلم يجب له هدي لفساد اصله  
ولان الوطى الاول هو الذي ادخل الفساد فلم يحكم انه من حكم  
المرأة الموطوءة مرارا كالرجل في عدم تكرار الهدي قال مالك في  
الموطاء وليسب على المرأة التي يصيرها زوجها وهي محرمة مرارا في  
الحج او العمره وهي لم في ذلك مطاوعة الا الهدي وحج قابل ان  
اصابها في الحج وان كان اصابها في العمره فانما عليها قضاء العمره التي  
افسدت والهدي فان لم يتم احرامه الفاسد **واجب القضاء في**  
**السنة الثمانية** منهو باق على احرامه الفاسد ويكمله في السنة



الثانية ولا يكون ذلك قضا وتقييده في السنة الثالثة قال في المدونة  
ومن افسد حجه بالوطي فلم يمت حيا احرم بحجة القضاء لم يلزم  
ذكر ولا قضاء وهو علي احله الاول ولا يكون ما جدد من  
احرامه قضا لحجة الفاسدة انتهى ولا يقع علي هذا قضاء  
الا في السنة الثالثة وهذا معنى قوله ويقضي في السنة الثالثة  
وان افسد القضاء لزمه قضا ايضا يعني ان من احرم  
قضا عما افسده ثم افسد القضاء ايضا يلزمه ان يحج تحيين  
احدا عن الاصل والاخرى عن القضاء الذي افسده لانه افسد  
حجه اولاً وثانياً وعليه هديان علي المشهور وهو مذهب ابني  
القاسم وقال ابني وهب وابني الماجنون ومحمد بن الموان وحج  
عبد الحق والتمحي وغيرهما لا يجب عليه الحج واحدة وهي الاولى  
التي في ذمته لانها الاصل والقضا مقصود لها لا لنفسه ولا  
يلزمه الا هدي واحد كما عند عبد الملك وظاهر كلامهم ولزمه  
قضا القضاء ولو تسلسل وهو كذلك علي المشهور **تنبيه**  
لو اكره زوجته المحرمة فجامعها فنجب عليها اتمام المفسد ويلزمه  
اجاها بعد ذلك للقضاء ويؤدي عنها من مال ومساء كانت  
في عصمة او طلقها وتزوج غيره ويجبر الزوج الثاني علي

الاذن

78  
الاذن لها في الخروج واما ان اطاعته فالهدي عليها في مالها خاصة  
**آخر** اذا اكره زوجته او امته علي الجماع او فعل ذلك طوعا حال  
الاحرام فانه يفارق من افسد حجهما من وقت الاحرام بحجة القضاء  
الي ان يحل منها برمي حجرة العقبة وطفي الا فاضته والسعي ان لم  
يكونا سعيين بعد طوي القدم قال في المدونة وان جامع زوجته  
في الحج فليفترقا اذا احراما بحجة القضاء لا يجتمعان حتي يحل وقال  
مالك في العبيبة ولا يجتمعان في منزل ولا يتسايران ولا في مكة  
ولا من قبل تحللها ابن يونس وروي ذكر عن عثمان وعاصم  
وابن عباس رضي الله عنهم انهم افسدوا واما امر بالمفارقة ليل يعودا  
الي ما كان منهما واختلف هل اقترأها علي سبيل الوجوب او لا  
ستجاب قال ابن القصار ولم يبين ما ذكر ذلك وعندي انه  
مستحب وقال ابني بسير طاهر المدونة الوجوب معاقبة ولكن  
المشهور وجوب الافتراق مطلقا كان عالما بالتحريم او جاهلا كما  
عليه اكثر سراج المختصر وغيرهم انتهى **آخر** اذا احرم بالحج مفردا  
فافسده ثم قضا في العام القابل متمما فانه يجزيه لان المنع  
افراد وزيادة اذا المطلوب في القضاء التساوي في الصفة وكذا  
اذا قضى افراد احد تمتع فيجزيه لان الحج هو المفسد وحده لا

الاذن



آخر يجب علي من افسد حجه اذا قضاه ان يحرم من الميقات الذي احرم  
منه ولا في حجة المفسد ان كان الميقات مشروعا تحت احرم في الحجة  
مثلا او غيرها من المواضع فيجب عليه في حجة القضاء ان يحرم من  
الحجفة وليس له ان يحرم من غيرها فان بقى الميقات المشروء  
واحرم بعده بالقضاء فيلزمه الدم ولو بقده بوجه جائز كما لو  
اقام بمكة بعد كمال المفسد الي قابل واحرم منها بالقضاء قال  
ابن فرحون في منسكه ونفسد العمره **بذلك ايضا ان وقع قبل تمام**  
**السمي** يعني لو احرم بعمره ثم وطئ قبل تمام سميها ولو بسوط  
فان العمره تنفسد ويلزمها تمامها بعد الفساد ايضا ويقضيها فورا  
وجوبا ويؤدي فان لم يتمها واحرم بعمره القضاء فاحرامه لا  
ينعقد وهو باق علي احرام محرمة الفاسدة فيتمها او لا ويقضيها  
ويؤدي وجوبا في زمن قضاء عمرته لا في زمن فساده واجزاء  
ان يحل في زمان الفساد وان افسد عمره القضاء قبل ما ان يات  
بعمرتين احدهما عن الاصل والاخرى عن القضاء وعليه هديان  
ويتسلسل قضا القضاء كالحج وان وقع بعد كمال السمي وقبل  
الحلق لم تنفسد ولكن يجب بذلك الهدي والخلف ليس بدكن **حكم**  
الاتزال اذا كان بقبيل او حبسته او وطئ فيما دون الفرج او

تقبيل

تقبيل من المرأة علي فرجها او اذخال سمي فيها واستمناء با  
ليدا وباستمناء نظرا وفكرا وحركة دابة حكم الجماع في  
جميع ما تقدم يعني ان المحرم يحج اذا قبل امرأة بلذة فأمني  
او حبست حبسا شانا بلذة فأمني او وطئ فيما دون الفرج  
فأمني او قبضت المرأة علي فرجها واستلذت فأمنت او  
ادخلت سمي في فرجها كما صبح فاستلذت فأمنت او استمني  
الرجل بيد او استدام رجل او امرأة نظرا فأمني كل منهما او  
استدام افكرا فحصلت اللذة فأمنيا او ركبا علي دابة فحصلت  
لها اللذة بهنرها واستدامت فأمنيا سواء حصل استدعا المني  
بما ذكر عدا او جهلا او نسيانا للا حرام فانه يفسد به الحج كما  
يفسد بالوطئ قال في المدونة واذا ادام المحرم التذكر للذة  
حتى انزل او حبست بذكره فانزل او هزته الدابة وهو راكب  
فاستدام ذلك او قبل او بالسر فانزل او ادام النظر للذة حتى  
انزل فسد حجه وعليه الحج قابل والهدي وكذلك المحرمة اذا  
فعلت ما يفعل سر النساء من العيب بنفسها حتى انزلت  
اشهر ومحل فساده الحج بما ذكره المص حيث حصل قبل الوقوف  
بعرفة سواء فعل شيئا من افعال الحج كطواف القدوم ام لا او



حصل قبل طواف الافاضة وقبل رمي جمرة العقبة في يوم النحر او  
قبل ليلة المزدلفة ويجب اتمام المنسك وقضائه فوراً في الايام  
القابل ويجب عليه الهدى واما ان لم يحصل استدعاء المني بما ذكر  
الا بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر وقبل طواف الافاضة او بعد  
طواف الافاضة وقبل رمي جمرة العقبة يوم النحر وبعدهما معا  
يوم النحر او قبلهما معا بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد ولكن عليه  
هدى او عرفة كما سبق من التفصيل في الوطئ لان حكم الاثرال بما  
ذكر حكم الجماع علي المعروف من المذهب وهذا حكم الحج واما العرفة فان  
وقع ما ذكر قبل تمام سعيها ففسدها وان وقع بعد تمام سعيها  
وقبل الحلق لم يفسد ولكن يجب بذكر الهدى **اما الواجب من غير**  
**استدانة** نظر او فكر لم يفسد ولكن يجب الهدى به يرد ان المحرم  
اذا امني بمجرّد نظر من غير استدانة او امني بمجرّد فكر من غير  
استدانة ايضاً او ضرب منة المني بهذا الدابة من غير استدانة للذة  
فلا يفسد بذلك الحج ولو قصد بهم اللذة اذ العناد انما يكون  
عنهم اذا كان كل منهم للذة مع الاستدانة وخروج المني حسيب  
ولكن الهدى يجب بذكر علي الراج وقيل يندب كما قال الموافق  
عنه **الاباري النوع الثالث** من الانواع المحرمة سواء كان ذكراً

او انثى

او انثى مقدمات الجماع وهذا النوع وما بعده من الافعال يسمى  
**المحظورات المنجبة** بدم او غيره ولا يفسد به النسك كما يأتى  
فيجوز علي المحرم فعل شيء من مقدمات الجماع كما مبشرة بشهوة  
وان لم يستدم **والمعاينة والقبلة والامس والغزاة باليد وكل ما**  
**فيه نوع من الاستلزام** ذياً للنساء وذكر النساء وفرض مسيلة والا  
فحكم الولدان كذلك فان حصل شيء من ذلك انزال فتقدم ان  
حكمه حكم الجماع ومرتفع الفصل الكلام فيه مستوفي وان لم يحصل منه  
انزال ففيه تفصيل فما كان لا يفعل غالباً الا للذة كما مبشرة  
الكثيرة والملاعبة الطويلة والقبلة علي فم يقصد اللذة ففيه  
الهدى علي كل حال حصل منه مذى **ام لا لقول المدونة ومن**  
قبل او باسراً وتلد ذبسي من اهل فلم ينزل ولم تقب الحنفية  
منه في ذلك فعليه في ذكر الدم وحج تام انتهى ومحل وجوب  
الهدى في القبلة حيث كانت بلذة اما لوداع او رجمة فلا هدى  
ولا شيء فيها ان لم يخرج معها مني او مذي والا جزي كل علي حكمه  
ومحل وجوب الهدى ايضاً في اذ كانت علي فم واما ان كانت علي  
المجد فحكمها حكم الملاسة فان خرج معها مذي فالهدى وكذا  
ان لم يخرج بشرط ان تكفر واما ان لم تكفر فلا شيء فيها ولو قصد



اللذة او وجدها كما في الرقائيق والخزبي على المختصر وغيرهما وما  
على ذلك فمنوع بقصد اللذة ثم انما حصل عنه مذنب  
قال الهدي والافقد غرر وسالم يعني ان الحرام اذا باسروجه  
ملا مباشرة قليلة ولا عيها ملاعبة غير طويلة او قبلها بغير فمها  
ولم تكثر او غمرها او عانقها او لمس سلعين جسدها او نظرا او فكر  
فانه يحرم عليه ذلك بقصد اللذة ثم ان خرج منه مذنب بسبب  
ما ذكر فيجب عليه الهدي مع الائم وان لم يخرج منه مذنب فقد  
غرر وحصل له الائم ولكن لا هدي ولا فدية وقد تقدم ان الميا  
سرة الكثرة والملاعبة الطويلة والقبلة بغير ولولم تكثر او كانت  
بجسد غير فم وكثرت قال الهدي امذي ام لا ويجوز له ان يدرب  
شغل امراته ويكره له ان يدرب ذراعيها وان يحمل الحمل ولذلك  
اتخذت السلام قال الرقائيق حرمة مس ذراعيها لكونه مظنة  
اللذة فهو اقوى من رؤيتها ونحوه في الشبر حيتي ويكره له  
ايضا ان يحمل زوجته او امته الى الحمل كانت محرمة ام لا ولاجل  
كرهية الحمل المذكور اتخذت السلام لوقوع النساء عليها للحمل ولا  
باس للمحرم ان يحمل محرمه كأمه واخته الى الحمل واما الاجنبى فيسفي  
المنع في حقه وصرح الخزبي بالحرمه قوله النوع الرابع من  
الانواع

77  
الانواع المحرمه على المحرم اللباس والمحرم ضربان ذكر وانثى  
سواء كانا حربي او قبيطين فاحرام الذكر في وجهه وراسه يان  
فيحرم سترهما بما يعد ساترا من عمامة او قلنسوة وحرقه  
وعصاة وطيف وغير ذلك قال سندا الطنج راسه بالطين  
اقصد وسواء غطي جميع راسه او بعضه وكذا بالحناء وما درج  
عليه اثم من حرمة تغطية راس المحرم ووجهه هو المعروف في  
المذهب ويدل ما رواه مالك في الموطاء عن نافع ان عبد الله بن  
عمر كان يقول ما فوق الذقن من الراس فلا يجزئ المحرم  
اي لا يغطيها واختلوا العلماء في ستر الوجه للرجل فمنع ذلك  
مالك وابو حنيفة ومحمد بن الحسن واجازه الشافعي واحمد  
قال ابن الحاجب ويحرم على الرجل ان يغطي راسه لوجهه علي  
المشهور قال خليل في توضيحه علي ابن الحاجب ذكر اثم انه لا  
يحرم عليه تغطية وجهه علي المشهور ولم ادر من اين شهرة  
فقد قال ابن بدير يمنع الرجال من لبس الخيط وتغطية  
الوجه والراس وقال ابن سنان واحرام الرجل في وجهه وراسه  
انه المراد منه وقال في المعونة احرام الرجل في وجهه وراسه  
ولا يجوز له تغطيتهما بلبس من اللباس اصلا وقال ابن الجلاب



واحرام الرجل في وجهه ورأسه ولا يجوز تغطيتهما بشئ من  
اللباس كله قال شارح المسالك واختلغا اذا غطي المحرم  
وجهه هل يجب عليه الفدية ام لا فقال مالك في المدونة عليه  
الفدية وقال ابو مصعب وابن القصار لا فدية عليه قال البايعي  
وتحصيل المذهب ان قلنا بتجريم التغطية كان عليه الفدية وان  
قلنا بكراهة التغطية فلا فدية عليه ولا خلا في وجوب  
تغطية الرأس انتهى وقد صرح في المدونة بوجوب الفدية  
عليه من غطي وجهه ونصها قلت ارايت محرما غطي وجهه ورا  
ما قول مالك فيه قال قال مالك ان نزع مكانه فلا شيء عليه  
وان تركه لم ينزع حتى انتفع بذلك افتدي ثم قال بعد ذلك  
فيها قلت ارايت غطي المحرم وجهه من عذرا ومن غير عذر  
فتنعه مكانه او هو عن مالك سواء قال قال مالك من غطي  
رأسه او وجهه ناسيا او جاهلا فتنعه مكانه فلا شيء عليه وان  
تركه حتى انتفع به فعليه الفدية انتهى ونصها علي اختصار  
البرادعي وان غطي المحرم رأسه او وجهه ناسيا او جاهلا فان  
نزع مكانه فلا شيء عليه وان تركه حتى انتفع به افتدي انتهى  
فتحصل من هذا كله ان المعروف من المذهب منع المحرم من  
تغطية

77  
تغطية وجهه وما يفهم من كلام ابن الحاجب من اباحة ذلك  
غير معروف وعليه المعروف فهل المنع علي التحريم او الكراهة فالذي  
عليه اكثر السيوطي عليه انه للتحريم ولم يحك اكثر السيوطي غير ذلك  
وعلي القول بالتحريم فهل يجب عليه الفدية ان غطي وجهه قولان  
المستور منها وجوب الفدية وهو قول مالك في المدونة  
وهو الذي يدل عليه بعض محققي المذهب والثاني لا فدية  
عليه واما الرأس فقد اتفقوا علي منع تغطيته فان غطي ولو  
بعضه بما يحدس ان الفتدي قال الزرقاني علي المذهب وسروجه  
جميعه لا يستتر بعضه فلا يحرم ولا فدية الا في الانتفاع به او راس  
ولو بعضه فقد جرى في تغطية الرجل بعض وجهه قولان قلت  
المدونة عليهما احدهما وجوب الفدية كتغطية كماله والثاني عدم  
وجوبها قال قال بعض الشراح والاول هو الظاهر لقراءة بالراس  
الموجب في تغطية بعضه الفدية ككلمة انتهى قال النفراوي علي  
الرسالة فان استتر وجهه او رأسه او بعض احدهما وانتفع به  
افتدي ولو فعل ذلك ناسيا او جاهلا او مضطرا الا ان ازال  
السائد سريعا فلا فدية لان شرطها في اللبس الانتفاع من الحر  
او البرد انتهى والستري الفتح مصدر سترت الشئ اذا غطيته



718  
واما الستر بالكسر فهو واحد الستور قاله في الصحاح والقلمسوة  
بفتح الفاء وضم السين المهملة هو ستر يلبس في الراس من طائفة  
وطر بوش ونحوها واما بقية بدنه فيخرج مستتره بالملفوظ  
المعول عليه قدر البدن او عضو منه اذا لبس باعتماد  
ما حيط له كالقميص والعباء والسر او ويل والبرانس والعقازير  
وظاهر كلام المؤلف حرمة لبس العباء وان لم يدخل يديه في  
كفيه وهو كذلك والخمين الا ان لم يجد نخلين وقطعهما اسفل ستر  
الكعبين فيجوز له لبسهما ومحل حرمة لبس ما ذكر للمهرم حيث  
وجد النخلين او وجد ثمنهما وبيعاً بثمان غير فاحش وكان قادراً  
عليه اما اذا لم يجد النخلين او وجد ثمنها بثمان فاحش بان يزيل ثلث  
العتبة كما حده بعضهم فانه يجوز له ان يلبس الخمين بشرط  
ان يقطعها اسفل من الكعبين لورود الحديث بذلك قال والد  
المع والظاهر ان ما كان دون الكعبين يكون كذلك كما لزموجه  
والستباط اذا نشأه ونحو ذلك انتهى قال التفراوي والظاهر  
ان مثل القطع ثنيه اسفل من كعب ولا فدية في لبسهما على  
هذا الوجه انتهى **فرع** قال مالك ومن جرب خفين فلا شيء  
عليه قال الاميركي لانه لم ينتفع بلبسهما بما اكنته من الحر والبرد  
والفدية

والفدية اما تجب عند ذكرها اذا انتفع به وهو ان يكتنه من حر او  
برد او يميظ عنه اذ في انتهى **تممة** وقول اعم فيجوز له  
لبسهما هو بضم اللام ما ضمه لبس بكسر الباء مضارع يلبس  
بفتح الباء هذا في لبس الثياب وما كان لبسها واما مصدر اللبس  
الذي هو من تخفيف الامور فهو بفتح اللام ما ضمه لبس بفتح الباء  
مضارع يلبس بكسر الباء قال تعالى ولللبسنا عليهم ما يلبسون  
وفي معنى الخياطة الازار والشميع والتلبيد والتخليل والملصق  
بعضه على بعض ودرع الحديد او لبس خاتماً في اصابع يديه او  
رجله ولو كان من فضة او علق كتاباً او سبحة في عنقه او لغيرها  
على ذراعه في ان جميع ما ذكر حرام في حال لبسه بالاحرام  
وفيه الألم والفدية الا ان اضطر للبس ما يلبس على الوجه المعتاد  
لخوف مرض او زيا لله او تأخر بر او خاف بترع الكتاب من عنقه  
اعادة مرض فيجوز لبس الخيط الخ على الوجه المعتاد ولكن  
عليه الفدية في ذلك من غير ان **فرع** قال خليل في منسكه ولا  
يسند فوق ميزره تكة ولا خيطا فان فعل ذلك افتدي انتهى  
قال ابن حبيب وقد راي النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً محترماً بجمل  
وهو محرم فقال انزع الحبل ويك ويك انتهى قال ابن الجلاب



ولا يهد في عضده تقوينا ولا يتقلد مصحفا قال الابهري لانه  
قد عقد علي يد به عقد اهو مستغن عنه ولا يجوز له فعل ذلك  
فعليه ان يفتدي قوله **وله ستر ذلك بالازار والرد**  
**والمخفة ونحو ذلك** اي ويجوز للمحرم الذكر ستر بدنه بالازار  
والرد او لو كانا مرقعين برقاع او ببرد مملوكة بلقفتين  
او بزر نقيص او بجعل علي كنفه ولا فدية في ذلك ولا اسم **وعنه**  
**له ان يضع خده علي الوسادة** واما اكبا بوجهه عليها فيكرهه قال  
في النوادر وكره ما لك ان تكب وجهه علي الوسادة ولا يرفعها  
يستظل بها ولا يابس ان يضع خده عليها قال ابن رشد وجه  
الكرهية في ذلك ان المحرم لا يجوز له تغطية وجهه ولا ان يستظل  
بشيء الا اذا نزل بالارض بالفسطاط وشبهه لانه كالبيت  
وقال الجزولي وغيره ان النوم علي الوجه يوم الكفار والسياطين  
وظاهره انه مهي عنه مطلقا **وان يتخذ خرقه يجعل فيها فرجة**  
**عند النوم** وذلك بخلاف لغها عليه **للمني والبول** هذا يفتدي  
**وان استنكى ففدية واحدة** اي ويجوز للمحرم ان يتخذ  
خرقة يجعل فيها فرجة عند النوم من غير لغها عليه ولا فدية  
عليه بذلك اما ان لغها عليه لاجل المذي او الودي او المني  
او البول

79  
او البول هذا يفتدي **وله ان يحتزم ويستسفر للمني** يريد  
ويجوز للمحرم ايضا ان يحتزم للمني بئوبه وكذا بغيره من عامة  
او حبل ونحو ذلك علي المذهب كما هو ظاهر المذونة واما من غير  
ضرورة عمل فلا قال قال ما لك الا ان يكون المحرم اراد ان يعمل شيئا  
فلا يابس ان يحتزم الثوب علي وسطه واما من غير عمل فلا ولو  
سد فوق ميزره ميزرا يفتدي قال ابن المواز الا ان يبسطها ثم  
يستزرها واما رد او فوق رداء فلا يابس به لان شفاء الربط قال  
البرخيتي ولا فدية باحتزام بئوبه للمني واما الواحتزم فوق  
ازاره بعامة او حبل او حيطا يفتدي اي ولو احتزم بما ذكر للمني  
قال وما ذكرناه من تعيد الاحتزام الجاني بئوبه ونحوه  
تبعنا فيه التتائي وفيه نظر فان ظاهرا مذونة جواز الاحتزام  
للمني ولو حبل ونحو وكذا يجوز للمحرم ان يستسفر للمني والماء  
ستسفر كما في القاموس جعل طرف ميزره بين نخديه ملوبا فعا  
مما تقر انه لو احتزم للمني او استسفر للمني لا فدية عليه فيها وفيه  
عمل فيها العذبة **وكذلك يجوز للمحرم ان يتقلد السيف للضرورة**  
التي تدعو الي تقليده ليدفع بذلك عنه ضرر من يريد نفسه  
وماله سيما في زمن الفتن لما روي ان الصحابة رضي الله عنهم



اتقاعام الحديبية وعام الفضة وهم محرمون حاملوا سيوفهم وذلك  
متفق عليه ولا فدية في تقليده حينئذ قال في المدونة ان الجئي  
المحرم الي تقليد السيف فلا باس به **و** اختلف **ان تقلده بلا**  
**ضرورة** هل عليه فدية ام لا قال ابن العطار وعليه الفدية وقال  
مالك في الموازية لا فدية عليه وبه صرح المصنف **ولا فدية**  
**ايضا** وهو المصنف قال خليل في مختصره ولا فدية في سيف ولو  
بلا عذر قال شارح الزرقاني ووجب نزع مكانه حيث  
نسبه لعين عذر كما هو ظاهر المدونة قال وقال الشيخ احمد  
الزرقاني والظاهر ان الكني ليست كالسيف اي قصرا  
لدرجته علي مواردها انتهى قلت والظاهر ان الكني وما  
شابهها ملحقة بالسيف لضرورة وحوق حيث لم يجد  
سيفا يتقلده لانه يدفع بالكني وخوها عن نفسه وما له  
من يريدها كما يدفع بالسيف والله اعلم **وكذا يجوز له ان يربط**  
**جراجه علي صدره او علي ظهره ان كان فيه عيشة** وكان محتاجا  
اليه في سفره للرجوع حيث لم يجد من يحمله مطلقا او وجده من يحمله  
له باجرة لا يقدر عليها قال في المختصر الكبير لا باس بجعل متاعه  
في جراب ويلقيه خلفه والحيث في صدره انتهى ولا فدية عليه

حيث

حيث كان محتاجا اليه **وكذا يجوز للمحرم ان يسند نفقته في وسطه**  
**عليه** سواء جعلها في منطقة او هيمان لانه يستعين بهما علي  
سفره ولا فدية عليه قال في الجلاب ولا باس ان يلبس المحرم الهيمان  
والمنطقة لحفظ نفقته نفسه ويسنده من تحت ثوبه ونفسي به  
الي جملته واما قوله ويسنده من تحت ثوبه ونفسي به الي جملته فلا  
الحاجة انما ادعت لسندها لحفظ النفقة ونفسي علي ما دعت  
الحاجة اليه وذلك سندها علي صدره انتهى قال الزرقاني والخزني  
في شرحيهما علي المختصر والمراد بسند المنطقة علي جملته ادخال  
خياطها في الثياب او في الابزيم مثلا واما الوعددها علي جملته  
افتدب انتهى ويدل لما قاله مارواه مالك في الموطأ عند يحيى  
ابن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ان في المنطقة يلبسها  
المحرم تحت ثيابه انه لا باس بذلك اذا جعل في طرفيها جميعا سيورا  
يُغفد بعضها الي بعض اي يدخل بعضها في بعض قال مالك وهذا  
احب ما سمعت الي في ذلك قال شارح الزرقاني قال ابن عبد  
البر فلا يكره عنده وعند فقهاء الامصار واجاز واعقدها اذا لم  
يمكنه ادخال بعضها في بعض انتهى **وكذا يجوز للمحرم ان يضيف**  
**نفقة غيره الي نفقته** التي سندها ولا علي جملته ابتداء لان الال



انه سدّها لنفقة نفسه وكان حمل لنفقة غيره في حكم التبع لنفقة  
ولا فدية عليه بذكر ولا يجوز ان يسدّها لنفقة غيره دون نفقة  
نفسه فلان الرخصة انما جاءت في سدّها لنفقة نفسه للحاجة  
الداعية الي ذلك فان سدّها لنفقة غيره ابدل بسدّها للجار  
او كانت نفقته تبعا لنفقة الغير او فوق ميزره فعليه العدّة  
**ويكره للمحرم ذكر** كان او انثى **سُم الطيب** الموضّعة كمسك وورغان  
وغالية وعنبر **من غير مسك** قال الحارثي ويكره سُم الطيب الموضّعة  
ولا فدية ايضا بخلاف مسكه فانه يحرم وتجب به الفدية ويكره له ايضا  
**سُم الرياحين** والورد **شبهه من الطيب المذكور** كما يكره مسكه  
وهن عليه به بذكر ولا فدية في ذلك وقال الحارثي يكره للمحرم  
ان يسمّي في حال احرامه الطيب المذكور وهو ما يظهر من نحو في اثره  
كالبا سمين والريحان ولا فدية فيه ولا في مسكه ويكره المكث  
في المكان الذي فيه الطيب الموضّعة غير البيت الشريف لان البقر من  
قربة والمرور في الطارين الذين يبيعون فيها العطر والطيب  
الموضّعة والاحرام في ثوب فيه ريح الطيب والتطيب قبل الحرام  
بما يبقى ريحه بعده ويستحب لم ابي للمحرم ذكر كان او انثى  
اذا مر بمكان فيه طيب ان يجعل يده على انفه والمرأة كالرجل

النوع

النوع الخامس  
من المحرمات ما قلنا  
الاصل واعلم  
ان المحرمات بذكر  
سُم الطيبات اولى

النوع السادس من الانواع المحرمة الدهن فان زالة الوسخ وحرم  
عليه المحرم من حيث هو **دهن** شعر اللحية وكذا يحرم عليها دهن  
شعر الراس وسائر شعر البدن ولو كان اي الراس اصلع او اقرع  
لما فيه من الزينة قال بهرام ولا يجوز للرجل من رجل لحيته ولا  
رأسه بالدهن وكذلك المرأة لا يجوز لها ان تدهن شعرها  
لدهن سوا كان مطيبا ام لا لما فيه من الزينة انتهى وكذا يحرم  
دهن سائر الجسد او بعضه **ويجب الهدي** بذكر اي بدهن  
اللحية والرأس وسائر الجسد وسوا كان مطيبا او لم يكن فيه  
طيب او كان **لضرورة** او لغيرها فان كان لضرورة فلا اثر  
الا اذا دهن باطن كفيه وباطن قدميه لسقوف بغير مطيب  
فلا فدية لمنعه انه اذا دهن بمطيب يفدي كان لعله ام لا  
بجسد كلا او بعضا او ببطن كفت او رجل وكذا ان كان بغيره  
مطيب بغير علة افدي ايضا فعلم في الجسد كله او بعضه ولو  
في ظاهر رجل او ظاهر كفت على الرايح وان دهن باطن كفت او  
رجل بغير مطيب لعله فلا يسمي عليه ويجوز له اي للمحرم ذكر  
كان او انثى في حال الاحرام اكل السمن والزيت وسائر الادوية  
هان التي لا طيب فيها وتقطيرها في الاذن ونحوها كالانف



ولا شيء عليه في ذلك من فدية ولا إثم وإما أن كان فيه طيب حرم الأكل  
وفيها الفدية حيث لم يمت الطبخ ويحرم عليه إزالة الوسخ ويجب  
الفدية بذلك أي ويحرم عليه المحرم ذكره كان أو أني في حال  
الاحرام أن يبل الوسخ عند ظاهر بطنه ولو من علي راسه  
وأحرى لو أزاله بكصابون أو سنف ونحوهما ويجب الفدية  
بذلك كما يجب بمجرد صب ماء حار على جسده في الحمام بعد حلقه  
فيه وعرقه ولو بغير ذلك ولا إزالة وسخ ولو كان من جنابة  
وهذا هو المختار عند المحققين وغيره من الأسياف ويجوز له  
الانغسال من الجنابة بغير حمام بتلك بماء بارد أو حار  
كما يجوز له الطهر للتبرد خارجه من غير ذلك ولو تساقط  
فيه شعر إلا أنه إن قتل قتلًا كثيرًا اقتدى فأن قل كالواحدة  
ونحوها ففليح قهصا في بصاد مهلة وهي الأخذ بأطراف  
الأصامل ويجوز له أن يفسل يديه بالأسنان ونحوه قال  
في الطراد فيفسل يديه بالماء الحار وغيره وبالأصنان والها  
بدون وكلما بقي الوسخ ويقطع برجه ويجوز للمحرم أيضا أن  
ينقي ما تحت الظفر من الوسخ ولا فدية عليه ويجوز أن  
يتسوك ولو أدى ولا إثم ولا فدية **السنوع السابع**

من الأنواع

٧٢  
من الأنواع المحرمة على المحرم القلم للظفار وباب في الشعر  
وقتل القمل ويحرم على المحرم من حيث هو قص الظفار  
ولو ظفرا واحدا أو سوا قصه حيا هلا أو عامدا ويحرم على المحرم  
أيضا إزالة الشعر من جسده لغير عذر ولو سقرة واحدة  
عامدا أو جاهلا ولا خلافا في ذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم  
حتى يبلغ الهدي محله ويحرم عليه أيضا قتل القمل ولو  
قملة واحدة ويجب الفدية إن قص ظفرين فأكثر من غير كسر  
أو ظفرا واحدا لأم ماطة الأذي كان يعلقه طول له أو يريده  
مدوات قرحة تحتة قال الزرقاني على المختصر وفي قص  
ما زاد على الواحد فدية سواء كان لأم ماطة الأذي أم لا وإذا كان  
واحدا وأخذ فان أباهما في فؤد فدية والأفلح واحد حفنة  
إن أبان الثاني بعد ما أخرج ما وجب في الأول والأفدية أه  
وإن قلم اليوم ظفريه وفي غير ظفريه فدية إن لم يقد الزمان  
كما نقله التادلي عن القدي وكذا يجب الفدية على المحرم إذا قلم  
ظفرا واحدا لاجل أم ماطة الأذي كان يعلقه طول له أو يريده مدوات  
قرحة بأصبعه تحت ظفريه ولا يمكنه ذلك إلا بعد قص ظفريه قال  
في المدونة وإن قلم ظفرا واحدا لأم ماطة الأذي اقتدى النبي



اذ ازال شعرا كثيرا كالعادة وموضع المحاجم والشارب والابط  
 والانت او قتل قتل كثيرا يريد ان المحرم ذكر كان او امرأة اذا  
 ازال شعرا كثيرا من شعر نفسه بان زاد على العشرة كمت  
 حلق راسه ففليه الفدية وكذا يجب الفدية اذا حلق شعره  
 من موضع المحاجم من رقبته مثلا كان لضرورة ام لا لانه حلق  
 شعرا احاط به الاذي فوجب عليه الفدية وكذا يجب عليه الفدية  
 اذا قصه ربه او نتف شعرا بطم او انفه حيث زاد على العشرة  
 لانه فعل ما نهى عن فعله وكذلك يجب الفدية على المحرم ان  
 قتل قتل كثيرا زاد على العشرة وان قصه عن العشرة اطعم  
 حفنة من طعام **وان انكسر من محرم ظفره وبأذي به ففعله مكسور**  
**وساواه يقطع ما ينقصه بمقاييه** بان ينقص في قطعه على ما  
 يزول به الضرر **فلا فدية عليه ولا حفنة** من طعام على  
 المشهور فان ازال جميع ظفره كان هنا من كمن ازال بعض  
 ظفره ابتداء من غير ضرورة **انتهى قال القسسي وكذا لو**  
**انكسر له ظفران او ثلاثة** اي لو كان حكم ذلك حكم الظفر الواحد  
 المنكسر ويجري في ذلك من التفصيل ما سبق انفا **وان قص**  
**ظفر واحد** لا لاه ما طه الاذي ولا انكسر اطعم وجوبا حفنة

من طعام وهي مليء يد واحدة كافي المدونة واحترز المصنف  
 بقوله لا لاه ما طه الاذي مما اذا كان لاه ما طه الاذي فانه يفتد  
 كما مر واحترز ايضا بقوله ولا انكسر مما اذا كان انكسر فلا يلزمه  
 شيء **وكذا يطعم في شعرة او شعرات او قملة او قملات** يريد اذا  
 ازال المحرم من جسده شعرة او شعرات الى عشرة ومادونها الفير  
 اما طه الاذي فانه يطعم حفنة من طعام وكذلك يلزم المحرم حفنة  
 من طعام اذا قتل قملة او قملات الى عشرة ومادونها الفير ما طه  
 الاذي قال في الموازنة ومن نتف شعرا من انفه او حلق من  
 راسه لضرورة ناسيا او جاهلا افتدي وكل ما كان لا ما طه الاذي  
 وان قل فقيم الفدية وما كان الفير ما طه الاذي ولا لمنفعة ناسيا  
 او جاهلا ففليه في الشعرة والشعرات قبضة من طعام انتهى  
 وفي المدونة قال مالك من نتف شعرة او شعرات يسيرة اطعم  
 شيئا من الطعام كان ناسيا او جاهلا وان نتف ما اما طه عنه  
 الاذي افتدي انتهى قال القسسي فانه ازال شيئا من شعره  
 اطعم حفنة من طعام اذا كان المنزل قليلا كعشر شعرات وما  
 قاربها حيث كان ازالها لا لاه ما طه الاذي والابان زاد على  
 العشرة وما قاربها او كانت الازالة لاه ما طه الاذي فوجب



الفدية كما نهاجيب في فعل كل ما يترفع به لو ينزل اذ في النهي  
ولا يبي عليه فيما تنسا قط من شعر راسه ولحيته عند وضوئه  
وعسله ولو كان تبردا قال في الجلاب وان خلل لحيته فساقط  
شي من شعره في وضوئه او غسله فلا شيء عليه النهي قال  
ابن القاسم لو اغتسل فتسا قط من ذلك شعر كثير فلا شيء  
عليه ولو كان تبردا قال الابهري وما سقط من شعره  
عند وضوئه لاسي عليه لانه لا يترها له ان يترك الوضوء  
ولا يمكنه التحرز من ذلك وبه ضرورة الى الوضوء ومثل الفصل  
او جريده عليها بلا وضوء ولا غسل او حمل متاعه حاجته او  
فقر او من الغلة اذا دخل يده لمخاطبة ينزعها او سقط بالركاب  
او السرج قال ابن الموان ولو جريده على لحيته فسقط منها  
السفرة والفران فلا شيء عليه النهي وكذا الاسبى عليه اذا  
حمل متاعه حاجته او فقر فسقط شعر من راسه او من جبهه  
وكان الشعر اساقط كثيرا او قليلا لان حمل المتاع على راسه مثلا  
به حاجته من زاده وما لا يستغني عنه فهو كالهيان الذب  
يسره على لحمه فيه تفقته قال الجلاب وان حمل متاعا له  
على راسه فسقط بعض شعره فلا شيء عليه النهي وكذا الاسبى

عليه

عليه اذا دخل يده في الغلة لينزع مخاطبة منه وخرج معها شعر  
ولو زاد على الغلة لان هذا لا يمكن الاحتراز منه وكذا الاسبى  
عليه اذا ركب على دابة فسقط شعره بالركاب او السرج  
النهي ولو اغتسل المحرم وقيل قتل كثيرا من راسه زابدا على الغلة  
وامرئ اذا قل عنها فلا شيء عليه من فدية ولا حفنة من طعام  
في غسل الجنابة والحوض والنقاس للمرأة وكذا في غسل مسنون  
او مندوب على ما استظهره الزرقاني على المختصر وعليه  
الفدية في غسل البتور حيث قتل قولا كثيرا زابدا على الغلة  
واما ما دون الغلة فعليه حفنة من طعام وقال الزرقاني  
على المختصر وكذا يجوز الطهر لبتر ولو تساقط فيه شعر  
الا انه ان قتل فيه قتل كثيرا افتدي فان قل كما لو احدثه ونحوها  
فعليه قبضتان بصاد مهمل وهب الاخذ باطراف الاصابع وطرح  
القتل كقتل في وجوب الفدية او الاطعام يريد انه يحرم على  
المحرم رجلا كان او امرأة في حال الاحرام ان يطرح القتل ولو  
قطة واحدة عن ثوبه او بدنه الى الارض لان في طرحه تعريضا  
له للقتل فان ارتكب المنهي عنه وطرح قتل كثيرا زابدا على  
الغلة فتلزمه الفدية كما اذا طرح ولو قطة واحدة لا مخاطبة



فانه يطعم خفنة من طعام ويجوز له ان يبدل ثوبه لقتل آذاه  
او سنج او خيس ذكك وان يبيعه قال في المدونة ولا بأس للمهرم  
ان يبدل ثيابه التي احرم فيها وان يبيعهما لقتل آذاه فيها انتير  
وكذا يجوز للمهرم ان يأخذ الغيلة من جلده او ثوبه فيجعله  
في مكان آخر من ثوبه او جسده قال مالك ولا بأس ان يفتل الثوب  
من ثوبه او يبدله الى مكان آخر من ثوبه او جلده واذا سقط  
من محرم قلة من راسه او من بقيه جسده او ثوبه الى  
الارض فليدعها ولا يرددها قال مالك واذا سقطت من  
راسه قلة فليدعها ولا يرددها في مكانها **تنبيه** كما يحرم  
عليه المحرم قتل القمل من ثوبه او جسده كذلك يحرم عليه  
قتله من ثوب غيره او من الارض كما فعل في التوضيح ولا  
يجب عليه ان يمنع غيره من قتل قملة قاله في البيان قال  
انما عليه ان لا يقتله ولا يأمر بقتله وفي مسند ابن الحاج ولا  
يعلي المحرم راسه ولا ثوبه فان جهل وفلي ثوبه او راسه  
حتى انتفع بذلك او نشر ثوبه للشمس فعليه العذبة وان  
ان المحرم غلامه فعليه ثوبه فان كان الغلام محرما فعليه السيد  
فديتان لانه اكرهه بغير علة الا مروا ما لو كان اما مورا اجنبيا

فان كان

فان كان حراما فعليه كل واحد منهما فدية وان كان حلالا فلا  
سبي علي اما مورا انتير فاذا اعطى المحرم ثوبه لحلال فعليه  
فقتل منه الدواب او القاهامنه فليقتل المحرم قال الاية  
لانه مفعول من قتلها بنفسه او يامر بذلك غيره فاذا فعله  
وجبت عليه الفدية انتهى **وله** ان يلقي عن نفسه وغيره القراد  
والبرغوث والحنان والحلمة ولا يقتلن اي يجوز للمهرم ان  
يطرح عن نفسه وعن غيره القراد والبرغوث والحنان  
والحلمة والنمل والذر والباعوض والذباب وسائر الحيات  
الا النمل ولا فدية عليه في ذلك ولا اطعام لانها تعود الى موضعها  
التي كانت منها او غيرها ولا يقتل شيئا مما ذكر فان قتل شيئا  
منه فقتله الفدية ان كثرت القمل لانه اذا كان في الثوب الذي  
في طرح يسيروا الاطعام ولا يجب الفدية الا في قتل الكثير منه  
فاولي ما ليس في طرحه فدية والمراد بقولنا قتله فدية اعم  
يجب عليه جزاؤه وهو ان يطعم بكفنة قال مالك ويطعم  
المهرم اذا قتل البعوض والبراغيث وقيل لا سبي في قتلها قال  
في السائل وله طرح برغوث ولا سبي في قتله انتهى **تنبيه**  
ظاهرا كلامهم ان له طرح القراد ونحوه كالحلمة والحنان عن



دأبته وليس كذلك قال ابن الجلاب ولا يقر دأبته ولا يغيره  
فاذا طرح عند دأبته القراد القراد ونحوه اطعم حفنة من طعام  
بيد واحدة حيث كان يسيرا واما ان كان كثيرا او قتل ففدية  
اي جزاؤه بحكمه وعليه هذا من القراني والباقي ونحوهما  
وهو المشهور وقال ابن القاسم فالكثير كاليسير لا يلزم فيه  
الا حفنة من طعام ويجوز له اي للمحدث ذكر ان كان او انثى ان  
يقطع عرقه اي يفتصده ان احتاج الي ذلك ولا شيء عليه اذا  
لم يفتصده فان عصب موضع الفصد بخرقه كبيرة او صغيرة  
افندي كما يفيد كلام ابن عرفة ونحو ما في الذخيرة ولا تذكر  
الفضادة الا لسد العصاب فان فعل وجبت عليه الفدية  
انثى ويجوز للمحدث ايضا ان يفتق دمه ويغص ما فيه من  
المادة ان احتاج الي ذلك والاكره وكذا يجوز له ان ينكح اي  
يقتر ويقتح جرحه قال في الموطأ ولا بأس ان يبط جرحه  
ويقتح دمه ويقطع عرقه ان احتاج الي ذلك ونحوه في الموطأ  
ولا خلاف بين العلماء في ذلك انثى وقال ابن الموان فيمن  
عصب بطنه لوجع بخره ان عليه الفدية واما وضع لزقة  
صغيرة اقل من دأبته الدرهم البعالي علي جرح الدم فلا  
فدية

فدية منها فان كانت قدر درهم او اكثر وجبت الفدية وكذا  
يجوز له ان يقطع ضرسه ولا شيء عليه وان يكتوي في جسده  
بنارا احتاج لذلك ولا شيء عليه حيث كان الكي في موضع  
لا شعر فيه ولا فعليه الفدية ان زاد الشعر علي العشي او حفنة  
من طعام ان نقص عنهما لم يكن لاما طه اذ ي والا فتدي وان  
يحتجم للشرقة وتجب الفدية عليه المشهور ان حلق لأجلها  
سفر كما تقدم وحكي ابن بدير قول بسقوط الفدية ويكره له  
ان يحتجم بلا عذر والحاصل ان الحجامة ان ازيل بسببها شعر  
فليست جائزه بل ممنوعة الا ان يضطر اليها ويفندي علي  
المحروف وحكي ابن بدير قول بسقوط الفدية كما تقدم وان  
لم يزل بسببها شعر فتجوز ان اضطر والا فاني مكروهه علي  
المشهور خلافا للشيخون ويجوز له اي للمحدث ان يحك جسده  
ويسد في حكة ما ظهر منه كصدروسا عدوسا وسببه ذلك فيها  
يراه من جسده ولو كان اذ ي الي ان ادماه واما ما خفي من  
جسده كراس وظاهر في حكه برفق قال الجلاب ولا يسد في حكة  
ما خفي من جسده اهما لان ما خفي من جسده قد يكون فيه قمل  
فاذا سد في حكة رجا وقع علي شيء من القمل يقتله وهو لا يسد به



والدليل على انه يحكم ما ظهر منه ولو ادماه مارواه ما كذا في الموطأ  
عن علقمة عن امه انها قالت سمعت عاتكة زوج البتة صلي الله  
عليه وسلم تسبيل عن المحرم يحكم جسده فقالت نعم فليحكمه  
ويشدد دلوله بطن يدايه ولم اجد الا رجليه لمحكمت ويجوز  
له ان يقص شارب الحلال ويقلم اظفاره ويحلق له اذا  
تيقن عدم الحمل اي يجوز للمحرم ان يقص شارب الحلال وتقليم  
اظفاره ولا شيء على المحرم من فدية ولا غيرها ويكره له غسل  
راسه في الماء ويجففه بسله ولكن يحكمه بيده تحريكاً  
رفيقاً قال في البيان مخافة ان يقتل في ذلك دواب  
جسد وكذا يكره للمحرم ان يجفف راسه بسله بثوب  
او بفيره بعد غمسه في الماء ويكره له اي للمحرم ان يصيب الماء على  
راسه ولو حركه كحماقلم ابن فرجون وغيره وهي طريقة  
مرجوة ونقل ابن يونس وسند صاحب الطراز جواز  
اي جواز صب الماء على راس المحرم عن مالك وهو الرابع ويكره  
له اي للمحرم ان يكره ان ياتي النظر في المرأة خفية ان يرى ستمها  
براسه او بالحيتة مثلاً فيصالح اي يزيله واعطى من المحرم  
ان يكون استمع النوع الثامن من الانواع المحرمة  
علي

علي المحرم الصيد البري وقطع الشجر الذي في داخل الحرم  
وسايت تفصيله قال المصنف يحرم في الاحرام وفي داخل الحرم قتل  
الصيد البري ما كولا كان او غيره وحيتا او متاً نساء ملك كاهو  
مباحا وكما يحرم على المحرم ومن في الحرم قتل الصيد البري كذلك  
يحرم عليهما التعرض له بتلف او هلاك تنبيه تحرم الدلالة على  
الصيد والاعانة عليه ثم الدلالة وان حدث فلا يلزم الدال شيء  
على المشهور قال في التامل ولو دل صايد اهله او عانته بمناولة  
او اشارة او امر غير عبده يقتله اسأ ولا شيء عليه علي المشهور  
وقيل جزاً ان جزاء علي القاتل وجزاء علي الدال قال في المدونة  
وان رمى صيداً في الحرم وهو في الحرم او في الحرم وهو في الحرم وقلم  
فعليه الجزاء ولا يוכל ولا يعاضه وببيضه ويضرب شره له  
او حبالة ويحب الجزاء بذلك ان مات الا ان يرى ناقصاً فلا  
جزاء عليه اي ويحرم التعرض لابعاض الصيد ولببيضه فرغ  
من كان معه صيد قبل احرامه وهو في ملكه وحوزه فيجب عليه  
اطلاقه حيث احرم فان لم يطلقه حتى تلف ضمنه كما في الزرقاني  
قال في المدونة ومن احرم ومعه صيد بيده يهوه او في فقص  
فليس له ثم لا يأخذه حتى يحل فان ارسل من يده وهو حلال



او حرام لم يضمن لرسياً لان ملكه زال عن الصيد باحرامه انتهى **فرض**  
اذا صاد محرماً صيداً فمات بصيده او بسهمه او كلبها وذبحه وان لم  
يصده او امر بذبحه او اعان على صيده باشارة او نحوه فيكون  
ميتة ذبح في احرامه او بعد احلاله ومثل ما صاده محرم ما صاده  
حلال في الحرم فيكون ميتة قاله الشيخ خليل في منكره واذا شوي  
المحرم بيض النعام او غيره غير بيض الاوز والدجاج او كره او  
شوي لم فهو ميتة لا ياكل حرام ولا حلال لانهم جعلوا البيض  
هنا بمنزلة الجنين واما لبن الصيد فقال سنده ان وجد مملوياً  
فلا شيء عليه كما يجب من لحم صيد قد ذكر في ولا يجوز للمحرم ان يحلبه  
لانه لا يمسكه ولا يؤذيه فان حلبه فلا ضمان عليه ولا يسهه البيض  
انتهى **ويستثنى من ذلك ما صاده الحلال في الحل وادخله**  
**في الحرم فيجوز للحلال تملكه وذبحه ولا يحرقه للمحرم قال**  
**الخرشي يجوز يحجز للحلال المقيم بالحرم اذا خرج وايت بصيد**  
**منه ان يذبحه في الحرم ويباح اكله لكل احد انتهى** قال الزرقاني  
واما الا فاقى الداخل في الحرم بصيد معه من الحل فلا يجوز له ذبحه  
ولو اقام بمكة اقامة تقطع حكم السفر ويجب عليه ارساله بمجر  
دخول الحرم انتهى قال التتائي قال سنده اذا صاد الحلال

صيداً

صيداً في الحل فادخله الحرم لم صوراً ان احدهما ان يكون الحرم موضع  
قراره او باعد ممن هو مستقر فيه الثانية ان يدخل به الحرم عابر  
سبيل ففي الاولى قال مالك له ذبحه ثم قال من جاوز الحرم  
بصيده عابر سبيل فلا يذبحه فيه واطلقه الساجي القول  
**قوله وكذا الوزغ يقتل الحلال في الحرم ولا يقتل المحرم فان**  
**قتل اطعم ما ليس بحكمه يريد وكذا يجوز للحلال مكيا او غيره**  
ان يقتل الوزغ في الحرم لان من شأنها الاذي بخلاف المحرم  
فيمنع من قتلها قال في الذخيرة ومنع مالك قتل المحرم للوزغ  
مع اباحته قتلها في الحرم لانها ليست من الخمسة والمنهون  
ما دونه عليه المص من التفصيل بين المحرم وغيره **ويستثنى من**  
**ذلك ايضا الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والحية وابن عرس**  
**فيقتل من المحرم والحلال في الحرم والحل ولا لم تبند بما لا ذى**  
**وصغيرها وكبيرها سواء وسواء كان الغراب ابيض او غيره على ما**  
عليه اكثر اهل المذهب قال الزرقاني وعذراً باسوداد ابيض  
وهو ما خالفه سواده بياض والدليل على جواز قتل ما ذكره  
المص ما اخرجه ابو داود عن ابن هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال خمس يقتلن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدأة



والغارة والكلب العقور وكذا يجوز للمحرم والحلال قتل ابن عمك  
في الحلال والحرم وهي دويبة دون القط واليخف بالعقرية الزنبور  
والكلب العقور والمراد منه السباع العارضة كالأسد والنمر  
والذئب ونحوها إذا كبرن ولا يقتل صغارها فإن قتلها فلا  
جزاء فيها يعني ويجوز للمحرم والحلال أن يقتل العقور في  
الحلال والحرم والمراد به علي مشهور المذهب السباع العارضة  
التي تعقر الناس ويقدر عليهم قال مالك في الموطأ في الكلب  
العقور الذي أهرق بقلته في الحرم أنه كل ما عقر الناس وعد عليهم  
وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو كالكلب العقور  
وتنبيه قال خليل ولا يقتل صغار السباع علي المشهور لكنه إن  
قتل فلا جزاء علي المشهور قال السهري في شئ المختصر للبايعي  
ولا يقتل المحرم ضبعا ولا هرا وحشيا ولا أنسيا ولا ثعلبا ولا  
قردا ولا خنزيرا وفدي ذلك كله تنبيه وفي الموطأ قال مالك  
وأما ما كان من السباع التي لا تقدر ومثل الضبع والثعلب والأر  
وما سلبه من السباع فلا يقتل من الحرم فإن قتل المحرم فده  
انتبه قال النفراوي يجوز قتل هذه المذكورات مقصد بقصد دفع  
أذيها بقتلها وإما قتلها بقصد تذكيته لياكلها أو بفقر قصد  
فلا يجوز

فلا يجوز ولا تؤكل والظاهر أن عليه الجزاء وأما الكلب الأسدي فحقيقه  
في الأحكام كحقيقه في غير الأحكام لاسي في قتلها تنبيه سند قال  
في الطراز والدليل علي أن المقصود بالكلب العقور السباع أن  
الكلب المعروف فلا تقتل بالاحرام منعاً وإباحة ولو قتل المحرم  
وليس هو بعقور لم يكن عليه شيء انتهى ولا يقتل سباع الطير  
إلا أن تبطل بالأذي فلا جزاء يحريه إن المحرم ومما كان  
في الحرم محرم عليه قتل سباع الطير غير الغراب والحدأة فإن  
قتل منها شيئاً ففيليه الجزاء قال ابن القاسم في سباع الطير إذا عرت  
علي رجل فإنه يجوز له قتلها ولا شيء عليه فيها وفي الموطأ عن  
زيد بن أسلم أن رجلاً جاء إلي عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين  
أيضا صبت جلدة بسوطي وأنا محرم فقال عمر اطعم قبضة من  
طعام وفي الجلدة الواحدة حفنة من طعام بيد واحدة وتنبيه  
الحفنة إلى عشرة وما زاد عليها فقيرها القيمة كما في المحرشي  
واللقاني وقيل في الواحدة حفنة وما زاد عليها القيمة وهو  
ظاهر كلام خليل وابن الجلاب وهذا الحكم أن قتل عمداً أو  
يقظة بل وإن أنقلب عليها في نوم أو سباتاً كما في شئ المختصر  
ولا يقتل المحرم الزنبور خلافاً للقاضي عبد الرزاق وما



دروج عليه المم قول مرجوح والراجح جواز قتله كما قدمناه وهو  
قول القاصي عبد الوهاب **ولا يقتل المحرم ايضا البقر والذباب ولا**  
**البقوض ولا البرغوث ولا الذر فان فعل ذلك ابي قتل سيئا**  
مما ذكر ولو واحدة جهلا او عمدا او سبانا او خطأ في نقطة  
او نوم **اطعمها نيسر من الطعام بحكمة** فان الحكم بغير حكومة  
اعاد عليه الرأى كما عند ابن الموان **واذا راي الصيد مضرا للنفق**  
سكان وقع في مفرة او التفتة سبع **فلا يجب عليه تخليصه** من ذلك  
ولو كان قادرا على تخليصه ونفي الوجوب لا ينبغي المستحبان  
**ويجوز له صيد دواب الماء في الحل والحرم لقوله تعالى احل**  
**لكم صيد البحر وطعامه الاية وكذا يجوز له صيد السحفاة بقوم الام**  
**البحرية دون البرية** وكذا يجوز له صيد الضفدع وكذا  
يجوز لمحرم ومن في الحرم **طرد طير مكة مطلقا عن طعامه وحله**  
ولا شيء عليه في ذلك للضرورة **ويجوز له ايض ذبح الانعام كلها**  
من بقرة وابل وضأن ومعز وخوها **كالدرج** مثل ذلك الداب  
**والاوت بكسر الهمزة واكل بيض ذكرو** بلا خلاف **تنبيه**  
قال العبدى جمل ما يجوز للمحرم قتله وفي الحرم ثلاثة عرس  
سنة تذبح للاكل الابل والبقر والغنم ومن الطير البوا والاون  
والدرج

والدرج وسبعة تقتل لضررها **لثلاثة** هو ايسة الغراب والحدأة  
والزنبور على خلاف فيه **ولثلاثة** ترابية العقور والحية والفأر  
واحد من الوجهين وهو الحلب العقور اشهر **بحرم** على كل  
احد قطع **شجر الحرم الذي** جنسه وعادته ينبت بنفسه من  
غير علاج ادمي ولا صنفه كالبقول البري وشجرات طر فا وام غيلان  
سواء نبت بنفسه من غير علاج ادمي **او استنبت بعلاج**  
ادمي نظرا لجنسه ولا فرق بين الاخضر وبين اليابس وبين  
كل واحد اذا ارتكب المهرج عنه وقطع شيئا من شجر الحرم  
الذي من عادته ان يطلع بنفسه فليست فطر الله عز وجل  
ولا اجزاؤه **كما في المدونة وغيرها** لانه قدر ذاب على  
التحريم يحتاج الى دليل وقال السافعي في الشجرة الكبيرة  
بقرة وفي الصغيرة ساة لانه مروي عن ابن عباس ومفهوم  
كلام المم ينبت بنفسه ان ما كان جنسه يستنبت بعلاج  
من نحو جنس وبقل وكتف وكرات وكثنة وقنا وفقوس  
وكفوح وريمان وعنب وتخل فيجوز قطعه لكل احد  
في الحرم وغيره قال في المدونة **ولا يقطع احد من شجر الحرم**  
شيئا ينبت او لم يميمس فان فعل فليست فطر الله ولا شيء



عليه ولا بأس بقطع ما أنبت الناس في الحرم من السجود والبقول  
والسنا والاذخر قال سند والجبق وكذا يحرم على كل <sup>أحد</sup> صيد حرم  
المدنية المنورة والأجزاء فيه وهو مذهب المدونة قال فيها وربي  
ما نك عن الصيد في حرمة ما لم يرب فيما قتل من الصيد في حرمة ما جزا  
أنه وكذا يحرم على كل أحد قطع **شجرها** الذي من عادته  
أن يطلع من غير صنع آدمي ولو استنبت بعلاج كما مر في  
سجود مكة ولا جزاء في ذلك وإنما فيه الاستفقاء كسجود  
مكة ويجوز لكل أحد أخذ السواك والعصا من الحرم المكي  
وكذا من حرم المدينة قال ما قاله ابن الحاج وغيره من أمية  
المذهب ويجوز أيضا أن يربي المحرم وغيره دوابه في الحرم  
في السجود والحسين ويجوز أن يهسي والهسي تحريك الشجر  
ليقع ورقها فيطعمها لدايته بخلاف الحبطة وكراهية النوا في المدونة  
الاحتساب وهو حرم الحسيني بمحس وغيره في الحرم المكي وسلم  
الحرم المدني لحرم أو حلال خيفة قتل الدواب ~~وهو كذلك~~  
كره في المدونة للمحرم الاحتساب في الكل خيفة قتل الدواب  
أيضا قال فيها فإن سلك من قتل الدواب في حالة الاحتساب  
فلا شيء عليهم أي لا جزاء عليهم وأكره لهم ذلك وحمل أبو الحسن  
سارح

سارح المدونة الكراهة المذكورة علي بابها وحمل سند أيضا الكراهة  
علي بابها أي للتنزيه لا للتحریم ومنع السنافي الاحتساب  
وحمل ابن عبد السلام الكراهة في هذا أي الاحتساب من الحرم  
علي التحريم والتحريم أيضا هو ظاهر كلام الشيخ عمر في الكافي  
وبضه ولا يجوز لحلال ولا حرام قطع شيء من سجد الحرم المباح  
ولا كرهه ولا أن يحس في الحرم وقد خص في الرعي في الحرم  
والهسي من شجره للفنم أنه وكذا التحريم يفرق من كلام  
ابن رشد وهو أي تحريم الاحتساب في الحرم **ظاهر كلام الشيخ**  
**خليل في مختصره** حيث قال وحرم به قطع ما ينبت بنفسه  
أنه فاطلق تحريم ما ينبت بنفسه ولم يقيد به غير الحسين  
وعلي التحريم أيضا دراح أكثر من واحد منهم السهوي والزرقاني  
قال أبو الحسن سارح المدونة **أما لو تيقن المحرم والحلال**  
**في الحرم قتل الدواب** في حالة الاحتساب منع معزومه لو لم  
يتيقن لم يمنع بل يكره وقد علمت أن المذهب الحريم سوار  
تيقن قتل الدواب في الاحتساب أم لا كما تقدم بيانه  
تنبيهات الأول هذه **المحظورات** أي المحظورات المذكورة في الأ  
نواع الثمانية المتقدم لا بد لها أي للمحظورات من جابر بن جابر



ما وقع بسببها خلل في ترك واجب أو انتهاك حرمة والجابر كما  
سيأتي ثلاثة أنواع هدي وفدية وجزاء صيد **سواء فعلت أي**  
**المحظورات عمدًا أو سهواً أو لعذر أي** فلا يسقط السهو ولا  
العذر ما وجب بسبب فعلها من جابر لكن ان فعلت سهواً  
أو لعذر فلا أثم فيها **والعامة أثم** يجب عليه التوبة لأن الجابر لا  
يسقط الأثم قال خليل في منسكه ورنما ارتكبي بعض العامة  
سيأمن المحرم وقال أنا أفندي متقهما أنه بالفدية يتخلص  
من الأثم وذلك خطأ صريح وجهل قبيح وهو كمن قال الشرب  
الحرام والحد بطريق انتهى **وخرج منها أي** من تلك المحظورات  
المذكورة **من هذا الأصل المقرر** وهو أنه لا بد للمحظورات  
من جابر النوع الأول فاعل خرج وهو عقد النكاح وإن  
كان حراماً في حال التلبس بالأحرام فإنه لا يوجب هدياً ولا فدية  
وإنما يجب فيه الاستغفار فقط كما تقدم وكذلك الواجبات  
المنجبة إذا تركت في حال التلبس بالأحرام لا بد لها من  
جابر **وهي أي الواجبات المنجبة بدم كلما لزم الدم أي**  
**الهدي بسبب نقص في حج أو عمره** مثل دم التمتع والقران  
والعشاء وترك الحلق في حج أو عمره وترك طواف القدوم

اختياراً

اختياراً في حج مفرد أو قران وترك النزول بمزدلفة بقدر  
هذا الحال فيها **وعنه ذكر** ما سيأتي بيانها **وتقدم بعض**  
**سي منها** تركه الأحرام من أول الميقات أو التلبية من أول  
أحرامه حتى طال ونحو ذلك **ولا فرق في وجوب الدم بين تركه**  
**أي الواجب المنجبر عمدًا أو سهواً أو لعذر إلا ما صرح فيه بضم**  
**المصاد ومبنيًا للجهول أي** صرح فيه أهل المذهب بأنه لا دم  
**في تركه للعذر** كما مرهف الذي ترك طواف القدوم حتى  
خرج لعرفة أو ترك الوقوف بعرفة نهاراً بعد الزوال فإنه  
لا دم عليه في هاتين المستلتيين للعذر **والعامة للترك أي**  
**لترك واجب منجبر أثم** ولعذر أو سهواً لا أثم فيه كما سيأتي  
بيان في الفصل الذي بعد هذا السببه الثاني الجابر في  
المحظورات المنجبة **ثلاثة أنواع فدية وجزاء صيد وهدي**  
**وسيأتي أن السهم في بيانها مفصلاً والجابر في الواجبات أي**  
**المنجبة بسبب نقص في حج أو عمره هدي فقط** وأما الواجبات  
الغير المنجبة المعبر عنها بالركان فلا تجبر بدم ولا بد من  
الآتيان بها كالطواف والسعي في حج وعمره كما سبق **فالفدية**  
**هي ما وجب للتلبس أو استعمال طيب مؤنت في حالة الأحرام**



ولولم يعلق منه باليد شي أو ازبل سريها أو لاجل **دهن**  
لحر راس أو لحية أو سائر جسد في حالة الاحرام كان في الاهد  
طيب ام لا الا اذا دهن باطن كفيه وقدميه لسقوف وغوها  
بدهن ليس فيه طيب والا فالغديّة كما مر **ولاجل ازالة وسخ**  
عن ظاهر بدنه في حالة الاحرام أو لاجل ازالة ظفر واحد  
لاما طه اذ ي عنه او ظفرين فأكثر لترفعه او عيب **ولاجل**  
**ازالة شعر** كثير زائد على العشرة او شعرة واحدة لاما طه  
الاذي عنه كما سبق ببيان ذلك مفصلا **ولاجل قتل قمل**  
كثير زائدة على العشرة ايضا او قتل قملة واحدة لاما طه  
الاذي ومثل قتل طرجه عنه في حال تلبسه بالاحرام كما مر  
ببيانه **تنبيه** التلبس بضم اللام مصدر فوكك لبست الثوب  
التلبس بالكسر في الماضي والفتح في المضارع والتلبس بفتح  
اللام هو مصدر فوكك لبست عليه الامر التلبس بالفتح في  
الماضي والكسر في المضارع اذا خلطت عليه قال الله تعالى  
وللبستنا عليهم ما يلبسون والتلبس بكسر اللام هو ما  
يلبس ومثل اللباس والتلبس قاله في الصحاح **وهي**  
أي الغديّة المعبر عنها بغديّة الاذي وتسمى الكفارة ايضا

ثلاثة

ثلاثة **انواع** على التحجير **نفسك** مثلث النون وتسكن  
المسكن وبعضها العبادة وكل حق الله تعالى ويقال لها  
نفسك كسفينته والنساء الدم والنفسك الذبيحة **بيان**  
أي ان اول انواع الغديّة ذبح شاة من سن الاضحية وصرها  
قال البدر ويستر طرهما من السن واللامه من العيوب  
ما يستر طر في الاضحية كما يفيد المدونة واستظهر الزرقاني  
انه لا بد من ذبحها ولا يكفي اخراجها غير مذبوحة انتهى  
**فاعلى** أي اكثر الحرام بقرة او بعير او اطعام ستة مساكين  
ويستلزم فيهم ان يكونوا احرا مسلمين **مدان لكل مسكين**  
**بدره** صلى الله عليه وسلم قال العلامة القطان في حاشيته على  
منسكه والمدان ثلث كيل وثلث ثلث كيل بكيل مكة المعروفة  
الآن في زماننا فيكون مجموع الكفارة أي الغديّة كيلتين  
وثلاثة وهي ربع مصري كما يؤخذ من كلام الفقهاء انتهى  
**تنبيه** مفهوم قوله اطعام ستة مساكين انه لا يؤاد عليهم  
ولا ينقص فلا يدفع الا ثمانية مثلا ولا الخمسة فقط **اخر**  
لا يجزي غدا وعاء ستة مساكين عوضا عن المدني لكل منهم  
الا ان يلقا مدني مدني لكل واحد بانقرده فيجزي قال



الزرقاني وينبغي اذا بلغ كل واحد علي انفراده مدين الاجزاء  
ولو في غداء فقط او مساء فقط او صيام ثلاثة ايام اي  
الثالث من انواع الفدية هو صيام ثلاثة ايام ولو متفرقة  
كما في التفريق بل ولو كانت ايام مني علي مذهب المدونة  
وقال في المداينة ذكر مكروه لانها لم تقيد بالبحر كالهدية للحمي  
فراي انها ايام مني عن صيامها فلا يصوم فيها الا الثلاثة  
من العشرة في التمتع لو ورد النسي فيها بذلك **يفعل احد**  
**الثلاثة ساء** اي منهو مخير في الفدية اما ان ينسك بساة  
او يطعم سبعة مساكين لكل مكين مدين او يصوم ثلاثة ايام  
عنيا كان اقل كما افاده العطف بأو في الآية ككرمية ولا  
**تختص برمان** كاختصاص الهدية بايام مني او مكانا  
كما اختصا به بمكة او بمدي لغير المدونة وله ان ينسك احس  
يصوم او يطعم حيث شاء من البلاد انتهى وهذا هو المشهور  
قال ابن فرحون وجاز ان يفعلها حيث شاء بمكة او غيرها من  
والاختيار ان ياتي بالكفارة حيث وجبت عليه فان اتى بها  
في غيره اجزاء عنه انتهى وخالف ابن الجهم ما لهما واصحابه  
وقال لا يكون النسك الا بمكة وهو مذهب الشافعي وابن حنيفة

الا ان

الا ان يجعل النسك الذي هو احد الانواع الثلاثة في الفدية  
هديا بان يعطيه او يسعره ولو لم ينف به هديا فيكون حينئذ  
حكمه حكم الهدية في الاختصاص بمن ان وقف به بعرفة والا  
فبمكة ولا يذبحه لئلا يل يذبحه نهارا ويجمع فيه بين الحل والحرم  
الا انه لا ياكل منه يريد اذا جعل النسك في الفدية هديا بتقليد  
او استعاره فلا يباح له الاكل منه كما صرح به الجزولي في شرح الرسالة  
ونفسه ولا ياكل من فدية الاذي ولو جعلها هديا انتهى **وسايات**  
**حكم الهدية قريبا** فان فعل موجبا في الهدية الفدية بان ليس  
وتطيب وحلق وقلم وزال الوسخ وقتل القمل فان كان ذلك  
في وقت واحد او متقارب ففدية واحدة لانه كما لفعل الواحد  
قال ابن الحاجب ولو لبس وتطيب وحلق وقلم في قور واحد  
ففدية تجزئة عليه المشهور فلو تراخت بقدرت كما لو قلم  
اظفاره اليمني اليوم واليسري غدا انتهى قال بعض شراح  
المختصر مقتضي قول ابن الحاجب في حد الراعي انه يوم وليلة  
لامادونه وان اليوم فورا فتصير عليه الساتين ولكنه محال  
لظاهر المدونة بان المراد بالفور ان تكون تلك الافعال في  
وقت واحد او متقارب كما قال المصنف وهو المقتضى بخلاف ما اذا



فعل بعض تلك الافعال بكثرة وفعل البعض الآخر عسبة فانه  
لا يكون فوراً **تنبيه** محل اتحاد الفدية اذا فعل تلك الافعال  
المتقدمة في مور حيث لم يخرج للاول قبل فعل الثاني والا  
تقدرت بتعدد الموجب **وان تراعي الموجب الثاني عن**  
**الموجب الاول** كما اذا تطيب ومكث مدة ثم لبس ثيابه مثلاً  
بشرط اذا ظن الاباحة وصورها كما قال **المصنف** يعني والله  
في شرح المختصر وظن الاباحة يتصور حين اعتقد انه خرج  
من احرامه قال قال **سند** كذا في يطوف في غير وضوء في عمرته  
معتقدا انه على وضوء ثم يسمى ويجل منها بالخلق فيعتقد  
انه خرج من احرامه فيلبس ثيابه ثم بعد تراخ يتطيب وهكذا  
ثم يتبين له انه طاف على غير طهارة فان الفدية تتحد ولا  
تتعدد **وكذا من يعتقد رفض احرامه واستباحة موافقه** يرى  
وكذا من صور الاباحة ان المحرم اذا رفض احرامه قبل تحلله  
واعتقد ان رفضه للاهرام يخرج من حرمانه وانه يستباح  
له بعده ممنوعاته فلبس ثيابه ثم بعد تراخ يتطيب مثلاً ثم  
قال طهارة ونحو ذلك فلا يلزمه حج الفدية واحدة من غير  
تعدد بقدر الموجب **ن ومنه اي من ظن الاباحة من افسد احرامه**

بالوطي

بالوطي **ثم فعل** بعد فساد الاحرام **موجباً** ان الفدية من تطيب  
وقلم اظفار وحلق شعر راس وعينه في اوقات متعديدة  
كل موجب في وقته **مناً** **والا ان الاحرام حيث فسد تسقط حرمة**  
**بالفساد** وان فعله موجباً ان الفدية لا يلزمه فيها شيء بسبب  
فساد احرامه فان الفدية تتحد ايضا او فعلها **جاهلاً** للحكم  
بفساد احرامه وقبل اتمامه طائفاً انه لا يحس عليه اتمامه لما لزمه  
من العضاء وان الاحرام سقط عنه فانها اي الفدية تتحد ولو  
تعدد حتى بتعدد الموجب كما قال **ابن الحاجب** وغيره قال  
في المدونة ومن افسد حجه بجماع ثم اصاب صيد او حلق من اذى  
وتطيب فان تأول او جهل ان ليس عليه اتمام ما افسد لما لزمه  
من القضاء فتطيب وليس وقتل الصيد مراراً عامداً لفعله يرى  
ان الاحرام سقط عنه فليس عليه الفدية واحدة الا في الصيد  
فعلية لكل صيد قتل جنائز انتهى وان لم يتأول ذلك وفعله عامداً  
بالحكم فعليه لكل مرة فدية مثل ما يلزم صحيح الحج قال **سند**  
قال والدائم **ولم اراهم** كلام المنفردة من علماء المذهب  
**من ذكر ان من صور ذلك اي ظن الاباحة من ظن اباحة ما فعله**  
**حرام** على المحرم وان الاحرام لا يمنع من حرمانه كل لبس ثياب ثم قلم



ثم تطيب ثم حلق وغير ذلك أو أنه أي الإحرام بمنع من بعضها  
إذا انفرد الموجب وعند التقدير يجب العذبة بالاول فقط  
ويظن إباحة ما بعد من الموجبات وقد حمل السار بهرام  
والبساطي في شرحها كلام خليل صاحب المختصر والتحدث وإن  
ظن الإباحة على هذا أي كلام والدائم قلت حملها كلام المختصر  
على ما ذكره غير مسلم لأن هذا لا موجب للاتحاد كما في الزرقاني  
وغيره بل تتعد العذبة بتعدد الموجب على حملها عند غيرها  
وهو المعول عليه ونص الشيخ عبد الباقي الزرقاني في منسكه وأما  
من فعل شيئا من موجباتها واعتقد لزوم العذبة له بالفعل الاول  
وأنه إن فعل شيئا منها بعد ذلك بغير نيّة تكرر أوجبها  
فهذا تتعد عليه العذبة وكذا من ظن أن شيئا منها لا موجب  
العذبة فإنها تتعد عليه بتعدد أسبابها على الصواب كما قال  
الخطاب قال المصنف **ولعل من جعل** أي جعل أن من ظن أن الإحرام  
لا يمنعه من محرماته وأنه يمنعه من بعضها من صور ذلك أي من صور  
ظن الإباحة أخذه من قول سندا المتقدم وهو قول وكذا من  
يعتقد رفض أحرامه واستباحة موافقه ففهم قوله من يعتقد  
رفض أحرامه أنه مسئلة مستقلة وقوله واستباحة موافقه

مسئلة

مسئلة ثانية مستقلة أيضا والمصنف يعني والله رحمه الله تعالى  
كأنه فهم ذلك على أنه مسئلة واحدة ولو كانتا مسيلتين لعطف  
ذكرها وقوله من يعتقد رفض أحرامه واستباحة موافقه ففهم  
ذكر والله أعلم وما فهمه والله هو الصواب عند أولي الأبواب  
إذا قالت خدام مصدقوها فإن القول ما قالت خدام  
وكذا تتعد العذبة إذا كانت نيّة أن يفعل جميع ما يحتاج إليه  
من موجبات العذبة يعني أن المحرم إذا نوى هذا أحرامه مثلا  
أو عند حصول العذر أنه يفعل جميع كلما يحتاج إليه من تسبب  
وتطيب وقلم الظفار وإزالة وسخ وغير ذلك من موجبات العذبة  
وفعل ما نواه واحد بعد واحد في أوقات متتالية فإن العذبة  
تتحد ولا تتعد عليه فالمسائل ثلاث الأولى أن ينوي فعل  
كل ما يحتاج إليه من موجبات العذبة الثانية أن ينوي فعل موجبات  
العذبة ويفعل ذلك أو مقتدرا منه الثالثة أن ينوي مقتدرا  
من موجبات العذبة معينا فلا تتعد عليه العذبة في صورة من  
الصور الثلاث بفعل ما نواه أو بفعل بعضها سواء كانت نيّة في  
الصور الثلاث عند فعل موجب من موجبات العذبة أو عند  
إرادة فعله أو قبلها قال الزرقاني على المختصر وكذا تتحد العذبة

مسئلة



ولا تتعدد عليه بفعل موجبها ولا بتعدد له ولو وقع التراخي بسبب  
الفعلين **حيث نوي التكرار** من جنس واحد واجناسا ومثال  
ما اذا نوي التكرار من جنس واحد **هو ان يلبس قميصا او حبة**  
**وعامة مثلا العذر** من مرض او لثة حرا او برد يخاف منه على نفسه  
حيث مرض مثلا **ثم يزول العذر من خلخ** وينوي **عند خلعه** ان  
لم يكن نوي التكرار عند فعل الاول **انه ان عاد اليه لم يضر** ثانيا  
**عاد الى اللبس** فعاد اليه العذر ولبس اللبس وهكذا ولا يضر  
بعد ما بين الفعلين قال عبد الباقي الزرقاني في منسكه وكذا  
تتحد الغنية اذا نوي التكرار عند الفعل الاول كان لبس عمامته  
بعد الاحرام لضرورة حرا او برد فلزمته الغنية بذلك ونوي حين  
ذلك اللبس الاول قبل اخراج ما لزمه انه كلما اصابه حرا او برد  
لبسها وكلما لم يصبه ذكر قطعها فانها تتحد عليه الغنية ايضا اذا  
لبسها مرارا كلما احتاج ولو بعد ما بين اللبستين واولي في  
اتحاد الغنية اذا لبس عقب التجرد وقصد دوام اللبس الى فراغ  
الحج انتهى او تكرر المحجب كمن يتداوي بدواء فيه طيب وينوي  
انه كلما احتاج الى الدواء **فعله** فيلزمه فدية واحدة ولو بعد  
ما بين الفعل الاول والثاني كما قاله التتائي وغيره ومثال

ما اذا

ما اذا نوي التكرار من اجناس كما اذا لبس لعذر وتطيب وحلق  
وقلم ونية فعل جميعها كلما احتاج اليها ففيلزمه فدية واحدة قال  
الخرشي على المختصر الثالثة ان يتراخي ما بين الفعلين لكنه عند  
فعل الاول نوي التكرار من جنس او اجناس ففدية واحدة  
ولا يضر بعد ما بينهما كما تداوي لقرحة بتطيب ونوي تكرار التداوي  
لها او لبس وتطيب وحلق وقلم ونية فعل جميعها ففدية واحدة  
واحدة وان بعد ما بين تلك الافعال انه فاستغيدهما انقرر  
ان الموجب المتكرر اذا لم تكن معه نية يتراخي الاتحاد الفورية  
وان كان معه نية لا تتراخي الفورية **ومحل النية** في اتحاد الغنية  
اذا نوي تكرارها من حيث لبسه للعذر الى حين نزعه واما من لبس  
لنوي العذر او لغير عذر ثم نزعه ليلبس غيره او نزعه لثوبه عند  
النوم ليلبسه اذا استيقظ فقط **سند هذا فعل واحد متصل**  
في العرف ولا يضر تفرقه في الجنس وقد صرح في المدونة بان فيه فدية  
واحدة ولما فرغ المص رحمه الله من الكلام على فدية الاذي شرع في  
الكلام على جزاء الصيد وما يتعلق به فقال **وجزاء الصيد ما وجب**  
على المحرم او من في الحرم المكي **لعقل الصيد** ولو قتل الجمل او الخيصة  
او شيان الا ما تقدم استثناءه **وهو اي جزاء الصيد على التحريم**



كما افاده العطف باو في الآية الكريمة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فمن قتل منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل  
من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام  
مساكين او عدل ذكرا او انثى ما وصفت ان يحكم القاتل للصيد **حكيم**  
**سواء** فلا يخزي واحد ولا يحكم لنفسه ولا واحد معه ولا بدان  
يكوه الحكمان عدلين فقيهين بذلك اي باحكام الصيد لا يجمع  
ابواب الفقه فيجوز له بين اخراج مثل الصيد من النعم او مقاربه  
في القدر والصورة ولذا كان في النفاة بدنة لقربها منها صورة وقدرا  
**ان كان له** مثل بكسر الميم او مقارب والمقارب في الضبع والبقيل  
ساة وفي الفيل بدنة خرسانية ذات سنامين فان لم توجد فقيمة  
طعاما بان يوزن بطعام ويخرج ما يعادله وذلك الوزن بالقياس  
عليه ما قيل حيث امكن وينبغي اذا انقذر الامكان فالصوم انتهى  
واما ما ليس له مثل ولا مقارب نحو الحمام اي حمام مكة والحرم فالوا  
حب فيه ساة لقول مالك في الموطاء وقوله في المدونة وفي حمام  
حكة والحرم ساة انتهى قال ابن يونس ان صيدا بالحرم ولما ان  
صادره المحرم بالحل فاعاد فيه حكومته لقول مالك في المدونة  
بحوز صيده في الحل للحلال وكذا يجب في حمام مكة والحرم ساة

الحاقا

الحاقا له حمام مكة وحرمها قال ابن شاسي واختلف في الحرم  
والفواخت وكلها عيب وهذا هل هو كالحمام ام لا علي قولين  
لا اصبع وابن الناجي ونحوهما كان في حمام مكة وما الحقه به ساة تعليفا  
ولم يلائسار في الناسا الي قوله ثم لا يحتاج الي حمام مكة وما الحقه به  
الي حكم حكيم لان ذلك من باب الديان التي تقرر حكمها فيقتصر فيه  
عليه ما ورد وصيحت علم مما تقرر ان في حمام مكة والحرم وبيامهما  
ساة في كل واحد من ذلك فان لم يجد ساة صام عشرة ايام ولا  
يخرج طعاما لان الواجب فيها بمنزلة الهدى لا يجزى فيه الاطعام  
كما في اهرام وغيره والواجب في حمام الحرم اذا صاده المحرم في الحل القيمة  
طعاما بحكومة كما تقدم عن ابن يونس والواجب في الضب والارنب  
واليربوع وجميع الطيور القيمة طعاما قال في المدونة واذا اصاب  
المحرم اليربوع والضب والارنب وشبهه حكم فيه بقيمة طعاما فان  
لم يقدر صام عن كل مد يوما وكمل المنكر انتهى وهذا هو المرسوم  
وفي كتابه ابن حبيب عن مالك ان في كل واحد من الارنب واليربوع  
ساة انتهى **سبني** اعلم ان الصغير في الصيد كالكبير والمرضى منه  
كالصحيح والمعيب كالسليم والجميل في المنظر كالقيح والاني كالذكر  
والمولى كغيره في الجرا وهذا هو المشهور الذي روي عنه خليل في



في مختصره انتهى وبين اخراج قيمته طعاما يعني ان الحكمين  
يخيران قاتل الصيد بين اخراج مثل الصيد من النعم او مقاربه  
وبين اخراج قيمته الصيد نفسه طعاما بعد تقويم الصيد المقتول  
وذكر بان يقوم به بالطعام حيا كبيرا فيقولان سلاكم يساوي  
هذا الصيد المقتول الذي وجب الجزاء لاجله فان قيل عشرة  
امداد من الحنطة فانها يعلمان قاتل الصيد بذلك ولا يقوم به  
بدرهم ثم يسري بها طعام كمن لو فعله واختار قاتل الصيد  
ذلك الجزاء قال ابن عرفة قال في الحاشية لو قوم بداهم ثم  
قومت بطعام جزاء والا اول اصوب عند مالك والتقويم للحكمين  
انتهى وان اخراج الثمن درهم او عرضا لم يجزه بالموضع الذم  
فقد فيه ان كان له قيمته به والا فبقربه قال الخريزي وان لم تكن  
له قيمة في محل الاتلاف فيقوم بقرب محل الاتلاف فان تعدر  
عليهما تقويمه بالطعام قوماه بالدرهم لكل مسكين مدر بملء  
صلبه عليه وسلم ويلزمه ان يفرق هذا الطعام على مساكين  
ذلك الموضع المقتول به الصيد ويدفع لكل مسكين مالا اكثر او  
عدل ذلك صيا ما بان يصوم عن كل مد يوم ما وكسر المد يوما  
ساعدا وجوبا وما تقدم من تخيير الحكمين لقاتل الصيد في جزائه

بين

بين ما تقدم ذكره اذا كان للصيد مثل من النعم كما يسفر به لفظ  
القوان اما ان لم يكن مثل كالارنب والطير فيخير بين اخراج قيمته  
الصيد طعاما ولو كان الصيد المتقدم غير ما كوله كخنزير ونقير  
وقيمته طعاما على تقدير جواز بيعه كما في الزواني على المختصر  
عدل ذلك صيا ما لكل مد صوم يوم وان كان اكثر من ستين يوما  
واذا حكمنا عليه بما اخبر به من احد الانواع الثلاثة ثم اراد  
الحكم على بعد حكمهما ان يتقل عنه الى غيره ويحكمنا عليه بهما  
او غيرها فله ذلك على المشهور وحكي ابن سببان قولنا عن مالك  
انه ليس له ذلك وعلى المشهور نيل قول المدونة بجواز ذلك الا  
نقال معناه بما اذا لم يلزم ما حكمنا به عليه ولما ان التزم  
فليس له ذلك اوله ذلك الانتقال مطلقا التزم ما حكمنا به عليه  
اوله يلزمه في ذلك تاويلان للسوفخ على المدونة والمصنف  
الثاني وعليه الاكثر والاولى اعيى الافضل ان يكون الحكمان يجلس  
واحد فان اختلفا في الحكم ابتداء الحكم غيرهما قال النعماني وجوز  
ان يكون احدهما احدا لاولين وينتقض الحكم اذا تبين الخطأ  
ويؤتى من لا بد من لفظ الحكم فيما حكمان به ولا يخبر في الاخر  
من غير حكم الاحكام مكة والحرم وبماه ففي كل واحد سائة بغير حكمة



ان صيد بكرة او الحرم واما ان صاده محرم بالجل فلا بد من الحكومة كما  
نقدم فان لم يجد صام **عشرة ايام** يعني من قتل جماعة من حرام الحرم  
او جماعة من بياضه اذا لم يجد ثمة يخرجها منها لغزاة او لغزاة  
فانه لا يخرج عنها طعاما بل يصوم عشرة ايام بدلا عنها كما قال مالك  
وعبد الملك وقال اصبح ان شأ صام او اطعمه وان احب صام عن  
كل مديوم ما انتهر **وفي الجنين والبيض عشرة ايام** اي عشر  
فيمتها من الطعام او عدله من الصيام ولو تحرك يرد ان عشر  
دنة الام واجب في الجنين والبيض ولو تحرك الجنين من غير  
استهلاك بعد انفصاله من امه او تحرك بعد خروجه من  
البيضة ولم يستهل فان استهل وما ان فكا الكبير فان ماتت  
**الام معه فجزان** فان اصاب محرم في الحل او حلال في الحرم بيضة  
طير وحيت فخرها فخرج منها فرج وتيقن موت الفرخ في البيضة  
قبل كسرهما براحته ونحوها فلا شيء طيور وان اختار شيئا فحكه  
**حكم الهدي** اي يذكيه بمشي ان وقف به هو او نائيه بعرفه جزاء  
من ليلة النحر وان تكون ذكيتها ايام النحر الثلاثة الاولى فان لم  
يتفقه به هو او نائيه بعرفه وخرجه ايام النحر فذكيه بمكة ولا  
بد فيه ايضا من الجمع بين الحل والحرم وكذا يستلزم فيه ما يشرط

في الهدي

في الهدي بان يذبحه نهارا ولا يلعل الا في جوار الاكل مما سياتي  
اي فليس له ان ياكل منه لانه كفدية الذي يختص بالمساكين  
فلو اكل منه شيئا فعليه فدية ما اكل قاله القطار **وان اختار**  
**الاطعام** وحكم به عليه الحكيمات **فليطعم وجوبا في محل الاصابة** اي  
في المحل الذي قتل فيه الصيد حيث كان فيه مساكين فان لم يكن فيه  
مساكين فبقرة فان اخرج بمحل اخر لم يجزه وهو مذهب المدينة  
الا ان تساوي سعرهما فتاويلا وان اختار الصوم فحكم الحكمان  
به عليه **صامه** اي صام ايا ما بعد الامداد حيث شأ من البلاد فلا  
يختص الصوم بنهار ولا مكان انتهى ولما فرغ من الكلام على  
اجزاء الصيد وما يتعلق به شرع يتكلم على حكم الهدي وما  
يتعلق به فقال **والهدي هو ما وجب لنقص في حج**  
او عمره بترك واجب من الواجبات المنجبة كترك الاحرام من  
الميثاق وترك التلبية في جميع النسك وترك رمي الجمار ايام مني  
ومبيت ليلة من لياليها خارجا وترك طواف القدوم والوقوف  
بعرفة نهارا وغير ذلك **وما وجب بسبب فعل شيء مما ذكر في**  
**الوانع المفسدة** كالوطي او الانزال بعد بسموه بعد ان احرم الحج  
وقبل رمي جمرة العقبة وطواف الافاضة في يوم النحر وقبل فنيضد



الحج رجب عليه التماس فيه حتى يتيه والعقضاء قابل والهدي  
وكذا ما وجب بسبب فعل شيء معاذ ذكر في الموانع **المنجبة**  
**المتقدم** ذكرها كما لو وطئ المحرم حج يوم النحر بعد طواف الاء  
فاضة بركعتيه او سعي مؤخر عن الوقوف وقيل رمي جمرة العقبة  
فان الحج لا يفسد وعليه هدي فقط وكالوطئ في احرام عمر بعد  
كمال سعيها وقيل الحلق فهدي فقط من غير افساد كما مر  
ونسك الفدية اي فدية الاذي كاللبيد اذا **اجعل هديا**  
بتقليده واستعاره **وجزاء الصيد** اذا **اختار** قاله المثل  
او **المقارب** وحكم به عليه الحكمان **حكمهما حكم الهدي** في تزكيتها  
بمضي بالشروط المتقدمة او بمكة مع الجمع فيها بين الحل والحرم  
كما تقدم **الا في حكم جواز الاكل** كما تقدم بانه يحرم الاكل منهما  
لانها مختصتان بالمساكنة دون الأغنياء وصاحبهما **وحكم**  
**الهدي** واجبا لانه او تطوعا **لانه لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم**  
فمن استري هديا بمكة فلا بد ان يخرج به الى الحل من اي جهة  
كانت ثم يدخل الى مكة ويذبحه بها وسواء كان المخرج لم محرما  
او حلالا اخرجه هو او نائيه فلو استراه في الحرم وزججه فيه  
قبل ان يخرج الى الحل لم يحزه على المشهور واما لو استري

الهدي

91  
الهدي من الحل فدخل به مكة فالجمع بين الحل والحرم حاصل فيه قطعا  
قال في المدونة وكل هدي لا يجزئ ان يتحزه ان استريته في الحرم  
حتى يخرج به الى الحل فتدخل الحرم او استريته من الحل فتدخل الحرم  
انتهى **وانه لا يذبح الا بمكة** والمراد بمكة البلد او ما والاها من البيوت  
التي هي منازل الناس والافضل ان يكون بالمروة لقوله صلى  
الله عليه وسلم عند المروة هذا المنحر وكل نجاح مكة وطرفها منحر فان  
ذكاه خارج بيوتها لم يجز ولو لبواحقها فقد نص ابن القاسم  
عليه انه لا يجزي الذبح ولا النحر يذكي طوي **او يذكي الهدي**  
بمضي بشرط ان يساق في حج اي ان يكون مسوقا في احرام  
حج مع صاحبه او نائيه ولو وجب عن نقص في عمره او كانت  
واجبا او تطوعا وسواء كان الحج واجبا او تطوعا او مندورا  
وبشرط ان يوقفه به بعرفة **جزاء من الليل** اي من ليلة  
النحر سواء وقف به صاحبه او نائيه باذنه لا ان الوقوف به  
عبادة لا يجزي منها بفعل الغير مطلقا ولهذا لا يجزي ما  
وقفه التجار لانهم ليسوا نائيين عنه قال ابن يونس ولو  
استري منهم رجل هديا وسألهم ان ينفقوا به بجزائه وبشرط  
انه لم يخرج ايام النحر **وهي الثلاثة الاولى** يوم النحر واليابه



فان اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ذكاه يميني واختلف اذا استوفيت  
الشروط الثلاثة المذكورة فيه هل تذكينه يميني واجبة او مندوبة  
قولان المعتمد الذنب واذا اضل الهدي عن ربه ووجده غيره  
ووقف به بعرفة ثم وجده صاحبه بعد ذلك فيكفي قال النيسابوري  
هذا قول مالك قال في المدونة ولو خرجت ايام الحمر الثلاث  
الاولى ولم ينحر فيها وجب تذكينه بمكة ولا يجزي يميني فان ذكاه  
بها وجب عليه بدله **وانه يؤكل منه** اي ويحوي زان ياكل من  
الحدي صاحبه ويتزود منه سواء كان متطوعا او واجبا  
كمهدي تمتع وقران وفوات وتودي مبيقات وغير ذلك من باقي  
الصور والدليل علي جواز اكل لحم الهدى وان يتزود صاحبه منه  
ما اخرج في جمع الفتاوى عن جابر رضي الله عنه قال كنا لا نأكل من  
لحوم بدننا فوق ثلاث فارخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
كلوا وتزودوا ومارواه النجاشي عن جابر قال كنا لا نأكل من تلك  
لحوم بدننا ولحوم الهدى علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الي المدينة فنهى واذا قال الله علي هدبي ولم ينوه للمساكين  
جاز لصاحبه الاكل منه ذكره النجاشي وابن بدير وكذا يجوز  
اطعام الفتي من الهدى وكذا اطعام قريبه منه وان لم يمت

نفقته

نفقته وله التصديق والامه هدايا لكل والبعض بلا حر علي المذهب  
قاله **سند الاجزاء الصيد وفدية الاذي** اذا جعلها مندوبة  
عليه هدايا بالتقليد والاشعار **والا نذر المساكين المصنوع**  
كقولهم لله علي هدبي للمساكين او لله علي هدبي او بدنة وفواه لهم  
فلا يجوز لصاحبه ولا لغيره الاكل منه **اذا بلغت محلها** يميني او  
مكة ومفهوم قوله بلغت محلها انها اي الثلاثة المستثناة في كلام  
العلم اذا لم تبلغ المحل فياكل منها اذا عطيته لوجوب البدل  
عليه وبجته للمحل فلم ياكل مما وجب عليه **والا هدي التطوع** اذا  
**عطي قبل محله** يعني ان هدي التطوع وهو الذي لم يجب لشي  
ولم يجعل للمساكين بل غنط ولا بدنة اذا عطي قبل الوصول الي  
محل يميني او مكة فانه يذكيه صاحبه ولا ياكل منه لانه غير ضامن  
له قال النجاشي كل هدي جاز ان ياكل صاحبه منه جاز له ان يطعم  
منه الفتي والذمي وكل هدي لم يجز له الاكل منه فلا يجوز له ان  
يطعمها ولا اسم الفقير الذي تلزمه نفقته كالزكاة **والا نذر**  
**المساكين المعين قبل محله او بعده** يعني ان الهدى المندوبة  
للمساكين المعين لهم لفظا كهذه البدنة نذر للمساكين او بدنة  
كقولهم هذه البدنة لله علي نذروني ان تكون للمساكين كانوا



معينين ام لا فانه يحرم علي مديته الاكل منه مطلقا قبل وصول الحمل  
او بعد وصوله لم **وانه لا يجزئ في الصوم بدله** يعني ان الهدي الذي  
ترتب علي المحرم لنقص في حج او عمره كجائزة الميقات بفيل حرام  
وترك طواف القدوم لعين مراهق ونحوهما مما لا يجزئ  
الصوم بدله حيث كان قادرا عليه ببراء ونحوه وان يتسلف  
ثمنه من الفير حيث كان مليا ببلده لانه موكرا كما قال في المدونة  
ومن وجد من يتسلفه فلا يصح وليست له ان كان موكرا ببلده  
انتهي **الا ان لا يجد ما يستري به الهدي لفقره ولا وجد من**  
**يسلفه ثمنه فيصوم عشرة ايام** لقوله تعالى فمت تمتع بالعمرة الي  
الحج فما استيسر من الهدي فمت لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسيم  
اذا رجعتم وهذا وان كان في التمتع فقد الحاق به العلماء كل نقص  
في حج او عمره ففهم من كلام المص ان المترتب من الرماء فان كان  
لنقص حج او عمره يسمى هديا وهو دم قرئب فلا يصوم العشرة  
ايام الا عند العجز عن الهدي فان عجز عنه صام ولا يؤخر الهدي  
لبله لانه مخاطب بالصوم فيه ولا يجوز الاطعام في الهدي  
بخلاف الغدنة وجزاء الصيد فان كان الهدي وجب لنقص  
في حج وكان ذلك النقص الذي وجب الهدي بسببه متقدما علي  
زمن

زمن الوقوف بعرفة **كالتمتع والعذر والفساد والفقار**  
**وقد ياتي الميقات** وترك التبليية في اول الاحرام حتي طار وترك  
طواف القدوم اختيارا الغير مراهق **صام** عند العجز عن الهدي  
وجوبا **ثلاثة ايام قبل يوم عرفة** بعد ان يحرم بالحج ويفرقها  
ان شأ والتتابع افضل علي المشهور **وصام سبعة ايام اذا**  
**رجع من منى** وبه فسرها كذا في المدونة قوله تعالى اذا رجعتم  
وهو المشهور والمراد ان يكون صومه بعد الفراغ من الرمي من  
ايام منى ويستحب تأخيرها للرجوع الي الاهل فان استوطن  
مكة صام قولا واحدا وان وجب عليه هديان او اكثر **وعجز عن**  
**ذكر صام** مائة هدي **ثلاثة ايام قبل عرفة** وصام **سبعة ايام**  
لكل هدي ايضا **اذا رجع من منى** او الي اهله كما مر **كأن يشترط**  
**انه لا يصوم الثلاثة الا ايام التي قبل يوم عرفة** من كل هدي حتي  
يحرم بالحج فان صام قبل ان يحرم بالحج لم يجزه ولا بد من اعادته  
فان كان المترتب عليه هديا واحدا فقط **واراد الصيام عنه** احرم  
بالحج في اليوم الرابع من ذى الحجة او قبله وصام **الثلاثة الايام**  
قبل عرفة فان لم يصم **الثلاثة قبل الحج** سواء ترك صومها لغدر  
ام لاصام وجوبا **الثلاثة الايام التي بعد يوم النحر** وان



نهي عن صومها في غير هذا وفي الموطأ عن عائشة رضي الله عنها  
انها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هديا  
ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة فان لم يصم صام ايام منى  
وعلى المشهور حكم تأخير الثلاثة الايام التي تصام قبل الحج الحى  
ايام منى الحرمه ان اخرها عمدا وعدمها ان اخرها لعذر ثم  
ان ساء وصل السبعة بالثلاثة التي يصومها ايام منى وان ساء  
فرقها والتابع افضل قال في المدونة فانه ان لم يجد هديا صام  
ثلاثة ايام في الحج وسبعة بعد ذلك وان يصوم الثلاثة ايام  
ما بينه وبين يوم النحر فان لم يصمها قبل يوم النحر فطرو يوم  
النحر وصام الثلاثة ايام بعده وهي ايام التمتع ويصل السبعة  
بها ان ساء فان لم يصمها اي الثلاثة ايام التي تصام ايام منى  
لمن لم يصمها قبل يوم النحر واخرها حتى مضت ايام منى لعذر  
ام لا تركه صومها جهلا بل ولو عمدا صام الفترة جميعا اذا  
رجع من منى متى ساء الثلاثة الايام التي تصام قبل يوم النحر  
والسبعة التي تصام بعد الرجوع وتقدم نية الثلاثة على السبعة  
وان كان النقص الموجب للهدي متأخرا عن الوقوف كترك  
النزول بمزدلفة ورمي الجمار وتركه المبيت بمنى صام الفترة

جميعا

جميعا اذا رجع من منى متى ساء ولو في بلده او الطريق ويستحب  
تتابع صوم الهدي مطلقا تقدم عن الوقوف او تاخر عنه  
والفتريق خلافا لاولي ويستحب الرجوع من الصوم الى الهدي  
لمن اسير بعد ان صام عن الهدي يوما او يومين لاعتساره قال  
في المدونة فكل من لم يصم ما ذكرنا حتى رجع الى بلده وله بها مال  
بعث بهدي ولم يحزه الصوم وكذا من اسير قبل صيامه اذ لم يرس  
وان حصل له الايسار بعد كمال اليوم الاول وقبل كمال الثاني  
نذب له الرجوع للهدي وكذا يندب له الرجوع اليه بعد صوم  
يومين وفي اليوم الثالث قبل كماله وهذا فيما شرع في الصوم عند  
تيقن العجز عن الهدي والا وجب عليه الرجوع مطلقا ويستحب  
فيما يؤكل من الهدايا واجبة كانت او تطوعا ان ياكل البعض  
ويصدق بالبقية بلا حدي في كل منها واستحب بعض مسائلي  
ان ياكل الثلث ويهدي الثلث ويصدق بالثلث ويكره اكله  
كله ويحري وقد تقدم انه يجوز له ان يطعم منه العتيق والقريب  
ويشترط في الهدي سواء كان واجبا او تطوعا ما تقدم من  
السنن المعتبر المجزئ كالشي من الابل وهو ما اتم خمس سنين  
ودخل في السادسة الى اخر ما تقدم وكذا يشترط فيه السلامة



من العيوب التي لا يخزي معها ما تقدم الكلام عليه مفصلا والمعتبر  
في السنن المذكورة وسلامته من العيوب المذكورة **وقت التقليد والاه**  
**سما** فيما يقوله ويسمعه او وقت التبيين والتميز فيما لا يقلد  
ولا يسمع ويستحب فيه ما تقدم ذكره من المستحبات من توكيد  
من الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز وكونه ذكرا الى اخر ما تقدم  
فاذا تلبس مريدا الاحرام ذكر كان او انثى **بحرمة الاحرام**  
**فالسنة** اي الطريقة المحسنة التي عليها النبي صلى الله عليه وسلم  
واصحابه والسلف الصالح **ان يقصد** من باب ضرب الي مكة  
**عقب احرامه بلا تاخير** كما هو السنة التي فعلها صلى الله عليه وسلم  
ومنها يكون خروجه الى عرفات وامامه يفعل بعض الحجج في هذه  
الارملة من ذهابهم الى عرفات قبل دخول مكة لضيق وقتهم  
لانهم يؤخرون الخروج من بلدهم فيدركهم الوقت ويلجئهم لتأخيرهم  
للمبادرة بعرفة فقيمة نفوس سن كثيرة منها دخول مكة وطواف  
القدوم الذي هو تحية البيت وتجهيل السعي عقب القدوم ابتعا  
لفعله صلى الله عليه وسلم وزيارة البيت الذي النظر اليه عبادة  
ومن اسباب المفخرة وكثرة الصلوات بالمسجد الحرام والطواف  
بالبيت في تلك الايام وحضور خطبة اليوم السابع بمكة والبيت

بمني

بمني ليلة يوم عرفة والصلوات بمني وحضور تلك المشاهد المكرمة وغير  
ذلك **ويستحب** له ان يكون في جميع **اعمال الحج الواجبة**  
والمندوبة على طهارة كاملة وفي الحديث الوضوء سلاح المؤمن **الط**  
ما يستطاعه الطهارة كالطواف بركعتيه سواء كان ركنا كطواف  
الاقامة او واحدا كطواف القدوم او مستحبا كطواف الوداع فهي  
فيه سرطون وجوب **فلا بد منها** لقول صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة  
الا ان الله اباح فيه الكلام **ويستحب** له ايضا ترك الزينة والسنم  
والتبسط في الماء كل والمشي **وان يكون اشعث** اي ياتر الشعر  
مفبره **اخر** لقول صلى الله عليه وسلم الحاج اشعث **يعني** يستحب  
له ان يترك المرأة بالمد وهو في العرف منازعة الغير فيما يدعى  
صوابه **والجدال** الحضام **ما لم يقد** كل من المراء والجدال **الي**  
**محرم** فيجب تركه لقوله تعالى ولا رفك ولا فسوق ولا جدال  
في الحج قال صلى الله عليه وسلم من ترك الجدال محقا بني الله له  
مقرا في الجنة قال بعض العلماء ما استكمل احد الايمان حتى يدع  
المراء والجدال وان كان محقا انه ينيب في المحرم ان يستعمل  
الرفق وحسن الخلق مع الخادم والرفيق والجمال والرفيق المصاحب  
والسائل وغيرهم ويتجنب مزاحمة الناس في الطرق وموارد الماء  
اذا امكنه ذلك ويصون لسانه من الستم والغيبة ولعن الذين



وجميع الالفاظ التي تحتوان لم تحرم ويدا حفظ قول صلى الله عليه وسلم  
من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم  
ولدته امه ويرفق بالسائل والضعيف بلين الكلام لهما وطلاقة  
الوجه ولا ينهر احدا من المساكين ولا ينفخ على طروجه بل لا زاد ولا  
راحلة بل يواسيه بما يسر عاى حسب حاله فان لم يفصل الخواصة  
فليمسك عن الشكاجا في الحديث فاذا وصل المحرم ذكر كان  
او انى الى الحرم اسحب له ان يقول اللهم ان هذا حرمك الذي  
جعلته حرما آمنا وحرمت فيه مالا تحرم في غيره وحرمة رسولك ابراهيم  
او محمد صلى الله عليهما وسلم فحرم المحرم وصى علي الفار اللهم آمين اي  
سئمتي ونجيتي من عذابك يوم تبعث عبادك فان كان محرما  
بعمره فليسحب له قطع التلبية حج اي حين دخوله او ايل الحرم  
قال ما ذكر المحرم بالعمرة من الميقات يقطع التلبية اذا دخل  
الحرم والمحرم بهما من الجعرانة اذا دخل مكة والمحرم بهما من  
الستيم اذا راي البيت او دخل المسجد هكذا نقل في النوادر  
وكذا من كان محرما بحج او قران وفاته الحج بحصر عدو او مرض او  
خروج وقت فانه يقطع التلبية اذا دخل او ايل الحرم لان علمه  
صار الى العمرة فانه يتجمل من احرامه بافعال عمرة واما من احرم  
من الميقات

ما حج او قران

من الميقات باحدهما ولم يفته الحج فاختلف فيه علي قولين مشهورين  
احدهما انه يستحب له قطعها اي التلبية اذا وصل لبيون مكة  
ثم اذا طاف وسعى حادها حتى تزل الشمس من يوم عرفة  
ويروح الى مصلاها وهذا مذهب الرسالة وشهره ابن بسير  
القول الثاني انه يستحب له قطعها اذا ابتداء في الطواف وهو  
مذهب المدونة وعليه دنج ابن الحاجب ومن احرى من الجعرانة  
او الستيم بعمره او حج او قران فيستحب له قطعها اذا وصل لبيون  
مكة وهذا كله علي وجه الاستحباب ولولي في الجمع الي رؤية البيت  
او قطعها قبل ذلك لم يكن عليه شيء وانما الواجب التلبية في الجملة  
في الحج والعمرة انتهى ويحب علي كل من احرم بحج او قران من الميقات  
او الحلال ان يدخل مكة قبل مضيه اي ذهابه الى عرفة ان قدر علي  
ذلك اي علي دخول مكة حيث لم يكن ملها لاجل طول القعود  
وتقديم السعي بعد الواجب بتقديمه علي الوقوف كالسعي  
لقول خليل في مختصره ووجب كالسعي قبل عرفة فان مضى الي  
عرفان بعد حرامه من الميقات قبل ان يدخل مكة مع قدرته علي  
ذلك فعليه الهدى علي المشهور ويكون انما التزك ما وجب عليه  
من غير عذر في تحذيب البلد عي ومن دخل مكة وهو غير



مرهق ولم يطف طواف القدوم او طاف ولم يسع حتى ذهب الى  
 عرفات فانه يكون آمنا ويلزمه الدم على المشهور **بنيته** قال ابن  
 مزحون قال ما لك في المختصر ان قدم من الحل يوم عرفة فليؤخر  
 شأ وان شأ طاف وسمي وان قدم يوم التروية ومعه اهل فليؤخر  
 ان شأ وان لم يكن معه اهل فليطف وليسع يريد لانه باهل في  
 سفن وطال المنقر اخف **ثم** خمسة يسقط عنهم طواف  
 القدوم والسمي قبل عرفة المراهق والمحرم بالحرم والمتمتع  
 والقارن من مكة عليا خلا في فيه والمرد في التار طواف فهو لا  
 لا يطوفون ولا يسعون الا بعيم الخ فاذا وصل الي ذي طوى  
 ان كانت علي طريقه او ما كان علي قد رسا فها ان لم تكن في طريقه  
**فيجب له ان يفتسل لدخول مكة في ذلك الحمل** قلت وينبغي  
 لمن اراد الكمال والخروج من الحلاف ان يعرج الي ذي طوى قصدا  
 ويغتسل بها وان لم تكن في طريقه تحصيل الكمال الاتباع **بصب**  
 الماء مع امره اليد بلا ذكر والغسل في الحقيقة للطواف لا للمكة  
 علي المشهور فلذلك يومه كل من يد الطواف من صغير او كبير  
 ذكر او انثى ولا تغسل الحائض ولا النفس قال مالك وليس عليهما  
 غسل لدخول مكة نقله ابن يونس وقال الثوري ويحب له  
 ان يفتسل

ان يفتسل لدخول مكة ان كان ممن يجا طيب بالصلاة لانه في الحقيقة  
 للطواف فذلك لا يطلب من نحوها ايضا ونفسا لنفسها من دخول  
 المسجد فان دخل مكة **من غير غسل اغتسل** فربما بعد دخول  
**قبل طوافه** لما تقدم ان الغسل للطواف لا لدخول مكة ولا يجب له  
 بعد دخولها ان يرجع الي خارجها ليغتسل فيدخل وانما يغتسل لها  
 للطواف **هذا** اي دخول مكة بعد اغتساله انما هو ان جاء اليها **نهارا**  
**واما ان جاء ليلا او في آخر النهار** بعد العصر قبل الاضطرار وبعد  
**فيستحب له ان يبيت خارجا حتى يصبح** في يفتسل ويدخلها **نهارا**  
 لان دخول مكة **نهارا مستحب** كما مر به جمع من اهل المذهب قال  
 محمد بن المواز احب الي لمن جاء بعد العصر ان يبيت بذي طوى حتى  
 يصبح ليصل بين طوافه ودخوله وسعيه فان دخل فلا بأس بتأخير  
 الطواف حتى تقرب الشمس ويكعب ويضي وقال خليل في منكره  
 والا فضل ان يدخل مكة **نهارا** انتهى ويدل عليه ذكر ما ثبت ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل نهارا في عمرة القضاة وفتح مكة وحجة  
 الوداع في صبيحة رابع ذي الحجة والا فضل ان يكون الدخول في  
 اول النهار اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم **وان اغتسل ثم بات**  
**لم يجزه** ويحب له ان يبيت بمكة قبل الطواف قال والدا المصنف



ولا يكون الفئسل الامتصلا بالدخول وكذا غسل عرفه لا يكون الامتصلا  
بالرواح قال سند ولا يفتسل اليوم ويبس بظاهرها ويدخل من  
عزده ولا يفتسل صبيحة عرفه للوقوف انهر **لم يدخل مكة** وسجي  
لما جاء علي طريق المدينة المشرفة ان يدخلها من كذا **بفتح الكاف**  
**والمد التي باعلامك** قال ابن يونس عن المدونة قال ما لك واحب  
الي للحاج ان يدخل مكة من كذا **لما** اني من طريق المدينة فمعه  
دخل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر واسع من حيث دخل النهر  
ومس علي تقيد ما في المدونة ابن الحاجب وجماعة قبله  
وبعد من استجاب بالدخول من شية كذا **لما** بالمد **لما** علي  
طريق المدينة وارضاه العلامة خليل في توضيحه ودرج عليه في  
مختصره انهر **وقال ابن الفاكها** في تفسيره الرسالة المشهورة من  
المذهب **استجاب بالدخول** الي مكة المشرفة منها اي من كذا التي  
باعلامك المتقدم ذكرها انما ان كانت علي طريق الداخل الي مكة  
بل وان لم تكن علي طريقه **فيخرج عليها** ويدخل منها استجابا  
وهو ظاهر مطلق الرسالة وغيرها وهو القول المختار المتقدم  
في المذهب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وان كان ما ذكره لم  
يقول بذلك الا لمن اني علي طريق المدينة ونحوه للجزول

وهو ظاهر

وهو ظاهر كلام ابن الحاجب في مناسكه وعليه درج اكثر شرح المختصر  
واطلق خليل في منسكه ولم يقيد بمن اني علي طريق المدينة ولفظ  
في منسكه ويستحب ان يدخل من شية كذا قال شارحه واللام  
فيكون كلام المصنف هنا جارا علي المشهور والمذهب انهر **وقال**  
**التفاري** ولا فرق بين كون الداخل اني من طريق المدينة او غيرها  
بل يستحب لجمع اهل الافاق الدخول منها اقتداء بالنبي صلى الله عليه  
وسلم والصحابة بعده وهذا هو المشهور كما قاله الفاكها **ين** وهذا  
اي استجاب بالدخول من كذا مقيد بما اذا **لم يورد الي الزحمة**  
**والضيق** عليه وعليه الناس او اذية الناس لم فيتعين عليه  
**تركه** ويدخل من طريق غيرها **قاله في المدخل** ويلاحظ عليه  
**عند وصفها** اي سكة **جلالة البقعة** اي ارض مكة المشرفة التي  
هو فيها **ويهد عذرون راحه** وينبغي اللطف بمن عذره  
ويصبر علي ما اصابه من اذي ذكره لان ذكره من عزم الامور  
وما نزع الرحمة **الامن قلب سقي** اي قاسي القلب من المؤمنين  
وفي الحديث الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم من  
في السماء وكان بعض السلف يقول **عند دخولهم** اللهم البلد  
بلدك والبست بيتك **الاغصاة** للشرع اذ هو اول بيت وضع



اسرى الارض للناس وجعله قبلتهم ومستعبد لهم **حيثك اطلب**  
**رحمتك** اي فيض احسانك بما تفضلت به علي من راسيك الحرام  
والزم طاعتك اي وجبت ملتزم ما لطاغتك علي حسب استطاعتك  
مستبها لامرك راضيا بقدرتك اسالك مسئلة المفضل اليك و  
الذي لا يري لنفسه شيئا من القوة ولا سبيبا من الاسباب المستفاد  
اي الخائف الوجه من عذابك ان تستقبلني بقبولك وانت  
تجاوز عني برحمتك الواسعة التي وسعت كل شيء وان تدخلني  
**حيثك** مع السابقين الاولين بلا حساب ولا مناقشة عذاب  
وهذا الدعاء المذكور مروي عن جعفر الصادق عن ابيه عن جده  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول عند دخوله مكة كما  
ذكره العلامة ابن عريان في شرحه علي مناسك النجدي **ومحج**  
**بعض السافهة** كما قال النجدي في منسكه **ان دخولها اي مكة**  
**ما شيا افضل** لما فيه من مزيد التواضع اما الافضل للمرأة  
حضورها عند الحرم دخولها في هودجها انما قلت وعلى مقضي  
مذهب مالك ان دخول مكة راكبا افضل للرجال والنساء اقتدار  
بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه دخل راكبا ثم يقصد المسجد فالأخر  
عنه اساءة ادب ولا ينبغي له ان يفرح اول دخوله علي استجار  
منزل

79  
منزل ولا ينبغي آخره بل يستحب ان يبادر عند دخوله بالطواف  
وهذا اذا كان الوقت تخل فيه النافلة والا آخره بالوقت  
الجواز الا ان يخاف علي رجل الصياح فيؤويه اي يتووي رجله  
واستحب الامام مالك رحمه الله للمرأة الجميلة ان تلبس ذات  
الجمال التي يخفي منها الغنمة اذا قدمت مكة **نهارا ان تفر**  
**الطواف لليل** لانه استر لها واما غير الجميلة اذا قدمت مكة نهارا  
فيستحب لها ان تطوف اثر دخولها الا ان يكون الوقت لا تخل  
فيه النافلة فتؤخر الطواف الي حلها فان طافت اخرت الركوع و  
وامسكت وضوءها **ويستحب للمحرم ان يدخل من باب بني**  
**سبيبة الموقوف** الا ان يباب السلام لما ثبت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل من ناحية لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم  
باب والدخول من باب بني سبيبة مستحب لكل قادم مكة من اي  
جهة ولذا يدور اليه ان لم يكن في طريقه كما هو ظاهر اطلاقهم  
**ويستحب له ان يقدم رجله اليمنى عند دخوله المسجد وان**  
يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم صل علي سيدنا  
محمد وعلي آل سيدنا محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي ابواب  
رحمتك وهذا مستحب لكل من دخل المسجد الحرام او غيره







اخره كمن دخل بعد العصر فالاول ان يخرج حتى تقرب الشمس  
ويصل بركعتيه فان طاف فليخرج ركعتيه الي ان يصلي المغرب  
وممسك علي وضوءه روي ابن القاسم ان طاف بعد العصر صلى  
ركعتين الطواف بعد ان يصلي المغرب وان ركعها قبل ان يصلي  
المغرب فحائز وبعد المغرب احب البنا انتهى **تنبيه** اذا دخل  
المسجد المحرم مردي الطواف محرما كان اولا افاقيا او مكيا فوجد  
الامام يصلي الغرض فانه يؤخر الطواف ويصلي مع الامام ثم يطوف  
بعد فراغه من الصلاة انتهى ولما ذكر المصنف ان تحية مكة  
الطواف بين ما يفعل مردي الطواف قبل الشروع فيه بقوله  
**فنعقد الحجر الاسود** لبدء بالطواف من عنده فان البدء  
به اي بالطواف من الحجر الاسود واجب **يجبر بدم** قال السنهوي  
والسنة ان يبدأ بالحجر الاسود كما قال خليل في منسكه وقال  
ابن الحاجب ويبتدي من الحجر الاسود انتهى قال سند لم يعلم  
ما كنت سراطا بل سنة تجبر بالدم قال والدامم في هذا في  
الافعال التي اختلف اهل المذهب في التفسير عنها اهل هي وجبة  
اوسنة والتحقيق انها واجبة لصديق حد الواجب عليها انتهى  
فان ابتداه من غيره اي من غير الحجر الاسود كما اذا ابتداه من

الركن

الركن اليماني مثلا **الغني** ذلك الزايد ولا يعتد به ويكون ابتداء  
طوافه من الحجر الاسود ويطوف السبعة الاسواط فاذا **انتم** طوافه  
فلا يكون انما هو الا الي الحجر الاسود وجوبا لانه لم يعتد بتلك الزيادة  
التي ابتد بها من الركن اليماني كما تقدم فان اعتد بذلك وانتم الي  
الموضع الذي بدء منه وهو الركن اليماني مثلا واقتصر عليه ولم  
يتم الي الحجر الاسود فان كان عامدا وخرج بعد صلاة ركعتيه الي  
السي وسعي بعض السعي فلا يبني وليستدأ الطواف من اوله  
وكذا لو انتقض وضوءه بعد صلاة الركعتين وقبل السعي ابتداء  
الطواف وجوبا ولا يبني وان لم يطل ولم يخرج من المسجد ولم  
ينتقض وضوءه يبني علي ما طاف وانتم من الموضع الذي بدء  
منه الي الحجر الاسود واما ان كان جاهلا وناسيا وتذكر عن قرب  
ولو بعد الفراغ من السعي فانه يبني حيث كان علي وضوءه و  
ان لم يذكر ذلك اي اتمام طوافه الي الحجر الاسود **حيث طال جدا**  
**او انتقض وضوءه** ولو مع عدم الطواف اعد الطواف والسعي بعده  
وجوبا مادام بمكة فان خرج من مكة وبأعد اجزاه وعليه الهدية  
باتفاق يبعث به من بلده الي مكة الا ان يكون ابتداءه من الطواف  
من بين الحجر الاسود والباب فان هذا يسير ولا يعيد ولو كان بمكة



لقول الله وانه ومن ابتدا طوافه من بين الحجر والباب بالسبي المسمى  
ثم ذكر فانه يجزيه اذا تم الى الموضع الذي ابتداء منه فاذا وصل  
الى الحجر الاسود الذي يجب البداة به كما تقدم فاي محل ابتداء  
الطواف من محاذاته اجزائه ولا يطلب منه كما قال بعض الناس  
ففيه ان يستقبل الحجر الاسود بيد من كمال بحيث يصير مكبته اليمين  
عند طرف الحجر ثم يسير مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه حتى  
يجاوز الحجر بجميع بدنه ثم بعد مجاوزته ينقل ويجعل اليسار  
عن يساره لان هذه صفة مؤذية للطائفين فمنها وطئ  
بعضهم ولم يره فاذا ه كما يقع ذلك لبعضهم قال المصنف  
والله في شرح المختصر قال سند والاحسن ان ياتي مرير  
الطواف من يمين الحجر الاسود من جهة الركن اليماني  
ويجاذي يساره اي يسار الطائيف يمين الحجر عند استقباله  
لان الشخص اذا استقبل شخصا اخر فيمين احدهما يسار  
الآخر ويساره ونهاى فسيب الحجر بالشخص المستقبل ثم يقبل  
ويضع على يساره ويضع على يده اليمنى فيكون اليسار  
يح عن يساره ولو جاذي في ابتداء الطواف بعضه اي بعض  
الحجر الاسود اجزاء لانه يصدق عليه انه منه بدا فاذا انتهى

الى ذلك

الى ذلك الموضع كان سقوط انتهى كلام سند وقال ابن فرج  
في مناسكه والاحوط ان يكون ابتداءه من اول الحجر بفتح الحاء  
الاسود ولا يجب ما قاله ابن الحاج في مدخله من الصفه الا ان  
ميانه ونصفه ولا يجزى عما يفعله بعضهم وهو ان ياتي الحجر فيقبل  
ثم ياخذ في الطواف وبعض الحجر خلفه فان فعل ذلك لم يستكمل  
الطواف بالبيت سبعة اطواف بل ستة انتهى قال الشنهوري  
وهذا غير لازم بل الواجب ان يتم الى موضع ابتداءه سواء ابتداء  
من اوله او انشائه وهذا الذي قاله ابن الحاج مستوفى على كثير من  
الناس انتهى وكذا لا يجب ما قاله ابن الفاكهاني في شرح  
الرساله ونصفه وينبغي ان يحيط عند ابتداءه الطواف  
بان يعف قبل الحجر الاسود بقليل انتهى وهذا قاله والد  
المصنف في شرحه على المختصر ان اراد اي ابن الفاكهاني بقوله قبل الحجر  
بقليل ان هذا هو الاول والافضل فهو ظاهر انتهى كلام  
والد المصنف قال المصنف يعني والا فيمكن في الاحتياط  
البداة من اول الحجر كما قاله سند ولا يلزم وجوبا ان يتقدم  
قبله اي قبل الحجر بقليل والله اعلم ثم ان المحدث اذا دخل  
المسجد واتي الحجر الاسود لبدء الطواف من عنده كما هو الواجب



فالواجب عليه ايضا ان ينوي بتقلبه قبل الشروع فيه طواف القدوم  
 ان كان محرما حج او قرأت ويجوز له التلفظ بالنية لكن الافضل  
 له ترك التلفظ كما مر قال ابن عبد السلام ويجوز ايضا ان ينعاه  
 طواف القدوم كالسعي بعده قبل وقوف عرفة انقاما حيث  
 احرم من الحل ولو مكيا كما في اجزا الحاجب ولم يكن قد رجع  
 الوقت ولم يرد في الحج على العمرة كما تقدم فان ترك اي طواف  
 القدوم الواجب تقديمه على عرفه بسروطه المتقدمة ولم  
 يطفئه ولم يسع بعده من غير عذر ولا نسيان حتى خرج  
 لعرفة لزمه الدم على المشهور ويكون انما وقيل لادم عليه  
 وان تركه لعذر كحيض ونفاس ونحو ذلك او تركه لاجل  
 نسيان او كونه مراهما بان ضاق عليه الزمن وحسني فوات  
 الوقوف ان استفل بطواف القدوم فلا يكون انما ولم يلزمه  
 دم على المشهور قال بهرام في كبيره قال ما كنت بلغني ان  
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يأتون مراهمين  
 فينفذون الحجهم ولا يطوفون ولا يسعون الي ان ياتوا  
 من عرفة انهم وترك ركعتيه اي ركعتي طواف القدوم  
 تركه فان تركهما من غير عذر ولا نسيان حتى خرج لعرفة

لزمه

لزمه دم وان تركهما لعذر او نسيان فلا دم عليه على المشهور  
 ومنه ان يمضي الي عرفات من الميقات قبل ان يدخل مكة مع  
 امكان ذلك قال في تهذيب البرادعي ومن مضى الي عرفات  
 وهو يقدر على دخول مكة والطواف وتركه فالدم يلزمه لئلا  
 حيز الطواف لانه غير مرهق نذر كما تقدم ببيان قريبا فان  
 احرم من الحرم سواء كان مكيا او افاقيا او غيرهما فلا يجب  
 عليه طواف القدوم ويسقط عنه قال سند كل من احرم من  
 منزله في الحرم فهو كمن احرم من مكة في تأخير الطواف الي بعد  
 عرفة انهم وكذا من اردف الحج على العمرة في الحرم فلا يجب عليه  
 تح طواف قدوم ويسقط عنه السعي قبل عرفة ايضا ولام  
 عليه تنبيهه اذا احرم بحج مفرد او بقران من الحرم ان فقد  
 احرامه ووجب عليه الخروج للحل على المشهور فاذا دخل منه  
 لا يطوف ولا يسعى قبل عرفة لانه احرم من الحرم كما قال  
 سند عن ابن القاسم وتقدم من يدين ببيان عليه ذلك وطواف  
 القدوم لما اختلف اهل المذهب فقط في ركعتيه وبقيته  
 المذاهب الاربعة اتفقوا على عدم ركعتيه والمعروف  
 من المذهب انه واجب يجبر بالدم كما صرح به في المدونة



واطلق في الرأية عليه الوجوب ودرج عليه ذلك اكثر اهل المذهب  
واطلق بعض اهل المذهب عليه بانه سنة كالشيخ عبد الحق وغيره  
وقال ابن عرفة هو سنة نبها لا سبب وقال العلامة خليل في  
التوضيح حكى ابن عبد البر قول ابي المذهب بركنيته **كطواف**  
**الافاضة** ولكنه قول شاذ لا يلتفت اليه **فعل** **هذا القول** الشاذ  
لا يتخلل من الاحرام من تركه الا بفعله ولو سار الى اقص  
المشرق والمغرب قبل الاتيان به رجع اليه ولما قدم من  
كان محرم ما يج لو قد ان فانه ينوي بطوافه القدوم ذكرهنا  
من كان محرم بعمرة بقوله وان كان محرم من الحل بعمرة ثم  
اتي مكة فنوي طواف العمرة وهو الركن الثاني من اركانها  
المجمع علي ركنيته حكى الاجماع علي ذلك ابي الحاج في مناسكه  
وغیره وبقدم ان اركانها ثلاثة علي المذهب الاحرام والطواف  
بالتفاق والسعي فلو تركه اي طواف العمرة باجمعه او تركه  
سوطا منه او بعض سوطا من عمرة صحيحة او فاسدة لما قدر ان  
حكم الفاسدة في وجوب اتمامها كالصحيحة فلا يتخلل من احرام  
العمرة الا بفعله لكونه لا يجبر بدم هذا ان كان بمكة او قريبا  
منها بل ولو سار الى اقص المشرق والمغرب رجع جوبا اليه

اي الي

اي الي طواف العمرة محرم ما يتجذر امن ثيابه كما كان **ليفعله** قال في  
المندوحة من طواف العمرة علي غير وضوء او تركه سوطا او سببه  
فذكر بعد ان حل منها بمكة او ببلد فليرجع حراما اي محرم كما كان وهو  
كمن لم يطوف فيطوف بالبسي ويسمي وان كان قد حلق بعد  
طوافه اقتدى وان كان قد اصاب النساء فسدت عمرته فيجب عليه  
اتمامها والعقضاء والهدي وان كان قد اصاب الصيد والطيب فعليه  
لكل صيد اصابه الجزا وعليه للمس الطيب الفدية كما يجب عليه  
لللبس ثيابه فان كان محرم باطلاق فنعين الشك الذي  
يريد قبل ان يطوف كما تقدم بيانه ثم ينوي جوبا **طواف** **ذلك**  
الشك الذي عينه وان احرم بما احرم به فلان فيسئل ثم ينوي  
طواف الشك الذي احبوه انه احرم به فان تعذر سؤاله  
بوجه من الوجوه المتقدم ذكرها كما لو وجد ميتا او وجده محرم  
بالاطلاق او لم يحرم اصلا صار حرامه مطلقا فنعين الشك الذي  
اراده قبل الطواف ثم يطوف فاذا نوي طواف الشك الذي  
هو متلبس به فحينئذ ان يقبل الحجر الاسود في اول السوط  
الاول بصوته او بفير صوت كهلوا افضل ان قد روي التخييل  
والمراد بالتخييل وضع الغم عليه ويكون في اول الطواف روي







فان لم يوصل يده اليه لرحمة فبعود ان كان لا يوقدي به احدا  
ثم وضعه علي فيه وكبر فان لم يصل العود الا باذي ترك ذلك  
وكبر ومضي ولا يدع التكبير استلم او لم يستلم ويكره له  
ان يسير بيده ثم يضعها علي فيه قال ابن فرحون في منسكه  
ولا يشر اليه بيده ويضعها علي فيه وقد علمت ان مذهب  
المدونة كراهة الاشارة بيده اليه اورفعها عند التكبير وهذا  
هو المذهب المشهور تنبيه قال المصم يعني والده في شرح  
المختصر ولم اقف علي مضي صريح في التكبير هل هو قبل التقبيل  
او بعده الاقول ابن فرحون في مناسكه ونضه اذا تقدمت  
للطواف فاستقبل الحجر وكبر ثم قبل بفيكك انتهى فظاهر  
عطفه التقبيل بسم علي التكبير يقتضي ان التقبيل عقب  
التكبير ونحو قول ابن جماعة التوسعي كتي ظاهر كلام المدونة  
او صريح يفهم منه ان التكبير متأخر عن التقبيل وهو مقتضي  
ما فهمه سدي خليل عن المدونة والامر سهل انتهى اي كلام  
والده في ثم المختصر ثم يسرع في الطواف والبسب عن يسار  
فاذا وصل الي الركن اليماني فيسن له ان يلمسه بيده في  
الطواف الاول ثم يضعها علي فيه من غير تقبيل علي المشهور

ولقول

١٠٦  
ولقول مالك يستلمه ولا يقبل يده وفي الموازية يقبلها واحدا  
اللتخيم ايضا وكبر وفي مختصر المدونة لابن ابي زيد ولا يدع الد  
التكبير منها استلم ام لا انتهى فان لم يقدر علي المسك كبر ومضي  
ويكره له اي للطايف محرما او غيره اذا لمس الركن اليماني بيده  
ووضعه علي فيه ان يقبل يده بصوت او بغير صوت فلا مفهوم  
لقول بصوت او اي وكذا يكره له ان يسير بيده الي الحجر الاسود  
عند محاذاته او يسير بيده الي الركن اليماني عند محاذاته ثم يضعها  
علي فيه سواء مسه ام لا علي المشهور واختار عياض الاشارة  
مع التكبير والاكثرون علي عدمها وهو مذهب المدونة كما تقدم  
او اي وكذا يكره له ان يلمس الركنين التاميين وعلل غير  
واحد الكراهة بانها ليسا علي قواعد ابراهيم او يكبر عندهما اي  
وكذا يكره للطايف ان يكبر عند محاذات الركنين التاميين له  
لقول مالك في المدونة ولا يكبر اذا حاذاهما انتهى ويستحب له  
اي للطايف ان يقول بين الركنين اي بين الركن اليماني والحجر  
الاسود ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة موافا ورحة  
روى عن علي رضي عن الحسن في الدنيا الزوجة الصالحة وفي الآخرة  
الحور وقنا عذاب النار عن علي رضي الله عنه قال عذاب النار



المرأة السوء وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
يقول بين الركنين ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
حسنة وقنا عذاب النار ومن المأثور ما في المستدرک للحاكم  
بسنده صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الركنين اللهم  
اللهم فني بيا رزقتني وبارك لي فيه واخلف علي كل غائبة  
لي منك خير وفي رواية واحفظني في كل غائبة لي منك خير انك  
علي كل شيء قدير وصحاح يستحب من الدعاء بين الركنين ان  
يقول اللهم اليك بسطت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي  
فاقبل مسئلتني واقل عثرتي واستحب ابن حبيب ان يقول  
في ابتداء الطواف عند استلام الحجر الاسود لبسم الله والله  
اكبر اللهم ايماناً بك اي حال كوني مؤمناً بك او اومن بك  
ايماناً جازماً لا شك فيه ومصدقاً بما جاء به محمد نبيك و  
استحب ابن حبيب للطايف ايضا ان يسجد علي الحجر  
الاسود ويكرر السجود والتعجيل ثلاثاً اذا خلى المكاتب  
قال ابن فرحون في شيء قول ابن الحاجب قال ابن حبيب جاء عن  
ابن عمر وهذا ابن عباس رضي الله عنهما انهما استلما الحجر  
وسجدا عليه ثلاث قبل وثلاث سجدة قال وفعل ذلك

حسن

حسن وليس بسنة ولا امر لازم قال واحسب كراهة ما ذكر  
السجود عليه انما هو في الغيبة خيفة اي يرى ذلك واجبا واما  
في طاعة نفسه فلا بأس لفعل ابن عمر وابن عباس اشهد قلت  
وما نقله ابن حبيب عن ابن عمر وابن عباس فقد رواه البيهقي  
وانكر الامام مالك رحمه الله تعالى وقد سره جميع ما استحب  
ابن حبيب اي انكر كونه مرويا في حديث صحيح كذا ينبغي فلا  
ينافي ما وردت طرق غير صحيحة **وكرهه** اي وكره ما ذكر ايضا  
جميع ما استحب ابن حبيب خيفة اعتقاد الجاهل وجوبه قال  
في المدونة وانكر مالك قول الناس اذا طأ الركن الاسود  
اللهم ايماناً بك ووفاً بعهدك وتصديقاً بكتابك وراي انه ليس  
عليه العمل قال ولا يزيد علي التكبير شيئا وانكر وضع الحديث  
والجبهة علي الحجر الاسود وقال هذه بدعة انتهي وفي النوادر  
عن الموازية ولا يسجد علي الركن وليقبل وفي شرح الارشاد  
وكره مالك السجود علي الحجر ويترى الوجه عليه قال  
بعض شيوخنا وكان مالك يفعل اذا خلى به انتهى قال  
ابن رشد في رحلته الصحيح عندنا استحباب السجود عليه  
للحديث وانفرد مالك عن العلماء فقال السجود عليه بدعة



واعترف القاصي عياض بسند وذاك في هذه عن العلماء  
 انتهى تنبيه مما يستحب ان يقال في الطواف اذ كان  
 من باب وهو ما ذكره في الاصابة كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقول اللهم هذا بلدك الحرام والمسجد الحرام وبينك  
 الحرام وانا عبدك اجن عبدك اجن امته انبياءك بذنوب  
 كثيرة وحظايا جمّة واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك  
 من النار فاغفر لي انك انت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت  
 عبادك الي بينك الحرام وقد حبست طالبا رحمتك مبتغيا  
 مرضاتك وانت مننت عليّ بذكرك فاغفر لي وارحمي انك  
 علي كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى  
 وما يقال عند الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك من الشرك  
 والشك والنفاق والسقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر  
 في الاهل والولد وهذا من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم كما  
 رواه البيهقي وغيره الا انه لم يغيره بحالة الطواف ويقال  
 عند المنتهى للميزاب اللهم اظليني تحت ظل عرشك يوم  
 لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم  
 شرابا هنيئا لا اظلم بعده ابدا يا ذا الجلال والاكرام وهذا

مروي

الاشبه

مروي عن بعض السلف وقال ابن فرحون في مناسكه وهما  
 ذكره ابن الجوزي والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا  
 هاذي الميزاب وهو دائر في الطواف من وراء الحجاب يكسر الخا  
 يقول اللهم اني اسالك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب  
 ورواه الارزقي من حديث جعفر الصادق بن محمد عن ابيه ويقال  
 عند الركن اليماني لبسم الله اكبر اللهم اني اعوذ بك من الكفر  
 والفقر والذل ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة ربنا انت في  
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ومنا عذاب النار رواه الارزقي  
 عن علي رضي الله عنه واخرج الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال ما انتهى  
 الي الركن اليماني الا وجدت جبريل عنده قال قل يا محمد قل  
 وما اقول قال قل اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفاق  
 ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة ثم قال جبريل ان بين الركنين  
 سبعين الف ملك فاذا قال العبد هذا قالوا امين انتهى ويدعو في  
 طوافه بما احب من خير الدنيا والآخرة ومما يستحب ايضا  
 ان يطوف بالباقيات الصالحات لما روي ابن ماجه عن ابن  
 هدير رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من  
 طاف بالبيت سبعاً ولم يتكلم الا ب سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله



واسمه اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم بحيث عنه عرس  
سيات وكتب له عرس سنات ورفع له بها عرس درجات انتهى  
وروي الاثر في عذاب هديره حج آدم عليه السلام الي ان قال  
فاستقبلته الملائكة بالردم فقالوا ببر حجك يا آدم قد حجنا  
هذا البيت قبلك بالحي عام قال فما كنتم تقولون حولي قالوا  
كننا نقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فكان  
ادم اذا طاف يقول هؤلاء الكلمات الحديث وفي اخره قال  
نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك انتهى ويكثر من الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم في الطواف ومن الدعاء فان الدعاء فيه  
مستجاب فاذا شرع من محاذات الحج الاسود ومشي على  
الكيفية التي ذكرناها حتى وصل الي الحج الاسود فذكر سوط  
لحم مطوف كذا حتى يكمل سبعة اسواط فكل مرة من  
هذه السبعة سوط واحد والسبعة الاسواط طواف كامل  
قال ابن فرحون وهذه السبعة يقال لها سبع بضم السين ونحوها  
من فتح جعل جمعا ومن ضم جعل اسما مفردا بمعنى الاسبوع  
والاسبوع اسم مفرد يراد به الجمع وليس بجمع انتهى يفعل  
في كل سوط كما ذكرنا من تعجيل الحج واستلامه بيده او عود

عند

عند العجز كما تقدم ببيانته وليس الركن اليماني بيده او التكبير  
عند عدم الاستطاعة الا ان تعجيل الحج الاسود واستلام  
الركن اليماني في اول كل سوط غير السوط الاول مستحب للحج  
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الحجر الاسود والركن  
اليماني في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر  
بكر الحار فان ترك تعجيل الحج الاسود وليس اليماني في جميع  
الاسواط لادم عليه وانما خالفوا لافضل سبيله قال خليل  
في منسكه ولا يابس باستلام الحج الاسود بغير طواف انتهى هذا  
قول ما ذكر في المدونة وفي الموازية وليس ذلك من شأن  
الناس ونقل في التوضيح عما ذكر في المختصر انه قال ليس  
من شأن الناس الاستلام بغير طواف ولكن لا يابس به انتهى  
قال والدائم وقوله ولا يابس به يريد انه مستحب قال  
سند وهو في نفسه قرينة تتعلق بالبيت تفعل في طواف  
وتفعل منفردة عنه انتهى وفي تاريخ مكة للمفكر ان اول  
من احدث استلام الركن بعد الصلاة من الائمة ابن الزبير انتهى  
وليس الاستلام بغير طهارته من امر الناس قال في التوضيح قال  
الباجي من سنة استلام الركن الطهارة انتهى وتوجيهه انه



كما تجزئ من الطواف والطواف لا يفعل الا بطهارة انتهى كلام  
التوضيح قال والدائم وعلم منه ان استلامه بغير طهارة مخالف  
السنة فيكون مكروها انتهى وكذا يستحب للطائف بقيل  
**الحجر الاسود في آخر الطواف السابع** قبل صلاة الركعتين كما صرح  
بذكر ابن الجلاب وخالف في ذلك ابن فرحون بقوله فاذا  
فرغ من الطواف واراد الركوع فليس عليه ان يعود الى  
الاستلام فاذا ركع واراد الخروج الى السعي عاد فاستلم  
انتهى بسببه قال سند ويستحب اذا فرغ من طوافه  
واراد الركوع ان يقف للدعاء بالملتزم وهو ما بين الباب  
والحجر الاسود فيلتزمه ويعتقه ويلح بالدعاء وكان ابن عمر  
يضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه على الحائط ويبسطهما  
ثم يقول هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك  
انتهى قال السهر حنيتي ويقبل الدعاء في خمسة عشر موضعا  
في الملتزم وعند الميزاب وخلف المقام وفي الطواف وفي عرفة  
وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمر الاولى وعند الجمر الثانية  
وعند الصفا وعند المروة وفي زمزم وعند المسعى الحرام وفي  
المسي وفي الحيطم انتهى **وسند** له اي للطائف ان لا يفعل

بين

بين اجزاء الطواف بسبب قليل **واما الفضل الكثير** بقدر السعي  
بعد طهارة كما في التحريم فانه يبطله ويبتداء من اوله وعليه عمل قول  
ابن بشير ولا يفرق بين اجزاء الطواف فان فعلا ابتداء وولدا  
قال النخعي الا ان يكون التفرق يسيرا او يكون لعذر وهو  
على طهارته واذا فرق بين اجزاء الطواف تفرقا كثيرا فام  
**يؤمر** وجوبا باعادة ما دام بمكة فان لم يعد حتى بعد  
عن مكة لزوم الدم بانفاق حيث كان الطواف ركنا او وجبا  
واما ان كان تطوعا فلا يخلو اما ان يكون الفضل الكثير عمدا  
او سهوا فان كان عمدا وجب عليه الاعادة ما دام بمكة فان لم  
يعد حتى بعد عن مكة فلا دم عليه ولا رجوع وان كان  
سهوا فستحب الاعادة فقط ويكره له ان يفرق بين اجزائه  
**تفرقا يسيرا من غير عذر ولا حاجة** معنونه ان كان  
التفرق اليسير لعذر او حاجة فلا يكره وسيأتي بيان ذلك  
**مستوفي عند الكلام على الموالاة** ان شاء الله **مهمة** يندب  
ان يكون الطائف في حال طوافه خاضعا بظاهره متحشعا  
بقلبه حاضر القلب مع الله ملازم الادب بظاهره وباطنه  
وفي حرمانه وسكونه وهيئته فان الطواف صلاة فيسبغ في ان



يتأدب بادابها فلا يعبت ولا يجعل يديه من وراء ظهره ويستشعر  
 بقلبه عظمة من يطوف ببسته **وسين** لم الاضطباع في الطواف  
 بان يخرج طرف رداءه الايمن تحت ابطه الايمن ويضعه  
 على كتفه الايسر ويكشف كتفه الايمن **علي ما قاله سند**  
 ويدل له ما في ابني ما جده ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف  
 مضطجعا وعليه بردانته وكبره ما لك الاضطباع فيه  
 وقال ما رايت احدا يفعل **ويكره له التلبية في الطواف**  
 قالوا له المص في حاشيته علي منك خليل وكره ما لك في المدونة  
 التلبية من حين يبدأ الطواف الي ان يفرغ من سعيه  
 وقيل ان لبي فيه فهو في سعة قال الحمي في جوازها للطايف  
 وكرهتها رواتنا انهم ولكن المعتمد الكراهة كما رزح عليه  
 المص **ويكره له ايضا قراءة القرآن في البناء طوافه علي المشهور**  
 لقول مالك وليست القراءة في الطواف بالبست ولا في السعي  
 من امر الناس القديم وروي ابني الموازع عن مالك ان القراءة  
 في الطواف لم تكن من عمل الناس ولا باسبها اذا اخفاها  
 وقال ابني بسيد اما ما قل منها فلا تأتير له واما ما كثر في  
 كراهتها قولان بالجواز لانه اكمل الذكر وبالكراهة لانه انما

ورد

ورد فيه الذكر اي الدعاء قال في الجلاب لا باس بالقراءة ان  
 اخفاها في نفسه انتهى **ويكره ايضا كثرة الكلام فيه بغير**  
 ما هو محبوب شرعا واما المحبوب كما مر معروف ونهي عن منك  
 فلا كراهة فيهما بل يطلبان فيه سوء قل الكلام فيهما او  
 كثر ولا باس فيه بافادة علم شرعي ما لم يطل الكلام فيه  
 والا استحب تركه وانما كره الكلام بما يتعلق بامر الدنيا  
 لقول صلى الله عليه وسلم الطواف بالبست صلاة الا ان السراياح  
 فيه الكلام قال ابني فرحون واما الكلام في الطواف الواجب سر  
 فكرهه مالك واما في التطوع فلا بأس وفي المدونة كان ما لك  
 يوسع في الامر الخفيف من الحديث في الطواف واما الكلام  
 في السعي اخف منه في الطواف انتهى **تنبيه** قال بعضهم ولا  
 باس ان يسلم علي الطايف حال طوافه بخلاف الملبى لان  
 الطواف صلاة فجاز السلام علي المصلي جاز علي الطايف انتهى  
**وكراهة الوقوف لذلك** اي للكلام فيه مع الغير استدراكه  
 ويكره انشاد التعريف لقول المدونة كان ما لك يكره  
 القراءة في الطواف فكيف بانشاد التعريف انتهى ولا باس  
 بالبستين والثلاثة اذا تضمنت وعظا او تحريضا على



طاعة ويكره شرب الماء فيه المصطر وشربه صلى الله عليه وسلم فيه لبيا ن الجواز كما في ابن علان وفي الجلاب ولا يأكل ولا يشرب فيه وكراهة الشرب فيه اخف من كراهة الاكل ولو فعلها فيه لم يبطل طوافه ويكره البيع والشراء فيه ويكره حصر اي كشف الطائيف عن منكبيه والمراد كشف منكبيه جميعا واما منكب واحد فقد تقدم انه الاضطباع وتقدم ما فيه ويكره تقطيع الرجل فيه واحترامه لاجل الطواف ويكره ايضا تنقيب المرأة قال في النهاية الثقب ما يصل الى العين واللسان سد الغم بالنام والشرب ومحل كراهة تنقيب المرأة فيه ما لم يخشب منها الفتنة والاوجب عليها تقطيع وجهها باجمعه وهذا اي الذي تقدم من كراهة تقطيع الرجل فيه واحترامه لاجل الطواف وتنقيب المرأة انما هو في الطواف الذي يقع بين التحلل الاول اتم بعد رمي جمرة العقبة كطواف الافاضة والتطوع واما في طواف القدوم او طواف العمرة او التطوع الذي يقع قبل التحلل الاول فذلك يوجب القدية ويكره ان يطوف وهو يدافع البول او الغائط تنبيه يجب عليه ان يصون نظره عما لا

يجل

يجل النظر اليه من امرأة ولو عجوز او امرؤ حسن الوجه والصورة ولتحذر ذلك لاسيما في هذا الموطن الشريف ويصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من ضعفاء المسلمين وغيرهم من في بدنه نقص لشي منه او من جهل شيأ من المناسك فيطالب منه ان يعلم برفق ويسحب للرجل الدنوق من البيت في طوافه فكلما قرب من البيت فهو افضل بعد الاحياء بان يبعد عن جدار البيت قدر ذراع لئلا يدخل بعضه في اجزائه كرجله في هو البيت تحت الشاذوان ولا ينظر في كثرة الخطا الحاصلة منه مع البعد لان فضل القرب ينز يد علي فضل كثيرها الا ان يمنع الزحام قرب البيت من الرجل فلا يخرج استجابا الى حاشية الناس للرجل لان المحاطة علي الرجل مع البعد عن البيت افضل من القرب بلارمل ويستحب للنساء البعد عن الرجال في الطواف ويكره الطواف للرجال مع الاختلاط بالنساء خشية ان يلمس بلذة فيستغنى وضوء الملبذ ويبطل الطواف او يحصل باللمس مذبح فيوجب الهدى ان كان في طواف قدوم او عمرة او يحصل به مني فيفسد الحج او العمرة ويسن لمن احرم من الميقات



بحج او عمرة او بقران ولم يراهف ان يرمل في الثلاثة الاسواط  
الأول قول المصنف ولم يراهف بفتح الهاء اي الذي ايت في زمن  
يمكنه ان يطوف للقدم ويسعي بعده قبل عرفه فان يراهف  
فلا يجب عليه طواف قدوم لكن ان تكلف وطاف للقدم فحسن  
في حقه الرمل كما قررنا فان كان احرامه من الجعرانة او السعي  
فيسحب له ان يرمل فيها وكذا يستحب الرمل فيها في  
طواف الافاضة اذا سعي بعده كمن احرم بالحج من مكة  
يعني ان الرجل مكيا او افاقيا اذا احرم بالحج من مكة او اردف  
عليه العمرة في الحرم فانه يستحب له اذا طاف طواف الافاضة  
ان يرمل في الاسواط الثلاثة الأولى لانه طواف يعقبه سعي  
بخلاف من احرم من الميقات او الحل بحج وطاف للقدم فانه  
اذا طاف للافاضة فلا يرمل كما ياتي او كان مراهقا ولم  
يطوف طواف القدوم واخر السعي يعني ان الرجل اذا احرم  
من الميقات او من الحل بحج او بقران وراهقه الوقت وخشي  
فوات عرفته باستغاله بالطواف فترك طواف القدوم واخر  
السعي ليعرفه فانه يستحب له اذا طاف للافاضة ان  
يرمل فيه في الثلاثة الاسواط الأولى **تنبيه** من ترك الرمل

من

113  
من احد به فلا دم عليه علي المشهور سواء ترك عمدا او نسيانا  
او لعذر قال في المدة وانه وهو خفيف وكان ما لك يقول  
عليه الدم ثم رجع وقال لادم عليه فان لم يرمل من حوط به  
عليه طريق السنة او الاستنجاب في الثلاثة الاسواط الأولى  
او في سبب منها من كل طواف يعقبه سعي لم يرمل فيما بعدها من  
الاسواط بل يكره له الرمل حينئذ ومن ترك الرمل في طواف القدوم  
فلا يرمل في طواف الافاضة سواء تركه عمدا او نسيانا علي المشهور  
ولا يرمل النساء في طوافهن قال ابن عبد البر وجمهورنا علي انه  
لا يرمل علي النساء في طوافهن ولا هوالة في سعيهن انتهى  
ومن زوجه عن الرمل **ففيه** وسعه قال في المدة وان زوجه  
عن الرمل ولم يجد مسلما رمل بعد طوافه انتهى **والرمل**  
**فرق المني ودون الجري** قال بهرام قال الجوهري والرمل  
ان يثب في مسيه وثبا خفيفا يثر منكبته وليس بالوثب  
الشديد انتهى ويكره الجري لانه خلاف السنة ولا رمل في  
طواف التطوع ولا في طواف الوداع ولا في طواف الافاضة  
اذا كان قد قدم السعي لما تقر ان الرمل المبروع اما هو في  
كل طواف يعقبه سعي ومعنوم قوله قدم السعي انه اذا لم يعده



الطواف بالنعلتين الطاهرتين سواء كان الطائف محرما او  
غيره ويجوز ان يصلي الطواف بالتحفين الطاهرتين اذا جاز له  
لبسهما في الاحرام وان يدخل بهما اي بالنعلتين الطاهرتين  
او التحفتين الطاهرتين المحجربتين الحائضين في البيت الشريف  
فلا يجوز له ان يدخل بهما فيه قال ابن سفيان في الزاوي ولا  
يدخل احد البيت بخف ولا بفعل ثم يصلي ركعتي الطواف  
فان كان في نهار فانه يصليهما في وقت تحل فيه النافله وان  
طاف في وقت لا تحل فيه النافله ترخص حتى تحل فيصليهما فان  
كان بعد صلاة الصبح ترخص حتى تطلع الشمس مقدار  
دمح فيصليهما وان كان بعد العصر ترخص الي ان تقرب الشمس  
ويصلي المغرب ثم يصليهما وافهم كلامهم ركعتي الطواف  
انه لا يجزي عنهما الغرض وافهم ايضا قولهم ثم يصلي ركعتي  
الطواف انه لا يجمع اسابيع ويصلي بجميعها ركعتين بل يكره  
جمعها وان وقع صلى لكل اسبوع ركعتين علي المشهور  
وقيل تجزي عن اسبوعين فاكثر ركعتان مع الكراهة وان  
سرع في الاسبوع الثاني قبل ركعتي الاول فانه يقطع الثاني  
فان اتمه فلكل ركعتان علي المشهور لا ركعتان للجمع وما تقدم

الطواف

الطواف القدوم واخره عمدا او سهوا فانه يرمي في طواف الافاضة  
لانه يسمى بعد كما تقدم بيانه ومن طاف بصبي او مريضا يرمي  
بهما علي المشهور قال الحارثي ويسن الرمل ولو كان الطائف  
مريضا او صبيا حمل كل منهما علي دابة او عينها فيرمل الحامل  
ويحرك الدابة كما يحركها ببطن محسرة وقال الحنفي وعلي قول  
ابن القاسم لا يرمي بالمريضا وهو احسن فيه وفي الصبي لانت  
السنه وردت في ذلك فحين كان صحيحا لترويق قوته والمريضا  
وان طيف به محمولا خارج عند ذلك انتهى ولا يرمل الرجل  
اذا حرم عن المدة لانه نايب عنها وهما لا يرمل عليها ولا  
يرمل ايضا هي اذا حرمت عنه والمسي في الطواف  
للقادر عليه واجب يجبر بدم يريده ان المسي في الطواف  
للقادر عليه واجب يجبر بدم حيث كان الطواف ركنا او  
واجبا واما في النفل فلا دم عليه فان ركب فيه مع القدر  
عليه المني امر باعادته مادام بمكة فان لم يعده حتى بعد  
عن مكة لزمه الهدى علي المشهور ولا يترط في العاقر  
عن المني عدم القدرة بالكلية بل يكفي المرض الذي يسف  
معه المني والكبر عند ركنا في المشهور والغيب وجوز



من كراهة الجمع بين اسبوعين فاكثرا منها هو في طواف النطوع  
واما الواجب فنيابة ويستحب له في صلاة ركعتي الطواف مطلقا  
ان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون  
وان يقرأ في الركعة الثانية قل هو الله احد كما رواه مسلم وان اقتصر  
على الفاتحة اخرا قال ابن الحاج ولو اقتصر فيها على ام القرآن وحدها  
اجزأه النبي ولكنه تركه الافضل سبيله ولا يزيد على  
ركعتي الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على ركعتين  
في حجة وعمرته فان زاد فلا بأس ولا شيء عليه لان الزيادة نقل  
مطلق قال المصنف يعني والده في اصل هذا الكتاب والظاهر  
انه لا بد لهما اي لركعتي الطواف من نية تخصها كقول  
نويت ركعتي الطواف مثلا لانه قد قيل بوجوبهما مطلقا على  
سواء كان الطواف واجبا او تطوعا وهذا القول اختاره البايعي  
وابن الحاجب ونصه وواجبانه خمسة الى ان قال الخامس  
ركعتان عقبيه وقيل بسنتيهما مطلقا كان الطواف واجبا او  
تطوعا واختاره هذا القول القاضي عبد الوهاب وقيل انهما  
تابعان للطواف في الوجوب <sup>والله</sup> فان كان الطواف ركنا او واجبا  
فهما واجبتان وان كان مندوبا فلهما مندوبتان وهذا اي

القدر

القول الاخير هو الظاهر واختاره ابن رشد وشهاب  
عسك نديهما مطلقا ووجه وجوبهما على القول به مع نية  
الطواف انهما لما كانا تابعتين له فكانا من نية وبالشروع فيه  
كانتا شارتا فيهما فلهذا وجب الايتان بهما قال البايعي من  
حكم الطواف ركعتيه ان يؤتي بهما بطمارة واحدة ولهذا في  
طواف طواف واجبا وسبيلهما ثم تذكرهما وهو على طمارة فانه  
يصليهما اين كان فان اقتضى وضوءه فلا يغسلهما ان يكون  
بمكة وما في قربهما او يسا عد عنها فان كان بمكة او قربا منها فانه  
يرجع وينتداء الطواف ويصلي ركعتيه ويسعى ولو كان قد سعى  
بعد الطواف الاول وان كان لم يتذكرهما حتى بعد عن مكة او  
رجع الى بلده ركعهما حيث كان ويعت بهدي اتفاقا سواء  
وطي او لم يطا <sup>النسائي</sup> كلام والدن واما ان كانت الركعتان من طواف  
الوداع فليركعهما ولا هدي عليه رواه ابني حبيب عن مالك وال  
في المدونة ولو ذكر الركعتين بعد ان بلغ بلده او بئاع من مكة فلا  
يبالي من اي طواف كانت اي من طواف عمره او حجة قبل وقوف  
عمره او بعده فليركعهما حيث هو ويهدي نية من طواف  
او القدوم ونسي الركعتين وذكرهما في سعيه رجع فركعهما يقع



السعي بعدها وهو السعي في ذلك ان كان علي وضوء والا فتوضأ  
واعاد الطواف وان قرب قاله مالك وان ذكرهما بعد السعي  
قال مالك يركعهما ويهيد السعي فان لم يذكر حتى يتاعد  
عن مكة او رجع الي بلد فقدم ان يركعهما حين كانت  
ويهدي اتفاقا وطيا ام لا ويستحب ان يركعهما خلف المقام  
لعن علي بن ابي طالب قال ابن علان وغيره جاء ان آدم  
لما اهبط طاف بالبيت سبعا وقلبي خلف المقام ركعتين ثم قال  
اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي  
فاعطني سقيا وتعلم ما عندي فاغفر لي ذنوبي اللهم  
اني اسالك ايمانا يا سر قلبي وبقينا صادقا حي اعلم  
انه لا يصيبني الا ما كتبته لي والرضي بما قضيت علي فاوتي  
اسراليه قد دعوتني بدعاء استجيب لك به ولت يدعوني  
به احد من ذريتك من بعدك الا استجيب لك وغفرت له  
ذنوبه وفرجت همومه واجرت له من وراء كل ناجي  
واسه الدنيا وهب راحته وان كان لا يدريها ومحل استجابه  
اتباع ركعتي الطواف خلف المقام ما لم يورد الي مرور بين  
يدي المصلين او مرورهم بين يديه والا صلى في اي جهة

من المسجد

من المسجد وحيث ما ركع اجزاه الا في الحج اي حجة اسماعيل  
والاداخل البيت الشريف وعلي ظهر البيت فان صلاهما في  
احدهما الثلاثة المواضع محمدا كما لو تركهما فبقوا عاودتهما  
ما دام بمكة فان لم يبعدهما وبعد عن مكة لزمه هدي علي المشهور  
وقيل لا هدي عليه وهذا في الطواف الواجب واما غير الواجب  
حب كطواف وداع فله ان يركعهما في البيت والحج بل  
يندب صلاتهما فيهما قال الزرقاني علي المحضر ويندب فيهما  
ركعتا طواف مزدوب وكذا واجب او ركن علي القول بنبذهما  
كما ساروا ابن عسكر في عمدة لاعلي وجوبهما او سنتهما انتهى  
ويجب علي من طاف بالبيت الحرام ان يوالي بين الطواف  
وركعتيه والتقري في اليسير مفتقر بين الطواف وركعتيه  
وكن الا فضل تركه فان فرق بينهما اي بين الطواف  
وركعتيه تقريرا طويلا او انتقص وضوءه استأنفت  
الطواف وجوبا وركع ركعتيه واعاد السعي ان سعي اول قال  
العلامة خليل في منسكه وان انتقص وضوءه قبل الركعتين  
توضأ واعاد الطواف الواجب وهو مخير في التطوع انتهى فان  
كان الطواف واجبا فتوضأ وصلاهما ولم يسأنفعا اي ولم



بعد الطواف وخرج و سعى بعده اعاد وجوبا الطواف  
والسعي مادام بمكة فان تباعد عن مكة فلا يرجع واهدي  
وكذا من التقرب بالمفتقر الذي لا يضر ان يفرق بينهما اعي  
بين الطواف وركعتيه بعد ركعتي اذا اقيمت عليه صلاة الفريضة  
اي فريضة كانت ولو عطل بعد اكمال الطواف سواء كان ركعتي  
او واجبا او تطوعا وقبل ان يركعهما فانه يجب عليه ان  
يصلي مع الامام ولا يركعهما اي ولا يصلي ركعتي الطواف بعد  
اقامة الفريضة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة  
فلا صلاة الا الملقوبة رواه الشيخان في صحيحيهما فان سلم من  
صلاته التي صلاها مع الامام وكانت غير صحيحة وعصر ركعتيهما  
فان لم يركعهما وجلس بعد سلامه من الصلاة طويلا  
والظاهر ان الطول هنا بقدر السعي او انتقض وضوءه  
استأنف الطواف علي قياس ما تقدم في الذي قبله  
وهذا اي ومحل طلب مبادرته لركعتي الطواف بعد سلامه  
من تلك الصلاة مع الامام اذا كانت الفريضة التي اقيمت  
عليه غير الصبح والمغرب فان كانت الصبح وصلاها مع الامام  
اخرهما استحبابا علي المشهور حتي ترتفع الشمس فيدوم ثم  
صلاها

صلاها قال ابن خزيمة والسنن لا يركع بعد الصبح  
حتي تطلع الشمس وقال مطرف يركع ان كان بفلس  
انتهى ومحل المبادرته الي صلاة ركعتي الطواف بعد طلوع  
الشمس وارتفاعها قيد رمح اذا كان باقيا علي وضوءه الاول  
الذي طاف به فان انتقض وضوءه استأنف الطواف وجوبا  
فان لم يستأنفه وصلي الركعتين وسعي اعاد الطواف والسعي  
مادام بمكة فان تباعد عنها بعث يهدي ولا يلزمه الرجوع  
وهذا في الطواف الواجب والركعتي واما طواف النفل فهو مخير  
في استيفائه ان لم يتجدد خروج المحدث والا وجب ان يعيد كما مر  
وان كانت الصلاة التي اقيمت عليه بعد فراغه من الطواف وقبل  
ركعتيه العصر صلاها مع الامام كما تقدم واخر ركعتي الطواف  
استحبابا وركعتيهما بعد غروب الشمس صلاة المغرب قبل تنقله  
وانما قد متا علي النقل لانه لا يباح الفضل بين الطواف وجزئية  
الاباء هو علي منه او مثله كما في السنن وروي عن مالك بن يحيى  
في تقديم ركعتي الطواف علي صلاة المغرب ومحل ركعتيهما بعد  
صلاة المغرب وقبل تنقله او بعد غروب الشمس وقبل صلاة  
المغرب علي قول ابن رشد بشرط ان يكون علي طهارته الاولى



ايضا وكذا الحكم في استحباب تأخير ركعتي الطواف الى بعد  
طلوع الشمس وارتفاعها قدر رجب **لوسر** في الطواف ولو  
ركنا او اجبا قبل الغي فطلع عليه الغي بعد اكمال الطواف  
وقبل الركعتين واحري لو طلع عليه الغي قبل اكمال الطواف  
فانه يستحب له ان يؤخر ركعتي الطواف الى ان تطلع  
الشمس فيصليهما **ح** وفي حاشية العقالات علي منسكه وان  
حلي انه ان صلاهما اي ركعتي الطواف تقام صلاة الصبح  
وتقوت ركعتا الغي فانه يصليهما ويؤخر ركعتي **الغجر** بعد  
الاسراف كما ذكره ابن فرحون ونصه قال ابن قانع اذا طاف  
قبل الصبح فحسب الاقامة فليبدأ بركعتي الطواف قبل ركعتي  
الغجر **الطواف** انتهى كلامه قلت وهو يقتضي بمفهومه انه اذا لم  
يحيى الاقامة لصلاة الصبح فانه يصلي ركعتي الطواف قبل  
صلاة الصبح وهو مخالف لكلام المصم والراجح ما تقدمت  
المصم انه يؤخرهما بعد طلوع الشمس سواء حلي الاقامة  
ام لا فان خالف وصلاهما قبل صلاة الصبح او بعده وقبل حل  
النافلة فقد خالف الافضل ولا شيء عليه او اي وكذا لو طاف  
طوافا ركنا او اجبا او مندا وبأبعد صلاة الصبح فالمشهور

من المذهب

من المذهب ان يؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس فيد رجب  
فيصليهما **ح** واجاز له مطرف ان يركعهما قبل الاسفار الاعلى  
وكذا ان طاف قبل صلاة المغرب فالمشهور انه يؤخر الركعتين  
حتى يصلي المغرب فيركعهما بعدها قبل تنفله قال **الرام** في  
شرح الكبير يستحب لمن طاف قبل الغروب ان يصلي  
المغرب قبل ركعتي الطواف هكذا روي عن مالك فاذا صلى  
المغرب بدأ بركعتي الطواف قبل ان يتنفل وروي عن مالك  
ايضا في العينية انه محذور ان يسأركم للطواف او يصلي المغرب  
انتهى وقال ابن فرحون في منسكه وقال في الذخيرة ولو  
ركعهما بعد العصر اعادهما استحبابا والعياس الاجراء لان  
الوقت يقبل الصحة بدليل فعل المفروضات فيه انتهى تنبيهه  
قال الزرقاني علي الموطأ وفي الاستذكار جواز الطواف  
بعد صبح وعصر وتأخير الركعتين حتى تطلع الشمس او  
تغرب وهو قول مالك وهو المشهور عند ابى حنيفة  
وانما تكره الصلاة عندها وخص في الصلاة بعد الطواف  
في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم والسنا في وصحت  
كره الصلاة والطواف الامام احمد لما روي عن جابر لم يكن



ينطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب  
 الشمس انتهى وهذا اي محل اياع للصلاة للركعتين بعد طلوع  
 الشمس وبعد صلاة المغرب قبل تنقلها هو اذا كان على  
 طهارته الاولى في جميع ما تقدم فاذا انتقضت طهارته عمد  
 او غلبة او اخرهما بعد حل الناحلة بطلوع الشمس فيدرج  
 ويغروبها وصلاة المغرب حتى طال طول الامتصاص بقدر السعي  
 او بالعرف كما قيل استأنف الطواف على قياس ما تقدم  
 تفصيله غير مرة قال الناذلي والافضل لراي لمريد الطواف  
 اذا دخل في هذه الاوقات التي هي قبل العجى او بعد صلاة  
 الصبح او العصر او الطواف طوافا ركنا ولا واجبا ولا مندوبا  
 الا بعد طلوع الشمس وبعد صلاة المغرب لتصل الركوع  
 بالطواف من غير فصل ومن التقرب المقتفر بين الطواف  
 وركعتيه ما ذكره في المدونة من طواف تطوعا وما فرغ منه  
 شرع في اسبوع ثمان قبل ان يدرك ركعتين فالمطلوب منه  
 ان يقطع الثاني الذي شرع فيه ويدرك للاول فان لم  
 يعطه وامة ركع لكل اسبوع ركعتين واجزاءه  
 لحصول سنة كل وقد نقل كذلك عن عايضة والمسور في مخمة  
 ولكنه

ولكنه ترك الافضل من تعقيب كل ركعتيه فان زاد على  
 الاربعة الاسابيع فهو طول يمنع الاصلاح ويوجب الاء  
 سنياف قال الشيخ خليل في منسكه ولا يجمع اسابيع ثم يصلي  
 لها لكنه ان طاف اسبوعا ثانيا او ثالثا او رابعا ركع للجميع  
 للاختلاف انتهى ولذا قال في المدونة لانه امر مختلف فيه  
 وشروط صحة **الطواف** ركنا او غيره ثمانية الاول طهارة  
 الحدث الاصح والاكبر فان طاف محدثا عمدا او جهلا او نسيانا  
 لم يصح طوافه على المعروف من المذهب ورجع له وجوبا من بدله  
 كما سياتي والثاني طهارة الحبث عن ثوبه وبدنه والملكات  
 التي يطأ فيه فان طاف وعلي بدنه او ثوبه او مطافه شيء من  
 النجاسة التي لم يعف عنها وهوذا كرها قادر على ازالتهما لم يصح  
 طوافه على المهور من المذهب ويجزي هنا ما جرى في الصلاة  
 من الخلاف في ازالتهما هل هي سنة او واجبة مع الذكر والقدرة  
 ساقطة مع العجز والسيان قال ابن عرفة ولو طاف بها عمدا  
 ففي صحة طوافه واعادته ابدي قولان انتهى والثالث حدث  
 الشروط ستر العورة المغلظة بكسيف في جميع طوافه فان طاف  
 وبعض عورته المغلظة مكشوف وهوذا كرها قادر لم يصح طوافه

واجبات الطواف



وكان كمن لم يطف واعلم ان العورة تنقسم الى قسمين مغلظة  
ومخففة فالمغلظة في الرجل من المقدم الذكر والانثيان ومن  
المؤخر ما بين الاثنين وفي الحرة بطنها وساقها وما بينهما  
وما حاذي ذلك من خلفها كما يفيد كلام ابن عرفة وهو الراجح  
وقيل الظاهر من المغلظة وفي الأمة وان بشايبه حرمة الانثيان  
وما حاذيها من المقدم والعورة المخففة في الرجل ما بين  
السرة والركبة ما عدا المغلظة ومثل الأمة وفي الحرة جميع بدنها  
ما عدا المغلظة واما الوجه والكفان فانهما ليسا بعورة فا  
لعورة المغلظة هي التي يجب سترها في الطواف كالصلاة  
سواء كان الطائف ذكرا وانثى حرا او عبدا وتقدم انه اذا  
طاف وبعض عورته المغلظة مكشوفة وهوذا كذا قد اصرح  
طوافه واما ستر العورة المخففة فيجب في الطواف فقط  
ولا خلاف في طلب ستر العورة بقسميهما في الصلاة لقول  
الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد والرابع من شروط صحة  
الطواف **احكام السبعة اسواط** يقينا سواء كان الطواف ركنا او  
واجبا او تطوعا وفي المواضع القرآنية ومن شروط الطواف  
احكام العدد وهو سبعة اسواط وهو معلوم من الدين  
بالضرورة

بالضرورة فمن طاف ستة اسواط ونسي السابعة وصلى ركعتين  
وسعى فان كان قريبا طاف اسواط واحد وصلى الركعتين وسعى  
وان طال ذلك وانتهى وضوءه اعاده ابدأ ان كان ركنا وسيا  
الكلام علي ما يتصل بهذا المحل ولا يفتقر السوط ولا السوطان  
ولا بعض سوط علي المعروف من المذهب كما ياتي **والخامس**  
من الشروط **موالاته** اي الانثيان به فوراً من غير تفريق كبير  
بين اجزائه فان فرق بين اجزائه عمداً من غير عذر ولا حاجة  
بطل طوافه وابتداءه كما ياتي **والسادس** من شروط صحة الطواف  
**كون البيت عن يساره** فلو طاف وجعل البيت عن يمينه او قبله  
وجبه او وراء ظهره لم يصح طوافه وكان له لم يطف والسابع من  
الشروط **كونه** اي الطائف **داخل المسجد** فلو طاف خارج  
المسجد لم يجزه بلا خلاف قال والد اعلم ومثله واسم اعلم من  
طاف علي سطح المسجد ولم اره منصوصا وصح الحنفية والشافعية  
فقيه بجوازهم ولم يقرضوا له الخنا بلة انتهى وسيايت مزيد بيان  
**والسوط الثامن** ان يكون **خارجا** عن جميع البيت الشريف وان  
يكون خارجا بجميع بدنه عن **مقدار ستة اذرع** ببيان البناء  
في عدده لان ذراع اليد يذكرونها من الحج يسكنون **الحجم**



لما ثبت أنه من البيت وإن قارب أدخله في الحجر فلو طاف من داخل  
الستة الأذرع في الحجر لم يصح طوافه مطلقا اتفاقا إن فعل ذلك  
في جميع الأسواط السبعة والألف الباطل ما فعل فيه وإنما كانت  
باطلا لأنه طاف في البيت لا بالبيت وقد أمر الله تعالى بالطواف  
بالبيت لا فيه بقوله جل ذكره وليطوفوا بالبيت العتيق انتهى  
قال بهرام وحجب عليه أن يطوف بجميع بدنه خارج عن ستة  
أذرع من الحجر وذلك لأن المقدار الذي من البيت منه مقدار  
ستة أذرع **عليه ما مضى عليه الشيخ خليل صاحب المختصر ومن**  
**يتبعه من سراحه وغيرهم قال المصنف وكلام اصحابنا المتقدمين**  
**كسند وغيره يقتضي استراط كونه أي الطائف خارجا بجميع**  
**بدنه عن جميع الحجر ومحوطه** الذي هو على صورة نصف دائرة  
وبدل لذلك ما رواه مالك عن ابن شهاب سمعت بعض علمائنا  
يقول ما حج الحرج وطاف الناس من ورأيه إلا لأرادته استكمال  
الطواف فكله انتهى قال الغبيري لأنه صلى الله عليه وسلم طاف  
من ورأيه وقال خذوا عني مناسككم والمصنف في باب الحج  
الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم فوجب الطواف بجميع **كونه**  
**خارجا عن الستة أذرع** هذا معطوف على ما قبله والمعنى

أن كلام

أن كلام اصحابنا المتقدمين يقتضي أنه يستلزم في صحة الطواف  
أن يكون في جميع طوافه خارجا بجميع بدنه عن الستة أذرع  
وهو البناء المحمود ب اللطيف الملتصق بجائط الكعبة  
من جهاتها الثلاث ما عدا داخل الحجر فلم يكن فيه شيء منه  
ولو طاف عليه أو طاف خارجه إلا أنه جعل أحدي رجله مثلا  
عليه أو تحته في هوائيه لم يصح طوافه وكان كمن لم يطف وذكر  
لأن الستة أذرع من البيت على القول الصحيح الذي يجب  
به الفتوى ويتبع المؤلف في كون الستة أذرع من البيت العلامة  
خليل في جميع كتبه معتمدا على ما قاله سند وابن سنان ومن  
وافقهما كالأب الحاجب والقراي وابن جماعة التوسلي وابن  
عبد السلام وابن هارون في شرح الملونة وابن راسد في  
الباب وابن معالي والتأذي ونقل ابن عرفة ولم يتفقه  
ويتبعه الآبي وهو المعتمد عندنا فيه وانكر كونه من  
البيت جماعة من متأخري المالكية والشافعية فمن بالغ في  
انكار الخطيب أبو عبد الله بن رشيد مصفر بن رشيد وأبو العباس  
القياب في شرح قواعد عياض وابن فرحون فيما سلك ولكن  
لا عبرة بانكارهم لأن رؤس المذهب المتقدم ذكرهم نصوا



عليه انه من البيت فلا يلتفت الي من اكثر وبالله التوفيق  
وتسمى هذه الشروط الثمانية واجبات الطواف ايضا فان  
تذكر شيئا منها ناسيا او عامدا لم يصح طوافه كما سبق بيان  
ذلك الا اذا طاف بالنجاسة ناسيا او طاف مكشوف  
العورة المفلطحة ناسيا ففيه تفصيل سيايت بيانه ومحصل  
انه ان طاف ناسيا بالنجاسة فذكر في الثانية فانه يطرحها  
او يغسلها ويبيها ان لم يطل والا بطل لعدم الموالاة وان  
تأدى على طوافه ولم ينزعها ولا غسلها بطل طوافه ايضا  
وان تذكرها بعد الطواف وقبل ركعتيه لم يعده عند ابن  
القاسم تحت ذكر صلاة صلاها بنجاسة بعد خروج الوقت  
فلا يطلبه باعادتها وان تذكر النجاسة بعد ان صلى  
ركعتي الطواف فانه يعيدها بالقرب واما لو طاف مكشوف  
العورة المفلطحة ناسيا فتذكر بعد الفراغ منه فلا يعيده  
لانه بالفراغ منه خرج وقته ولما ذكر الشروط اجمالا سرع  
في ذكرها مفصلا مرتبا الاول فالاول فقال واما طهارة  
الحديث الاصح والاكبر فالمعروف من المذهب انها شرط  
صحة في ابتداء الطواف ودوامه لان الطواف بمنزلة الصلاة

وليس

وليس لفاقد الطهارة فعلم سواء كان ركنا او واجبا او مندوبا  
او تطوعا قال ابن فرحون طهارة الحديث معتبرة في جميع  
فمن ابتداء الطواف محدثا ولو حدثنا اصغر متعذرا او جاهلا او  
ناسيا لم يصح طوافه ويجب عليه اعادته مطلقا كان بمكة او  
خرج منها وبها عد فان لم يعده سادام بمكة فانه يرجع وجوبا  
لذلك الطواف الذي طافه محدثا ولو من بلده على المعروف  
من المذهب بشرط ان كان طواف الافاضة او طواف العمرة  
باتفاق فانه كان طواف الافاضة فانه يرجع اليه حلالا من  
كل ممنوعات الاحرام الا من نساء ونقض لصيد فاسته  
يجتنبها وكره الطبيب لم ويكون في حالة رجوعه على بقية  
احرامه ولا يجيد احراما من المنيقات اذا امر به لان الاحرام  
لا يدخل على بقية احرام الحج السابق ولا يلبي في طريقه لان  
تلبسته قد انقطعت قاله في الطراز فاذا دخل مكة كمل ما  
بقي عليه بان يطوف للافاضة فقط ولا يحلق لانه قد حلق  
بمني وعليه الهدى ولا عمر عليه على المشهور الا ان وطئ  
فيلزمه حج اذا فرغ من طواف الافاضة ان يات بها واطلا  
تهم وجوب الهدى عليه سواء وطئ او لم يطأ محمول على من



لم يرجع الى طواف الافاقه الا بعد خروج شهر الحج فان رجع اليه  
قبل انقضاء الشهر فطاف للافاضة قبل هلال محرم فلا دم عليه  
وعلم ما تقر بان ان اصاب النساء قبل رجوعه عن طواف  
الافاقه وجب عليه الهدى والعمره قال في الطائفة ومحل  
وجوب رجوعه لطواف الافاقه ولو من بلد ان لم يطاف  
بعده بطلوعه ولو لداع فان طاف بعده بطلوعه فان  
يجزئ ولا يرجع له من بلد لان بطلوعه ان الحج تجزئ  
عنه واجب جنسها قال في المدونة ومن طاف للافاضة عليه  
غير وضوء رجع اليه من بلد فيطوف للافاضة الا ان يكون  
طاف بعد ذلك بطلوعه فيجزئ عن طواف الافاقه ان  
يؤنس يريد ولا دم عليه لما تركه من النية لان اركان  
الحج لا تحتاج الى نية وكذا بقية افعال لان الاحرام  
ينسحب عليها كما ينسحب احرام الصلاة على افعالها وهذا  
هو المشهور اشتهر او كان الطواف الذي طافه محدثا هو  
طواف القدوم فانه يؤمر باعادة فانه لم يعد حتى رجع  
لبله فانه يرجع اليه كطواف الافاقه عند من قال بدكنيته  
كما سيأتي بيانه ولكنه قول ساذ في المذهب وعليه المشهور  
انه اذا

اذا لم يعد قبل عرفة ورجع لبله لم يرجع له منها الا ان يكون  
سعي بعده واقصر عليه ولم يعد بعد طواف الافاقه ورجع  
لبله فانه يجب عليه ان يرجع لكن الرجوع هنا في الحقيقة  
ليس لطواف القدوم بل للسعي الذي اوقعه بعد طواف  
القدم الغاسق واقصر عليه ولم يعد بعد الافاقه ولا بعد  
تطوعه حتى رجع لبله قال في المدونة والمفرد بالحج اذا  
طاف الطواف الواجب اول ما يدخل مكة وسعي بين الصفا والمروة  
عليه في وضوء ثم خرج الى عرفات فوقف المواقف ثم رجع الى  
مكة يوم النحر فطاف طواف الافاقه عليه وضوء ولم يسع حتى  
رجع الى بلده فاصاب النساء والصيد والطيب وليس للنياب  
فليرجع لا بسا للنياب حلالا الا امن النساء والصيد والطيب  
حتى يطوف ويسعي ثم يعمر ويهدي ولا سعي عليه في لبس  
النياب لانه لما رمي الجمر حل له لبس النياب انتهى وقال  
المفيرة من اصحابنا فيما نقله عنه في الذخيرة ان الطهارة ليست  
شرطا في صحة الطواف بل هي سنة فان طاف غير متطهر بعد  
مادم بمكة واذا رجع لبله لزمه الهدى ولا رجوع عليه وتقل  
عنه التخي وغيره اذا طاف غير متوضي يعيد مادام بمكة فان



رجع لبلده واصاب النساء اجزاه ولا شيء عليه انتهى ولكن ما ذهب  
اليه المفسرون ساذ لا يلتفت اليه لما علم ان الطهارة شرط في صحة  
الطواف كما تقدم مستوفي ومن ابتداء الطواف متوضياً فاحدث  
في أثناء طوافه ولو في آخره ما منه بطل طوافه ولا يجوز له  
البناء على ما مضى منه اذا نظر ولو كان قد ربا على المعروف  
من المذهب لان الطواف كالصلاة قال ابن يونس اما الطواف  
فكالصلاة لا يجوز البناء لمن احدث فيه كما لا يجوز ذلك في  
الصلاة وسواء احدث فيه **غلبة** او سهوا او عمدا قال  
الحري اذا حصل في أثناء الطواف حدث عمدا او سهوا عن  
كونه في الطواف او غلبة فانه يبطله ويمنع من البناء على  
ما مضى من الاستوطاف على المشهور كان الطواف واجبا او  
نظف عما انتهى فان كان الطواف **نظف** عا وحدث في أثناء  
سهوا او غلبة لم يكن اي لم يجب عليه اعادته الا ان يتعمد الحدث  
فينجب عليه تح اعادته كحدث في أثناء صلاة التطوع عمدا  
فينجب عليه اعادتها وان كان واجبا متوضياً وابتداء وجوبا  
الطواف من اوله فان نظر ولم يبتداء الطواف من اوله بل بين  
على ما طافه فهو كمن لم يطف فيجب عليه اعادته فان لم يعده

وسمي

وسمي بعده لم يجزه لان من شرط صحة السعي ان يكون بعد  
طواف صحيح وهذا وقع بعد طواف باطل فيجب عليه اعادته  
الطواف والسعي مطلقا على المشهور وان طاف وهو متوضي  
ثم انتقض وضوءه بعد اكمال الطواف وقبل الركعتين توفضا  
واعاد الطواف ان كان واجبا وهو محذور في التطوع فان كان  
الطواف واجبا وانتقض وضوءه بعد اكمال وقبل الركعتين  
ثم توفضا وصلي الركعتين ولم يعد الطواف وسعي بعده فانه يعد  
وجوبا الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة او قريبا منها  
فان بناه عن مكة فليركعهما بموضع ولا يجزيه الركعتان  
الاولتان ولزمه الهدى بالتفاد واما طهارة الخبث عن  
الثوب والبدن والمكان فحكمها حكم طهارة الحدث مني شرط  
في صحة الطواف لمن ذكر وقد فاذا ابتداء الطواف وفي ثوبه  
او بدنه نجاسة وهو قادر على ان يزيلها لم يصح طوافه على المشهور  
وكذا لو سقط عليه وهو في أثناء طوافه ولم يطررها سريعا بطل  
طوافه ووجب اعادته فان لم يعده مادام بمكة فانه يرجع له من  
بلده على المشهور ان كان طوافا فاضمة او عمره او قدوم وسعي بعده  
واقصر عليه كما سبق بيانه في طهارة الحدث الا في السيان فان



حكمه لم يكن حكمه فنطاق ولو نطوعا بالنجاسة ناسيا فان ذكر  
في البناء الطواف ان يتوبه او بدنه نجاسة ترفع فوراً النجاسة  
تخلع الثوب التي هي فيه او يغسل بدنه وبني  
عليه ما قاله ابن الحاجب والشيخ خليل وغيرهما وان انكره اي  
انكر البناء ان عرفه ونفسه وقول ابن الحاجب ان ذكرها فيه  
بني لا اعرفه وقد قال ابو اسحق التوسني انه امي البناء  
بعد نزعه هو هو الجاري عليه مذهب ابني القاسم ونصر  
التوسني واذا ذكر في الطواف ان يتوبه الذي عليه نجس  
ففي مذهب اصبح يخلعه ويبتدي ويسببه ان يبني على  
قول ابني القاسم لانه يقول اذا فرغ من الطواف لم يعد  
الطواف انتهى وحكي ابني ابني زيد عن اسهيب انه يبتدأ كما  
في صلاة انتهى قلت وهذا هو الراجح قال العلامة الاميري  
شرح المختصر ورحم الله ابداؤه انتهى وقال الزرقاني على المختصر  
وتبع المؤلف اي خليل ابن الحاجب واعترضه ابني عرفة بانه  
لا يبني بل يبتدأ كما ذكره ابني ابني زيد عن اسهيب ولم يحكم  
مقابله وجواب الخطاب بانه تبع اسنظهار ابني اسحق التوسني  
لا يعادل ذلك انتهى وان طاف بالنجاسة ناسيا ثم ذكر اي

علم

علم بها بعد الفراغ من الطواف وقبل الركعتين نزع النجاسة  
وجوبا اما بطرح الثوب او بفسله ولم يعد الطواف لا وجوبا  
ولا ندبا عليا مشهور عند ابني القاسم وقال اسهيب يعيده ولم  
يعد عند ابني القاسم لانه بالفراغ منه خرج وقته كمن صلى  
بالنجاسة ناسيا ولم يذكر الا بعد خروج وقتها فلا اعادة عليه  
قال في المدونة ومن طاف الطواف الواجب وفي توبه او جسده  
نجاسة ولم يعلم بها حتى فرغ منه لم يعد كمن صلى بذكر  
ثم ذكر بعد الوقت **وصلى الركعتين يتوب طاهر** فان لم ينزع  
النجاسة وصلى الركعتين بها يؤمر بنزعها واعادة الركعتين  
ان لم يطل فان طال فيقربا عاده الطواف ركعتيه والسعي  
ان سعي مادام بمكة فان تباعد عنها او رجع لبلده فلا يلزمه  
الرجوع الي مكة وليركعهما بموضع ويبعث يهدي وان طاف  
بالنجاسة ناسيا ولم يعلم بها حتى فرغ من طوافه وصلى  
الركعتين ثم ذكر اي علم بها بعد الفراغ من الركعتين اعادتهما  
بالقرب عرفا **استجابا** حيث بقي على طهارته كما في سماع  
اسهيب عن ابني القاسم فان انتقض وضوءه او طال فلا  
اعادة عليه ولا دم انتهى فان طاف بالنجاسة ناسيا وصلى



بهما الركعتين ولم يعلم بهما ولم يذكر ذلك حتى يرجع لبلده أو  
انتقض وضوؤه بعد الفراغ من ركعته كما تقدم فلا دم عليه  
**عليه السلام** وقال **الشيخ** **يحيى** **له** أن يركع في مكان آخر  
في أثناء الطلوع ولو كان الطلوع واجبا أو ركنا أو خرج  
ففسل الدم وبني على طوافه كما حكمه في التلذذ عند ابن  
حبيب لكن بشرط أن لا يتعدى موضعا ممكنا قريباً يمكن فيه  
إزالة النجاسة التي كان بعد منه وأن لا يبعد المكان جدواً وأن  
لا يمسه على نجاسة كما في الصلاة ولا يضر هذا الكلام والأمر  
سديد بخلاف الصلاة قال والد المصنف وإن لا يمسه على  
نجاسة ما نصه وهذا ظاهر إذا كانت النجاسة رطبة أو  
رجله رطبة بحيث تغلف بها النجاسة وإن لم يكن كذلك  
فالظاهر أن مسه على النجاسة لا يضر والله أعلم انتهى  
وأما أبيع للرافع البناء بعد غسله الدم لأنه إذا كان يبين  
في الصلاة التي هي أصنف من الطلوع فبناؤه في الطلوع  
أولى كما في بهرم الكبير وأما **سنة العورة** المعلقة فحكمها حكم  
طهارة الخبث فهي شرط في صحة الطلوع للذاكر القادر عليها  
سواء كان الطلوع ركناً أو واجباً أو مندوباً أو تطوعاً فمن

طاف

١٥٦  
طاف مكشوف العورة المعلقة أو بعضها عمداً أو جهلاً وهو  
قادر علىسترها بكيف لم يصح طوافه ووجب عليه إعادة  
فإن لم يعده ما دام بمكة فإنه يرجع له من بلده على المشهور  
أن كان طوافاً فافضة أو عمرة أو قدوم وسمى بعده واقتصر عليه  
كما سبق في طهارة الحدث ويقاس عليه هنا ما تقدم من  
التفصيل وأما غير القادر إذا طاف مكشوف العورة المعلقة  
فطوافه صحيح ولا يقرباً عادته ولا بالرجوع إليه من بلده  
ولو كان الطلوع ركناً ولو طاف **الحرة** وهي مستورة العورة  
المعلقة ولكن لم تستر عورتها المخففة كما لو كانت مكشوفة  
الرجل أو شيء منها أي من الرجل أو **سفر** أسها عمداً أو جهلاً أو  
نسياناً صح طوافها ولكن استحبابها ابن معلى في  
الطواف الركن والواجب الإعادة إن كانت بمكة أو حيث  
يمكنها الإعادة لا إن بعدت عن مكة فلا تقرب بالرجوع ولا  
شيء عليها كما صرح بذلك في منسكهم قال المصنف قال **الوالد** في شرح  
المختصر والظاهر أنه لا يستحب لها الإعادة مطلقاً ولو كانت  
بمكة لأن الفراغ من الطلوع خرج وقته وهذا هو الأرجح  
ومثل الحرة غيرها ولو رجلا إذا طاف مكشوف الصورة المخففة



دون المظلة لا إعادة عليه علي التراخي وعند ابن المعلي يستحب  
له الاعادة واما اكمال **سبعة السواط** يعني **سوطا** في صحة  
الطواف علي المشهور الذي رجع اليه ابن القاسم ولا يغتفر  
فيه السوط ولا بعض سوط علي المعروف من المذهب **فما ترك**  
**السبعة السواط** او ترك سوطا منها او بعض سوطا سواء كان في  
طواف حج او عمره او قرات فان كان قريبا ولم ينتقض طهارته  
طاف ما تركه وصلي ركعتي الطواف وسعي ان كان الطواف ركنا  
او واجبا وان طال ذلك او انتقض وضوءه فان كان مقيما بمكة  
فلم يختلف اهل المذهب في اعادة الطواف والسعي علي ما  
سبق تفصيله فان لم يكن بها وذكر في طريقه او بعد وصوله  
لبلده فانه يجب عليه ان يرجع محرما مجردا كما كان ان كان ترك  
ذلك من طواف عمره فاذا وصل مكة ابتدأ الطواف وصلي ركعتيه  
وسعي وان كان قد جامع النساء فسدت عمرته ويجب عليه  
الرجوع ايضا لتمامها فاذا وصل مكة طاف لها وركع وسعي  
وجب عليه قضاءها والهدي واما ان كان الطواف الذي  
ترك منه سوطا او بعضه طوافا فافضة فانه يرجع له ولو من  
اقصى مشارق الارض ومفانها حلالا من منوعات

الاحرام

108  
الاحرام الا من النساء والصيد فاذا وصل مكة ابتدأ الطواف  
مداوم ويجب عليه الهدي حينئذ خرج شهر الحج والا فلا هدي  
عليه وان كان طواف قدوم ولم يسع بعده وسعي بعد الافاضة  
وهو بمكة فلا يرجع في طواف القدوم واما ان سعي بعده وقصر  
عليه ولم يعبه بعد طواف الافاضة فانه يرجع في السعي الذي  
اوقعه بعد طواف القدوم لما تقر ان صحة السعي ان يكون عقب  
طواف صحيح وهذا اوقعه بعد طواف باطل فلهذا وجب عليه  
الرجوع لا جله فاذا رجع اليه فليرجع حلالا من كل شيء الا النساء  
والصيد وكراه الطيب فاذا وصل مكة طاف للافاضة وسعي بعده  
وعليه الهدي او **شكركه** غير مستحب في ترك ذلك يعني ان من  
طاف وكان غير مستح وركعه هل ترك منه سوطا مثلا او لا  
فانه يقرب بالاثبات بما شك فيه سواء حصل منه الشك في البناء  
طوافه او بعده لقول صاحب الذخير والشك في الاتمام كيقين  
النقص فيسني علي الاسواط المتيقنة ويأبى بما شك فيه ان  
لم يطل ولم ينتقض وضوءه فان طال او انتقض وضوءه فان  
كان مقيما بمكة فلم يختلف اهل المذهب في اعادة الطواف والسعي  
بعده فان لم يكن بها فاعرف من المذهب انه يرجع من بلده علي



احرامه اي محرم ما يتجر دامن الثياب كما كان ان كان طواف عمره و  
اذا وصل مكة فانه يستأنف الطواف والسعي ويجلف سواء  
حلق او لا ولم يحلف فان لم يحلف فلا فدية عليه وان حلف  
لزمته الفدية كما تلزمه في لبسه الثياب وفي استعمال الطيب  
وغیر ذلك مما فعله قبل رجوعه من ممنوعات الاحرام وتعد  
الفدية وتتحد فيما تقدم فيه الاتحاد وان كان الطواف الذي  
لك فيه طواف افاضة وذهب الي بلد قبل اعادته فانه يرجع  
له حلالا من كل شيء الا من نساء وصيد وطيب فاذا وصل مكة  
فانه يستأنف الطواف والسعي ان كان بعده سعي والابان  
قدم السعي بعد طواف قدومه وقبل عرفه لم يلزمه اعادة السعي  
والفرق في ذلك اي في وجوب رجوعه واستئناف الطواف  
والسعي كما وصفناه بين ان يكون احرامه صحيحا او فاسدا  
ينحرف مجامع لما تقر في المذهب ان حكم المفسد في وجوب  
اتمامه كحكم الصحيح ويحتمل فيه ما يحتمل في الصحيح وهذا  
اي الذي قدمناه من الرجوع واستئناف الطواف والسعي حكم  
طواف العمرة والا فاضة واما طواف القدوم فلا يرجع له من  
بلده وعليه الهدى الاعلى القول بركبته فيرجع له كما تقدم بيانه

ومفهوم

ومفهوم قوله المص او لك غير المستكح ان المستكح يبيح عليا لا كثر  
ولا ياتي بما ذكر فيه سواء كان شك وهو فيه او بعد تمامه فبنيته  
اذا حصل لك غير مستكح اوله في عدد الاسواط واخبره رجلان  
بالاتمام فانه يعمل بقولهما وكذا لو أخبره واحد بالاكمال اجزائه  
قال في المدونة وسئل ما لك عند الرجل يطوف بالبيت فيسرك  
في طوافه ومعه رجلان فيقولان لم قد اتممت طوافك قال  
ارجوان يكون خفيفا وفي الذخيرة انه خبره عدل بالاكمال  
اجزائه ابن رشد خفف ما ذكر في الطواف بخلاف الصلاة فلا  
يعمل فيها الاعلى بيقينه والقياس انهما سواء وفرق بينهما بان  
الحج لم يعلق بالمال وقد سببه صلى الله عليه وسلم بالبيت  
فجاز ان يعمل فيه بالشهادة كما يعمل بها في الدين والان الطواف  
اخف من الصلاة في امور كثيرة كإباحة الكلام وشرب الماء  
ولكونه مسبها بها قال التاذلي واما موالاته اي الايات  
به في فورا حد من غير تفريق كثير فلا خلاف فيها انها شرط  
في صحة الطواف فان فرق بين اجزائه تفريقا كثيرا من غير  
عذر ولا حاجة فان تقدم ذلك بطل الطواف وابتداءه سواء  
كان ركنا او غير وان التفرق الكثير شيئا فان ذكر ذلك ان



فراغه من السعي ولم يطل والطول يعتبر بالعرف وليس  
 ينتقض وضوئه فانه يبني على ما طافه على المشهور وهو  
 مذهب المدونة فان طال ما بين فراغه من السعي وبين  
 رجوعه للطواف او انتقض وضوئه قبل بنايه بطل طوافه  
 وابتداه من اوله واعاد السعي فان توجعا وبنا وصلي ركعتيه  
 وسعي امر باعادة الطواف والسعي مادام بمكة فان لم  
 يقدرها وبعد عن مكة فانه يرجع على ما سبق بيانه وان  
 فرق بين اجزائه متعمدا العذر او حاجة فلا يبطل طوافه بل  
 يبني على ما طافه كما ياتي بيانه ثم اشار المصنف الى ما اذا  
 فرق بين اجزائه متعمدا العذر بقوله **كخروجه للصلاة**  
**الفريضة اذا اقيمت عليه** ثم اشار اليهم لما اذا فرق بين اجزاء  
 الطواف لحاجة بقوله **او لتفقه سيرها في المسجد** فانه  
 يباح له قطعها على ما استظهره المصنف يعني والده  
 في شرح المحصر قال **فلا يبطل طوافه بذلك** ويبني على ما  
 طافه **اذ لم تنتقض طهارته** فاما اذا انتقضت فانه  
 يتوضأ ويستأنف الطواف من اوله وسواء انتقض بعد  
 او قبله ومذهب المدونة لا يقطع لتفقه سيرها واذ اقطع  
 فلا يبداء

159  
 فلا يبداء ونصها ومن طاف بعض طوافه ثم خرج يصلي على  
 جنازة او خرج لتفقه سيرها فليبداء الطواف ولا يبني ولا  
 يخرج من طوافه الا للصلاة الفريضة انتهى وجزم الشيخ خليل  
 في مسكه بجواز القطع فقال ويقطع اذا انتهى تفقه كما في الصلاة  
 لكن لا يبني على ما سهره انتهى ولكن المصنف ما استظهره والله  
 من جواز القطع لتفقه سيرها في المسجد ويبني ويبنه على  
 ذلك جمع منهم الحارثي ونصه واما ان قطع لتفقه ولم يخرج  
 من المسجد فانه يبني على طوافه انتهى واما ان خرج لتفقه  
 من المسجد بطل طوافه وابتداه ولا يبني وان فرق بين  
 اجزائه تفريقا يسيرا لم يبطل بذلك طوافه ويبني على ما  
 مضى ما لم ينتقض طوافه ولو كان التفريق اليسير عذرا ولا  
 حاجة ولكنه يكره له ذلك كما تقدم بيانه وتقدم ايضا انه  
 ميسر له ان لا يفرق بين اجزائه التفريق اليسير تنبيهه  
 تقدم ان خروجه للصلاة الفريضة اذا اقيمت عليه عذر يسع  
 التفريق بين اجزاء الطواف قال في الموضح وظاهر كلام  
 ابن الحاجب انه يخير يعني في خروجه للصلاة او تمام طوافه  
 وكلامهم يعني اهل المذهب يقتضي وجوب القطع واساير



عبد اللام الي ان ظاهر بنحو صهم وجوب القطع انتهى وعليه  
اي علي وجوب القطع **مسئله** الشيخ خليل في مختصره حيث قال  
وقطعه للفريضة فاذا اقيمت عليه الفريضة غير مغرب وعشاء  
بعد وتر وهو في الطواف فيجب عليه ان يقطع ويصلي مع  
الامام سواء لم يصلها او صلاها ببيتة منفردا او في المسجد  
او جماعة بغيره كما تقدم والدليل علي انه يقطع الطواف  
ويصلي مع الامام ما رواه سعيد بن منصور قال حدثنا اسما  
ابن زكريا عن جميل بن زيد قال رايت ابا عمر طاف بالبيت فاء  
حيث الصلاة فضاى مع القوم ثم قام فبني علي ما مضى من  
طوافه **ويستحب** له ان يخرج علي كمال السوط قال المصنف  
يعني والده وظاهر كلامهم ولو احرم الامام قبل اكماله وهو  
ظاهر شرعي فان لم يكمله فاستحب له ابي حبيب ان يبتدئ  
السوط اذا فرغ من الصلاة ولا يبني علي ما مضى من ذلك  
السوط فان بني من موضع ما خرج اجزؤه ولا اعاده عليه  
وان اقيمت عليه صلاة الفريضة وقد بقي عليه سوط او  
سوطان فلا بأس ان يسجد فذلك قبل ان يتم الامام فاذا  
سلم من صلاته قام في الحال وبني علي ما طوافه فان جلس

بعد

بعد الصلاة طويلا او تنفل بطل الطواف واستأنف  
وكذا اذا طاف واقيمت عليه الفريضة بعد اكمال الطواف  
وقبل الركعتين فانه يصلي وجوبا تلك الصلاة المقامة  
مع الاما فاذا فرغ من صلاته صلى الركعتين قبل تنفل ان  
كانت الفريضة مما يصلي النافلة بعدها كظهر وان كانت  
الصبح فلا يطلب تح منه المبادرة لركعتي الطواف بل يستحب  
له ان يؤخرهما حتي تطلع الشمس وترتفع فيدرج ثم يصليها  
بعد طلوع الشمس ان كان علي طهارته التي طاف بها فان  
انقضت استأنف الطواف الركبي والواجب واما طواف النفل  
فهو مخير في استئنافه ان لم يتعمد نقض طهارته والواجب ان  
يعيد ايضا كما تقدم وان كانت الصلاة التي صلاها مع الامام  
العصر فانه يؤخر ركعتي الطواف استحبنا الي ان يصلي المغرب  
ثم صلاها بعد صلاة المغرب قبل تنفل بشرط ان يكون علي  
طهارته الاولى التي طاف بها فان تنفل بعدها قبل ركعتي  
الطواف او لم يتنفل ولكن اخرهما حتي طالع او انقضى وضوءه  
استأنف الطواف وكذا الحكم كافي الذي قبل ان كانت الصلاة  
التي صلاها مع الاما مما يتنفل بعدها ولم يركع ركعتي



الطواف حتى طال أو انقضى وضوءه فإنه يساقط الطواف  
وجوبا إن كان ركنا أو واجبا أو استحبابا إن كان الطواف للوداع  
وتخييرا إن كان تطوعا ولم يتهد الطول ولا انقضى الوضوء  
والإعادة وجوبا كما تقدم بيانه ولا يقطعه لصلاة الجنازة  
فإن فعل بطل طوافه وأبداه واجبا كان أو تطوعا قال  
المصنف يعني والده في شرح المختصر لا إذا نعت عليه صلاة  
الجنازة وحشي على الميت الفقير فالظاهر أن يقطعه  
وبعد الفراغ من الصلاة عليها يعني فوراً على ما طامه وفي  
كلامه سند وأبى الحسن إشارة إلى ذلك انتهى كلامه  
ويستحب له أي لمريد الطواف أن لا يدخل في الطواف إذا  
حشي أن تقام الصلاة قبل أن يفرغ من طوافه ويستحب  
له أيضا أن لا يسرع في طواف التطوع إذا حشي أن  
يطلع عليه الفجر في الثانية وتعد ركعتا الفجر أن اكمل  
طوافه باقاة صلاة الصبح للرب وان دخل في طواف  
التطوع وخاف أن تقام صلاة الصبح وهو لم يصل الفجر  
فانه يقطع الطواف جوازا ويصلي الفجر ثم يبني على طوافه  
وإذا كان الطواف واجبا لم يقطعه لركعتي الفجر فان قطعه  
لها

لها استأنف الطواف من أوله ولا يجوز له البناء وأما كون البيت  
على يساره شرط في صحة الطواف فلا خلاف فيه فان طاف  
والبيت عن يمينه أو طاف ووجهه إلى البيت أو ظهره لم يجزه وهو  
لم يطف ويرجع له من بلد قال المصنف أي والده في شرح  
المختصر وكذا لو طاف وجعل البيت عن يساره ورجع الفقير  
من الحجر الأسود إلى جهة الركن اليماني كما يدل على ذلك كلام  
سند وغيره وأما كونه أي الطواف داخل المسجد فقال  
أبي رسل لا خلاف في ذلك أي في كونه شرطاً في صحة الطواف  
وأنه لو طاف خارج المسجد لم يجزه اتفاقاً فقد المسجدة  
التي هي شرط صحة الطواف قال المصنف في شرح المختصر  
ومثله والله أعلم أي سئل من طاف خارج المسجد من طاف  
على سطح المسجد فلا يجزيه وهو كمن لم يطف وهذا ظاهر  
ولم أره منصوصاً وما استظهره والدائم هو الصواب وتبعه  
على ذلك جمع من شرح المختصر وذلك لأن من شرط صحة  
كونه داخل المسجد كما تقدم ومن طاف على سطحه فهو كمن  
طاف خارجه وصرح الحنفية والشافعية بجوازه ولم يفرقوا  
له المنازلة انتهى تنبيهه يجوز الطواف من وراء منبره



وقبة الراب وتحت السقايف التي كانت في الصدر الاول لاجل  
 وجود رحمة انتهت اليها ولا يضر حيلولة الاسطوانات وزعم  
 والقبة لان الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت كاتصال  
 الزحام بالطرقان يوم الجمعة فان ذهبت الرحمة في أثناء طواف  
 كله وجوباً بمكانه المعتاد وداخل المسجد الاصلي ولا يجوز  
 تجاوزه فيما بقي من السواطه لانه كان لضرورة وقد زالت  
 فان طاف في السقايف لالرحمة بل لحر او برد او نحوهما اعاد  
 الطواف ولو تطوعا مادم بمكة وان خرج منها لم يرجع  
 للطواف من بلد ولا دم عليه علي المشهور وقال الفقيه  
 ابن سبلون يرجع من بلد وهو كمن لم يطف انهر قال  
 في الجواهر اذا طاف من وراء زمزم او تحت السقايف  
 بعد مادم بمكة فان رجع لبلده فله يرجع او يجزيه  
 الهدي قولان للمأخرين ونحوه لا بد من بلدين ولكن قد  
 علمت ان المشهور لا يرجع اليه من بلد ولا دم عليه عند  
 ابن يونس وقولنا تحت السقايف التي كانت في الصدر  
 الاول احترازاً عن السقايف التي احدها الاروام كما  
 هي في زماننا فلا يجوز الطواف تحتها مطلقاً ولو لرحمة

قال

قال الشيخ عبد الباقي الزرقاني علي المختصر ثم قوله حجاز يسقاه  
 محمول علي غير زماننا هذا فان السقايف كانت من المسجد  
 الحرام في الصدر الاول واما في زماننا هذا فبذلك الاروام  
 بمقدور كما هو الآن بخارجها لانها مزيده فيها فالطواف  
 فيها طواف خارج المسجد وهو باطل كاذل لرحمة ولا كما يفيد  
 اول قوله داخل المسجد وقد اخبر ان علي طرف المسجد الاصلي  
 علامته وهي اثنتان وثلاثون عموداً من نحاس وعمودان من  
 الرخام فمما وراء هذه العمودين زيادة قال سحنون ولا  
 يمكن ان ينتهي الزحام الي السقايف انهر ولم نسمع قط ان  
 الزحام انتهى اليها بل لا يجاوز محل الطواف المعتاد قاله الخطاب  
 انتهى كلام الزرقاني واما كون السقايف خارجاً بجميع  
 بدنه عن مقدار ستة اذرع من النخيل فهو شرط في صحة  
 الطواف وكذا يستلزم في صحة الطواف ان يكون الطائف  
 خارجاً بجميع بدنه عن السادوان قال المهم يعني والده  
 في شرح المختصر عند قوله خليل وخروج كلا البدن عن السادوان  
 وستة اذرع من النخيل ما نصه تتبع صاحب المختصر في التقييد  
 بستة اذرع النخيل وكلامهما بنا المتقدمين يقتضي انه



لا يصح الطواف الا من وراء الحجر جميعه وان لم يكن كلمه من البيت  
وهذا هو المذهب الصحيح لان المصطفى صلى الله عليه وسلم انما  
طاف من وراءه جميعه والمدار فيه علي الاتباع وليس للراعي  
فيه مجال وجلب والدائم **مضمون اهل المذهب** علي ذكر  
والمتقدم في باب الحج الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم فوجب  
الطواف بجميعه وهذا هو الظاهر من قوله ما كنت وهو  
الذي يظهر من كلام اصحابنا ثم قال والدائم في آخر كلامه  
والذي يظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم **وجوب الطواف** من  
وراء الحجر وان لم يكن الحج كله من البيت لموافقه للاتباع  
وان فقد الاجماع علي طلب الخروج من الحجر في الطواف فان  
من طاف داخله اي داخل الحجر **يعيد طوافه** وجوبا ولو تسور  
الحجارة وطاف من وراء السنة الا في رعيه بان ترك ربه وبين  
البيت سنة اذ رعي وطاف من وراءها فهذا يعيد مادام  
بكم فان عاد الي بلد وكان طوافه من وراء السنة اذ رعي  
ينبغي ان لا يومر بالعود اليه من بلد ولو كان الطواف  
ركنا مراعاة لمن يقول بالاجزاء وقد تبع صاحب المختصر  
علي التقييد بالسنة الا اذ رعي من المسجد ليخبر بهرام صاحب

الشامل

الشامل وغيره من المتأخرين من اهل المذهب وقد تبعهم  
علي التقييد بالسنة الا اذ رعي في المناسك التي كنت جمعتها ثم  
ظهر لي الآن خلاف ذلك والله اعلم بالصواب وذكر ابي والد  
المصنف قبل هذا الكلام ومعقول ذكر **الخلاف** في ان اذ روي  
هل هو من البيت او لا وان خيل صاحب المختصر مسئلي في كنية  
كلها علي ان اذ روي من البيت وقد تبع في ذلك سندا  
صاحب الطائر **وابن شاذان** ومن تبعهما من المتأخرين وجلب  
مضمون وهذا هو المذهب عندنا فيه قال وقد اذكر جماعة  
من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون اذ روي  
من البيت وذكر مضمون ومحمد رجع ان اذ روي ليس  
من البيت القاصي عن الدين ابي جماعة في منسك الكبير فقالوا الذي  
يظهر لي انه ليس من البيت كما فعل السروجي عن الحنفية واختار  
جماعة من محققى العلماء انه روي وقال ابي مسدد في مناسكه  
وقال ابو حنيفة الطواف علي اذ روي جائز والبيت هو  
الظاهر من البناء القائم ويدور من تحفه ذكر عن مالك وابن  
النسرحمة الله والدلائل علي الاحتياط انه روي ثم قال والد  
المصنف في آخر كلامه ما نصه قلت وبما تجلج فقد كثرت الاضطراب



في الثالث ذروان فيجب عليها الشخص الاحتراز منه في طوافه ابتداء  
وانه ان طاف وبعضه بدنه كيد ورجل في هواية ان يعيد ما دام  
مكة فان لم يتذكر ذلك حتى بعد عن مكة فينبغي ان لا يؤمر  
بالرجوع لذلك ولو كان الطواف ركنًا مراعاة لمن يقول  
انه ليس من البيت واسر اعلم ان ترتيب كلامه وواقعه على ذلك  
جملة من المتأخرين **تنبيه** ينبغي وجوبه ان يتنبه  
الطائف في التحرز عن محاذات الثالث ذروان لدقيقة خفيت  
لغرضها على كثير وهي ان من قبل الحجر الاسود فراسه في  
حالة التقبل في محاذات جزء من البيت وهو الثالث ذروان  
المحاذي له وكذا من استلم الركن اليماني فيه في محاذات  
ذلك فيجب عليه ان يتنبه مكانه حتى يعتدل قائما على  
قدميه ثم يطوف لانه لو زالت قدماه عن موضعهما الى  
جهة الباب قليلا ولو كان بعض سبيل في حال تقبيله وتلاوة  
ثم لما فرغ من التقبل او الاستلام اعتدل عليهما خارجا  
بجميع بدنه عن محاذات شيء من الثالث ذروان في الموضع الذي  
زالنا اليه ومضي من هناك في طوافه لكان قد قطع الطائف  
المذكور جزءا من طوافه وبنده او راسه في هواد الثالث ذروان

فيبطل

فيبطل ذلك الطواف لعدم وجود شرط صحته من كونه خارجا  
بجملة عن البيت قال السهوري عند قول المختصر ونصب  
المقبل قائمته ما نصه ونصب المقبل للحج ومستلم اليها قائمته  
ويستدل قائما على قدميه ثم يطوف لانه لو طاف مطا طوافه  
وراسه او يديه في هواد الثالث ذروان او وطية برجله لم يصح  
طوافه ونقل ابن مولا من المالكية قائلا عن بعض هذه  
من الدقائق الغريبة وكثير من الناس يرفعون بلاج سدا  
بسبب الجهل بما قلناه وبنه عليها ابن جماعة القوسيني في كتابه  
تذكرة المبتدئين ونقله التاذلي وابن فرحون في منسكه والعلامة  
خليل في توضيحه ومناسكه قال لا يطوف مطا طوافي الراس بل  
يتنبه قدميه ثم يرجع ويطوف قال الخطاب ليس مراده  
يرجع الى جهة الخلف كما يفعل بعض الناس في ذي الطائفتين  
بذلك بل مراده يرجع قائما قال اي الخطاب والذي يقتضيه  
كلام المصنف اي خليل ومن بنه على هذه الدقيقة ان من لم يتنبه  
لها لا يصح طوافه وينبغي ان يلاحظ في ذلك ما ذكرنا في الكلام  
على الثالث ذروان وان من لم يتنبه لها ورجع لبلاذه لا يلزمه  
رجوعه رعا للخلاف قال ابن رشيد في رحلته هذه الدقيقة



تقيب علي الصحابة فمن بعدهم فلا يشبه احد عليها ولا تشبه لها  
هذا بعيد ومثله لابي فرحون والقباب قال فتكرم ذكرها  
دليل علي ان مثله يفتقر والنقوي منه اولي واما ان ذلك  
مسجل للحج فيعيد انتهى فاذا تم طوافه وصلي الركعتين  
فيحسب له ان يدعوا بالملتزم وهذا بن عباس يقول له  
الملتزم والمندعا والمنقوذ قال ابي فرحون ويسمى الخطم  
لانه يدعي فيه علي الظالم فيخطم انتهى اي هكذا فان كانت  
محرمات بركة وجب عليه السعي بعدد ويترط اتصاله به  
من غير تفريق كثير كما تقدم بيانه وان كان محرما بحج او بقران  
وكان غير مرهق وجب عليه تقديم السعي ايضا لثبوت  
القدم قبل واحد الي عرفة فان لم يقدمه فحكمه طواف  
القدم فان ترك تقديمه من غير عذر ولا نسيان حتى  
خرج لعرفة كان انما لزمه الهدى علي المشهور وقيل لا هدى  
عليه وان تركه لعذر او نسيان حتى خرج لعرفة فلا هدى  
عليه علي المشهور وتركها معا كتركها احدها فاذا خرج  
الي السعي فيستلزم ان يقبل الحجر الاسود او قربا لبني صلي  
الله عليه وسلم فقد ثبت عنه في صحيح الرواية انه لما فرغ

من

من طوافه صلي ركعتين والمقام بينه وبين البيت ثم رجع الي  
الركن الذي فيه الحجر فاستلمه انتهى وهو اي يقبل الحجر  
الاسود عند الخروج الي السعي من سنة السعي كما روي عليه  
ابن الحاجب وغيل في مختصره وهذا هو المقصد ومحل تقبل الحجر  
الاسود عند الخروج للسعي ان كان علي وضوء فان الحجر لاستلمه  
الامتنع من انتهى تنبيهه ويحسب له اذا فرغ من تقبل الحجر  
الاسود ان يمر بزمر فيشرب منها ويدعو بما احب وينوي  
بشربه ما اراد لقوله صلي الله عليه وسلم ما زمر لما شرب  
له قال الحاكم فيه صحيح الاسناد انتهى ثم يخرج الي الصفا من اي  
باب احب عند الامام مالك قال والد المصنف ولفظ الطراز  
وليس عليه فيما بين المسجد والصفا سعي في طريق مخصوص  
الا ان اكثر الناس يتسحبون الخروج من باب الصفا لانه اقصد  
اليها انتهى واستحب ابن حبيب خروجه من باب الصفا ونظم  
ويخرج من باب بني مخزوم لان النبي صلي الله عليه وسلم خرج منه  
وهو المعروف باب الصفا لانه يقابل فظاهرا استحب  
الخروج من ذلك عند ابن حبيب كما صرح به المصنف عند ويحب  
له ان يقدم رجلا اليسوي في الخروج ويقوله ما تقدم عند



الدخول بان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم صل  
علي سيدنا محمد وعلي آل سيدنا محمد اللهم اغفر لي ذنوبي الا انه  
يقول هنا بعد قوله اللهم اغفر لي ذنوبي **وافتح لي ابواب فضلك**  
بدل قوله فيما مر عند الدخول **وافتح لي ابواب رحمتك وهذا**  
**يستحب** كما خرج من المسجد الحرام **وعنه من المساجد وانما**  
**اخذت للداخل طلب الرحمة لان المساجد محل رحمة الله تعالى**  
**حضورها** المسجد الحرام فقد ورد انه ينزل علي البيت الشريف  
في كل يوم عشرين ومائة رحمة ستون منها للناطقين واربعون  
للمصليين وعشرون للناظرين **فاذا وصل الي الصفا بالعصر**  
**وهو في الاصل جمع صفاة وقيل اسم مفرد جمع صفا وذكروا**  
**اما الوقوف** ادم عليه اولاد له كان عليه صنم يسمى اسافا  
اسم لرجل مخيم بالمرأة تسمى نايلى في جوف الكعبة فمسحا  
صنمين وجعل علي الجبلين الصفا والمروة فاطر في التذكير  
والثاني وهو افضل من المروة لتقدمه في القران اولان  
السعي منه اربع ومن المروة هلاك وعكس الرمي والرسول  
وسنخ الاسلام كما ذكره في الاصابة **فيسن له ان يرمي عليه**  
**حتى يبدؤ له البيت وان لم يصعد فلا شئ عليه ولا يجب**  
الصفا

الصفا العقين بالصفا ولا بالمروة علي المذهب ولكن الافضل  
الرمي عليهما للخروج من الحلق لان استيعاب ما بين الصفا والمروة  
كجبل بغير رمي ثمن وقف بنفسه او بدايته علي ارض الصفا  
ملاصقا لما ظهر من الدرج او قربا من ذلك ودخل بنفسه  
او بدايته تحت العقد المرفوع علي المروة فقد استوعب ما  
بينهما بل يصدق عليه انه رمي عليهما لان بعضا من الصفا  
والمروة وهو اكثر من خمس درج دفن في التراب فلا حاجة  
الي استراط الرمي عليهما ثم انه لا خلاف في جواز السمي راكبا  
للعذر انتهى **ويستحب ايضا ذلك** اي الرمي علي الصفا للمرة  
ان خلا ذكر الموضع **ويسن له** اي للرجل القيام عليه اي الصفا  
الا عذر من مرضه وخوفه **ويسن الدعاء عليه ويستحب له اي**  
**للرجل ومثله المرأة اي يقف مستقبل القبلة وان يطيل الوقوف**  
**عليه للدعاء** **يستحب** رفع يديه عند الدعاء علي المشهور وهو  
قول مالك وابن القاسم وعلي مقابل فيقول برفعها ويخطونها  
الي الارض وظهورها الي السماء **وهو صفة الراهب** وقيل برفعها  
ويخطفنها الي السماء **وهو صفة الراهب** ثم يقول الله اكبر  
لانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد



علي كل شيء قد بين الله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم  
الاحزاب وحده ثم يدعوه بما احب من خير الدنيا والآخرة  
ويقول ذلك اي ما تقدم من التكبير والتهليل والدعاء ثلاث  
مرات قال ابن حبيب ولا تدع الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم ينزل ويمشي ويندب له ان يمضي بكينة ووقار وحضور قلب  
بين يدي ربه متضرعا خاشعا ويستغل بالذكر والدعاء والصلاة  
علي النبي صلى الله عليه وسلم باي صيغة كانت فاذا وصل الي  
بطن المسيل وذلك اذا بقي بينه وبين اميل الاخرة المعين  
اي المبني كعمود صغير في ركن المسجد تحت المنارة المسماة  
بمنارة باب علي املا اميل المقابل له الآن في جدار الخاسكية  
فلا اصل له ولا مدار عليه ينسحب علي هذا العلامة ابن علان وغيره  
والحاصل انه اذا نزل من الصفا متوجها الي المروة مشي  
بهيئة ووقار حتي يبغي بينه وبين اميل الاخرة المعلق  
بركن المسجد تحت منارة باب علي **فوسنة اذ رعى** فيسب  
له الحجب اي للرجل خاصة والحجب هو اسد من الرمل حول  
البيت حتي يخرج من بطن المسيل الي ميل اخضر هناك  
ثم يعود الي الهيئة التي في بطن المسيل حتي يصل الي

الميلين

الميلين الاخضر في الذي احدهما في جدار المسجد بين فتحات ابواب  
العباسي رضي الله عنه علي يسار الذاهب الي المروة واميل  
الاخر يقابل في جدار رباط العباسي رضي الله عنه علي يمين  
الذاهب الي المروة ثم اذا خرج هذا محاذ ان الميلين فيسحب  
له ان يترك الحجب ويمضي حتي يبلغ المروة فغلام هذا تقرر  
ان الحجب في السعي في بطن المسيل سنة علي المشهور في حق  
الرجال دون النساء **فذكر** اي الذهاب من الصفا الي المروة  
سوط واحد باتفاق اهل المذهب **ويسب الدعاء بين الصفا**  
**والمروة** في جميع الاشواط السبعة باي دعاء شأ لأنه من موطن  
الاجابة فاذا وصل **المروة** انت لوقوف عليه اولان الضم الذي  
كان عليه مؤث قيل ان ادم وقف علي الصفا وحي وقفت  
علي المروة انتهى **فيسب** لم الرقي عليها وان كان لا يري البيت  
منها ويسحب ذلك **للمرأة** ان خالي الموضع من الرجال **ويسب**  
**القيام** اي الوقوف عليها اي علي المروة **الا عذر** ويسب ايضا  
الدعاء عليها ويسحب اطالة الوقوف عليها **الدعاء** والتوجه للقباء  
وفعل منها ما تقدم في الصفا من الصعود والاستقبال  
والتكبير والتهليل والدعاء ثلاثا كما فعل بالصفا اقتداء



بالنبي صلي الله عليه وسلم ونزل ويفعل في وجوه منها  
للصفا كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة علي النبي صلي الله  
عليه وسلم وليس له الحجب في بطن المسيل من محاذات  
الميلين الأخضرين حتي يجاوز الميل المعلق في ركن المسجد  
تحت منارة باب علي بن موسى اذ رجع فيترك الحجب حينئذ  
ويمشي علي هنيئة فاذا وصل الي الصفا فذلك سوط ثاب  
وهكذا حتي يكمل سبعة أسواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة  
يبدأ بالذهاب للمروة سوطا والرجوع عنها ايضا سوطا فيقف  
اربع وقفات علي الصفا واربع علي المروة ويختم بها عند  
كامة الفقهاء وعليه عمل الناس في الأزمنة المتقدمة والمتأخرة  
من عصر النبي صلي الله عليه وسلم فمن دونه من الصحابة  
والتابعين وبعثية السلف والمتأخرين من بعده هؤلاء فائدة  
قال ابن رجب في المعتمدات والاصول في السعي بين الصفا والمروة  
في الحج ملجأ الحديث الصحيح ان ابراهيم الخليل عليه وعلي نبينا  
افضل الصلاة والسلام لما تركه ابنه اسماعيل بمكة مع امره  
وهو رضيع فنخذ ماؤها ففطنت وعطى ابنها وجعلت  
تنظر اليه يتلوي او قال يتلبط فانطلقت كراهية ان

تنظر

تنظر اليه فوجدت الصفا اقرب جبل يليها فقامت عليه ثم اسست  
استقبلت تنظر هل يركب احد فمبطت من الصفا حتي بلغت  
الوادي رفعت طرفي ورعها ثم سعت سعي الانسان الي المسجد  
حتي جاوزت الوادي ثم انت المروة فقامت عليها ونظرت  
فلم تدعها ففعلت ذلك سبع مرات انتهى وذهب بعض علماء  
الشافعية والاحناف الي انه يحسب الذهاب من الصفا والعود  
اليها مرة واحدة وهذا قول فاسد لا اعتد به لمعارضه النص  
انه صلي الله عليه وسلم بدأ بالصفا وختم بالمروة كما في الأحاديث  
الصحيحة **تنبيه** مقتضي كلام المصنف بل صريحه ان الحجب في  
بطن المسيل سنة في كل سوط من الأسواط السبعة ذهبا  
واياها وهو الرابع وارتضاه جمع من اهل المذهب وقيل  
خاص بالذهاب من الصفا للمروة لا في العود منها الي  
الصفا وهو ظاهر كلام سند ومواف واختاره جمع اخرون  
**وسوط السعي** ثلاث الاول **الكامل** سبعة أسواط وقد علم ان  
السعي ركن من اركان الحج والعمرة والركن لا يد من اكماله فا  
لنقص منه كالنقص من الطواف فمن تركه هت سوطا او  
ذراعا من حج او عمرة صحيح في او فاسد في رجع له من بلد



والشرط الثاني البدأة من الصفا لقوله صلى الله عليه وسلم  
ابدأ بما بدأ الله به كما في صحيح مسلم قال سفيان الثوري  
في السعي شرط وهو ان يبدأ بالصفا فان بدأ بالمدونة لم  
يعتد بذلك الوط لفقده شرط كونه مبدؤا من الصفا و  
الشرط الثالث تقدم طواف صحيح عليه فاما الاحمال سبعة  
استواطى منها المشهور من المذهب فثمة تركه او سوطا منه  
او بعض سوط في حج او عمره او قرآن لم يترأ ذمته منه لانه  
جزء من ركن فلا بد من الايمان بالمتروك بانبا على ما فعله  
ان لم يطل الفصل فان طال لم يبين واعاد سعيه عقيب طواف  
صحيح كما سبق او اعي وكذا الوسكه غير المستكمل في تركه  
ذلك اعاده مادام بمكة بلا خلاف فان رجع الى بلده فالمشهور  
من المذهب انه يرجع اليه من بلده ليفعله على حرامه مبردا  
من المحنط كما كان اولا عند حرامه ووجب عليه اذا وصل مكة ان  
سبأ نف الطواف والسعي وفي الموازية فيمن طاف ولم يخرج  
للصفا حتى طاف سبعا او سبعين احب الي ان يعيد الطواف  
ثم يسعي فان لم يعيد الطواف رجوعه ان يكون في سعة التردد  
وكذا ان فرق بين اجزاء السعي بالزمن الطويل بحيث يعيد

تاركا

تاركا له فانه لا ينبغي بل يعيد الطواف والسعي وجوبا مادام بمكة  
وقيل لا يعيد الا السعي فقط دون الطواف فان لم يعاوده حتى  
يعود عن مكة لزمه الدم باتفاق على ما قاله ابني الحاجب ولا يلزمه  
الرجوع اليه من بلده ونفى ابني الحاجب فان فرقه تفريقا  
متفاحا ابدأ بما السعي وفي ابداء الطواف قولان واما الله  
التفريق اليسير بينه وبين الطواف او بين اجزائه اي اجزاء  
السعي **لمغتفر ولو فسر عذر** قال في المدة وتوان صلى الله عليه  
جنازة قبل ان يغفر من السعي او باع او استترى او جلس مع  
احد او وقف معه بحيلة لم ينبغ له ذلك فان فعل منه  
شيئا بني فيما خف ولم يخطا ولم يجرأه انهر لكن يستحب  
له ان لا يفرق بينه وبين الطواف ولا بين اجزائه اي السعي  
بالزمن اليسير ولو فسر لعذر لقوله المدة لم ينبغ له ذلك كما  
تقدم فسر قال في التوضيح فان اقيمت عليه الصلاة وهو في  
السعي فلا يقطع بخلاف الطائفة لان الطائفة لما لان في  
المسجد فلو لم يقطع خالف الامام قال ما ذكر في العبيبة والموازية  
وحكم **المسعى في السعي** كما ليس في الطواف يجب على القادر  
عليه قال سفيان لان السعي عبادة بدنية فينبغي ان يبذلها



المروي بنفسه قال السهوري وحكم السعي في المني والركوب  
حكم الطواف قال في المدونة وان ركب فيه مع العذرة على المني  
انتم واعاد سعيه وجوبا مادام بمكة فان لم يعد حتى يعود  
عن مكة لزمه المهدى على المشهور قال مالك في الموانع  
وان سعي راكبا من غير عذر اعاد سعيه ان كان قد سبى وارت  
تبعه ذلك وطال اجزاءه واهدي نقله ابن يونس ولا  
خلاف في اباحة الركوب للعذر قال السهوري والكبير عذر  
ويستحب له ان يسعي طاهرا من الحدثين ومن الخبث  
وان يكون مستورا العورة فلو سعي مكشوف العورة وهو  
قادر على سترها او محدثا او جنبا او حائضا مع التمكن من  
الطهارة او عليه نجاسة صح سعيه واجزاءه لعدم اشتراط  
سعي ما ذكر فيه بخلاف الطواف **وان احدث في اثنائه اى**  
**في اثناء السعي حدثا اصغرا او كبيرا فاستحب له تجديد الطهارة**  
**ويبني على ما فعله من سعيه** قال في التوطيع واستحب مالك  
لمن انتفض وضوءه ان يتوضأ ويبني ويكره التلبية فيه وقراءة  
**القرآن** على المشهور لقول مالك وليست القراءة في الطواف  
بالبيت ولا في السعي من امر الناس العديم ويكره ايضا كسرة  
الكلام

الكلام فيه وكراهة الوقوف لذلك استكرهه من الكلام في السعي  
بلا وقوف وهذا ما لم يطل الوقوف فيه والا اطله لما تقرر ان الفضل  
الكثير بين اجزائه محل بمواالاته ويكره ايضا الجري فيه من الصفا  
للمرونة والسعي على غير طهارة والمجوس ينف ظهرا نيا سعيه اى  
في اثنائه من غير عذر هذا ان كان المجوس خفيفا واما لو  
كان طويلا بحيث يصير كشارك ما كان فيه فليست بدويلا  
ولا يبني كما تقدم عن المدونة ومفهوم قوله من غير عذر  
انه لو كان لعذر كمرض ونحوه فلا كراهة واختلف اهل  
المذهب وغيرهم في السعي في الحج والعمرة هل هو ركن لا بد  
من الاتيان به ولا يجبر بدم او واجب يجبر بالدم والمشهور  
من المذهب انه ركن لا يتحمل من الاحرام الا بفعله اى  
على ركنيته قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله  
الاية وقوله ضايا الله عليه وسلم ان الله كتب عليكم السعي و  
فاسمعوا رواه البيهقي وغيره وانما قال تعالى في الاية فلا  
جناح عليه ان يطوف بهما لما ورد انه كان في زمن المشركين  
صم على الصفا يسمى اسفا وصم على المروة يسمى نايلا  
وكان المشركون في ذلك الزمان يمسحونهما ويسعون بينهما



فلما جاء الاسلام شق السعي على الصلابة رضي الله عنهم لسببه  
ذلك بالركن فنزل الآية فلو تركه أي ترك السعي  
أو تركه **سوطاً منه** أو بعض سوط منه ولو ذراها أعاده  
باجمعه عقب طواف صحيح ما دام بمكة فإن خرج من مكة  
قبل أعاده رجع وجهه إلى مكة ليفعله عقب طواف  
الافاضة ولو سار إلى أقصى المشرق والمغرب كما تقدم بيانه  
وبه أي بركنيته قال الامامان الشافعي وأحمد بن حنبل  
في الأصح من مذهبه ولرواية أخرى بوجوبه  
وروي ابن القصار عن الثمنا عن القاضي اسماعيل عن  
الامام مالك قدس سره أنه واجب يجبر بدم إذا رجع **ليله**  
وأجزاه وليس بركن ولكن هذه الرواية شاذة لا يعول  
عليها وبه أي بوجوبه وأنه ليس بركن قال الامام  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى **والسعي هو الركن الثاني من**  
**أركان الحج** في حقه قد مر على الوقوف بعرفة بأن كان  
محرماً **محجاً أو قارناً** وبقي عليه ركعتان وهما الوقوف بعرفة  
وطواف الافاضة أما ما كان محرماً بعمى فالسعي فيه  
حقه هو الركن الثالث من أركان العمرة لأن أركانها  
ثلاثة

ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وهو آخر أركانها عند  
أهل المذهب وبتمامه أي تمام سعيها انتهى المنع من منوعات  
الاحرام في حق المحرم بها. معني أنه لم يحرم عليه فعل شيء مما  
كان حراماً بالأحرام إلا الوطئ ومقدمة قبل الحلاق  
ونفي حرمة ما ذكر لا ينافي الكراهة ولذا قال ولذا قال  
الإمام يكره له أن يفعل شيئاً من جميع ممنوعات الاحرام  
غير الوطئ ومقدمة قبل الحلاق فإنه يحرم عليه ويلزمه  
بسببه الهدم كما يأتي **فإن فعلها أي فعل جميع**  
**الممنوعات التي تترك قبل الحلاق أو فعل شيئاً منها**  
كلبس مخيط ونظيب أو وقص اظفار أو إزالة شعر ونحو  
ذلك فلا شيء عليه من فدية ولا غيرها ومن ذلك المكروه  
فعله قبل الحلق أن يفسل رأسه بفأسول ونحوه قاله  
ابن القاسم وقال ابن حبيب أيضاً يكره له قبل الحلاق  
أن يفسل رأسه أو يقتل شيئاً من الدواب أو يقص سائر  
أو اظفاره أو يلبس مخيطاً أو ينظيب فإن فعل ذلك  
فلا شيء عليه **وأما الوطئ** بعد كمال سعي العمرة فإن فعله  
أي الوطئ ومثله تعدد انزال قبل أن يحلق رأسه



او قبل ان يقصر فعليه الهدى وجهد بامت غير فساد عمرته  
لا نقضاء اركانها والحلق ليس بركت فاذا تم المحرم ذكرنا  
كان او انني سعيه فان كان محرما بعمره ومعه هدى ساقه  
من الميقات او الحلق سوا وجب لنقص فيها او في حج او  
كان تطوعا او نذرا فيستحب له تحريم قبل ان يحلق  
راسه ولا يجوز تذكيه هديه قبل تمام سعيها لانهم  
نزلوا سعيها بمنزلة الوقوف في هدي الحج في انه لا يذكي  
الا بعده ويستحب له ايضا ان يحرمه عند المروة حيث  
ما يخرج من مكة اجزاه وامراد بمكة البلد وما والاها  
من البيوت فان حرم خارجا عن بيوتها ولو بذى طوى  
لم يحرمه كما رض عليه ابن القاسم بقوله ولا يجوز التحريم  
بذى طوى بل حتى يدخل مكة انتهى تنبيه الهدى  
المسوق في عمره يجب تذكيته بمكة كما تقدم ولا يجوز تأخير  
الي مئتي فان اخره وذكاه بمئتي لم يحرمه علي الراعي قال  
في المدونة ومن اعتمر وساق معه هديا فطاف بعمرته  
وسعى فليحرمه اذا تم سعيه ثم يحلق او يقصر ويحلق قال  
مالك ولا يقصره الي يوم النحر قال السهوي عند

قول

قول المختص والنحر بمئتي ان كان في حج ووقف به هو او  
نايبة كمنوبيا ما مضى والابان انخرمت الشروط الثلاثة  
بان لم يكن ساقه في احرام حج بل في احرام عمره نذرا او جزاء  
صيد او تطوعا او ساقه لا في احرام او فاته الوقوف بعرفة  
او خرجت ايام النحر فمكة محل عياض متى انخرم شرط منها  
لم يحرم النحر بمئتي خلافا للصديق في جواز النحر بها شهر  
وهذا غير هدي التمتع واما هو فلا يحرم تحريمه قبل عرفة  
كما تقدم بيانه ويستحب له ان يحرمه بيده ان كان عارفا  
اقتداء بما مضى صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان النبي صلى  
الله عليه وسلم تحرم بدنه في حجة الوداع ثلاثا وستين  
بدنة والباقي خرها علي بن ابي طالب كما في صحيح مسلم  
فان استناب غيره في تذكية هديه مع المعرفة كره له  
ذكر واجزاه تنبيه اذا استأجد واستناب جزاء  
فلا يعطيه شيئا من لحمها ولا جلدها لما رواه البخاري  
وسلم وابوداود وعالي رضي الله عنه قال احمد بن النبي  
صلى الله عليه وسلم ان اقوم علي بدنه وانصدق بلحمها  
وجلودها واجلتهما ولا اعطى الجزاء منها وقال نحن



ففطيه من عندنا انتهى ثم بعد تذكيره هديه **كحلف**  
 راسه اي جميع راسه او يقصره باجمعه **وتسبح له ان لا يتفعل**  
 الكعبة قبل حلاقه ايضا خشيته ان يدخل في العرة ما ليس منها قاله  
 ابن رشد في البيان فان طاف تطوعا او دخل الكعبة بعد  
 سعيها وقبل حلاقه كره له ذلك ولا شيء عليه **وتسبح عليه**  
 اي علي المحرم اذا تم سعي عمرته ان يحلف جميع شعر راسه  
 الي عظم صدغه قال ابن فرحون ولا يتم نسك الحلف الا بحلف  
 جميع الراس والشعر الذي علي الاذنين انتهى قال التازي  
 وامرهم انهما السيامن الوجه والامن الراس فيحمل كلام ابن  
 فرحون علي الشعر الذي يلي الاذنين لا الشعر الذي بينهما  
 لنفس انتهى قال الفيلسفي حلف جميع الراس واجب  
 علي المشرود فان تذكر بعضه لم يجزه والاستيعاب ما بين  
 من فعله صلي الله عليه وسلم وفعله يحمل علي الوجه والا  
 ما حصة الدليل انتهى فقد روي مسلم من حديث انس  
 ان رسول الله صلي الله عليه وسلم بي ثوبي فانيت الحمد فرماها  
 ثمراتي منزله بمني وخدر وقال للحلاق خذ واسار  
 الي جانبك الا يمنك الا يسر ثم جعل يعطيه الناس

ولا

في الشعر وفي الحلاق يطول ولا يدخل استحياءا

ولا مفهوم لشعر راسه بل الاصلع والاقرع كذا في غير كل  
 منهما المعني علي راسه لانه عبارة تتعلق بالشعر فيستقل  
 للبشرة عند فقده كالمسح في الوضوء كما في المدونة وحكم الصبي  
 حكم الرجل قال مالك ومن برأسه وجع ولا يقدر علي الحلاق  
 اهدي انتهى واذا صح وجب عليه الحلق كما استظهره والد  
 المصنف **ويقصره جميعه** ولا بد فيه من استيعاب جميع شعر  
 الراس كالحلاق والاقتصار علي بعضه كالعدم قال في المدونة  
 اذا قصر الرجل فليأخذ من جميع شعر راسه ما يصيد وعليه  
 اسم التقصير من غير اعتبار غلظة او قلة او كثرة قاله ابن عبد  
 السلام **ويستحب له** اي للرجل اذا اراد ان يقصر ان يأخذ  
 من قرب اصوله وهذا اي التحيير بين الحلق والتقصير  
 انما هو في حق الرجل خاصة والحلاق له افضل من التقصير  
 لما ثبت في البخاري وعنده عن النبي صلي الله عليه وسلم قال  
 اللهم ارحم المحلقين قالوا ولم يقصرين يا رسول الله قال اللهم  
 ارحم المحلقين ثلاثا ثم قال في الرابعة ولم يقصرين وكونه صلي  
 الله عليه وسلم حلق ولم يقصر الا ان تقرب ايام الحج فيستحب له  
 التقصير استبقا للثبوت في الحج ويتعين علي الرجل الحلق



في الشعر القصير جدا وسبقين الحلق ايضا في عدم الشعر  
كما لا يقرع او اذا البدر **راسه** روي عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال من لبدر **راسه** فلا حرام فقد وجب عليه الحلق فان  
خالف لم يضر اجزاءه ولكنه فعل خلا في السنة ولا شيء عليه  
واما الانثى فالمرأة الكبيرة ولو بنت تسع او **سنت** لها يتقين في شعرها  
**القصير** وليس لها ان تفعل غيره ولو لبدت شعر **راسها**  
لكن تقصر بعد زوال بليدها بامتنشاط ولا شيء عليها  
فيما نتا قط من شعرها قبل تقصيره وليس المراد  
بقوله **سنت** لها ان التقصير في حقها سنة ولها ان  
تفعل غيره وانما المراد ليس للمرأة الكبيرة الا التقصير  
في حقها متعين ولا يجوز لها ان تحلق لانه منتهى لها  
قال مالك في المدونة وليس على النساء الا التقصير وبه  
قال عمر وابنه رضي الله عنهما ولا يخالف لهما قال الحارثي  
والتقصير يتعين في حقها ولو كانت بنت تسع او عشر  
فناخذ من جميع شعرها ما يصيدق عليه اسم **التقصير**  
ايضا من غير اعتبار بأغلة او قل او اكثر ويحب لها  
ايضا ان تاخذ من جميع اطراف شعرها قدر **الاغلة** ولا بد

من

من استيعاب جميع شعرها طويلا وقصيرا بالتقصير  
والاقتضار علي بعضه كالعدم فالاستحباب انما هو منصب  
في اخذها من اطرافه مقدار الاغلة ولها ان تاخذ ازيد وانقص  
وليس هذا التحديد امرا لا بد منه ولذا قال ابن عرفة رواية  
الطبراني قد راى الاغلة لا يعرفها وكره بعضهم لها اي الكبيرة  
**الحلق** وحكي اللحيي انه ممنوع اي حرام لانه لها مثل الامان  
يكون براسها اذ **ي** والحلاق صلاح له من فلا باس به حينئذ  
وما حكمه اللحيي من المنع هو انتمس به وقال الحارثي يحرم  
عليها ان تحلق راسها لانه منتهى بها وقال الامير في شرحه  
عليها المنع يحرم تمليكها بالحلق انتهى **واما الصغيرة**  
كسنت اربع او خمس **في تحريمها بين الحلق والتقصير** تنبيه  
قال ابن عرفة سمع ابن القاسم ان سبت التقصير فذكرته  
بيلدها بعد سنتين فصرّت وعليها دم انتهى **آخر** قال ابن  
فرحون ولا يقصر للمرأة رجل سواء كانت شابة او عجوزا  
بل هي او امرأة او محرمة انتهى **ويحب** له اي للمهرم ان يحلل  
من عمرته بتمام شعرها ان يستقبل القبلة **حالة الحلق** او  
**التقصير** ومثل المرأة في حالة تقصيرها وان يبداء بالجانب



الامين لجبر مسلم بذلك ولجبر التوفيق عن النفس رضي الله عنه  
قال لما رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجرة ونحر نسكه ثم  
ناول الخائف سقفة الامين فخلقه فاعطاه ابا طاحه ثم ناوله  
سقفة الابرار فخلقه فقال احسمه بين الناس انتهى قال  
ابن معار في منسكه قال التوفيق والسنة ان يستقبل الخلق  
له القبلة ويبتدئ الخائف بمقدم راسه فيخلق منه السقف  
الامين ثم الابرار ثم الباقي قال ويستحب ان يدفن سقفة  
انتهى قال السهروردي ويروي ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى  
قال اخطأت في ستة ابواب من المناسك فعلمت بها حجام وذكر  
ابن حين اردت حلق راسي وقفت على حجام فقلت بكم  
تحلق راسي فقال اعز في انت قلت نعم قال النكس لا يسلط  
عليه احد اجلس فجلست منقفا عن القبلة فقال لي  
حول وجهك الى القبلة فحولته واردت ان يحلق راسي  
من الجانب الابرار فقال ادر السقف الامين من راسك  
فادرته فجعل يحلق وانا ساكت فقال لي كبر فجعلت اكبر  
حتى قمت لا اذهب قال لي اين تريد قلت رجلي فقال  
ادفن سقفة ثم صلي ركعتين ثم امض فقلت له من اين

لك

لك ما امرتني فقال راسي عطاف بن ابي رباح يفعل ذلك انتهى  
انظر قوله ثم صلي ركعتين وحرر وتأمل ويستحب ان يذكر الله  
ويذكره واستحسن بعضهم ان يقول في دعائه اللهم اكب لي  
بكل سقفة حسنة وامح عني بها سيئة وارفع لي بها درجة  
واغفر للمحلقين والمقصرين يا ارحم الراحمين يا واسع المغفرة  
قال الشيخ ابراهيم بن هلال في مناسكه ويستحب الاكثار من الدعاء  
عند الحلق فان الرحمة تغلب الحاج عند حلاقة اي تغطيها  
وتستره واستحب بعضهم ان يقول عقب حلاقة او تقصيره  
الحمد لله الذي قضى عنا نكسنا اللهم زدنا ايمانا وتوفيقا  
وعونا واغفر لنا ولا بائنا والمسلمين اجمعين ويستحب له  
اي للرجل اذا تم سعي عمرته ان ياخذ من لحية وساربه  
واظفاره اذا حلق راسه ويستحب للمرأة اذا قصرت  
ان تقلم اظفارها ويكره له اي للرجل ان يجمع بين الحلق  
والنقصير بان يحلق بعض راسه ويقصر بعضه على ما قاله ابن  
عزيمه تنبيه قال الزرقاني على المختصر واضطر من يبي بعض  
راسه ويحلق باقيه كفعل سبان مصر وخوهم هل يجب عليه  
حلق ما ابقى من الشعر وله ان يحلق ويقصر فيما ابقاه من



الشعر وهو الذي يفيد به ابن عرفة مع الكراهة ولعلنا اذا كان ايقاعه  
لغير فرض قبيح والاوجب حلقة حتى في غير المناسك انتهى  
ولم يختلف اهل المذهب في الحلاق في الحج والعمرة انه ليس بركن  
وانه واجب كبقية واجبات الحج يحير بدم وبه قال الحنفية  
والحنابلة وعليه المذهب من فرغ من سعي عمرته واخره اي  
الحلاق عمدا او جهلا او نسيانا حتى طال عرفا وقيل اليوم والليل  
طول الامانع او لم يجد حلاقا او تركه حقا حتى رجع ولو  
في ارض الحجاز ثم حلق ثم هدي بانفاق اهل المذهب  
والاصح عندنا كنافعية انه ركن لكن لا يرجع له من بلد بل  
يفعل حيث هو ولا يختص بمكان ولا زمان ولا يفوت ما دام  
حيا ولا يلزم بتأخير شيء كما هو مصر به عندهم نعمة  
اذا فرغ المحرم بعمرة من سعيها وحلق صار حلالا باتمام  
عملها متمتعا كان او غير يفعل ما اراد من الجماع وغيره  
مما كان حراما عليه بالاحرام لزوال سبب التحريم بحلقه وله  
ان يعتمد لكونه خاليا من النسك ولكن ترك الاعتمار افضل  
له انتهى واما ان كان محرما بحج او قرآن فلا يحلق رأسه  
حتى يتحلل برمي جمرة العقبة ولا ينحر ندبا هديه ان كان

معه

معه هدي ساقه من الميقات او الحل سواء كان هدي تطوع او  
لعام مضى او لمجاوزه ميقات وخوف ذلك بل يرتب به حتى  
يقف هو به او نائبه وينحره بمني قبل خروج ايام الحج ابتعا  
للفعل النبوي فان خالف ونحره قبل عرفه اجزاه لانه صرف  
عليه انه جمع فيه بين الحل والمحرم واما هدي التمتع والقرآن  
فلا يجوز تركه قبل عرفه فان ذكاه قبل عرفه ولو بيوم  
لم يحزه وعليه بدله كما تقدم ويحجب له اي للتمتع ذكر الكاد  
او اني اذا طاف للقدوم وهي بعد ان يعاود التلبية بعد  
السعي ولم يزل يلبي حتى تزول الشمس من يوم عرفه  
ويروح الى المصلي كما تقدم ولو في المسجد الحرام قال خليل في  
مختصره وعماودها بعد سعي وان بسجد لرواح مصلي عرفه  
قال ابن القاسم يريد اذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة  
قطع التلبية وثبت ما ذكره علي هذا انتهى ويحجب له  
ايضا ان يكسر من التنفل بالطواف ليلا ونهارا على قدر طاقته  
مرة اقامته بمكة لان الطواف افضل من صلاة النافلة لغير  
ساكني مكة وقال ابن ابي زيد في رسالة والطواف للغير باء  
احب اليان من الركوع لقلة وجود ذلك منهم قال سار صرا



ان تنفروا في الايام الطواف انما يكون حول البيت الحرام واما  
 الركوع فيستسر ولو كان خارج عن مكة انتهى واما من كانت  
 ساكنة بمكة سواء كان من اهلها او المجاورين بها فيستحب  
 ان يتركوا الطواف ايام الموسم توسعة على الحاج ويستقلوا  
 بالوافل قال ابن ابي زيد في رسالته والتفيل بالركوع لاهل  
 مكة احب اليها من الطواف انتهى وترك الطواف من الحرمان  
 والا فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من طاف  
 بالبيت سبعا وصلي ركعتين كان كعتق رقبة اخرجه ابن  
 ماجه عن ابن عمر وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا من  
 طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
 امه انتهى والمراد بقوله خمسين مرة خمسين اسبوعا وليس  
 من شرطها ان تكون في آن واحد بل ان يوجد العدد المذكور  
 في صحيفته ولو في جميع عمره واخرجه الامام احمد عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما رفع  
 رجل قدمه من طواف ولا وضعها الا كتب الله له عشرين حسنة  
 وحط عنه عشرين سيئة ورفع له عشرين درجاة وعنه صلى الله  
 عليه وسلم قال استكثروا من الطواف فانه اقل شئ يجدي

في

في صحايفكم وارجي عمل بجدونه **فايدة** قال بعض العلماء الاستسكان  
 طلبا للثبوت وهو يكون بخمسين اسبوعا في اليوم واقله سبعة  
 اسابيع او مع كل فرض صلاة طواف واقل ما يطلب من الانسان  
 ان يطوف في كل يوم اسبوعا فمن مضى عليه يوم وليلة ولم  
 يطوف وهو بمكة فذلك محرم انتهى وذكر ابن فرجون عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يطوف سبعة اسابيع بالليل  
 وخمسة بالنهار ذكره الارزقي وقال ان ادم عليه الصلاة  
 والسلام كان يطوف كذلك انتهى وما حكاه ابن المنير وابن  
 حبان في حاشية البخاري **والدما ميني** ان الحاج لا يتنفل بطواف  
 بعد طواف القدوم حتى يتم حجه غريب لا يقول عليه وقد  
 قال ابن حجر بعد تنقل ذلك عن ما كنت وعنه الطواف بالبيت افضل  
 من النافلة لمن كان من اهل البلاء البعيد وهو المعتمد انتهى  
 ويستحب له ان يلكل قادم مكة وكذا الساكنين ان يكثر من  
 شرب ماء زمزم ما اقام بمكة وان يكثر من الوضوء والفعل  
 منه قال ابن عباس وليقل اذا شرب اللهم اني اسئلك علما  
 نافعا وسقيا من كل داء وهو لما شرب له وقد جعله الله  
 نقاي لاسماعيل وامه هاجر طامبا انتهى وعن ابن عباس

عن ابن عباس قال الصلاة  
 افضل والطواف  
 افضل انتهى



رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما زعم لما شرب  
له فان شربته لتستغفري شفائك الله وان شربته مستغفرا  
اعاذك الله وان شربته لتقطع ظمائك قطع الله وان شربته  
لتسبغك السبعك الله وهي هزيمة جبريل وسقيا اسماعيل  
رواه الدارقطني والحاكم قال في الغتخ رجاله موثقون وارسال  
اصح انتهى قال السيوطي قد فضل ماؤها علي ما الكعبر حيا  
عمل منها قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم ونهى وصح عنه  
الثاني رضي الله عنه انه شربه للبرص فكان يصب من كل  
عشرة تسعة وشربه ابو عبد الله الحاكم لحسن التضييق وغيره  
فكان احسن اهل عصره تضييقا ولا يخصي كم شربه من الاثمة  
لامور نالوها قال الحكمي في نوادر الاصول عند والده انه  
استد عليه بالليل الراقية وهو يطوف وحسب ان خرج من  
المسجد تتلوا اقدامه باذي الناس وكان في الموسم فتوجه  
الي زمزم وشرب منها ورجع فلم يحس بالبول حتي اصبغ انهر  
قال السنهوري قال بعض وهذا من الغريب فان زمزم تدور  
الاراقة وخوف ما اجبر به بعض الاصحاب انه اصابه اسهال  
فسربه فذهب عنه مع انه يطلع البطن غالب انتهى قال

المناوي

المناوي قال الحكمي هذا جبار للعباد علي مقاصدهم وصدقهم في  
تلك المقاصد والنيات لان الموحدا اذا نابه فزع او امر فشاذه  
الفرع الي ربه فاذا فزع اليه واستغاث به وجد غياثا وانما  
ينال العبد علي قدر نيته انتهى وذكر والد المصنف عن ابن  
عباس رضي الله عنهما تناقضا للناس في زمن الجاهلية حتي  
ان كان اهل العميال ليفدون بعيالهم فيسلبون منها  
فيكون صبور حالمهم وقد كنا نفردا عوننا علي الصبر وكانت  
تسمي في الجاهلية سبعا عه وكان اهل مكة لا يساق بهم احد  
الا سيقوه ولا يصار عهم احدا الا صرعه حتي رغبوا عن  
شرب ماء زمزم فاصابهم المرض في ارجلهم ورومي في جمع  
الفوائد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين ماء علي وجه  
الارض ما زعم فيه طعام طعم وشفا سقم انهر وفي حديث  
مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال النظر في زمزم عبادة  
وهي تحط الخطايا وقال صلى الله عليه وسلم اية ما بيننا وبين  
المنافقين انهم لا يتضلعون من ماء زمزم رواه ابن ماجه  
وقال صلى الله عليه وسلم المتضلع من ماء زمزم براءة من النفاق  
اخرجه الارزقي ونقل المناوي عن ابن عباس انها سمي



زمزم لا تهازم بالتراب ليليا خذ الماء من ثلث الاول وركعت  
ساحتها على الارض حتى يملأ كل شيء **ويحب لكل احد من**  
**اكثر الدعاء عند شربه** بما احب من حيزي الدين والآخر فان  
الدعاء عند شربه مستجاب وفي منكته ابن فرحون روي  
مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا شربت من  
ماء زمزم فقل اللهم اجعل علمي نافعا وزقوا وسعا وشفاء من  
كل داء **ويحب له** اذا سافر فقل من مكة ايضا لغيرها  
من بلاد الاسلام كما في الترمذي عن عائشة رضي الله عنها  
انها كانت تحمل ماء زمزم وتخبئ له عليه الصلاة والسلام  
يحمله انتهى وروي في جمع الغوائد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر رجلا من قريش في المدينة ان ياتي به ماء زمزم الى المدينة  
**ويحب له** اي للرجل مكيانا او افا قيا ملازمة صلاة الفرض  
**في المسجد الحرام لما ورد في ذلك** من الاحاديث النبوية منها  
قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدك افضل من الصلاة  
فيما سواه الا المسجد الحرام رواه الامام احمد وابن ماجه عن  
جابر فدل هذا الحديث علي ان صلاة واحدة في المسجد الحرام  
بما يتيه الف صلاة ولا يمكن الانسان ان يصلي مائة الف صلاة

الا في

الا في سنة وخمسين سنة واربعة اشهر وقل من يعي من  
وقته بلوغه الي ان يموت هذا الزمان وفي كتاب الاصابة ان  
الصلاة متضايف حتى فيما زيد في المسجد الحرام بمائة الف  
الف صلاة بتكرار الف ثلاثا فافى هذا الوعاسي الانسان  
عمره في الف سنة يصلي لا يمكن ان يبلغ مقدار ثواب من  
صلي فرضا واحدا في المسجد الحرام لانه ان عاش الف سنة فنهاية  
ما يصلي من الفروض الف الف مائة وسبع مائة الف وخمسة وسبعين  
الف لان السنة القريية اكثر مما تكون ثلاث مائة وخمسة وخمسين يوما  
والا فقد تكون اربعة وخمسة فاذا ضربت ثلاث مائة وخمسة وخمسين  
في خمسة خرج الف وسبع مائة وخمسة وسبعون فاذا ضربتها في  
الف خرج ما تقدم والله اعلم **ويحب له** ايضا ان يصلي  
الفرض في الجماعة **الاولى** لمزيد معنعة الثواب واستراخه  
بقوله الاولى الي ان الجماعة اذا كانت تكرر في المسجد الحرام للامة  
الرواتب فالافضل ان يصلي مع الجماعة الاولى فيها وعندها  
لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال الصلاة في اول وقتها  
كما في البخاري ولقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله  
الحديث وهذا في حق من لا يكون في المسجد وامان كان فيه



واقامت الصلاة للراية فيجب عليه الصلاة مع الامام الاول  
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة  
كما في البخاري ولا يحل له ان يجلس بلا صلاة ويصلي منفردا  
فرضا او نفلا او يطوف لانه يؤدي الى الطعنت في الامام وهو  
حرام ويحجب له ايضا ملازمة الصف الاول لما رواه البخاري  
وسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا  
ان يستموا لاستموا ولو يعلمون ما في السجود لاسبقوا  
اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لاتوها ولو جهوا  
انتهى وما رواه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون  
على الصف الاول وينبغي ان لا تقوته التكبير مع  
الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربعين يوما في  
جماعة لم تفته التكبير الاولى كتب الله له برأتين براءة  
من النار وبراة من النفاق رواه الترمذي والضعيف  
المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم وصلاة في المسجد الحرام  
افضل من مائة الف صلاة فيما سواه خاص بالمسجد الحرام  
والمزبد

والمزبد

والمسجد فيه علي الرابع **و** خاص ايضا بالفريضة على احد  
القولين وهو الرابع قال البخاري زيدا في رسالته واما النفل  
ففي البيوت افضل لما في البخاري وسلم من قوله صلى الله  
عليه وسلم افضل الصلاة صلاة تكب في بيوتكم الا المكتوبة واما اح  
صلى الله عليه وسلم على النافلة في البيت لكونه اخفى وابعد  
عن الريا واصون من المحيطات وليتبرك البيت بذلك  
وتنزل فيه الرحمة والملائكة وتفر منه الشياطين ويستثنى  
من كون النافلة في البيت افضل ما يفعل من النوافل مع  
الفريضة وصلاة التراويح اذا كان يلزم من فعلها في البيوت  
بفطيل المساجد وصلاة السنن كالوتر والكسوف  
والعیدین والاستسقاء ففعل هذا المستثنى في المسجد  
افضل وقال مطرف من اصحاب مالك لا يختص التخصيف  
المذكور في الحديث بالفريضة بل يعم الغرض والنفل لانه  
طلاق الاحاديث الصحيحة واسرار المصنف قول مطرف  
بقوله وعلى القول بمضاوعة ايض في المسجد فيستحب له  
ملازمة النافلة به ايضا رغبة في زيادة الثواب وفضل  
الله واسعه واخرجه في جمع الفوائد وعزاه للطبراني



في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة في المسجد الجامع  
تعدل فريضة وحجة مبرورة والنافلة كحجة متقبلة وفضل  
الصلاة المكتوبة في المساجد الجامع على ما سواه من المساجد  
بحسب ما في صلاة فاذا اهل هلال ذي الحجة استحب لاهل  
مكة والمستوطنين بها والمقيمين بها من غير مستوطنين الاخر  
بالحج كما لما ذكر في المدونة وجعل سنده هو المذهب قال خليل  
في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ليلحقهم من المنفعة  
الي وقت الحج ما لحق غيرهم والدليل على ذلك ما رواه ما ذكر ان  
ابن الزبير اقام بمكة تسع سنين يحصل بالحج بهلال ذى  
الحجة وعروة معه بفعل ذلك ونقل التاذلي عن الاكمال وهو  
القاضي عياض ان المستحب عند ما ذكره وكثير من العلماء كالامام  
الشافعي للمكي والمستوطن بها ان يحرموا يوم التروية وهو  
اليوم الثامن من ذي الحجة ليكون احرامهم متصلا بسيرهم  
وتلبيتهم مطابقة لمبادرتهم للعمل ورجح ايضا ويستحب  
لهم اي للمكي والمستوطن والمقيم ان يحرموا من المسجد الحرام  
قال في المدونة واستحب ما ذكره لاهل مكة ومن دخل بمكة  
ان يحرموا من المسجد الحرام اي يحرموا من موضع

صلاتهم

صلاتهم في المسجد الحرام ويلبوا وهم جلوس في موضعهم فلا  
يلزمهم ان يقوموا من مصلاهم ويتقدموا الى جهة البيت كما  
يقول الشافعي ولا الى تحت الميزاب كما تقول الحنابلة ومن  
كان في نفسه بفتح الفاء اي سعة من الوقت من المقيمين  
من غير مستوطنين المستحب له الخروج الى ميقاة كما تقدم  
فالمدين يخرج الى ذي الحليفة والمصري والمغربي ومن ذكر  
معها الى الجحفة واليماني ومن ذكر معه الى يلملم وهكذا  
فمن خرج منهم الى ميقاة او للحل او خرج المكي او من استوطنها  
الى الحل ايضا واحرم بالحج او بالقران فعل

وحيث في النسخة المنقولة منها  
في هذا الكلام سقط فلينظر  
الاصل



**فأبينة** قال ابن قتيبة أيام الحج سبع يوم الزينة ويوم التروية  
وهو الثامن لأن الحجاج كانوا يحملون معهم الماء ينزفون  
به لعل الماء يمتلئ واليوم التاسع يوم عرفة ويوم العيد ويسمى  
يوم النحر لأن الهدايا والأضاحي تنحر فيه ويوم القر وهو ثامن  
يوم العيد لأنهم كانوا يقرضون فيه مئذنة ولا رحيل فيه ولا نزول  
بجلاء ما قبله وما بعده ويسمى يوم الروي لأنهم فيه روي  
الهدايا ويوم النحر الأول لأنهم ينفرون فيه ويوم النحر الثاني  
ويسمى يوم الأضاحي ويوم الصدر من منى إلى مكة النهر  
والأضاحي الذهاب بالحليّة قال والدائم أيت الناس أي في  
اليوم السابع من ذية الحجّة إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر  
ويوضع المنبر ملاصقا للبيت على يمين الداخل له فيصلي  
الامام الظهر بالناس فاذا فرغ من صلاة فليسجد له ان  
يخطب خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها ويعلمهم فيها كيف  
يحرم من لم يكن احرم وكيفية خروجهم الى منى وما يفعلون  
اليوم والشمس من يوم عرفة فاذا وافق يوم السابع من  
الحج يوم حجة فقال ابن جماعة الشافعي في منسكه قال  
الشافعية والحنفية يخطبون أولا للحجة ويصلونها ثم يخطبون



هذه الخطبة ولم يُنقل عنها ما لكتبه والحنابلة في ذلك شيء ولم  
ار لأصحابنا في ذلك نصا ومقتضى المذهب موافقة الشافعية  
والحنابلة والحنفية أنه تعاد هذه الخطبة بعد صلاة الجمعة  
لان خطبة الجمعة قبل الصلاة وهي خطبتان وهذه الخطبة  
التي تكون يوم السابع مندوبة والسنة فيها ان تكون بعد  
الصلاة وان تكون واحدة وخطب الحج ثلاث على المذهب  
هذه اولها والثانية يوم عرفة والثالثة في ثاني يوم  
الحج بمكة بعد صلاة الظهر وقد تركت هذه الثالثة  
في هذا الزمان واما يوم النحر فلا خطبة فيه عند مالك وابي  
حنيفة رضي الله عنهما واختلف هل يجلس في اول هذه  
الخطب الثلاث اولا على قولين ويفتحون بالتكبير وقيل  
يفتح الاول بالتلبية فاذا كان اليوم الثامن ويسمى يوم  
التروية احرر فيه من لم يكن احرم قبل ذلك لم توجه الى  
مكة ويسن لكل من اراد التوجه الى مكة من الحجاج ان  
يتوجه اليها بقدر ما يدرك بها صلاة الظهر كل على قدر  
حاله والظاهر من كلامهم اي كلام اهل المذهب ان المراد  
بقولهم يدركونه يعني الظاهر اي يدركون لواخر الوقت

المختار

المختار ويكره لكل حاج التقدم اليه قبل يوم التروية لما  
فيه من مخالفة السنة النبوية ويكره ايضا ان يذهب الى عرفة  
قبل يومها لانه يؤدي الى ترك سنن كثيرة وهي وصول الى  
مكة وصلاة بها المكتوبات الخمس ومبينة تلك الليلة بها  
واقامة فيها الى طلوع الشمس واستقرار السهوري انه  
لو خرج الى مكة او الى عرفة قبل يومها لا يقصر الرباعية لان  
الرضعة اذا وردت يقتصر فيها على محلها ويكره ايضا تقديم  
الابنية اي الحميم ونحوها الى عرفات قبل يومها ويكره لكل  
حاج التراجع في مدة يوم التروية الى اخر النهار من غير  
عذر فاذا وصل الى مكة نزل بها حيث شاء لانها كلها منافع  
ومحل للسك ولا يقيين عليه ان ينزل في بقعة مخصوصة  
تنبيه قال والدالمع وكه مالك البنيان الذي احده  
الناس بمكة قال سند وجعله على ذلك ان مكة لا املك لاحد  
فيها وليس لاحد ان يحج فيها موضعاً يحوزه لنفسه الا ان  
ينزل منزلاً منها فيختص به حتى يفرغ من نسكه ويخرج منها  
والاصل فيه ما رويته عائشة قالت قلنا يا رسول الله الانبياء  
لك بنياننا يظلك قال لا مني مناخ من سبق خزيم الترمذي



والنساء واستدل به علي أنه يمنع أن يحجر أحد فيها بنيانا ولا نزل  
تضييق علي الناس وكره اجارة البنيان الذي فيها النبي وصلي  
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها  
ويستحب كما قال بعض العلماء أن يقصد مسجد الحنيفة فيصلي  
فيه الصلوات المذكورة ويتنفل فيه عند الا حجار التي بين يدي  
المغارة فانه صلي الله عليه وسلم صلي ثمرة انه **ويستحب الحاج كلهم**  
سواء كانوا مسافرين او مقيمين بمكة او مهاجرا او مسوطنين  
بها **قصر الصلاة الرباعية** التي هي الظهر والعصر والعشاء  
جمعي والمكروه ان قصر الجميع **للسنة** ولذا يقصر المكي والمسوطن  
بها اذا خرجوا من مكة الي منى ولو قبل ان يصلوا اليها  
**الا اهل منى فانهم يتيمون بها** الصلاة الرباعية ولا يقصرونها  
قال في المدونة ويقيم اهل منى بمنى واهل عرفة بعرفة وكل  
من لم يكن من اهلها فليقصر الصلاة ابن هارون **ومن**  
**خاف خروج وقت الظهر في الطريق قبل ان يصل الي منى**  
**صلاها في الطريق وتردد ما ذكر في وجهه** وانما قال  
سندوا احسن ان يقصر وهذا هو المشهور **ويستحب له**  
اي لكل حاج ان يبيت **هذه الليلة** اي ليلة التاسع جمعي  
اقتداء

١٥٢  
اقتداء بالنبي صلي الله عليه وسلم فتدري مسلم في صحيحه من  
حديث جابر قال فلما كان يوم التروية توجهوا الي منى وركب  
رسول الله صلي الله عليه وسلم فصلي بها الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء والعج الحديث فان **تركوا المبيت بها اي بمنى فلا دم عليه**  
**علي المشهور ونقل التاذلي والجزي عن ابي بكر ابن العربي**  
**انه يلزمه المهدى ولم يحركه غير اي غير ابن العربي في سقوط**  
**الدم خلافا بل اتفقوا علي سقوطه وهذه الليلة من الليالي**  
**الاربعة التي يطلب احياءها** روي ابن عساكر في تاريخه عن  
معاذ بن جبل عن النبي صلي الله عليه وسلم قال من احيى الليالي  
الاربعة وجبت له الجنة ليلة القدر وليلة عرفة وليلة النحر  
وليلة الفطر انتهى ولذا قال **فليكثر فيها من الصلاة ومن**  
**الدعاء والذكر** والاحياء يحصل بقيام معظم الليل وقيل يحصل  
بساعة من الليل بعد صلاة المساء وقيل يحصل بصلاة العشاء  
في جماعة والغرم علي صلاة الصبح في جماعة وعلي كل حال  
فليس المكثركا ممقلا وكلا وعد الله الحسني ان الله لا يضيع اجر  
منا حسن عملا **والسنة ان لا يخرج من منى حتى تطلع الشمس**  
علي بئر بفتح الدال المثلثة وهو جبل كبير مشرف علي منى اعلا



جبل ميني قال المحب الطبري وهو مشرف علي ميني من منى جرة  
 العقبة الي تلقاء مسجد الحنيف وامامه قليلا علي يسار الزاهب  
 الي عرفات انهم واستحسن بعض العلماء ان يقول في سيره  
 من ميني الاله اليك توجهت ولوجهك الكريم اردت فاجعل  
 ذنبي مغفورا وحجي مبرورا وارحمي ولا تحبيني انكر علي  
 كل شيء قد يدور هذا الدعاء غير مرفوع ولا موقوف انتهى **وهذه**  
**السنة اعني المبيت بميني ليلة يوم عرفة قد امتت عند كثير من**  
**الناس** وغالبهم يذهبون من مكة الي عرفة ولا ينزلون بميني  
 وبعضهم ينزلون بها ويمكثون فيها قليلا ثم يذهبون الي عرفات  
**فينبغي المحافظة** علي النزول بها يوم التروية وصلاتهم بها  
 الصلوات الخمس **واحياءها** كما تقدم **تنبيه** قال العلامة  
 خليل في منسكه وليجد ربما يفعل بعضهم من رحيلهم ليلامنت  
 وابتاههم عرفة ليللا يوقدون الشمع ويصعدون علي جبل  
 عرفة الي العقبة التي يسمونها قبة ادم فيطوفون بها كطوافهم  
 بالبيت وذكر من البدع المحرمة ومما يفعل الشاميون  
 والمصريون من وقيدهم الشمع والمسئاعل وربما حصل  
 بينهم التصارب والشبهة فانها بدعة شنيعة استعملت علي

الضاعة

اضاعة المال ومنها ما يفعلونه من طلق المدافع والغساس  
 في ميني وغيرها فانها بدعة شنيعة ايضا استعملت علي امبيهاة  
 ولولم يكن فيها المخالفة السنة لكانت كما فية انتهى **قصة**  
 يستحب لمن توجه من ميني الي عرفات ان يمر من طريق المار من  
 وهما الجبلان اللذان بين مزدلفة وعرفة فان مر من جهة  
 اخري فلا شيء عليه وقال الشافعية وغيرهم انه يستحب ان  
 يسير في الذهاب علي طريق صنب اسم الجبل الذي مسج  
 الحنيف في اصله وتقل الأذري انه صلي الله عليه وسلم سلك هذه الطريق  
 حين عدا من ميني لعرفة انتهى وفي المذهب وامر النبي صلي الله  
 عليه وسلم بقبة من شجر فضربت له بنمرة وضار علي طريق صنب  
 انتهى قال ابن فرعون قال مالك ويستحب الذهاب راكباً  
 لفعله صلي الله عليه وسلم ويلبي ويكلم من الاذكار والدعوات في  
 في مسيره الي عرفة فاذا **وصل الي عرفة** فلينزل بنمرة **في السنة**  
 وتحت جبل نمرة غار طعل اربعة اذرع او خمسة ذكره ابن النبي  
 صلي الله عليه وسلم كان ينزل يوم عرفة حتي يروح الي الموقف ومن  
 الغار الي مسجد عرفة الغار ذراع واحد وعشرون قد تركت  
 اليوم **هذه السنة** وانما ينزل الناس في موضع الوقوف فينبغي



المحافظة على حياتها اي على احياء السنة ايضا فاذا قرب الزوال فسحب  
الغسل للوقوف عند الزوال لكل واقف كغسل دخول مكة بصب  
الماء وامرار اليد من غير ذلك وما ذكره المصنف من كون الغسل  
عند الزوال مخالفا لما عليه اهل المذهب من ان وقته بعد الزوال  
قال الحزبي ويندب ايضا الغسل للوقوف بعرفة مضطرب بوقوفه  
وقته بعد الزوال مقدما على الصلاة ويطلب به كل واقف ولو  
حائضا ونفسا سدا ولو اغتسل اول النهار لم يجزه انتهى وما  
ذكره المصنف على الجواز لقربه فاذا زالت الشمس فليرجع الى مسجده  
منه وهو المسمى بمسجد ابراهيم الخليل ويقال له مسجد  
عرنة بالنون وهو الذي على ممبى الذهب الى عرفة واما البناء  
الصغير المربع الذي في الموقف عند جبل الرحمة الذي تسميه  
العامة بيت ادم فاصله سقاية للحاج بنسبها المسمى بمسجد  
العبدة التي على الجبل التي تسميها العامة قبة ابي ادم فبنسبها  
ربك زوجة الرشيد كما في الغني ويقطع البلية  
فلا يلبي بعد ذلك على المشهور ولما ذكر انه اذا زالت الشمس  
وراج الى مسجد عرفة فانه يقطع البلية ذكر هنا حكم من احرم  
بعرفة بقوله الا ان يكون احرم في عرفة بعد الزوال فيلبي  
وجوبا

107  
وجوبا حسيدي اي عقب احرامه لم يقطعها على المشهور وانما  
وجب عليه التلبية بعد احرامه لان كل احرام لا بد له من تلبية  
فلو لم يلبي كان تاركا للواجب وعليه الدم باتفاق ولا يلزمه  
بتأخير الاحرام الي بعد زوال الشمس يوم عرفة دم لانه قد تقدم  
ان المكى والمستوطن بمكة والمقيم بها من اهل الافاق لا يتعين عليهم  
الاحرام منها وانما هو مندوب فقط فلو خروا للاحرام الي عرفة  
لاشي عليهم ومقابل المشهور انه يلبي الى جمره العقبة <sup>لايت الحجاب</sup>  
واختاره النحوي ويدل له ما في شرح المواهب عن الغسل  
رضي الله عنه افضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم  
يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية  
مع اخر حصاة قال هذا حديث صحيح يفسر ما انبهم في الرواية  
الاخر وما مال ما ذكر اليه انتهى ويحيى للامام ان يخطب بعد  
الزوال خطبتين يجلس بينهما ويعلم الناس فيهما ما يفعلون  
الي اليوم الثاني بمبى وهذه الخطبة هي الخطبة الثانية من  
خطب الحج ثم يصلي بالناس الظهر والعصر قصر وجمعا والسنة  
الجمع والعصر بعرفة بين الظهر والعصر والحاصل ان الجمع  
والعصر بعرفة بين الظهر والعصر مسنون لجميع الحجاج سواء



كما في هذا أهل الآفاق أو مكين أو من أهل مني ومزدلفة **الأهل**  
**عرفة** فأنهم يجتمعون بينهما على ويمون بها ولا يقصرون اتفاقا  
 ويؤذون ويقسم لكل صلاة فان فرق بينهما فله بان صلى لكل صلاة  
 في وقتها قصر فلا دم عليه **عليه السلام** وكذا لو جمعها في  
 متين من غير قصر أو اتم كلا منهما في وقتها من غير جمع بينهما  
 فقد ضلقت السنة والاسمي عليه **ويستحب حضور الصلواتين**  
**مع الإمام** ان كان يقصر الصلواتين **ويجمعهما** قال ما نذكر في الموطأ  
 والأمر الذي لا خلاف فيه عندنا ان الإمام لا يجهر بالقراءة وإن  
 وافقت الجمعة فأنما هي ظهر ولكنها قصرت من أجل السفر انتهى  
 قال السنهوري قال في الذخيرة جمع الرصيد مالكا وأبا يوسف فسأله  
 أبو يوسف عن إمامة الجمعة بعرفة فقال ما نذكر لا يجوز لأنه عليه  
 الصلاة والسلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف قد صلاها  
 لأنه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال  
 له ما نذكر أجهر بالقراءة فيهما كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف  
 وسلم انتهى ومن لم يحضر مع الإمام **جمع وقصر في رحله ولو**  
**ترك الحضور غير عذر** قال ابن الحاجب ويصليهما المتروك  
 جمعا وقصرا قال ابن الموار ومن فاته ان يجمع بين الصلواتين

بعرفة

بعرفة مع الإمام وهو قوي على ذلك فليجمع بينهما في رحله ويستحب  
 السنة أي فيصليهما جمعا وقصرا باقامة لكل صلاة قال ابن  
 حبيب ولا ينبغي لأحد ترك جمع الصلواتين مع الإمام بعرفة  
 ثم بعد جمع الصلواتين **يروح الإمام والناس إلى الموقف**  
**ويستحب** ان يكبروا من السبحة والتكبير والتهليل والتهليل  
 في مسيرهم إلى الموقف فقد ثبت عن المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 ما على الأرض أحد يقول لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم الا كفرن عنه خطايا له ولو كانت مثل زبد البحر  
 رواه النسائي والترمذي **وعرفة كلها موقف** ففيه موضع  
 منها وقف اجزاء روي الإمام ما نذكر في الموطأ ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وارتفعوا عند بطن عرفة  
 والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عند وادي محسر **ولكن يستحب**  
**له** ان يستند إلى الهضاب من سفح الجبل أي جبل  
 الرحمة الذي بوسط أرض عرفات **حيث يقف الإمام افضل** قال  
 ابن فرحون وأذ وقف عند الصخرات من سفح الجبل حيث  
 يقف الإمام فهو افضل لأنه موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقال ابن المولى واستحب العلماء الوقوف حيث وقف رسول



اسم صلي الله عليه وسلم وهو عند الصخران الكبار المعروفين في أسفل  
جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط معرفة انتهى **ويستحب** لم  
اي لكل حاج ان يقف من بعد جمع الصلاة بين الغروب **متظرا**  
قال ابن فرحون وقد فك طاهرا متوضيا افضل وان كنت جنبها  
من احتلام او علي وضوء فقد اسأت ولا شيء عليك انهم  
منصب الاستحباب قوله متظرا واما الوقوف لها من بعد  
الزوال الى الغروب فهو واجب وبعد الغروب ركن كما سيأتي متضرعا  
له عز وجل والمراد بالتضرع اظهار رغبة في طلب  
الاجابة بان يدعوا بتلخيص **داعيا** له عز وجل قال رسول الله  
صلي الله عليه وسلم اكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا  
الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له  
سني قد يد **مستقبلا** القبلة **راكبا** اذا امكث ركوبه لوقوفه  
عليه الصلاة والسلام كذلك فان لم يكن له دابة فيقف قائما  
فان يقب **جلسا** على **المسحور** وقال في مختصر الوزار ان الجلوس  
من بعد ركوبه افضل من القيام هذا في حق الرجل خاصة  
واما المرأة اذا لم تجد موكوبا تقف عليه دعت جالسة قال سنده  
وحكم الخنثى المسكلك حكم المرأة وتقدم الكلام عليه في حكم اللبائ

ويكره

ويكره **الظلال** بيناء اوصية او يوم عرفة من الزوال الى الغروب  
كما مر به في السامع لان المصطفى صلي الله عليه وسلم لم يستظل  
من الشمس في ذلك اليوم من راحة الموقف حتى تفر من عرفة  
وقال خذوا عني مناسككم فالأقداء بافعالهم صلي الله عليه وسلم  
واقوالهم امر من غوب فيه فترك الاستظلال من بعد زوال  
الشمس من يوم عرفة الى الغروب مستحب روي ابن ماجه  
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم  
من اصحى يوما محرما ملبيا حتى غربت الشمس غربت بدونه  
فعاذ كما والله انه قال المحب الطبري الاصحى الظهور للشمس  
واعترال الكين والظل ومحل كراهة الاستظلال في حالة الوقوف  
ما لم يضربه حر الشمس ونحوه من مرض والافلا كراهة  
**ويكره صومه للحاج** لحديث ابي داود رضي النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم عن صيام يوم عرفة بعرفة الا ان يوم عرفة بعيد لاهل  
عرفة فلا ينبغي صومه وايضا فان الفطر في ذلك اليوم مستحب  
للقوي به علي الا جهادا في الدعاء وصح انه صلي الله عليه وسلم  
كان مفطرا فيه ومعهم قوله للحاج ان غير الحاج يستحب  
له صومه لحديث احمد وسلم صوم يوم عرفة يكفر انما احتسب



عليه السلام ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده يعني يكفر صنفاً  
ذو به في السنة التي هو فيها والسنة التي بعدها ويكره الوقوف  
عليها قال المصنف ومقتضى كلامهم يعني اهل المذهب ان كل واحد  
الخيال التي لها جهة من عرفة وجهة من غيرها واما الخيال التي  
في وسط عرفة كجبل الرحمة وغيره فلا يكره الوقوف عليها لانها من  
عرفة وقال صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف واشتهر عند كثير  
من العوام ترجيح الوقوف على جبل الرحمة وتذيق بعض متأخري  
الشافعية باستحباب الوقوف عليه وسماه جبل الدعا وليس  
لذلك اصل انتهى **وكره الوقوف بمسجد عرنة** واجزأه ولا  
رم عليه واما اجزأه الوقوف بمسجد عرنة بالثبوت لانه من  
عرفة بالقاء واجزأه من غير ذلك لانه منها كما في الرقائص على  
المختصر ومادرج عليه المصنف من اجزاء الوقوف بمسجد عرنة  
مع الكراهة تتبع فيه صاحب المختصر وهو المشهور وهو ظاهر  
نقل الجلاب على المذهب وضمه يكره الوقوف به ومن وقف  
به اجزاء وقوفه قال وبطن عرنة هو المسجد الذي يصلي  
فيه الامام انتهى ويقال لهذا المسجد ايضا مسجد مرفوع مسجد  
ابراهيم قال والدالمصنف وابراهيم المنسوب اليه هذا المسجد هو  
الخليل

الخليل عليه الصلاة والسلام كما هو مقتضى كلام الارزقي وحزم به  
الرافعي والنووي والتكرار القاصي عن الدين بن جماعة وقال  
ليس له اصل وسبقه الي ذلك صاحب المهمات واعترض على  
الرافعي والنووي وقال بعضهم انه منسوب الي ابراهيم الذي  
ينسب اليه احد ابواب المسجد الحرام وكذا قال الدبري من ان  
فيه ايضا وابنه تسمية من الحنابلة في منسكه والله اعلم انه  
تنبيه واما الوقوف ببطن عرنة بضم العين والنون فلا  
يجزئ على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف  
وارتفعوا عن بطن عرنة قال الشيخ تقي الدين الفاسي في تاريخ  
عرنة بضم العين وفتح الراء على الصواب هو وادي بين العلمين  
الذي على حد عرفة والعلمين المسمى الذي على حد الحرم فليست  
عرنة من عرفة ولا من الحرم وقيل من الحرم بنو نسي قال ابن  
حبيب فمت وقف في عرنة فلا حج له لان عرنة في الحرم وعرفة في  
الحل فبطن عرنة الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم بالارتفاع  
عنه انما هو بطن الوادي الذي فيه مسجد عرنة فلا يقف في  
ذلك الوادي قال السنوري وحكي ابن المنذر عن مالك انه  
من عرفة ويصح الوقوف عليه به مع الدم وهو خلا والرواية



المشورة عنه في كتب المفاريد استنبطت في انما اختلف في  
بطن عرنه علي ثلاثة اقسام قيل انه من الحرام وقيل من عرفة  
وقيل وادي بين الحرام وعرفه وفي صحة الوقوف به قولان  
الاول لا يصح الوقوف به وهذا هو المعروف من المذهب  
والثاني صحة الوقوف به مع الدم ويستحب له كثرة الذكر  
في حال وقوفه بأي ذكر كان تسبيحا او تحميدا او تكبيرا  
او استغفارا فقد ورد في فضل الذكر احاديث كثيرة منها  
ما في البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل الذي  
يذكر والذي لا يذكر مثل الحي والميت قال القاضي عبد  
الوهاب اذا اكثر العبد من ذكر الله تجدد حسنه وازداد  
يقينه وبعدت عن قلبه الففلة وكان الى التقى  
اقرب وعن المعاصي البعد وهذه ثمرة لباب الذكر  
وادناه ذكر اللسان فقط واعلاه ان يكون باللسان  
مع القلب بحيث يتمكن الذكر من القلب ويستوفي عليه  
حتى يستغرق في ما هذه الحصة القدسية فذكر اللسان  
به يصل العبد الى اسدامة ذكر القلب فالذكر بمجد  
اللسان فقط اضعف الاذا كان وان كان فيه ثواب

كما

كما جات به الاخبار ويستحب له ايضا كثرة الدعاء في حال  
وقوفه لنفسه ولوالديه واقاربيه ومساكينه واصدقائه  
وسائر المسلمين فهناك تشكيب العبرات ونسفال  
الفترات وتبجح الطلبات وانه لموقف عظيم ومجمع  
جليل فيه خيار عباد الله الصالحين وحقيقة الدعاء رفع  
الحاجات الي رافع الدرجات ومذهب اهل السنة انه  
ينفع الاحياء والاموات وانه مطلوب شرعا فيقضي  
به الحاجات وتدفع به البليات وتكشف به الملمات  
وتدفع به الدرجات وقد امر الله سبحانه وتعالى ادعونا  
استجب لكم ويطلب من الواقف في حال الذكر والدعاء  
**حسن** التوجه الى الله عز وجل بكلمته مع حضور  
قلبه ومراقبته بان يستحضر اطلاق ربه عليه في سره  
وعلايته وان علمه تعالى محيط بجميع افعاله واقواله الطاهرة  
والباطنة ولا يلفق بقلبه الا الى الله عز وجل فمن  
اقبل على الله اقبل الله عليه ومن اعرض عن الله عن الله عنه  
وينبغي له **تجنب السجود** فالسجود المتكلف يمنع من  
التسوية المطلوب ويستحب له في يوم عرفة سيما في



حالة الوقوف بها الاكثر من قول لا اله الا الله اي لا  
معبود بحق في الوجود الا الله **وحده** اي المنفرد في  
الالهية الواحد في ذاته وصفاته وافعاله لا شريك له  
اي لا شريك له في الالهية وربوبيته ولا في ملكه له  
**الملك** اي استحقاق التصرف في سائر الموجودات وله الحمد  
اي الشئ الجميل بالوصف الحسن وهو علي كل شيء قدير  
اي علي ما يشاء قدير لا يعجزه شيء في السموات والارض  
والارض وانما اسحب له الاكثر في يوم عرفة من قول  
لا اله الا الله لم يقله صلى الله عليه وسلم حين الدعاء  
وحين ما قلته انا والنبين من قبلي لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شيء قدير  
اخرجه مسلم ويستحب له ايضا ان يصلي علي النبي  
صلي الله عليه وسلم لان الصلاة علي النبي صلى الله عليه  
وسلم مقبولة والله اكرم ان يقبل بعض دعايدك ويرد  
بعضه وفي الحديث ان جبريل عليه السلام قال لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان من الاعمال مقبولة ومردودة  
الا الصلاة عليك فانها مقبولة غير مردودة وروي

الترمذي

الترمذي عن ابني عمر مرفوعا ان الدعاء موقوف بين السماء  
والارض لا يصعد منه شيء حتي يصلي علي محمد واهل بيته  
وقد ورد في فضل الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم  
احاديث كثيرة شهرتها تعني عن ذكرها **تنبيه**  
يطلب من الحاج ان يكون في وقوفه بعرفة خاضعا لله  
خاسعا ملاذ ما للسكنة والوقار فلا يصيح ولا يضحك  
ولا يلعب بل ينبغي ان يكون بين يدي الله كما لميت  
بين يدي الفاسل مقبلا علي ما هو مطلوب منه في  
ذكر اليوم من الذكر والدعاء ويستقر في جهده في ذلك  
وليجذر من التقصير فيما طلب منه فان ذكر اليوم  
يوم عظيم وهو افضل ايام السنة كما ورد في نزول الله  
فيه الرحمة ويحيا وزعن الذنوب العظام روي ما كثر  
في الموطأ عن طلحة بن عبيد الله ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ما روي الشيطان يوما هو فيه اصف  
ولا ادحر ولا احقر ولا اغيظ منه في يوم عرفة وما  
ذاك الا لما رأي من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب  
العظام الحديث وروي ابني ماجه قال قال رسول الله صلى



الله عليه وسلم ما من يوم اكثر ما يعقب الله فيه عبدا من النار  
من يوم عرفة وان لم يدنو عن جبل ثم يدنو ثم يباهي  
الملائكة فيقول ما اراد هؤلاء انتم ابي فرحون  
في مناسك عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يباهي  
الملائكة باهل عرفات واهل المعصر يقول لهم  
انظروا الي عبادي جاؤني شعفا غبرا استهدكم اني  
قد غفرت لهم وروى الطبراني في الكبير عن ابي عمر  
رضي الله عنهما مرفوعا اذا كان عشية عرفة لم يبق  
احد في قلبه مثقال ذرة من ايمان الا غفر له قيل يار  
سول الله اهل عرفة خاصة قال بل للمسلمين عامة انتهى  
وروى رزين عن النبي صلى الله عليه وسلم افضل الايام  
يوم عرفة وان وافق يوم جمعة فهو افضل من سبعين  
حجة انتهى **تمه** قال والدائم اختلف العلماء  
في اجتماع الناس في بعض البلدان يوم بعد العصر يوم  
عرفة يذكرون الله ويدعون يتسبها باهل عرفة فخص  
ابن عباس وهو اول من فعل ذلك وفعله غير واحد  
وانكره اخرون انتهى وقد ذكر ابن فرحون في مناسك

ادعية

ادعية يدعي بها يوم عرفة جمعها من القرآن والسنة  
والاثر والصحيفة واعلم اخذ ذكر من قول الشيخ العلامة  
ابن القاسم الجزي في رحمة الله تعالى في جامع كتابه المهني  
بالندريب في الفقه افضل ما يدعيه الداعي ما ورد في  
القرآن من الادعية ثم ما ورد في السنة ثم ما ورد عن  
الصالحين انتهى وهو كما قال **فصل** والوقوف  
بعرفة ركن من اركان الحج حكى الاجماع على ذلك ابي  
الحاج في مناسك وغيره لكن قال ما ذكر الوقوف الركني  
يدخل وقته من غروب الشمس ليلة النحر ومنتهاه الى  
طلوع فجره وقال ابو حنيفة وان افني والجمهور يدخل  
وقته من زوال الشمس من اليوم التاسع ومنتهاه  
الي طلوع الفجر من يوم النحر وقال احمد يدخل وقته  
من طلوع فجر يوم التاسع ومنتهاه الى طلوع فجر  
النحر قال السنهوري قال ابن عبد السلام اجمعوا على  
اجزاء الوقوف ليلا وان آخر وقته فجر العاشر واحد  
واختلفوا في مبدئية فالجمهور من زوال التاسع  
وما ذكر يقول من غروبه واحد يقول من طلوع فجره



قياسا لجميع النساء على جميع الليل ووافق الجمهور من اهل  
مذهبنا الشامي وابن القنبر ان شرب فموقوف نهارا ما  
بعد الزوال دون جزء من الليل اي من ليلة النحر  
لم يحزه عند مالك واجزاه عند الباقي قال السنهوري  
ومن فاته الوقوف بعرفة بليل فقد فاته الحج اي عند مالك  
ويجزية عند الشافعي وابي حنيفة وعليه الدم الا انه  
اي الوقوف بعرفة اذا طلع فجر يوم النحر ولم يقف الحاج  
بعرفة في جزء من تلك الليلة فقد فاته وقته و**يقوت**  
**الحج بغيره** سواء فاته لعذر او غيره ومن ادرك الوقوف  
في جزء من ليلة النحر قبل طلوع فجره فقد ادرك الحج  
اجماعا روي ابن ماجه قال اي ناس من اهل نجد فقالوا  
يا رسول الله كيف الحج قال الحج عرفة فمن جاء قبل العج  
ليلة جمع فقد تم حجه ان شرب ومن فاته الحج يعني الوقوف  
بعرفة بمضي وقته بسبب مرض حصل له او خطأ في العدد  
او حبس في صف لبث عليه او ضل عن الطريق ولم يصل  
الي مكة او الي عرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فانه يؤمر  
استحبابا بالتحلل من احرام حبه **بافعال** عمرة فيطوف ويسعي

ثم

ثم يحلق او يقصر ويرجع الي بلاده ان شاؤ ويجب عليه  
القضاء في عام **قابل** اتفاقا وعليه الهدي ولكن يؤخره  
لعام القضاء روي مالك في الموطاء عن يحيى بن سعيد  
قال اخبرني سليمان بن يسار ان ابا ايوب الانصاري خرج  
حاجا حتى كان بالنازية من طريق مكة اضل راحله ولم  
قدم علي عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال  
عمر اصنع ما يصنع المصتم ثم قد حلت فاذا اذكر كرك الحج  
قابلا فابحج واهد ما استيسر من الهدي ان شرب سئل  
ابن القاسم عن الذي ياتي عرفة وقد طلع الفجر قال يرجع  
علي احرامه الي مكة وينوي به عمرة فيطوف ويسعي ويحلق  
او يقصر ويحل ويرجع الي بلاده ويحج قابلا ويهدي ابن  
رشد وهذا مخالف فيه ان شرب وكذا الواحرم من مكة  
بالحج ولكنه ادرك عرفة بعد الفجر فانه يكفيه ذلك الخروج  
الي عرفة لانه صدق عليه انه جمع بين الحرم والحل في احرامه  
ولا يؤمر بالخروج الي الحل ثانيا كما نص عليه غير واحد من  
المثني واما من احرم من الحرم بحج او ادرك الحج فيه ولم يخرج  
الي الحل بقصد الحج وفاته الوقوف واراد التحلل بفعل



عمره فانه يجب عليه ان يخرج الى الحل ويلبي منه من غير  
ان يشاء احرام ثم يدخل مكة ويطوف ويسعي ويحلق كما  
تقدم ويحج قابلا وعليه الهدى وافهم قولنا يتوعد  
استحبابا بالتحلل ان له البقاء على احرامه للعام القابل  
ويجزية والادم عليه كما نص عليه ابن الحاجب بقوله  
وله ان يبقى على احرامه فيجزية وادام انشأ ولكن يكره  
له البقاء على احرامه لقابل كما في المختصر وكره البقاء احرام  
انشأ وهو اي الوقوف بعرفة ليلة النحر هو الركن  
الثالث من اركان الحج لمن قدم السعي والا فهو الركن  
الثاني وهذا ظاهر لا شك فيه ولما قدم ان الوقوف  
بعرفة ركن من اركان الحج وكان سبب دونه من غروب  
شمس يوم التاسع ومنتهاه الى طلوع فجر يوم العاشر  
ذكر هنا على انه لا يجب استيعاب جميع الليلة وان  
الوقوف الركني هو لحظة زمانية من تلك الليلة يتوعد  
والركن منه على المذهب هو الكون مع الظمانية بعرفة  
في جزء اي لحظة زمانية من ليلة النحر سواء كانت  
واقفا على قدميه او جالسا او مضطجعا او راكبا  
او رجلا

174  
او رجلا وكيف ما تصور علم انها عرفة ام لا واما المروءة بعرفة  
من غير ظمانية بها فغيره اقوال الاول ان سببها ليلة النحر  
وعرف انها عرفة ونوي الوقوف في حال مروره اجزاؤه وهذا  
هو المشهور انشأ **فمن خرج من عرفة قبل الغروب لم**  
**يعد اليها حتى طلع الفجر من يوم النحر** فقد فاته الحج على  
مذهب مالك وحجته ما ثبت في الصحيح وغيره ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قدم صنفه بني هاشم من المزدلفة  
ليلة جمع ولم ينقل عنه انه قدمهم من عرفة فدل على  
ان الوقوف بعرفة ليلا فرضي قاله الموافق وايضا فقد  
روي عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من ادرك عرفة قبل الفجر فقد ادرك الحج ومن فاته  
الوقوف بعرفة بليل فقد فاته الحج رواه الامام احمد  
عن ابن عباس ورواه الشافعي في مسنده عن ابن عمر **فتحل**  
**منه بافعال عمره كما تقدم ويجب عليه القضاء في عام**  
**قابل** ويجب عليه الهدي اتفاقا ويندب تاحيد  
تذكيته لعام القضاء فان قدمه عام الفوات اجزاؤه  
قال بهرام فلو دفع قبل الغروب ولم يرجع ليقف جزاء



من الليل الى ان طلع الفجر من ليلة النحر فقد فات الحج وخرج  
قابلا ويهدي وان رجع فوقف قبل العجى اجزاء ولا  
هدي عليه قاله في المدة **ف** لو قارب الحاح  
ارض عرفه وعليه صلاة العشاء الحاضرة وعلم ان ذهب  
الي عرفه لا يدرك منها ركعة قبل العجى وان ترك الذهاب  
لعرفة ادرك ركعة قبل العجى فانه يصلي العشاء قبل العجى  
للتعادل ولو فات الوقوف لان ما رتب عليه تاركه القتل  
مقدم على ما ليس كذلك وسر هذا القول العلامة خليل  
في توضحه ودرج عليه في مختصره حيث قال وصلي ولو  
فات انتهى قال السهري وصدربه ابن رشد والعراقي  
وصاحب المدخل وسره واختار اللحيمي وسره واكثر  
اهل المذهب تقديم الوقوف على الصلاة ولو فاتت  
لان من قواعد الشرع مراعاة ان تكاب احق الضرر  
ولان ما لا يقضي الا ما يقضي ان يقدم على ما يقضي  
بسرعة وقولنا ان ذهب الي عرفه مع الايدرك منها  
ركعة قبل العجى هو محل الخلاف المذكور واما لو امكنه  
الذهاب الي عرفه مع ادراك ركعة من العشاء قبل العجى

بعرفة

بعرفة فيحصل الفريضة اتفاقا واما الوقوف نهارا فالحديث  
انه واجب لمن قدر عليه فمن تركه لغير عذر حتى غربت الشمس  
ثم وقف جزء من ليلة النحر اجزاء حجة ولزمه الدم على  
المشهور ومحل اي ويدخل وقت الوقوف نهارا من بعد  
الزوال ويكتفي فيه جزء من الوقت المذكور من وقف بعد  
الزوال ولو لحظت من الزمان ودفع قبل الغروب  
ثم ذكر فراجع وقف قبل العجى اجزاء ولا هدي عليه على  
المشهور وهو قول مالك في الموازية ومقابل المشهور  
وهو قول اصح يجب له ان يهدي ومن ادفع منها قبل  
الغروب ونيتة الخروج منها قبل الغروب لكنه لم  
يخرج منها حتى غابت الشمس اجزاء ويجب عليه الهدي  
كما نقله اللحيمي وابن يونس والباقي وغيرهم عن ابن المواز  
قال سدد قال اصحابنا انما وجب عليه الهدي لانه كان  
نيتة الانصراف قبل الغروب فقول ببقية نيتة في  
وجوب الهدي ولم يقل به احد من باقي الائمة الثلاثة  
قال والدائم فعلى هذا من دفع قبل الغروب من  
المحل الذي يقف فيه الناس لاجل الرحمة ونيتة ان



يتقدم السعة ويقف حتى تغرب الشمس ولا يضره ذكر  
وهو كذلك قال التاذلي قال ابن بدير ولودفع من  
عرفة قبل الغروب مغلوبا كوقوع فتنة لما يمكنه معها  
الصبر إلى بعد الغروب وهل يجزية أولا يجزية قولان  
الأول نفي الأجزاء أصل المذهب والقول الثاني بنبوة  
أي نبوت الأجزاء مراعاة للخلاف الواقع في المذهب  
وخارج به بان من وقف بعرفة نهارا بعد الزوال ولم يقف  
جزء من ليلة النحر أجزاءه عند التخييم وابن العربي وأما  
ثمة الثلاثة رحمهم الله تعالى وقال مالك وجمهور مذهب  
بعد الأجزاء قال المصنف والقول بالأجزاء ليجي بن عمر في  
أهل الموسم ينزل بهم من الفتنة ما نزل بالناس أهل  
الموقف سنة العلوي بفتح العين المهملة من هروهم  
من عرفة خوفا على أنفسهم قبل أن يموتوا الوقوف بجزء  
من ليلة النحر أنه يجزيهم وقوفهم ذكره ويصح حجهم ولا  
دم عليهم ور. حج هذا القول والمراد بالعلوي الذي  
أنشأ المصنف لتسميته هو اسماعيل بن يوسف الأحنيسر  
ابن إبراهيم بن موسى الجوني من ذرية علي بن أبي طالب

خرج

خرج باعيا بعكده سنة خمسين وما يتين من الهجرة  
وأي مكة وأميرها يومئذ جعفر بن الفضل بن عيسى ابن  
موسى المعروف بشاسات فرار جعفر المذكور فقتل  
اسماعيل العلوي هذا الجند الذي بمكة وجماعة من أهلها  
ومتب منزل جعفر شاسات وغيره وأخذ من الناس  
خوامن ما يتي الغدي نار ظلما وعمدا إلى الكعبة الشريفة  
فأخذ كسوتها وما وجد في جزائنها من الأموال وما  
كان أعدمت الأموال لأصلاح الصين ونهب دور مكة وأحرق  
بعضها ثم رحل منها بعد مقامه حماني يوما في شهر ربيع  
الأول وقصد المدينة الشريفة فتوارى عنه عامها فظلم  
أهلها وأخرب دورهم وعطلت الجماعة بسبب فتنة العميا  
من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من نصف شهر ثم  
رجع إلى مكة محضرا لها حتى مات بعضهم جوعا وعطشا  
وبلغ الخبز ثلاثة أواق بدرهم والسم رطل بدرهم ولقي أهل  
مكة منه بلاء شديد ثم سار إلى حبه محبسين عن الناس  
الطعام وأخذ أموال التجار وأصحاب المراكب ثم أتى مكة  
ووافق الموقف بعرفة فقتل من الحجاج الواقفين بها نحو



مائة ألف نفس مهرب بقية الحجاج من عرفة خوفًا على أنفسهم  
ولم يبق بعرفة أحد منهم ليلًا ووقف بها السماء على وعكسها  
ثم بعد انفصال من عرفة وانقضاء أيام منى رجع إلى جده  
ثانيًا وأقرب أموالها ومغل أمورا قبيحة لأحاجة لنا ذكرها  
وذكر هذه القصة الفاسية في تاريخه وابن جارية له والعصامي  
في تاريخه فإذا غرقت الشمس وتحقق غروبها دفع الإمام  
**ويستحب للناس أن يدفعوا معهم لأن الدفع معهم سنة**  
ما لم يتأخر النهر ويجوز تقديم الناس عليه في السير  
وتأخيرهم عنه ويكون السير من عرفة إلى المزدلفة بسبب  
ووقار حسنة أن يؤذي الضعيف وما يقع في هذه  
الآزمنة من أمراء الحج وغيرهم من أسرارهم بالدواب  
وغيرها حين دفعهم من عرفة خطأ قبيح ومخالفة  
للسنة النبوية روي مسلم من حديث جابر قال دفع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أي من عرفة وقد شقق للفقير  
الزمام حتى أن رأسه يصيب مورك رجله ويقول  
بيده اليمنى أيها الناس السكينة السكينة كلما أتت  
جبلًا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى

أي

أي المزدلفة أي روي البخاري في صحيحه عن ابن  
عباس رضي الله عنهما أنه دفع مع النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم عرفة فسمع النبي صلى الله عليه وسلم ورأه جبرائيل  
يذا وضربا وسوطا للابل فأشار بسوطه إليهم وقال  
أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالأيضاع قال  
البخاري أو صنعوا أسرعوا النهر وإذا وجد فرجة حرك  
دأبته أتباعا للفعل النبوي **ويستحب له أن يذكر الله في**  
**طريقه قال سند ومن دفع بعد الغروب وقبل الإمام**  
**أجزأه والأفضل أن لا يدفع قبل الإمام لأن الدفع معه**  
**من السنة قال في المرونة ونقله في التوضيح ولأدم عليه**  
**ويستحب له المرور من خارج العلمين اللذين عليهما**  
**عرفة ولا يمر بينهما ومن بعدهما علمان آخران عليهما**  
**الحرم فلا يمر بينهما أيضا ولا يحذر كل حاج مما يعنفه**  
**كثير من الجملة وهو أن من لم يخرج من بين العلمين لا**  
**يج له فهذا اعتقاد فاسد فيحصل بذلك الزحمة العظيمة**  
**والضرر الكبير وما هكذا السراة عز وجل وربما أسرع**  
**بعض الناس بالخروج وقرص الشمس لم يغيب فيذهب**



بغير حج فيسقط ان يخرج من ناحية اخرى ليسلم  
من ذلك الزحام وان يعلم من يراه من الجهلة ان  
ذلك ليس بشرط ولا سيما ان كان مما يقتدي به وسحب  
له المرور من بين المأزمين وهما الجبلان اللذان يمر  
الناس بهما واسم حجة بعضهم في الذهاب ايضا الى عرفة  
ويكره المرور من غير بين المأزمين في الرجوع من عرفة  
الى المزدلفة ويسبى لكل واقف بعرفة مع الامام ان  
يقوم المغرب حتى يصل الى المزدلفة فيجمعها مع الغشاء  
جميعا حين اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم فقد اخرج الامام  
مالك في الموطأ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والغشاء بالمزدلفة جميعا  
واخرج البخاري من طريق مالك عن اسامة بن زيد  
رضي الله عنهما قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
عرفة فنزل السقف فبال ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء  
فقلت له الصلاة فقال الصلاة اما مك فجا المزدلفة  
فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب  
ثم اتاخ كل انسان راحته في منزله ثم اقيمت الصلاة  
فصلى

١٦٨  
فصلى ولم يصل بينهما انتهى قال مالك في المدونة من دفع  
من عرفة حين غربت الشمس ولم تكن به علة ولا بدايته  
وهو يسير بسير الناس فلا يصل المغرب والغشاء الا  
بالمزدلفة فان صلى قبلها اعاد اذا اتاها لان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال الصلاة اما مك قيل لما كنت فان اتيت المزدلفة  
قبل السقف قال هذا مما لا اظنه يكون ولو كان ما احببت  
ان يصلى حتى يصيب السقف وهذا قال ابن القاسم  
وابن حبيب وقوله اعاد اذا اتاها اي استحبابا علمي  
مذهب المدونة ان صلاهما بعد السقف ووجوب باعده  
ابن حبيب واما الوصلان قبل السقف اعاد المغرب  
استحبابا والغشاء وجوبا لانه صلاهما قبل وقتها وكذا  
يسبى لمن وقف مع الامام ولم يسبغ مع الناس اختيارا  
او سارقيا او بعدهم وحده لكن بعد الغروب انه يجمع  
المغرب والغشاء بالمزدلفة على المقعد ومعهنوم قوله  
امم لكل واقف مع الامام ان من لم يقف أصلا او وقف وحده  
بعد الغروب فانه لا يجمع بين الغشاء والمزدلفة ولا  
بغيره يصلى كل صلاة لوقتها كغير الحاج بالكوفة قال



الشرحيني علي المختصر ومحل سنة الجمع بها اي بالمزدلفة بين  
الصلايتين اذا وقف مع الامام وسار مع الناس او لم يسر  
معهم اختيارا فان لم يقف معه بان لم يقف اصلا او وقف وحده  
فانه لا يجمع بالمزدلفة ولا يفيرها ويصلي كل صلاة لوقتها كغير  
الحاج <sup>الامام</sup> **دسر** فان **عجز عن الوقوف في الطريق** عن الحاق الناس  
**جمعها بعد السجدة** في اي محل كان ولو في غير مزدلفة  
قال في المدة ولما من به علة او بدابة فلم يستطع المشي مع  
الناس امهل حتى يقبض السجدة ثم يجمع بينهما حيث كان  
واجزاها انتهى فلو غاب عليه السجدة قبل وصوله لمزد  
لفة وخالفها امر به من جمع العشايتين بعده واخرهما  
لمزدلفة اسأ ولا شيء عليه ومن لم يقف معه اي مع  
الامام صلي كل صلاة لوقتها المختار ولا يجمع بينهما الا  
لا بالمزدلفة ولا يفيرها علي **المشهور** لان الجمع انما  
سرع لمن وقف مع الامام قال في النوادر عن الموان  
اما من وقف بعد الامام صلي كل صلاة لوقتها انتهى وعن  
ابن القاسم انه ان طلع ان يدرك المزدلفة قبل ثلث  
الليل اخرج الصلايتين اليها وان لم يطلع ان يدرك صلي

حيث

حيث هو كل صلاة لوقتها هكذا نقل عن ابواسحق فاذا  
وصل من وقف مع الامام الي المزدلفة ترك بها فصلي بها  
المغرب والعشاء **جمعها** ويقطع العشاء جميع الحاج الاهل  
لمزدلفة فيتمونها لانهم في محل اقامتهم فعلم مما تقر  
ان صلاة العشايتين بالمزدلفة سنة كما ان الجمع بينهما سنة  
ايضا علي المشهور فان صلاهما غير مجموعتين خالف السنة  
وكره له ذلك ولا شيء عليه فاذا علمت ان الجمع بين الصلا  
يتين بمزدلفة سنة علي الرابع وقيل مندوب فيكون  
الجمع بينهما با **ذا** **امين** **واقامتين** يؤذن او لا للمغرب ويقم  
فصلها ثم يؤذن للعشاء ويقم ويصليها وهذا مذهب  
المدة وهو المشهور **ويستحب** حضور الصلايتين بها  
مع الامام ان تيسر له ان كان الامام ممن يجمع الصلايتين  
ويقصر العشاء **والا** فيجمعهما في رحله ويندب لكل حاج  
سوار جمع مع الامام او في رحله ان لا يتنفل بين العشايتين  
اقتداء بالمصطفى صلي الله عليه وسلم انتهى **ويستحب** له ان يبا  
ورة بالصلاة حين وصوله قبل عشايتين وصح رحله  
اتباعا لعلي صلي الله عليه وسلم قال مالك فلا ياتن خط



الرجل الخفيف قبل الصلاة وأما المحاذل والزامل فلا  
ينبغي له أن لا يتعش ولا يجعد الصلواتين إلا أن يكون  
عشا خفيفا فلا بأس به بعد صلاة المغرب وقبل العشا  
وإن كان فيه طول فليؤخره حتى يصلي العشا قال مالك  
وبعدهما أولى ولو كان العشا خفيفا ليلا يفصل بين  
الثاني بينهما وبين الأول لجواز الفصل بالعشا بينهما ما عني  
البخاري عن عبد الرحمن بن زيد قال خرجنا مع عبد الله بن  
مسعود إلى مكة ثم قدمنا بجعا فصلي الصلواتين كل صلاة  
وحدها بأذان واقامة والعشا بينهما الحديث ولم يختلف  
أهل المذهب في النزول بمزدلفة أنه ليس بركبت  
والشهور عندهم أنه واجب يجبر يدم إذا تركه لعذر  
عذر وإنما اختلف عند مالك في القدر الواجب هل هو  
الليل كله أو أقل زمن علي ثلاثة أقوال حكاهما  
ابن خويزمندا عن مالك كما قال ابن راشد ولكن المقيد لاخذ  
قال ابن ناجي والفرض من المبيت بها النزول فيها والمقام  
مقدر ما يرى أنه مقام انتير وسواء كان دفعه منها بعد  
القدر الواجب في أول الليل أو في وسطه أو في آخره قال  
في المدونة

ف

في المدونة ومن مر بالمزدلفة مرارا ولم ينزل بها فعليه الدم  
وإن نزل بها ثم دفع منها في أول الليل أو في وسطه أو في آخره  
وترك الوقوف مع الإمام اجزاء ولا دم عليه ويكون النزول  
بمزدلفة واجب يجبر بالدم هو الأصح عند الشافعية والمنا  
بلح وقال الحنفية أنه سنة لا دم في تركه وهو مقابل  
المشهور عندنا معترضا لما لكبه وقال خمسة من التابعين  
وهم علي بن أبي طالب والأسود والسفياني والنفخي والحسن البصري  
أنه ركن من أركان الحج وهو وجه ضيق عند الشافعية  
قال العمري وعلي المشهور في المذهب من أنه واجب يجبر  
بالدم فإن لم ينزل فيها بالكلية من غير عذر فعليه الدم علي  
المشهور كما صرح به في المدونة ومفهوم قولنا من غير  
عذر أنه إن ترك النزول بها بالكلية لعذر فلا شيء عليه  
قال الشهروري قال بعض وعاصم كلام سفيان أن من ترك  
النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه الدم ومن ترك  
لعذر ولو جاء بعد الشمس عن ابن القاسم فيها انتير ونحوه  
في الخبرين ولا يكتفي في النزول الواجب بمزدلفة فاحية  
البصير فقط من غير مكث فيها بقدر ما يرى أنه مقام



بلا بد من خط الرجل والجلوس ساعة قال والدائم في  
حاشية عليه منسك قليل وهذا ظاهر وان لم يحصل لبث  
واما اذا حصل لبث ولم يخط الرجل فالظاهر ان ذلك  
كان كما يفعل كثير من اهل مكة وغيرهم فانهم ينزلون  
ويصلون ويتكلمون ويلقون الحجار وينامون ساعة  
وستقارونهم على ظهور الخيل نعم لا يجوز ذلك لما فيه من  
تغريب الحيوان ويؤذي ما قلناه من كونه كاف في النزول  
ما قاله الباجي والنزول فيها والمقام بعدد ما يرى انه مقام  
انتهى قال **سند النزول الواجب يحصل بخط الرجل**  
**والاستمكان من اللبث** لكن الاستمكان من اللبث بمنزلة  
بغير خط الرجل كما في الوجوب سواء اخط الرجل ام لا  
ولا يترط خط الرجل بالفعل انتهى **ويستحب له ان يبيت**  
**بها الى طلوع الفجر** اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه قد  
لبث في صحيح الاحاديث انه بات بها فاستجاب البيات  
انما هو بعد الفقد الزائد على الواجب فمن مكث بها  
الفقد الواجب ثم ارتحل منها قبل طلوع الفجر لا اثم عليه  
ولا دم وانما خالف السنة ورفض له في تقديم ضعفة

اهل

اهل الى مني رفض بعض الراء المهمة منبيا للجهول لان  
النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة بني هاشم من المزدلفة  
لمني قبل طلوع الفجر **ويستحب له ان يبيت** استحبابا  
**هذه الليلة بالعبادة وكثرة الصلاة والذكر فيها** لانها  
ليلة العيد الاكبر وهي من الليالي المشهورة وقد انضم  
الي شرف هذه الليلة شرف المكان لانه من المشاعر قال الله  
تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوي القلوب  
ومحل استحبابه احيا هذه الليلة لمن كان له قدرة على  
ذلك اما من حصل له تعب او علم من نفسه انه ان قام بالعبادة  
في هذه الليلة لم يقدر على القيام بوظائف يوم النحر فالأفضل  
مفضل له النوم كما في حاشية القطان واذا بان الحاج بالمكان  
دلفة تبعا للسنة وطلع الفجر فاستحب له ان يصلي  
بمنزلة الفجر بفلس في اول وقتها وان يرتحل اثناء  
الصلاة مفلسا قبل وجود الضوء فيقف بالمسعى الحرام  
الى الاسفار هكذا قال الشيخ في منتهى شرحه وخبره لا ين  
الحاجب قال في التوضيح وظاهره ان ظاهر كلام ابن  
الحاجب جواز التماضي بالوقوف الى الاسفار ونحوه في



الموازنة والمختصر عن مالك وقال في المدونة لا يقف أحد  
بالمسعر إلى طلوع الشمس أو الأسفار ولكن يدفون قبل  
ذلك ويستحب له أن يستقبل القبلة في حال الوقوف  
والمسعر عن مسارة وإن يكبر ويثنى على الله تعالى ويصلي  
على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو لنفسه ولوالديه  
والمسلمين إلى الأسفار على ما في الموازنة والمختصر وهذا  
هو الرابع أو قبله أي قبل الأسفار على ما في المدونة وزعم  
أيضا ولاوقوف عند المسعر الحرام قبل صلاة الصبح ولا  
بعد الأسفار فانه غير مشروع بعد الأسفار الأعلى  
كما في الجلاب مخالفة المشركت فانهم كانوا يقفون لطلوع  
الشمس قال ابن فرحون في منسكه ومن وقف بالمسعر  
الحرام بعد العجى وقبل أن يصلي الصبح فهو كمن لم يقف  
ويكره التأخير في المسعر إلى بعد الأسفار على ما قاله في  
الموازنة أو إلى الأسفار على ما قاله في المدونة والمسعر بفتح  
الميم أشهر من كسرهما اسم للبناء الذي بالمزدلفة قال  
ابن عساكر المسعر الحرام هو المسجد الذي بالمزدلفة انتهى  
ومعنى الحرام الذي يحرم فيه الصيد وغيره ويقال له

جمع

جمع وهو الذي بناه قصى في الجاهلية ليهدي به الحاج المقبلون  
من عرفات ويطلق المسعر على جميعها أي جميع مزدلفة  
ومزدلفة كلها موضع ففي أي موضع منها وقف اجزاءه  
قال القطان قال ابن الحاج والمسعر جمع وقروح اسماء  
مترادفة وعلى هذا فيقف في أي موضع سأل من المزدلفة  
 والمعروف أن المسعر هو موضع خاص في المزدلفة انتهى  
والوقوف بالمسعر مما اختلف أهل المذهب وغيرهم  
في ركنيته والمشهور من المذهب أنه مستحب لا يجب بتركه  
سوى وبه أي باستحبابه قال الشافعية والحنابلة  
وذهب ابن الماجنون وابن عبيد من أصحابنا أنه  
أي الوقوف بالمسعر الحرام ركن يقفون الحج بتركه مستند  
لبن بظاهر قوله تعالى فاذا افطمت من عرفات فاذا ذكر الله  
عند المسعر الحرام محملا الأمر بذكر الله عند المسعر على الركنية  
وهو قول النخعي وعلمة والسعفي وخالفهم جمهور السلف  
والخلف وقالوا باستحبابه وحكي بعضهم عن ابن الماجنون  
في ذلك قولين الأول بانه ركن والثاني بانه واجب يجب  
بالدم وذهب أبو حنيفة إلى أنه واجب يجب بدم قال المع



ويستحب له اي لمن بان من الحاج بالمزدلفة ان يستحب  
هدية معه بالمزدلفة ان كان معه هدي قد وقف  
به بعرفة وان يقف به معه في الملعرو ومفهوم قولنا  
وقف به بعرفة انه ان لم يقف به بها فلا يستحب له حج  
ان يقف به في الملعرو لانه لا يذكي بمني لما علمت ان وقوفه  
به بعرفة جزء امن الليل شرط فيما يذكي بمني يستحب  
ايضا لكل حاج ان يلقط سبع حصيات من مزدلفة  
ليرمي بها جمرة العقبة قال خليل في توضيحه قال غير  
واحد له ان يأخذ حصي الجمار من منى او من حيث  
سأ الجمرة العقبة فيستحب اخذها من المزدلفة قال  
له ابن القاسم وغيره انه يستحب له ان يدفع من  
المسقر الحرام قرب الاسفار الى منى وان يحركه دابة  
ببطن محسر قدر رمية الحجر وان يسرع الماشي  
في مسيه فيه واستغف على استجاب الاسرار الاربعة  
الائمة ومحسروادي بين المزدلفة ومنى قدر رمية  
حجر ليس من واحد منهما على الصحيح قال الازرق  
ان طولهما ثمانية ذراع او خمسماية واربعون ذراعا

انتهى

اشترى وسمي به محسرفيل اصحاب الفيل فيه اي عيا به  
وقيل انما سمي به لانه يحسر الكية وينعهم واهل  
مكة يسمونه وادي النار يقال ان رجلا اضطر فيه  
فتزلت نارا فاحرقته قال السيد في حاشية الايضاح عن  
الاسفوح ان علة الاسراع ببطن محسرونه مكات  
عذاب بمعنى انه نزل فيه العذاب على اصحاب الفيل قال  
والدائم الذي يقتضيه كلامهم ان استحباب الاسراع فيه  
للحاج انما يتأكد طلبه ويكون في مناسك الحج في حال  
الرجوع الى منى لو ردد في الحديث الصحيح انه  
واستحب بعضهم اي الاسراع في الذهاب الى عرفة ايضا  
كما ذكره ابن جماعة النفوسي ولكن المذهب خلافا فاذا  
وصل الى منى فيستحب له ان ياتي جمرة العقبة وهب  
على طرف منى من جهة مكة فيرميها حين وصوله على هيئة  
من ركوب او مسي قال مالك في المدونة الشان ان يرمي  
جمرة العقبة يوم النحر ضحوة النهار انه يرمي في صحيح مسلم  
عنا جابر قال رمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم  
النحر ضحوة الا ان يكون في انبائه كذلك اذ يرمي للناس



فيحط رجليه ويأتي إليها وهذا ان وصل بعد طلوع ال  
الشمس وان وصل قبل طلوعها فيستحب له ان لا  
يرميها حتى تطلع الشمس ويستحب له ان يستقبل  
حال الرمي ويجعل مني عن يمينه وطريق مكة عن  
يساره ثم يرميها بسبع حصيات روي مسلم عن عبد  
الرحمن بن زيد انه حج مع عبد الله بن مسعود قال فرمى  
الحجرة سبع حصيات وجعل البيت عن يساره ومني عن  
يمينه وقال هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة  
اشرب ماء من خالف الافضل ولم يرم جمرة العقبة من  
اسفلها من بطن الوادي بل رماها من فوقها من  
الطريق العليا بسبع حصيات في اصل المرمى من تلك  
الجهة اجزاء على المعتمد سواء كان لزحام او لا  
ويستغفر الله تعالى لمخالفة موقوف النبي صلى الله  
عليه وسلم فينبغي له ان يندم على ذلك ولا يعود اليه  
وقيل لا يجزئ الرمي من فوق جمرة العقبة من جهة  
العلو والحاصل انه جري خلافا في رميها من اعلاها  
اذا وقعت الحصيات في موضع الحصى من جهة العلو  
فقط

١٧٤  
فقط لا يجزئ له لان ما لكما كان يقول او لا بالاجزاء ثم رجع  
وقال بعدم الاجزاء وقيل يجزئ لقول التهذيب احب  
الينا ان يرميها من اسفلها فان رماها من فوقها اجزاء  
لكن فيه ما نك بالزحام فقال ومن لم يصل الى اسفلها للزحام  
فلا بأس ان يرميها من فوقها وجزءا مما خرون بالاجزاء  
ولو مع عدم الزحام ولكنه خلافا للافضل ويستحب له  
ان يوالي بين رمي الحصيات السبع اي يتبع الثانية للاولى  
وهكذا الى تمام ولو فرقا بين رمي الحصيات السبع بكثير  
خالف الافضل ولا شيء عليه وان يكبر مع كل حصاة قال  
الجلال بن وان ترك التكبير فلا شيء عليه اذ ليس في الاحرام  
ذكر بحسب الدم بتركه الا التلبية انتهى ويستحب ان  
يصرف بعد رميها من اعلاها اي لا يصرف من الطريق التي  
اتي منها من بطن الوادي ليلا يضرب الناس بالمرحمة بل  
يصرف من الطريق التي باعلا جمرة العقبة وكذا يستحب  
له ان لا يقف عند جمرة العقبة بعد رميها للدعاء لقول النبي  
الحاجب ولا يقف عندها للدعاء انتهى وكذا يفعل في  
رميها في بقية الايام اي ايام الحج الرمي مثل ما فعل في يوم



التي من الاستقبال والموالاة والتكبير والانصار من  
اعلاها **وسرط** صحة الرمي في هذا اليوم وفيما بعده ان يكون  
الرمي **بحجر** ولا يصح الرمي **بطين** ولو يابس ولا بأجر  
وحبيب او طفل لانه من جملة الطين ولا **بمعدن** متطرق  
كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس او غير  
متطرق كالياقوت والزمرد والزرنيخ والكبريت و**سرط**  
صحة ايضا ان يكون رميا فلا يجزئ وضع الحصاة على **الحجر**  
**تبيينه** يسترط ايضا ان يرمي كل حصاة بانفرادها فان  
رمى بالسبع في مرة واحدة اعند منها بواحدة قاله والد  
المص **وسرط** صحة الرمي **عليما** **الحجر** وهي البناء وما تحته  
موضع الحصاة ولكن المطلب في الرمي على موضع الحصاة  
اسفلها قال الشيخ خليل في منسكه ولا ترم في البناء بل  
ارم بل ارم اسفله موضع الحصاة **والحجر** اسم لجميع  
موضع الحصاة وليس المراد بالحجر البناء القاييم فان  
ذلك البناء قاييم في **وسرط** **الحجر** علامة على موضعها قاله ابني  
فرجيت قال السبكي ومن ذهب الطراز ان الحجر اسم  
لجميع البناء وما تحته اي من موضع الحصاة وان كان المطلق

الرمي

175  
الرمي على الثاني قال خليل في توضيحه فقول المص علىما **الحجر**  
او موضع حصاها ليس بجيد اذا **الحجر** اسم للجميع لكن الظاهر  
انه اراد بالحجر البناء وبموضع حصاها ما سفل منه ذلك  
ويحمل كلامه على ما اذا رمي البناء ثم وقعت على الحصاة  
واما لو وقعت في سقوق البناء في اجزاء ذلك نظر لانه  
مخالفة للسنة انتهى فان رمي البناء وقعت في موضع الحصاة  
اجزاء اتفقا وان وقف في من الحصاة في سقوق  
البناء القاييم ولم يستعمل في الاجزاء وعدم خلاف المتأ  
**خرين** **والظاهر** لأجل انه هو الذي كان يحمل اليه سيدي عبد  
المعنى في نسخ الشيخ خليل صاحب المختصر وهو المناسب  
لتفسير الحجر بالبناء وما تحته وخالفه في ذلك سيدي خليل  
المكي في نسخ الشيخ خليل ايضا وكان يعني بعدم الاجزاء ولعل  
الحجر عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصاة فقط انتهى **وسرط**  
صحة الرمي ايضا ان تكون الحصاة قد **الحذف** فلا يجزئ اقل  
من حصي الحذف واختلف في مقدار حصي الحذف فقيل قدر  
الفول وقيل قدر النواة وقيل قدر الأملة عرضا وطولا  
انتهى **واسحب** الامام ان يكون الحجر اكبر من حصي الحذف



قليلًا لأنه بداء للذمة فإن الحجر الصغير جد أمثل الحصى ع  
والقسيحة لا يجزئ الرمي بها لأنها في حكم العدم قال في التوضيح  
والحج الكبير الذي ههنا كثير من حصي الحذف بكثير يجزئ  
مع الكراهة **ويستحب** في الرمي في هذا اليوم وفيما بعده  
أن يكون بالأصابع لا بالقبضة **ويستحب** أيضًا أن يكون  
باليد اليمنى لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في  
شأنه كله إلا أن يكون **أعسر** **أحسن الرمي** باليمين  
و **يستحب** أيضًا أن يكون الحصى طاهرًا وأن يلقطه ولا  
يكسره ويكره أن يرمي في هذا اليوم وفيما بعده **بحصى** مستحسن  
ولكنه يجزئ الرمي به كما نقله ابن الحاج عن مالك **أو بحصى**  
**كسره** ولم يلقطه لأن السنة لقطه أو يعني وكذا يكره  
له على أنه هو رومي الحجر **بحصى** **قد رمي** به هو أو غيره  
قتل أمّا كره الرمي بها رومي به لأن ما يقتل يرفع وما لا فلا  
كما روي عن ابن عباس روي الأزرقي والبيهقي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما أن الله تعالى وكل بهما ملكًا يقتل  
منهما ما رفع وما لم يقتل ترك وروى الدارقطني والحاكم  
عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قلنا يا رسول الله هذه  
الحجار

١٢٦  
الحجار التي ترمي في كل عام فتحسب أنها تنقص قال ما يقتل  
منها ما رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال وأخرج الأزرقي  
عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال والله ما قبل الله من أمر  
حجبه إلا رفع حصاه قال ابن جماعة في منسكه الكبير بعد  
أن ذكر هذا كله وهذا كالحق لا شك فيه ولا ريب وهو  
من الدلائل الواضحة على صحة ما جاءت به الشريعة لظهوره  
ذكر الشيخ محب الدين الطبري عن شيخه بسند ابن  
أبي بكر الجعفرى أنه شاهد ارتفاع الحجر عيانًا والمسا  
هذه تدل عليه لقلة الجمار وظاهر كلام المص الكراهة  
ولو في حصاة واحدة على المذهب وظاهر قول المص أيضًا  
أنه لو كرر الرمي بحصاة واحدة سبها في كل جملة أجزاءه  
مع الكراهة وهو كذلك **أو بحجر كبير** أي ويكره أيضًا الرمي  
بحجر كبير لئلا يؤذي الناس كما تقدم فإذا رمي بحجر القبة  
في يوم النحر فقد حصل له القتل الأول وحصل له كل شيء منه  
منه إلا الحرم من نحو حلق وقص شارب وقتل قبل وقلم  
أظفار وإزالة وسنخ إلا الجماع ومقدامة وعقد النكاح  
والصيد فيجب عليها على جهة التحريم لأن حرمتها بأقية



اليان يطوف في الافاضة ويسمي ان لم يكن سعي قبل  
الوقوف بعرفة فان جامع او امتي بلذة بعد رمي  
العقبة وقبل الافاضة لزمه الهدي وان عقد الكحل  
فمنح ولو طال لانه فاسد من اصله ولا يلزمه هدي  
وان صاد صيدا برياً فعليه الجزاء لكل صيد صاده والا  
الطيب فيجتنبه علي جهة الكراهة الترتيبية فاست  
بطلب حصيد فلا فدية عليه ويسمي هذا اي رمي  
جمرة العقبة التحلل الاول الاصغر لان به يحل كل شيء  
كان ممنوعاً منه المحرم بسبب احرامه غير الجماع وما  
ذكر معه مما تقدم روي مالك في الموطأ عن عبد الله  
ابن عمر رضي الله عنهما ان ابا به عمر رضي الله عنه خطب  
الناس بعرفة وعلمهم امر الحج وقال لهم فيها قال اذا  
جئتم مني فمت رمي جمرة العقبة فقد حل لكم ما حرم  
علي الحاج الا النساء والطيب لا عيب احدنساء ولا  
طيبا حتي يطوف بالبيت وكذا يحصل له التحلل  
الاصغر بخروج وقت ادائها اي اداء رمي جمرة  
العقبة اي بغروب شمس يوم النحر ولو لم يرمها

اي جمرة العقبة قال ابن عمر وعرفه وقوف رمي العقبة يخرج  
وقته كفعلها في الاحلال الاصغر لسماء عيسى بن القاسم  
من مصي النحر وقوفه ليلته رجع لابسانيا به وسيا ت  
بيان وقت ادائها ورمي جمرة العقبة مما اختلف فيه  
اهل المذهب وغيرهم من بقية المذاهب الاربعة هل  
هو ركن من اركان الحج او هو واجب من واجبات الحج  
يجبر بدم والمستمر من المذهب وهو قول مالك  
واصحابه والكرشيون مذهبهم انه ليس بركن وان  
واجب يجبر بدم بفوات وقت ادائه اذ لم يرم فيه وبه  
اي يوجبونه قال الحنفية والحنابلة والشافعية في الاصح  
عندهم وذهب ابن الماجشون من ائمة مذهبهم الى انه ركن  
من اركان الحج فان رماها في يوم النحر او في بقية ايام النحر  
قبل غروب شمس اليوم الرابع تحلل وعليه الدم ان لم  
يرمها يوم النحر ولا يسترط عند ابن الماجشون في التحلل  
برمها فعين النية لا اول يوم قال وان مضت ايام  
الرمي بغروب شمس اليوم الرابع ولم يرمها اي جمرة  
العقبة فيها فقد فاته الحج كما يغتفر بمضي زمن الوقوف



بعرفة قال وامر بالتحلل بافعال عمة كما يتحلل من فاته  
الوقوف بعرفة ويجب عليه القضاء في عام قابل وعليه  
الهدى وله البقاء على احرامه للعام القابل القابل وما  
درج عليه ابن الماجشون قول شاذ لا يعول عليه  
ثم عقب من العقبة يوم النحر يرجع الحاج الي منى فينزل  
حيث شاء واحب في اي موضع منها فان كان معه هدي  
وقف به هو او نائبه بعرفة جزاء من ليلة النحر واجبا  
كان لهدى قران او تمتع او ماوجب لنقص في حج  
كجاوزه ميقات بغير احرام او ترك تلبية حتى طال  
من بعد احرامه ويحوز ذلك او تطلع عاخرة بمني ان كان  
حما ينحر او ذبحه ان كان مما يذبح كضأن قال سندوهي  
كلها منى وافضل ذلك عند الحجة الاولى وروى  
الطبراني ما يقتضي ان منحره صلى الله عليه وسلم موضع  
ذبح ابراهيم عليه السلام للفداء وان ذبح الفداء في اصل  
بئر بالمحل المعروف بمسجد الكعبة الشريف ولا يجوز  
النحر بعد حجة العقبة مما يلي مكة لانه ليس من مكة  
ويستحب له ان يتولى ذلك بيده ان كان عارفا ومكة  
ذلك

178  
ذلك روى مسلم عن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى البدن  
فخبرها الحديث ويكره له ان يستحب غيره في ذلك كما تقدم  
بيانه في نحر الهدى في العمة ويستحب له تأخير نحره عن  
رمي جمرة العقبة فان قدمه اي النحر علي رمي جمرة العقبة  
فلا شيء عليه علي المشهور ويؤيده ما في الموطأ والصحيف  
عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال وقف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للناس بمني والناس يسئلونه فجاهد  
فقال له يا رسول الله لم اسئرك فقلت قبل ان انحر فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انحر ولا حرج ثم جاءه اخر  
فقال يا رسول الله لم اسئرك فخرت قبل ان ارمي قال  
ارم ولا حرج قال فما سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن شيء قدم ولا اخر الا قال افعل ولا حرج واذا رمي  
جمرة العقبة يوم النحر وقد كان معه هدي فيستحب له  
ان ينحر بمني اي داخلها ان استوفى الشروط المتقدمة وهي  
ان يكون الهدى ساقية في احرام حج والشرط الثاني ان  
يكون الهدى وقف به هو او وقف به نائبه بعرفة



جزء من الليل أي ليلة النحر كان النازب محرما أو حلالا لأن  
الوقوف به عبادة لا يجتزأ في غيرها بفعل الغير وأما ما وقف به  
التجار ثم استراه منهم يعني مثلا فلا يجزيه قاله ابن  
يونس إلا أن يستتر به منهم ويأذن لهم في الوقوف به  
فيجزيه وإشار للشرط الثالث بقوله ولم يخرج أيام منى  
وهي الثلاثة الأيام الأولى يوم النحر والياهاه اذ اليوم  
الرابع ليس محلا للنحر ولا للذبح واختلف إذا استوفيت  
الشروط الثلاثة المذكورة فيه هل تذكيتها بمعنى مندوبة  
وهو الرابع قال الزرقاني على المختصر فإن ذكاه بمكة  
مع استيفائها أصبح مع مخالفة للذهب وهو الذبح  
بأيضا على مذهب أبي القاسم وسره خليل في منكره أو  
واجبه وهو قول مالك قال السنهوري والنحر واجب  
بمعنى بشرط ثلاثة إذا اجتمعت قال القاضي عياض  
لا يجوز النحر بمكة فإن فعل أجزاء عند ولو عاها متعمدا  
وهو مذهب المدونة لا عنده مالك فخر ما وقف به بعرفة  
شرط كمال عند أبي القاسم قاله أبو الحسن انتهى فان فقد  
شروط هذه الشروط الثلاثة بان لم يكن ساقية في الحرم

ج

ج بل في أهرام عمرة أو ساقية لأمر أهرام أو فاته الوقوف بعرفة  
أو ضربت أيام النحر تعين نحره بمكة وبقي شرط رابع لم  
يذكره المص وهو تذكيتها نهارا ولا يجزي ليلا على المشهور  
وهو قول مالك في المدونة قال في الرسالة ومن صحت  
ليل أو أهدي ليل فلا يجزيه قال التتائي لأن النهار  
شرط في صحته انتهى وحيث تعين تذكيتها الهدى بمكة  
فبشرط فيه على المذهب أن يكون قد جمع فيه بين  
الحل والحرم لقول الذخيرة من أحكام الهدى الجمع فيه  
بين الحل والحرم وحينئذ فلا يخلو إما أن يكون استراه  
من الحل أو من الحرم فإن كان استراه من الحل ولو من  
عرفته ودخل به الحرم ذكاه بمكة لأنه صدق عليه الجمع فيه  
بين الحل والحرم وإن كان استراه من الحرم فلا بد أن يجزيه  
إلى الحل ثم يدخل الحرم واليه أشار بقوله والأباز لم  
يجمع فيه بين الحل والحرم فلا بد أن يجمع فيه بين الحل والحرم  
والأفضل في الهدى الذي يتعين تذكيتها بمكة أن يجره بها  
عند المدونة أن أمكنة والأحسين أحب كما تقدم في نحر هدي  
العمرة فان ذكاه خارجا عن منازل الناس ولو بذى طوى

فائدة نقل مؤلف توفيق المناسك  
المالك في حاشيته أن دم التمتع يجب  
بأحرار الحج وجوبا مطلقا يجزي قبل  
وأما إذا أراد الأصل وهو خليل وأجزاء قبل  
التقليد والأشعار ويتقرر بالأفان  
ورمى حجرة العقبة أو مضى زعمها وقبل  
يجزي نحر هدي التمتع بعد الأهرام  
بالعمرة وقبل الأهرام بالحج وحديث  
الشيخ البنان تقول سيدنا خليل  
وأجزاء قبل على هذا العقل وأخبرنا  
على شراعية حديث قال أخرجه عن  
ظاهره يقولون أن أحزابا سقارة  
وتعليقه قبل الأهرام يقولون يتعين  
صحة بقاء كلام المص على ظاهره  
لقول الأبي في ثم سلم على قول  
الراوي وأمرنا إذا أحللتنا  
نقد ما نهم عياض في الحديث  
حجة لمن يجزى نحر الهدى للتمتع  
بعد الإحلال بالعمرة وقبل الأهرام  
بالحج وهو أحد الروايتين عندنا  
وفي البنان المأزونة مذهبنا أن  
هدى التمتع إنما يجب بالأهرام  
بالحج وفي وقت جواز نحره  
تلازم أوجه فالصحيح والذي  
عليه الجمهور أنه يجزى نحره بعد  
الغرة من العمرة وقبل الأهرام  
بالحج والثاني لا يجوز حيث  
يجزى بالحج والثالث أنه يجزى  
بعد الأهرام بالعمرة انتهى  
لكن لا يخفى إذا قلنا بالجمع  
لا بد وأن يجمع فيه بين الحل والحرم  
تأمل في هذا الاستدلال



لم يحزه ويدخل وقت تذكير الهدي بمني من بعد طلوع فجر  
يوم النحر فان ذكاه بها قبل طلوع الشمس اجزأه ولكن  
يسحب له ان ينحر قبل الزوال من يوم النحر ويستمر  
وقت الفضيلة الى الزوال ويكره بعده لفير عذر ومما ذكاه  
قبل طلوع الفجر من يوم النحر لم يحزه قال مالك في الموطاء  
ولا ينبغي لاحد ان ينحر قبل يوم الفجر يوم النحر وانما  
العمل كله يوم النحر الذي ولبس السباب والقأ التفت  
والحلاق لا يكون سبي منه ذلك قبل فجر يوم النحر  
ويسحب ان يكون النحر قبل الحلق فان حلق قبل ان ينحر  
فلا فدية عليه علي المشهور وانما فقل مكرها فقط فان ضل  
هديه منه يوم النحر فيسحب له ان يفخر الحلق للزوال  
ويسحب له اذا ذكي هديه ان يفطر علي زيادة كبد  
هديه كما يسحب ذلك في الاضحية وان ياكل بعضه <sup>بني</sup> <sup>بني</sup>  
بالبعض من غير حد فيها علي المذهب كما قاله سند ولا  
باسا ان يتزود منه لما رواه البخاري عن جابر ويجوز له  
اطعام الفتي وقريبه منه وان لم منه نفقة ان كان الهدي  
مما يجوز له الاكل منه كهدي التمتع والعيران ونقدي  
الميعات

الميعات من غير احرام ونحو ذلك ويكره له ان ياكله كله مخالفة  
قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها والجمع والقانع  
والمعتر قال البخاري القانع السائل والمعتر الذي يصتر  
بالبدن من غني او فقير ويكره له ان يطعم منه ذميا ولا  
فرو في ذلك بين الهدي الواجب والنطوع ثم يحلق راسه  
جميعه او يقصر علي الحكم المتقدم في حلاق العرة سواء بسواء  
ويسحب له ايقات الحلق بمني اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم  
وكذا يسحب للمرأة التقصير في مني ويسحب ايضا ان  
يكون الحلق او التقصير عند حرة العقبه مما يلي مني وامان  
الجهة التي يلي مكة فلا لانا ليست من مني فلو حلق في مني  
عند غير حرة العقبه او في غير مني بمكة او غيرها اجزأه  
والاشي عليه وانما خالف الا فضل والحاصل ان الذي يفعل  
بمني يوم النحر ثلاثة علي الترتيب رمي فخر فحلق ولا فرق  
في استحباب الحلق عقب تذكير الهدي بين المفرد والقارن  
علي المشهور ويسحب ان يحلق الرجل ولا يقصر وان  
يفعل فيه اي في حلاقة جميع ما تقدم استحبابه في حلاق العرة  
منها استقبال القبلة والبداءة بالجانب الايمن الي اخر ما تقدم



ولم يختلف اهل المذهب في الحلاق انه ليس بركن وانه  
واجب يجبر بدم فان احزه حتى خرجت ايام **الحج**  
الرمي لم يلزمه الدم على المشهور وقيل ان خرجت ايام  
منه ولم يخلق فعليه الهدى ومحل الخلاف **ان** لم يكن رجع  
الي بلده اما لو اخره حتى رجع لبلده لزمه الهدى كما سياتي  
وان اخره حتى طال لزمه الهدى كما قاله **التوماني** قال  
في التوضيح هل يعيد وجوب الدم بما اذا اخره للمحرم كطواف  
الافاضة قيل لا لان الباجي نقل عن ابي القاسم ما ينفي  
هذا التقييد ولفظه قال ابي القاسم اذا ابتاع عدد كرك  
بعد الافاضة انهر واحد بعضهم الطول خمسة ايام او  
آخر الحلق عمدا او جهلا او نسيانا حتى رجع لبلده حلق و  
لزمه الهدى باتفاق اهل المذهب كما تقدم في حلاق العمرة  
سواء بسوء وبدخل وقت فعله اي فعل الحلق بعد طلوع  
مجي يوم النحر ورمي جمرة العقبة **وبعد النحر** او **الذبح** فان  
قدمه اي الحلق على رمي جمرة العقبة لزمته العدية على  
الاصح وهو مذهب المدونة وحكي ابي بصير قد لا يلزم  
لزوم الدم لما ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم

وسلم وقف في حجة الوداع فحلقوا يسألونه فقال رجل لم  
اسفر فحلقته قبل ان اذبح قال اذبح ولا حرج فجاوزه  
فقال له لم اسفر فخرت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج  
فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر الا قال افعل ولا  
حرج انتهى واذا قلنا بالاصح فانه مبرر بالموسى على راسه  
بعد الرمي لان الحلق الاول غير معتد به قاله ابن المواز  
عدم ما ذكره في بهام وان قدمه اي الحلق على النحر او  
الذبح اخره ولا شيء عليه على المشهور ويستحب له  
ان ياتي مكة فورا في ذلك اليوم **لطواف الافاضة** والسعي  
بعده ان لم يكن قدم السعي وكره الامام مالك قدس  
سره ان يسمى طواف الافاضة بطواف الزيارة وعلى الكوفة  
غير واحد من ائمتنا بان لفظ الزيارة يقتضي التحجير  
وطواف الافاضة ركن لا تحجير فيه فكانه تكلم بالكذب  
ويدخل وقت فعله اي فعل طواف الافاضة بعد حجي  
يوم النحر ورمي جمرة العقبة ويستحب ان يكون عقب  
خدا الهدى او ذبحه وبعد الحلق فان قدم طواف الافاضة  
على رمي جمرة العقبة عمدا او خطأ او نسيانا او جهلا اخره



لوقوعه بعد مجزئ يوم النحر ولزمه الهدى علي المشهور  
لا خلا له الترتيب بينهما لان تقديم رمي جمرة العقبة  
عليه الافاضة واجب ومقابل المشهور وهو رواية عن  
مالك انه اذا قدم الافاضة علي الرمي لا يجزئ ويعيد  
وجوبا الافاضة وعلي القول المشهور لو اعادة الافاضة  
بعد الرمي قال المصنف يعني والله في شرح المختصر هل  
يسقط عنه الهدى بالاعادة ام لا مقتضي كلام سند في  
طائفة انه لا يسقط عنه الدم وهو الظاهر وقال  
في المواقف مذهب المدونة اعادة الافاضة بعد الرمي ولا  
دم عليه وقال اصبح احب الي ان يعيد الافاضة ان  
قدمها علي رمي العقبة قال سند وان يعيد الافاضة  
بعد الرمي احسن لانه احوط واصوب ويخرج من الخلاف  
انتهى كلام سند تنبيه لو قدم يوم النحر الحلق والافاضة  
علي رمي العقبة فعليه فدية وهدى انتهى وان قدم  
الافاضة حلق قبل ان يذبح او ذبح قبل ان يرمي او قدم  
الافاضة قبل النحر او علي الحلق او عليهما معا فلا شيء  
عليه في واحدة من هذه الخمس علي الاصح قال القلان

في حاشيته علي منسكه ما نصه والحاصل ان المطلوب من  
الحاج في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم  
طواف الافاضة والمطلوب ففعلها علي هذا الترتيب بانفاق  
فتارة بفعلها كذلك وتارة بخالف فان قدم الرمي ورتب  
ما بقي او نكس فسدت صور وان قدم النحر فسدت صور  
وان قدم الحلق فسدت صور وان قدم الافاضة فسدت  
صور فمجموعها اربع وعشرون وقد جمعها هذا الجدول  
الآتي فاصورة بصورة ر فللرمي وما صورة بصورة  
ن فللنحر وما صورة بصورة 2 فللحلق وما صورة  
بصورة ف فللافاضة فلما نية فيها الاشياء فيها وقد صور  
تحتها بصورة لا واربعة فيها العذبة وقد صور  
تحتها ف واربعة فيها الهدى وقد صور  
بصورة ه والتمانية فيها هدي وفدية وقد صور  
تحتها بصورة فله وهذا كله علي المشهور  
من المذهب وهذه صورته اقلب تجد







المختصر فان تركه منه شوطا او بعض شوطا رجع له من ملك ونقل يده عن اهل المذهب في ذلك تسه  
حكاية ابن الحاج وغيره الاجماع على ركيبته يعنون به ان ركبت من حيث الجملة وامام مع الفضل فتعد  
غير الخفيفة ان الركن جميع طوافاته وامام عندهم ففي ذلك خلاف وانما يقولون ان الركن على  
الراجح عندهم اربع طوافات قال ابن جماعة الشافعي في منسكه الكبير في الباب العاشر  
والمرجح عند الخفيفة ان الركن في الطواف اربع طوافات وما  
زاد عليها واجب لتتم  
الركن فمن ترك اربع  
طوافات كمن ترك الطواف  
سكنا قال في الباب الثاني  
عشر وهو ركن الاصح  
الحج الا بجمع عند الثلاثة  
غير الخفيفة حتى لو  
أكمل المناسك وبقي شيء  
منه لم يجز من احرامه  
حتى ياتي بما بقي وعند  
الخفيفة ان الركن اربع  
اسواط منه على الصحيح  
لا يحصل التحلل من احرامه  
الا بها وان الثلاثة الباقية  
واجبة بحبوكة بالدم ان  
والخلاف الخفيفة اشار  
المصنف بقوله فيما اذا ترك  
سواء منه انه لا يحلل من  
الاحرام باتفاق ولم يقل  
بالجماع ويقول ايضا  
قبله وطواف الافاضة مجمع  
على فعله ولم يقل على  
ركيبته فتأمل واسم  
اعلم وتقدم في الكلام على  
سعي العمرة ان السعي من الاركان  
المختلف فيها في المذهب وان المصنف  
من المذهب انه ركن يجمع تركه او تركه ولو سار  
شوط منه او بعض شوطا في مكة لم يكن سعيه مستحبا  
انما اقصاه المصنف ان لا يكون سعيه مستحبا

ان يبادر بالرجوع الى منى بعد الفراغ بلا تاخير  
ليذكر بها الظهر لان الافضل ان يصلي بها الظهرات  
امكن والاقامة بها في هذا اليوم وما بعده مستحبة  
وهي

يبادر بالرجوع الى منى بعد الفراغ بلا تاخير ليدرك بها الظهر لان الافضل ان يصلي الظهر  
بمنى ان امكنه والاقامة بمنى في هذا اليوم وفي بقية الايام حتى يفرغ من حجه مستحبة  
وهذا افضل من الاقامة بمكة والمبيت بمنى واجب ثلاث ليال لمن لم يتحلل وليست  
المتحلل فان ترك المبيت بها جازل ليله فعليه دم على المشهور وان تركه ليلة كاملة  
فاكثر لزمه الدم باتفاق ويستترط في المبيت ان يكون فوق حجر العقبة فمن  
وهي افضل من الاقامة بمكة فائدة الحج لا يطلب منهم  
صلاة العيد لا بد بالولاسنة وفي حاشية الخزيري ان اهل منى من غير  
الحج لا يقيمونها جماعة بل انما اذا فصل فيما يفعل يوم  
الشرعي وفيه عشر مسائل الاولى يجب المبيت بمنى ثلاث ليال  
لمن لم يتحلل وليستين لمن تجل فان ترك المبيت ليلة كاملة او  
جملها او جميع الليالي لزمه الدم ويستترط في المبيت بها ان يكون  
فوق حجرة العقبة وحجرة العقبة من منى كما في المجموع فمن بات  
وزنها حجة مكة لم يبت بمنى انما قال الخطاب فان ترك المبيت  
بمنى جازل ليله فعليه الدم على المشهور وان تركه ليلة كاملة فاكثر  
لزمه الدم باتفاق الى ان قال ويستترط في صحة الرمي في هذا اليوم  
وفي اليوم الثالث والرابع بعد الزوال فان رماها او بعضها قبل  
لم يجزه اه قال الشيخ حين الثانية يسقط المبيت عن الرعاة  
فاذا رما حجرة العقبة يوم النحر فلاهم ان يذهبوا ويرخص  
لهم في تاخير رمي الجمار اليوم الثاني فباتوا في الثالث فيرموا اليوم  
الثاني ثم الثالث ولادم عليهم الثالث يسقط المبيت فقط  
ايضا عن ولي السعاية بمكة فيرمي الجمار في كل يوم ثم يعود  
لمكة لاجل المبيت الرابعة يستحب له اذا زالت الشمس من اليوم  
وهو مستقبل طريقي مكة  
الى هنا انتهى



الثاني وتحقق الزوال ان يذهب قبل الصلاة الظاهر ما سئل  
وياخذ معه احدي وعشرين حصاة فيبتدي بالحجارة الاولى وجوبا  
وهي التي تلي مسجد مني وهو مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات  
ويستحب له ان يرميها من جهة مسجد الخيف حاله كونه مستقبلا  
طريق مكة وان يكبر مع كل حصاة في جميع الجمار في هذا اليوم وغيره  
ويقف المندوب بمفارقة الحصاة ليد قبل النطق به كما هو  
الظاهر ولو قبل وصولها لمخالها افاده الخرس ويستحب له ان  
يوالي بين رمي الحصيات في هذا اليوم وغيره وان يتقدم بعد  
الرمي امام الحجرة فيقف مستقبل القبلة ثم يدعو قد قرأه  
سورة البقرة باسراع ثم ياتي بالحجارة الوسطى ويرميها بسبع  
حصيات ويستحب له ان يرميها من جهة مسجد الخيف وهو  
مستقبل طريق مكة وان يتقدم بعد الرمي امامها ويجعلها على  
يمينه وان يقف مستقبل القبلة ثم يدعو قد راسع سورة  
البقرة ايضا ثم ياتي بحجارة العقبة فيرميها وهو مستقبل لها  
ويستحب التكبير مع كل حصاة والموا لا بين رمي الثلاث وهذه  
لا يقف للدعاء عندها ويستحب له ان ينصرف من رايها الخامسة  
يجب على المرمي ان اذا قدر على الرمي محولا او وجد من يحمله ان يرمي

عن

١٨٥  
عن نفسه ولا يرمي الحصاة في كف غيره ليرمي بها عنه لان ذلك  
لا يعد رميا فان عجز عن ذلك محولا وجب عليه ان يستنيب من  
يرمي عنه ويستحب له اذا استناب ان يتجري وقت رمي النايب  
عنه لاجل ان يكبر لكل حصاة تكبيرة واحدة ويستحب للنايب ان  
يقف للدعاء عند الجمرتين عن ينوب عنه عليه الاصح ويستحب ايضا  
للمنوب عنه ان يتجري وقت وقوف النايب للدعاء فيدعو ولا  
يسقط عنه الدم برمي النايب وفائدة الاستنابة سقوط الامم  
بخلاف الصغير الذي لا يحسن الرمي فانه لادم عليه لان المخاطب  
بالرمي في الحقيقة هو الولي واما العاجز فهو المخاطب بذلك فان  
صح قبل الفوات الحاصل بالفروب من اليوم الرابع اعاد الرمي ثم  
ان اعاد قبل غروب اليوم الاول فلا دم عليه وكذا يقال في كل يوم  
فان اعاد بعد الغروب او في ثاني يوم مثلا فعليه دم ويستحب  
لمن يرمي عن غيره ان يرمي اولاً عن نفسه ثم عن نائب عنه فان  
رمي حجرة بنماها اولاً عن نفسه ثم رماها عن نائب عنه او  
العكس اجزأه وترك المندوب وهو التابع بين الجمرات  
الثلاث من غير فصل بيني ولورمي حصاة عن نفسه وحصاة  
عن نائب عنه اجزأه ايضا وترك المندوب وهو تابع الحصاة



من غير فصل خلافا للقائلي انه يعيد عن نفسه وعن  
غيره ولا يعيد من ذلك ولا حصاة واحدة ومنه علي الظاهر  
لورمي عن نفسه حصاتين او اكثر وعن الآخر مثله اودون او  
اكثر كما في البنياني ولما افتركت بينه وبين من ناب عنه في الحطة  
الفاحدة لم يجز عن واحد منهما وكذا الورمي بحصاتين قصدتهما  
نفسه ومن ناب عنه السادسة انه بعد الفراغ من الرمي  
ورجوعه الي مبي يصلي الظهر والعصر وبقية الصلوات كل صلاة  
في وقتها ويسن لكل حاج ان يعصر الصلاة الرباعية الا اهلها  
ويسحب للحجاج ولغيرهم التكبير دبر الصلوات من صلاة الظهر  
من يوم النحر الي صلاة الصبح من اليوم الرابع علي المشهور وقيل  
الي صلاة الظهر منه وهذا ان يعقل الله اكبر ثلاثا ثم يقول لا اله  
الا الله واسم اكبر الله اكبر واسم الحمد السابعة شروط صفة  
الرمي في كل يوم سنة الاولى ان يكون الرمي في اليوم الثاني والثالث  
والرابع بعد الزوال فان رماها او بعضها قبل الزوال لم يجزه  
الثاني ان يكون بحجر لا بطين ولا بعدن الثالث ان يكون رميا  
فلا يكفي وضع الحصاة علي الحجرة الرابع الترتيب بين رمي الجمار  
الثلاث فلا يصح رمي الحجرة الثانية حتي يكمل رمي الحجرة الاولى

ولا

ولا يصح رمي الحجرة الثالثة حتي يكمل رمي الثانية الخامسة ان  
يكون الرمي علي الحجرة والحجرة اسم للبناء وما تحته علي المعتمد  
وقيل ان الحجرة اسم للمكان الذي يجتمع فيه الحصاة وسوق  
فعل المعتمد يكون البناء كما عاين في وسط الحجرة علامة علي موضعها  
فان رمي البناء ووقعت في موضع الحصاة جزاءه وان وقعت  
في سقوق البناء ولم تنزل الارض اجزائه علي المعتمد السادس  
ان تكون الحصاة قد رخصت الخذف واختلف في اقل ما يجزئ هل  
هو كالقولة او النوة اودون الأملة طولا وعرضا اقوالا  
واسحب ما لك ان يكون اكبر من حصي الخذف قليلا ولا يجزئ  
الصغير جدا كالحصاة لأنه كالعديم ويجزئ الكبير عند الجميع ويكره  
لئلا يؤذي الناس ويسحب ان يكون الرمي بالأصابع لا  
بالقبضة وان يكون باليد اليمنى الا ان يكون اعسر لا يحسن  
الرمي الا باليسرى ويسحب ان يطرح الحصاة ان كان متنجسا  
وان يلغظه بنفسه ويكره بمتنجس او بحصى قد كسره ولم  
يلتقطه او بحصاة قد رمي به الثامنة للرمي في اليوم الثاني  
بعده وقت اداء وقت فضله ووقت استدراكه لفضيلة  
الترتيب فوقت الاداء من الزوال الي غروب الشمس ووقت



الفضيلة اي قاعد الزوال قبل صلاة الظهر ووقت قضاء كل يوم  
من غروب شمس الى غروب الشمس من اليوم الرابع فاليوم الرابع  
ليس له وقت قضاء ووقت استدراك فضيلة الترتيب كما لو سئ  
سأ من الجمرات ثم ذكره بعد ان رمى ليوم فانه ياتي بما نسيه وما  
بعده مما هو في يومه وجوبا ويعيد استحبابا ما حضر وقته استدراكا  
لفضيلة الترتيب ولا يعيد ما خرج وقته كما في الصلاة مثال ذلك  
لو رمى الجمرات الاولى من ثانيا التي ثم رمى ثالث التي بتمامه ثم رمى  
رابع التي بتمامه ثم ذكر فانه يرمي الجمرات المنسية وما بعدها وجوبا  
وهي الجمرات الوسطى ثم جمرات العقبة لانه رمى باطل لعدم الترتيب  
ثم يرمي اليوم الرابع بتمامه استحبابا وهو مكره بقوله ما  
حضر وقته وانما اعاد الرابع لاجل استدراك فضيلة الترتيب  
لان الترتيب بين المنسي وما حضر وقته واجب مع الذكر لجمع  
النسيان فلذا استحباب اعادته بخلاف ترتيب المنسيات في اليوم  
الواحد فانه واجب ولو مع النسيان واما اليوم الثالث فانه  
رمي صحيح وقد مضى وقته ومثاله في الصلاة لو رمى الصبح وصلى  
الظهر والعصر والمغرب والعشا ثم ذكر فانه يصلي الصبح والمغرب  
والعشا البقاء وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها الى  
التاسعة

١١٧  
التاسعة نسين للامام في ثانيا الخزان ياتي الى مسجد مني فيصلي  
بالناس الظهر قصر ويستحب له ان يخطب بعدها خطبة واحدة  
ويعلمهم فيها ببيعة افعال الحج وحكم التعجيل والنزول بالمحصب  
ويستحب للحجاج حضور هذه الخطبة وحضور صلاة الظهر قبلها  
وهذه الخطبة هي الثالثة من خطب الحج وهي اخرها العاشرة  
اذا زالت الشمس من اليوم الثالث ورمي الجمار فان شأ تعجل  
بالنزول الى مكة ولو مكيا علي المشهود وان شأ تأخر لكي يستحب  
للإمام الحاج ومن لا ضرورة عليه في التأخير ان لا يتعجل فمن تعجل  
سقط عنه المبيت في ليلة الرابع وسقط عنه رمي يومها ايضا  
ويستتر في صحة التعجيل ان يخرج من منى قبل غروب الشمس  
من اليوم الثالث فان غربت قبل ان يجاوز جمرات العقبة لزمه  
المبيت بمنى ورمي اليوم الرابع ومن افاض الى مكة وليس قصده  
التعجيل ثم بدله بمكة قبل الغروب ان يتعجل فله ذلك وان بدله  
التعجيل بعد الغروب فليس له ذلك وان رجع الى منى ثم بدله  
قبل الغروب ان يتعجل فله ذلك ومن تعجل فأتى مكة ثم طاف  
طواف الافاضة وانصرف فكان ممره على منى فلم يتفرغها حتى غابت  
الشمس فليتفرغ ولا يصح ذلك وكذا لو سئ سابعي فرجع الى



بعد ما انفصل عنها لم يلزمه المقام بها واذا امر المتعجل في سبيله  
عليها فبات بها حتى أصبح لم يلزمه الرمي لانه لا يلزمه المبيت  
بها ومن تأخر وجب عليه المبيت ليلة الرابع ولزمه رمي ذلك  
اليوم بعد الزوال فاذا رمي الجمار الثلاث نفر من منى وآخر  
الظهر الى الابطح فاذا وصل الى الابطح وهو المحصب فيسحب  
له ان ينزل به ولا يدخل مكة حتى يصلي به الظهر والعصر والمغرب  
والعشا ويقصر الرباعية على القول الذي رجع اليه ما كان  
وما خاف خروجه وقته من الصلوات قبل الوصول الى الابطح  
فليصل حيث ما كان ويقصر الرباعية والنزول بالابطح  
انما سرع لغير المتعجل واما المتعجل فلا يندب له ذلك والنزول  
به انما يستحب اذا كان اليوم الرابع غير جمعة والا فيندب  
للإمام ان لا يقيم بالمحصب بل يدخل مكة ليصلي الجمعة بأهل  
مكة ثم اذا صليت العشاء فادخل مكة وقد تم حجك باب  
في احكام المرأة والصبي والسفيه والمجنون فاما المرأة فحكمها  
حكم الرجل من وجوب الحج وسنة العمرة مرة والفورية والزاني  
وسروط الوجوب والصحة وغير ذلك وتخالعه في امور منها  
المسي من المكان البعيد فلا يجب عليها ولو كانت قادرة  
عليه

عليه ويكره لها الخروج ما سية ويلزمها المبيت من المكان القريب  
وهو يختلف باختلاف الاستحسان فتنسأ البادية لسن كسأ  
الحاضرة وتنسأ كل منهما فختلف بالقعدة والضعف ومشي على  
هذا في المجموع وقيل البعيد الذي فيه الكراهة هو مسافة  
القصر والقريب ما دونها وقال الكشي القريب عشرة مراحل  
مثل مكة من المدينة فمن ذلك طرق كما في الدسوقي ومنها كونه  
الحي فلا يجب عليها ركوبه فان ركبته والحال انها لم تحض مكان  
ولم تنكشف كره لها ذلك لما احتاجه عند قضاء الحاجة والنوم  
من زيادة المبالغة في السرفان علمت انكسافها حرم عليها  
ركوبه وان حضت بمكان في السفينة كما نزل كالرجل في جوف  
ركوب البحر ان لم يتعين طريقا وجوبه ان تعين ومنها  
انها لا تسافر في حج التطوع الا مع محرم مطلقا سواء كان من  
نسب او رضاع او صرا او مع زوج ولا يستطاع بلوغ المحرم  
والزوج بل يكفي بما فيه الكفاية ولا تسافر مع عبدها ولو  
وغدا على الاظهر كما في المجموع واما في حج الفرض فيجوز لها  
ان تسافر مع الرفقة المأمونة عند عدم الزوج والمحرم او  
امتناعهما ولو باجرة واما لو امتنع الزوج او المحرم من السفر



معها الا باجرة فانها تلزمها ويجرم عليها مع الرفقة ومحل  
 لزوم الاجرة لها ان كانت لا تخفى بها على الظاهر وان كان ظاهر  
 كلامهم انه يلزمها ذلك مطلقا ه عدوى ولا بد ان تكون هي  
 مأموته على نفسها والا منع سفرها مع الرفقة وهذا لا بد  
 من رجال ونساء او يكتفي احدهما قولان وليس للزوج منع  
 زوجته من حج الفريضة بخلاف التطوع فان لم منعها منه ولو  
 نذرت فان احرمت بغير اذنه فله تحليلها وعليها القضاء على المشهور  
 اذا اطلقها او مات عنها او اذن لها في القضاء وكذا ان يحللها ان  
 احرمت بحج الفريضة قبل الميقات الزمان او المكان اذا كان  
 مصاحبا لها ولم يكن محرما واحتاج لمباشرتها وكذا ان يحللها  
 ان احرمت بعمره والتحليل يكون بالنية وببأسرها ولو مكرهه  
 وينوي بمباشرتها التحلل وتكفي نية الزوج عنها وان  
 باسرها بلا نية التحلل فقد افسده عليها فعليها اتمامه وهذا  
 للفساد ويجب على الزوج تمكينها من اتمامه لانه الذم  
 افسده كما علمت واما الصبي فان كان مميزا فلا يجرم الا  
 باذن وليه كالمملوك فان احرم بغير اذن الولي والسيد  
 انفق احرامها والسيد والولي اجازته وتحليلها منه  
 بان

بان ينوي اخروجهما من محرمات الاحرام ثم يحلقان لهما فان  
 حللاهما منه فعلى المملوك البالغ قضاء ما حلله منه السيد على  
 المشهور بعد العتق او في حال الرق اذا اذن له السيد في  
 القضاء بخلاف الصبي فلا يجب عليه قضاء على المشهور لا  
 قبل البلوغ ولا بعده سواء كان حرا او عبدا واذا احرمها  
 باذن الولي والسيد ثم بلغ الصبي وعتق العبد لم ينقلب  
 فريضا وان احرم بغير اذنها ولم يعلم الولي والسيد بذلك حتى بلغ  
 الصبي وعتق العبد فالذي يظهر من كلامهم ان للولي ان يحلل  
 الصبي بالنية والحلق اذا بلغ سفرها من هذا الاحرام النقل  
 لاجل ان يحرم بغير نية الحج واما ان بلغ رسيدا او نفقه عنه الحجر فا  
 لظاهر انه ليس له تحليله وكذلك العبد ليس لسيد تحليله بعد  
 العتق بل يتما دعي على حجه وعليه حجة الاسلام ثم ان المميز  
 يحرم من اول الميقات ان قارب البلوغ والا فقربا الحرم  
 وان كان الصبي غير مميز فيندوب احرام الولي عنه بقرب مكة  
 بان ينوي ادخاله في النسك لما ورد ان له اجرا لامت الميقات للم  
 للمسقة فان خيف من تجريده الضرر والفدية ولا يجد ثم  
 اعلم ان الولي يأمر مجبور بما يطيعه ومنه احضاره المشاهد



كفرية ومزدلفة ومبى والمشهد الحرام وجوبا بهر فخره ونذبا بغيرها  
واما ما لا يطيقه فما امكنه فعله به فعله فيطوف به بعد ان يطوف  
عن نفسه واما ان قصد بطوافه نفسه ومحموله فلم يجز عن واحد  
منهما لان الطواف كالصلاة بخلاف السعي فيسعي به وان  
حامله واجزاء عنهما ان قصد ذلك لحفة امر السعي اذ لا  
يسرط فيه الطهارة وان حمل صبيين او محبوسين فاكثرت في  
الطواف او السعي ونوى ذلك عنهما او عنهما فانه يجزيك  
وسواء كان المحمل معه ورا ام لا لكن الدم علي غير المفذور  
والعبدة بطهارة المحمل ان ميز والا فالحامل وما لا يمكن  
فعله به يفعل العلي ان كان يقبل النية كرمي وذبح وان  
كاه لا يقبل النية كركعتي الطواف والتلبية فلا تصح النية  
فيهما لان ذلك من الاعمال العينية التي نظرها العين الفاعل  
وخصوصه فيسقطان حالة العجز واما السفينة فلولي منعه  
من الحج ولو فرضا حيث لم يمكن حجه مع حفظ ماله والا فهو كغيره  
في وجوب الحج عليه فان احرم بغير اذنه فلو لم يكن له ان يحل له با  
نية وليس علي السفينة بعد ذلك قضا ما حلت منه وليمه  
كالصغير لان الحجر عليهما الحق انفسهما واذا اذن لم فلا  
يدفع

يدفع له المال بل يصحبه لينفق عليه بالمعروف او ينصب  
من ينفق عليه من مال السفينة واما المحبسون المطلق فيدخل  
وليه في حرمان الاحرام ويجزي علي ما ذكر في الصبي من تأخير  
احرامه وتجزيه الي قرب مكة وغير ذلك والمطبق مالا  
يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو ميز بين الاء  
نسان والفرس وفي حاشية الحديث ولا يجزيه عن  
الغرض لانه وقت ادخاله في حرمان الاء حرام لم يكن الحج  
فرضا عليه فلو افاق بعد ادخاله في الاء حرام فالظاهر  
لزومه وليس له رفضه وتجديده احرام الغرض لعدم  
رفضه بالنية اه فان كان يعيق احيانا انتظر  
كما لمعني عليه ولا ينقصد عليهما احرام غيرهما الا ان  
المحبسون الذي يعيق احيانا اذ اخيف فوات الحج عليه  
يحرم عنه وليمه بمعني انه يدخل في حرمان الاء حرام بخلاف  
المعني عليه فلا يصح الاحرام عنه ولو خيف فوات  
الحج لانه مظنة عدم الطول ثم ان افاق في زمن يدرك  
الوقوف فيه احرم وادركه ولا دم عليه في عدم احرامه  
من الميقات انتهى باب — في العمرة العمرة



سنة مؤكدة مرة في العمر قال مالك هي اوكد من الوتر ولا نفعل احدا  
من المسلمين رخص في تركها وذهب ابن الجهم وابن حبيب  
الي وجوبها كالحج وتسحب في كل عام مرة ويكره تكرارها  
في العام الواحد علي المشهور واجاز تكرارها مطرق وابن  
الماجسون وقال ابن حبيب لا بأس بالعمرة في كل شهر مرة  
ويستثنى من كراهة تكرارها في العام الواحد من تكرر  
دخوله الي مكة من مواضع يجب عليه الا حرام منها والسعة  
ميتان زمني ومكاني فالزمني جميع السنة ولو في  
يوم عرفة ويوم النحر وايام الشريق لمن لم يحرم الحج فيعمل  
عمل العمرة والناس في الوقوف بعرفة لأمر عمر رضي الله عنه لابن  
ايوب الأنصاري وهيار بن الأسود حين قدما عليه يوم النحر  
وقد فارتما بالحج لاه ضلال الأول راحلة ولخطأ الثاني في العدة  
ان يتخللا بفعل عمرة من اهرامها بالحج ويقضيه قابلا  
ويهدى كما في الموطاء وأما من كان حرم بالحج مفردا او قارنا  
فانه يمتنع اهرامه بها حتي يكمل حجه ويمضي ايام الشريق  
فان اهرام بها قبل الزوال من اليوم الرابع من ايام منى  
لم تنفقد وان اهرام بها بعد الزوال منه وكان قد طاف  
وسي

١٩١  
وسعي للحج واكمل رمي الجمارا نفقدا حرامه بها مع الكراهة  
الا انه لا يفعل فعلا من افعالها الا بعد الغروب من ذلك  
اليوم وان طاف وسعي قبل الغروب فهما كالقدم وات  
خرج الي الحل فلا يدخل الحرم حتي تغرب الشمس لانت  
دخول الحرم بسبب العمرة عمل لها وهو ممنوع من عملها  
فاذا دخل قبل الغروب لاجلها اعاده ومن كان محرما بعمرة  
فلا ينفقد اهرامه بأخرى حتي يكمل اركان الاولي فان اهرام  
بالثانية قبل الحلاق للاولي انفق اهرامه ويكفيه حلاق  
واحد لهما ان قرب كالיום ونحوه علي ما نقل التاذلي عن  
ابن عطاء الله وظاهر كلام صاحب الطراز وجوب الدم وان  
كان مع القرب والمكاتب يختلف باختلاف الناس  
فالواصل من مكة من الآفاق اذا اراد الا اهرام بالعمرة ميتة  
احد موافقت الحج الخمسة ويستمر يلبس حتي يصل الي حدود  
الحرم فيقطعها حينئذ كما مروا ان كان منزله من دون  
الموافقة فيقانه منزله وان كان من اهل مكة او معينا  
بها فيقانه الحل من اي جهة والافضل ان يبعد عن طرف  
الحل وافضل جهات الحل الجعنة ثم السفيم قال النووي



ثم الحديبية فاذا احرم بهما من الحل فيستمر يلبي الي بيوت مكة  
فاذا وصل البيوت قطع التلبية حينئذ ولا يجوز الاحرام بها  
من مكة او الحرم فان احرم بهما منهما فما المعروف من المذهب  
انفق دها ولادم عليه علي المعروف ويؤمر بالخروج الى الحل  
قبل ان يطوف ويسعي لهما فان طاف وسعي لهما قبل خروجه  
الى الحل فطوافه وسعيه كالعدم وان حلق راسه لزمته الفدية  
ويؤمر مرة واحدة الطواف والسعي والحلق بعد الخروج الى  
الحل واركبها ثلاثا الاحرام والطواف والسعي فاذا اتم  
سعيه كره له ان يفعل شيئا من ممنوعات الاحرام غير الوطئ  
قبل الحلق فان فعلها او شيئا منها فلا شيء عليه ومن ذكر ان  
يفسل راسه بغاسول ونحوه كما قال ابن القاسم وان فعل  
منه مذنب فلا هدي عليه وان وطئ او انزل وجب عليه  
الهدي وهذا ما عليه الجمهور وقال السهري ان كل ما اوجب  
هديا في الحج يوجب هديا في العمرة فان حصل منه مذنب  
مثلا قبل الحلق وجب عليه هدي كذا في المجموع وغيره  
وسرط صحتها الاسلام فقط ثم ان كان معه هدي فيستحب  
له تحره قبل ان يحلق راسه وان ينحر عند المروة وحيت

ما

ما تح من مكة اجزاه وان ينحر بيده ان كان عارفا ثم يحلق  
راسه او يقصره ويستحب له ان لا يتنفل بعد السعي وقبل  
الحلق بطواف ولا بدخول الكعبة خشية ان يدخل في  
العمرة ما ليس منها قاله في البيان ثم يحلق جميع شعر  
راسه الى عظم صدغيه او يقصره ويستحب للرجل ان يأخذ  
من قرب اصوله والحلق افضل له خاتمة في  
طواف الوداع ان اراد المقام بمكة المسترفة فلا يشرع في  
حقه طواف الوداع وان خرج للكأحد الموافقة سواء  
كان مكلبا او غيره قدم بنسك او تجارة وان صغيرا او عبدا  
او امرأة كانت نيته العود ام لا يخرج لحاجة او لشك بان  
يكون افاقيا وان اراد ان يذهب الي ميقاته ليقيم منه بالحج  
فيندبه له ان يطوف طواف الوداع قبل خروجه واما ان خرج  
لما يستقيم او الجعرة فلا يندبه في حقه حيث كانت نيته  
العود واما لو اراد الاقامة ولو في مكان اقرب من هذا فانه  
يطالب به قال الخطابي في شرح المختصر ولو كان منزله بذي  
طوى ونحوه فالظاهر انه يطوف للوداع ان شئ ثم ان  
طواف الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عمله



بالبیت الطواف فلذا يتأدي ويسقط طلبه بطواف الافاضة  
وبطواف العمرة ويحصل له فضل الوداع ان نواه بما ذكر ولا يكون  
سعيه للحج او العمرة طولا حيث لم يقيم بعد اقامته يبطل حكم  
التوديع باقامته ما زاد على ساعة فلكية بشرط ان تكون  
الاقامة بمكة او بمحل دون ذي طوى فان كانت بذي طوى  
او بالابطح لم يبطل وداعه والمراد ببطلانه بطلان كونه  
وداعا لا بطلان ثوابه لان الطواف صحيح في نفسه ان شرب  
خمرتي وان تركه رجع له ما لم يخف قوت رفقة الذي يسير  
بسيرهم ومن بلغ من الظهر ان لا يرجع له علي ما قال مالك  
وفي المدونة ان سيدنا عمر رد شخص الطواف الوداع من  
من الظهر ان قال الباجي ولعل الذي رده رأي به القوة  
علي ذلك افاده الخبرين في الكبير ويستحب له اذا فرغ  
من طواف وداعه ان يقف بالملتزم للدعاء قال في الواضحة  
والصنف صدر ركز وجهك بالملتزم ثم استلم الحجر وقبله ان قدر  
علي تعبيله ثم انفر الى بلدك فقد قضيت حجتك ان شرب  
وقوله ثم استلم الحجر الخ خالفه ما في الخبرين من قوله ولم  
يذكروا انه يقبل الحجر بعد طواف الوداع قبل خروجه من  
المسجد

١٩٣  
المسجد كما قالوه عند خروجه للسعي وهو حسن ان شرب ثم شفي  
للخارج من المسجد مسافرا ان يخرج من باب بني سهم  
وهو باب العمرة او من بابه زيادة ابراهيم او من باب  
الحزورة وهو باب الوداع والناس الآن يخرجون  
من باب الوداع تغاؤلا بالعود الى مكة المشرفة لان النبي  
صلي الله عليه وسلم خرج من جهة باب الوداع عند مهاجرة  
الي المدينة المشرفة ثم عاد الي مكة المشرفة وخرج في حجة الوداع  
من باب العمرة ثم مات في السنة التي يليها فاذا خرج فلا  
يرجع القهقري في خروجه من المسجد فاذا خرج من مكة  
فان كان خروجه من جهة طريق المدينة المنورة كاهلها  
واهل مصر والسام ونحوهم فيستحب له ان يخرج من  
كذا بضم الكاف والقصر ويستحب له ان يكبر في انصرافه من  
الحج والعمره علي كل شرفا وان يقول لا اله الا الله وحده لا  
شريك له لله الملك ولم الحمد وهو علي كل شيء قدير آييت  
تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله  
وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده يقول ذلك  
ثلاثة ايام حتي يخرج من ارضها من ان شرب



تم قال الشيخ في الخطاب في منسكه وتحصل ان  
جملة واجبات الحج التي تجبر بالدم المتفق عليها والمختلف  
فيها اثنتان واربعون صوة خمسة منها اثنا عشر اتفق  
اهل المذهب على لزوم الدم فيها واربعة عشر اختلف  
فيها ايضا والمشهور لزوم الدم وستة عشر اختلف فيها ايضا  
والمشهور عدم اللزوم فالاثنا عشر المتفق على لزوم  
الدم فيها هي الاله حرام بعد مجاوزة الميقات لمريد النسك  
اذا لم يرجع بعد الاحرام الى الميقات وترك التلبية من  
اول الاله حرام الى آخره وترك ركعة الطواف حتى يبعد  
عن مكة ومنه من انتفض وضوءه قبل فعلها فتوضاء  
وفعلها ولم يعد الطواف شيئا او جهلا حتى يبعد عن  
مكة فان ذلك بمنزلة تركها وترك رمي الجمار كلها او  
حصاة منها حتى تمضي ايام التشريق وترك المبيت  
بمنى ليلة كاملة فاكتر من ليا الى الرمي وترك الحلاق حتى  
يرجع لبلده ويطهر وتأخير طواف الافاضة او السعي  
اوهما معا الى المحرم وترك البداة بالحج الاسود في الطواف  
ولم يبعده حتى خرج من مكة وتباعد والدفع من عرفة

نهارا

قوله اي ومنه الخروج منها حتى غابت الشمس  
فمنه فتركها بالصدق البعيد  
عن الزحام ولا يخرج حتى  
تضيق الشمس فلا يرى  
عليه معقدها

نهارا قبل الغروب ولم يخرج منها الا بعد الغروب والتفريق  
بين الطواف والسعي بالزمن الطويل ولم يعاوده حتى يبعد  
عن مكة ويقاع السعي بعد طواف غير واجب ولم يعاوده  
حتى يبعد عن مكة ومنه من احرم من مكة او الحرم وطاف  
وسعي قبل خروجه ولم يعاوده بعد رجوعه من عرفة حتى  
يبعد عن مكة والتفريق بين اجزاء السعي بالزمن الطويل  
ولم يعاوده حتى يبعد عن مكة علي ما قاله ابن الحاجب والاذنية  
عشر المختلف فيها والمشهور لزوم الدم وهي الاحرام بعد  
مجاوزة الميقات لمريد النسك اذا رجع بعد الاله حرام الى  
الميقات وترك التلبية في اول الاله حرام حتى يطول اي  
كنصف النهار او فعلها في اول الاله حرام ثم تركها ببقية  
علي ما سهره ابن عرفة وتقدم ان ظاهر كلام الشيخ خليل  
سقوط الدم في هذا معتمد وترك طواف القدوم من  
غير عذر ولا شيان حتى يخرج لعرفة ومنه ان يمضي  
الي عرفات بعد احرامه من الميقات قبل ان يدخل مكة مع  
امكان ذلك وترك السعي بعده ايضا وتركها معا كترك  
احدهما وترك المبيت في الطواف للقادر عليه ولم يبعده



وتركه في السعي ايضا للقادر عليه ولم يعبه وترك الوقوف  
بعرفة نهارا بعد الزوال لعينه عذر وتأخير رمي جمرة من  
الجوار وحضاه الى الليل وترك المبيت بمكة ليل من  
ليال الرمي وترك النزول بمزدلفة ليل النحر وتقدم  
الامفاضة على الرمي وايضا ركعتي الطواف الواجب في  
الكعبة او الحجر ولم يعد ذلك حين بعده عن مكة واما ايضا  
ركعتي الطواف المندوب فتندوب في الحجر والبیت والسنة  
على المختلف فيها والمشهور عدم اللزوم وهي ترك الاء  
حرام من الميقات لمن يريد دخول مكة لعينه نسك  
قال ابن عرفة ان قصد مكة كقصد النسك في لزوم الدم  
فمن اراد مكة وتقدم الميقات لزومه الدم وهو الرأى  
ومخالفة اللفظ النبوي في الاحرام وترك طواف القدوم  
نسبانا حتى يخرج لعرفة وترك السعي بعده كذلك  
وتركها معا ترك احدهما والطواف في السقايف لعينه  
زحمة ولم يعبه حتى يرجع لبلده قال بعضهم في هاتين  
الكتاب وجاز لسقايف لزحمة والا اعاد ولم يرجع له  
ولا دم انتهى لكن قوله ولا دم ضعيف لان الخارج  
وجوب

## وجوب الدم

وجوب الدم قال الخطاب وصلاة ركعتي الطواف بتوب  
نجس ولم يذكر حتى يرجع الى بلده والاحرام بالعمرة من  
الحرم على ما نقله التاذلي عن ابن جماعة السوسني وترك  
المبيت بمكة ليل عرفة وتأخير الحلق حتى يخرج ايام  
الرمي قال الأمير الأسدي وجوب الدم على من اخر الحلق  
حتى خرجت ايام مني سواء حلق بمكة او بمكة انشرب  
وتقدم النحر على الرمي وتقدم الحلق على النحر على ما نقله  
الباهي عن ابن المأجسوت وتقدم ان الذي نقله اللخمي  
والمازري عنه ان في ذلك الفدية وترك الرمل في  
الطواف وترك الحجب في السعي وتفرق الظاهر من  
العصر يوم عرفة ومن وقف بعرفة بعد الزوال  
ثم دفع وخرج من عرفة قبل الغروب ثم رجع فوقف  
ليلا ويضاف لهذه الخصال الاثنين والاربعين  
ما تقدم انه يلزمه بفعله الهدى ايضا من غير الواجبات  
المنجزة بالدم وهي الهدى الواجب في مقدمات  
الجماع مع المذي وفي القبلة وفي الامتزاج من غير اداء  
فكر ونظرو في الوطئ قبل الحلاق وفي الوطئ بعد طواف



الاضافة وقبل حجرة العقبة اذا خالف الترتيب وفي  
الفساد وفي الغوات وفي التمتع وفي القران وفي العمرة اذا  
وطئ قبل الحلاق وجزاء الصيد اذا كان من النعم والغذية  
اذا جعل الشك هدبا ويضاف لذلك علي قول المفسرة  
المهدي الواجب علي من طاف محدثا ورجع لبلده واما علي  
المسهور لا بد من رجوعه كما تقدم فجملة الخصال المضافة  
ثلاثة عشر خصلة قال المصنف في اصل هذا الكتاب  
اعني المسك فتتم جملة الخصال الموحية للمهدي  
خمسا وخمسين خصلة فقد صرح ما ذكره ابن  
عرفة عن الطرطوشي ان المهدي يجب  
في الحج في خوار وبين خصلة التراب  
الي ان قال وطواف الوداع لمن  
عزم علي الخروج من مكة  
قال بعضهم الراجح ان  
الوداع مندوب

والله اعلم

قد تم تعليق تعليم الفقير الي الله تعالى محمد بن عبد الله المنصور الشافعي  
المدرس بالمسجد الحرام في يوم السبت المبارك لخمسة مئة من  
جمادي الآخر ١٢٩٩ لله غفر الله له ولوالديه وللمسلمين  
امين